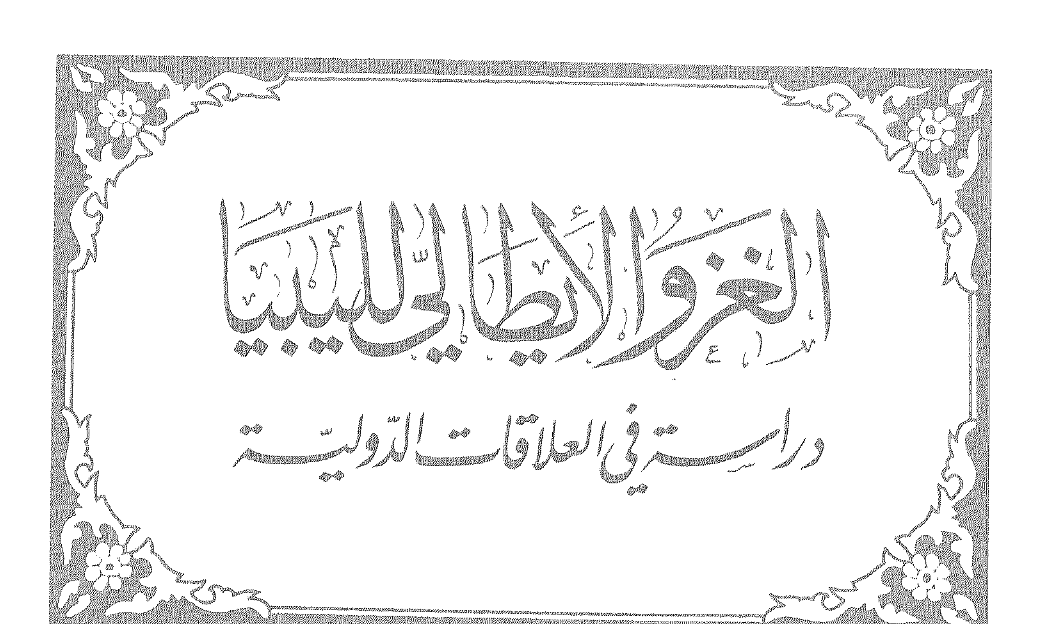
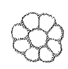


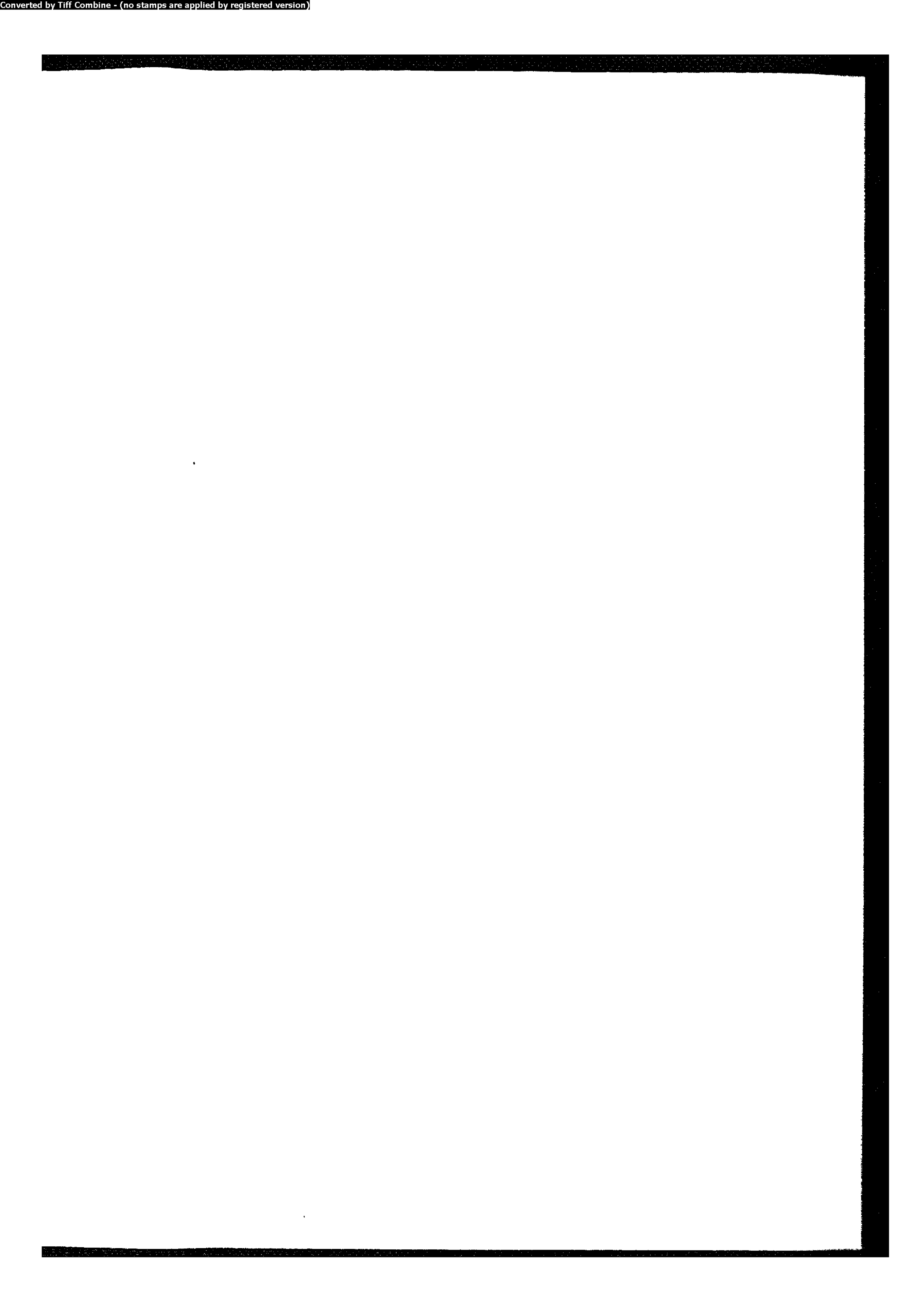
الغزو الإيطالي لليبيا

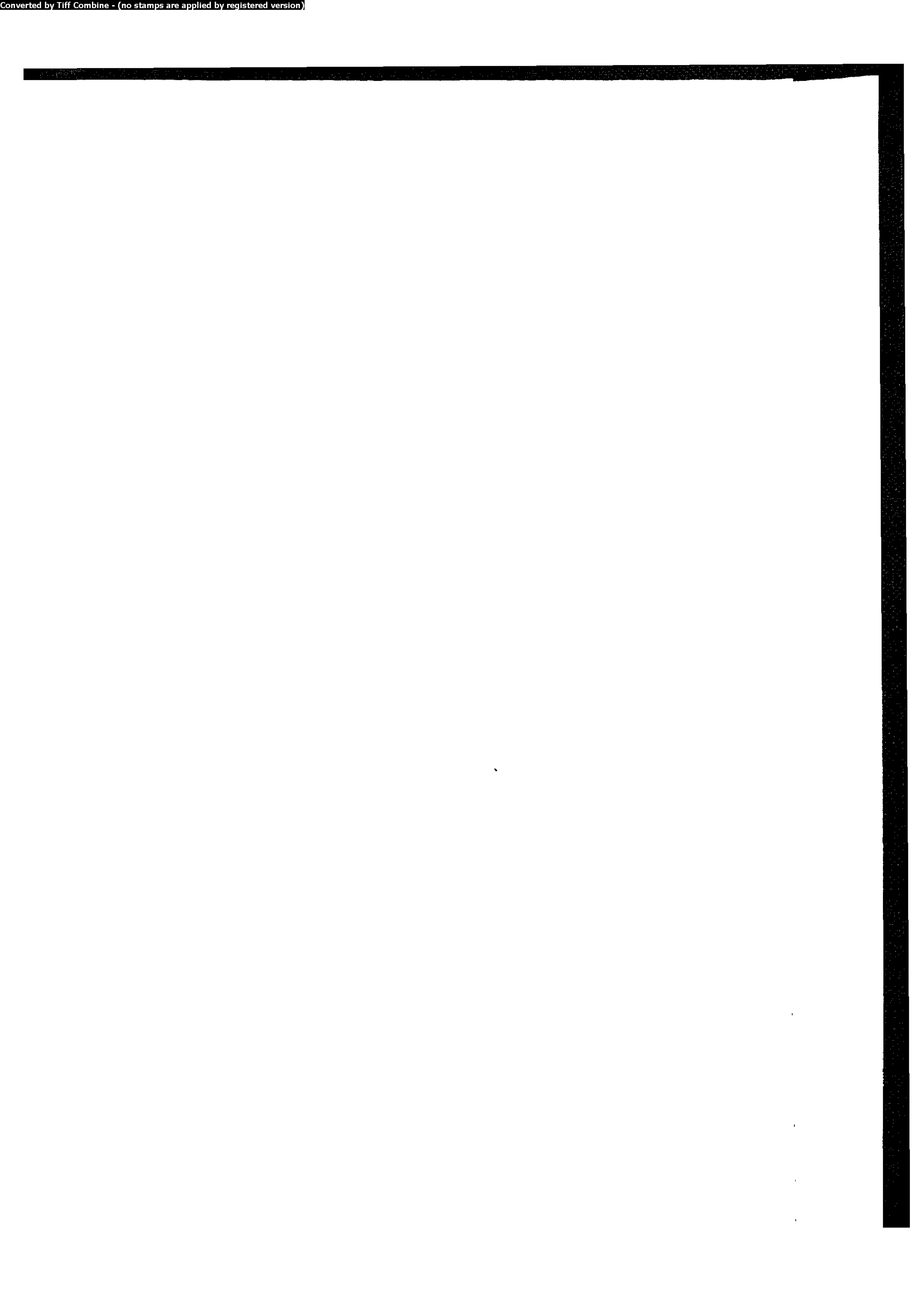
دراسة في العلاقات الدولية

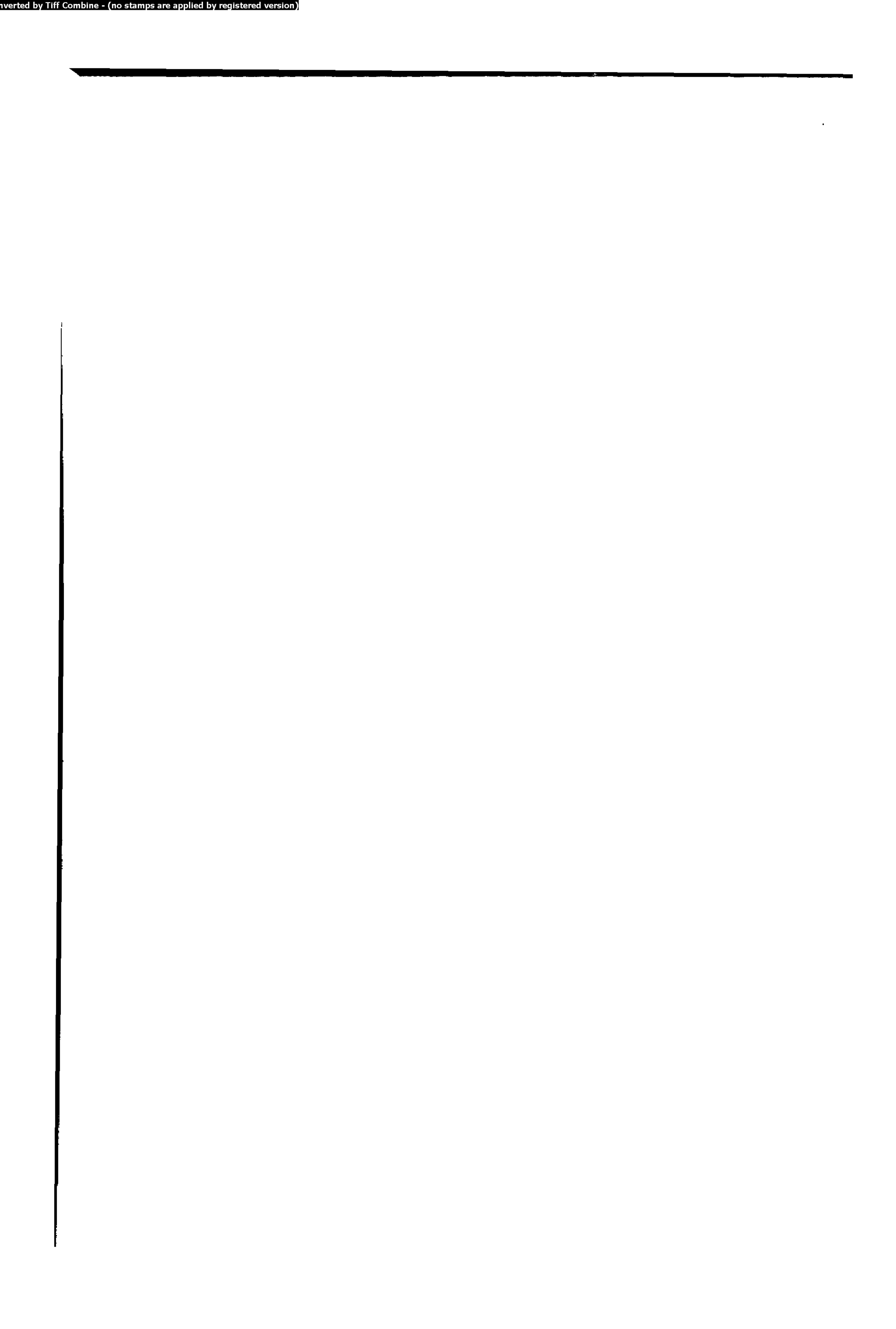
عبد المنصف حافظ البوري

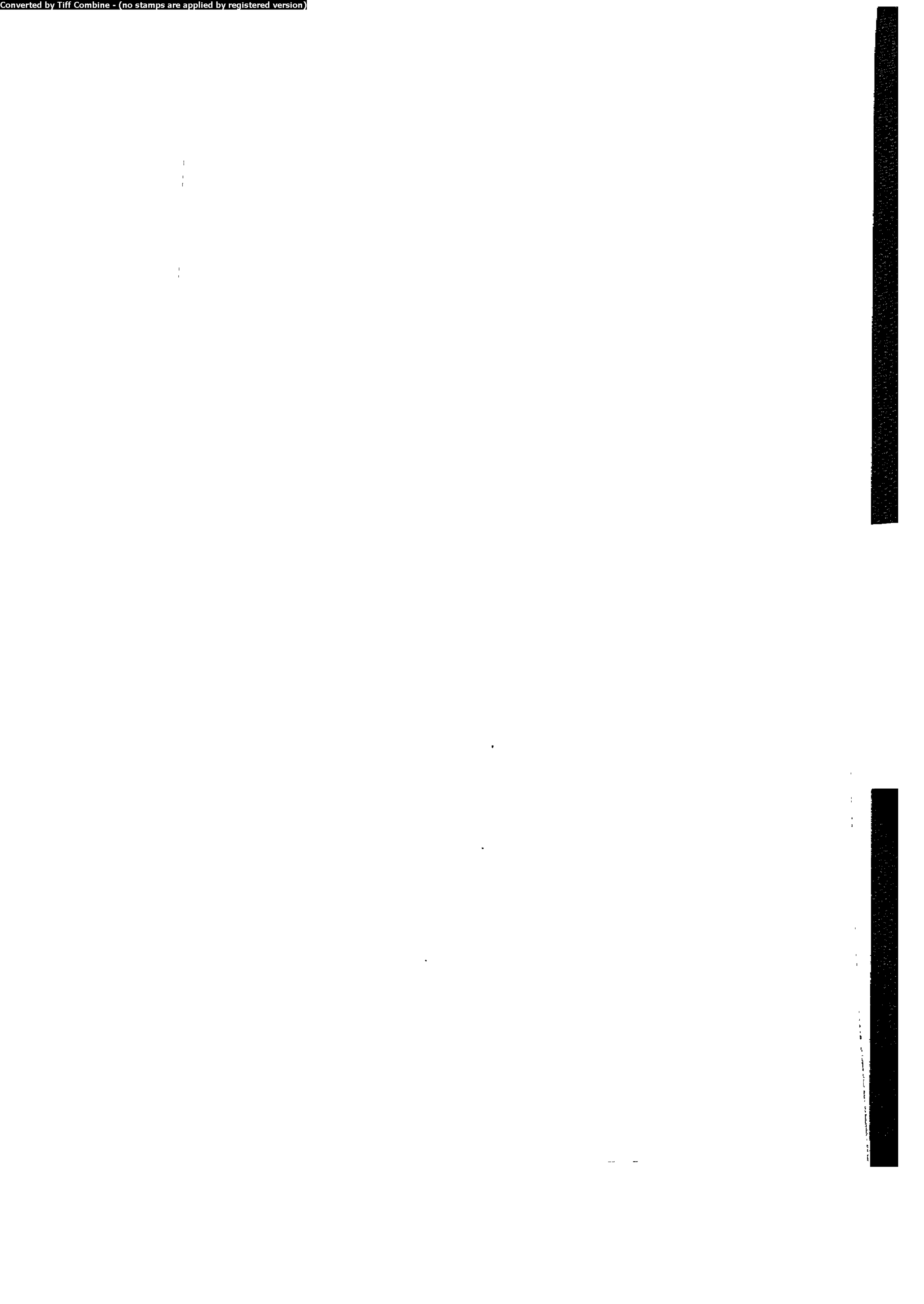
الدار العربية للكتاب











الغزو الإيطالي لليبيا

دراسة في العلاقات الدولية

عبد المنصف حافظ البوري

الدار العربية للكتاب

مقدمة

يستند هذا البحث الى فرضية أساسية وهي أن قرار السياسة الخارجية يعتبر محصلة للتفاعل بين مجموعتين من المتغيرات **أولاهما**: المتغيرات الداخلية ممثلة في الخبرة التاريخية والقوى الاقتصادية والمصالح الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي . **وثانيتهما**: المتغيرات الخارجية ممثلة في اتجاهات القوى الدولية المؤثرة وتطورات مصالحها المتبادلة بالاضافة الى ما يمكن تسميته دور القوى المعنوية ، وذلك عن طريق اختبار صحة هذه الفرضية في ضوء « حالة تطبيقية » . **Case Study** ، ممثلة في الغزو الايطالي لولاية طرابلس في عام ١٩١١ .

وبالتالي يستهدف هذا البحث تحديد دور المتغيرات الداخلية « البيئة الايطالية » والمتغيرات الخارجية « البيئة الدولية » في اتخاذ قرار الغزو .

وقد يبدو تناول العلاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية ميسرا لأول وهلة ولكن هناك صعوبة في الحكم المباشر سواء بالايجاب أو النفي ، فالمقاييس لم تعد ثابتة ـ إن لم تكن ثابتة منذ البداية ـ ففي بعض الدول تلعب المتغيرات الداخلية دوراً هاما في توجيه سياستها الخارجية بينما نجد بعض النماذج الاخرى تلعب فيها المتغيرات الخارجية دوراً أكثر أهمية في رسم سياستها الخارجية وحتى مع التسليم بوجود علاقة التأثير والتأثر بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية إلاّ أن ذلك لا يغني عن التساؤل التالي حول : أيهما المتغير المستقل وأيهما المتغير التابع ؟ وهل

هناك قاعدة عامة تحدد ذلك أو أن الامر يتوقف على دور وأهمية هذه المؤثرات داخلية أو خارجية في كل حالة على خدة ؟

وفي الحقيقة يقتضي الامر الوصول الى « مركب المتغيرات » الذي دفع بالطبقة الحاكمة في ايطاليا لاتخاذ قرارها بغزو ولاية طرابلس ، البحث عن هذه المتغيرات في ثلاثة بيئات متداخلة ، **أولاها** : البيئة الايطالية . **وثانيتها** : البيئة الطرابلسية . **وثالثتها** : البيئة الدولية .

ويستلزم **تحليل البيئة الايطالية الداخلية** ، الرجوع الى بداية تحقيق الوحدة القومية في ايطاليا حيث اقترن بها ظهور الاتجاه الاستعماري في تاريخ ايطاليا الحديث وبروز الشعور بضرورة أن يكون لهذه الدولة الناشئة « مكانة » بين الدول الكبرى آنذاك حيث كانت « هيبتها » تتقرر بما لها من مستعمرات .

كما يستلزم تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في ايطاليا آنذاك لأستخلاص مصالح ومطامع الطبقات البرجوازية الناشئة التي اعتقدت أنها ستجد في الاستعمار الحل الامثل لمشكلاتها والفرصة الكبرى لتحقيق طموحها وكيف كانت الضغوط المتبادلة بين تلك الطبقات والصفوة الحاكمة ، وكيف أمكن تهيئة المناخ الداخلي لقبول فكرة الغزو ، خاصة بعد هزيمة ايطاليا في محاولتها احتلال « اثيوبيا » .

أما تحليل البيئة الطرابلسية : فيستهدف استعراض تطورات فكرة احتلال ولاية طرابلس من قبل ايطاليا واتساع النفوذ الايطالي الثقافي والاقتصادي فيها قبل الأحتلال ، فضلا عن تحديد جوانب الاهمية المادية التي دفعت بايطاليا لاحتلال تلك الولاية العثمانية ، خاصة وأنها كانت معدمة الى حد كبير من ناحية الموارد الاقتصادية ، ومن هنا ينبع تحليل أهيمتها الاستراتيجية .

ومن ناحية البيئة الدولية : ينبغي ادراج حركة الاستعمار الايطالي في إطار الحركة العامة للاستعمار / الاوروبي/ التي بلغت أوجها في القرن التاسع عشر

وبداية القرن العشرين حين أخذ الصراع يشتد حول مناطق البحر المتوسط ، ووراثة التركة العثمانية خاصة بعد استيلاء فرنسا على الجزائر عام (١٨٣٠) ، ثم تونس عام ١٨٨١ واستيلاء انجلترا على مصر عام ١٨٨٢ ، الامر الذي اثار الشعور الاستعماري الايطالي الناشيء ودفعه الى المسارعة باستغلال الفرصة المناسبة لتأكيد الذات القومية ، وخاصة فيما يتصل بالمركز الذي تتطلع اليه في البحر المتوسط أو « بحر روما » في عرفها والذي سيطرت عليه بعض الدول التي لا تستطيع أن تدعي ما تدعيه ايطاليا من شرف الانتماء الى حضارته وأمجاده الرومانية التاريخية . . ومن هنا طرح التساؤل عن الدبلوماسية الايطالية في المحيط الدولي وكيف استطاعت ترتيب بيئة دولية موافقة لمصالحها . . ثم كيف توصلت في النهاية الى تسوية الامر ، بعد اعلان حالة الحرب ، بينها وبين الامبراطورية العثمانية صاحبة السيادة القانونية على ولاية طرابلس .

ومن هنا ينقسم البحث الى ٣ أبواب أساسية :

يناقش **أولها** دوافع الاستعمار الايطالي ـ سواء من ناحية تحليل الدوافع الداخلية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أو الدوافع الخارجية سواء تمثلت في اهمية ولاية طرابلس الاستراتيجية والاقتصادية ، أو تداعي الامبراطورية العثمانية ، أو حركة التوجه الاستعماري على المستوى العالمي .

بينما يستعرض **ثانيها** : استراتيجية الغزو الايطالي ـ ويعنى بتحليل نفس التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية ولكن في مرحلة التمهيد لتنفيذ قرار الغزو سواء داخل ايطاليا نفسها أو في المحيط الدولي .

وأخيراً يتناول **ثالثها** : الغزو والوجود الايطالي في الاراضي الطرابلسية حيث يحلل مراحل احتلال ولاية طرابلس سواء ما سمي بمرحلة التوغل السلمي أو عملية الغزو العسكري ، حتى يصل الى مرحلة التسوية السلمية للحرب العثمانية ـ الايطالية حول الولاية .

وتنبع أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث من أهمية الفترة التاريخية التي يعالجها ، فبرغم المكانة الهامة التي تشغلها هذه الفترة في تاريخ العلاقات الدولية فإن بعض جوانبها ما تزال غير مدروسة دراسة موضوعية ، كما أن هذه الفترة لم تكن موضع دراسة كبيرة أو شاملة من جانب الباحثين العرب وان أشار اليها الباحثون الاجانب عموما بصورة لا تخلو من تحيز؛ فالكتابات التي ظهرت في تلك الفترة كانت تخدم بصورة أو أخرى أهدافا معينة ، هذا فضلا عن أن هناك بعض الكتب التي ظهرت أخيراً في ايطاليا تعالج نفس الفترة من زوايا اقتصادية أو اجتماعية بالنسبة لايطاليا فقط مما يدفع لفهم دوافع وأسباب أحد النزاعات الدولية الاكثر حدة قبيل الحرب العالمية الاولى ، والذي كان له أثر مباشر على تاريخنا كعرب لانه قام بسبب العدوان الذي شنه الاستعمار الايطالي على جزء من الوطن العربي .

ولا يعدو هذا البحث أن يكون محاولة متواضعة لالقاء الضوء على طبيعة هذه الفترة والكشف عن دور المتغيرات الهامة فيها ، وكذلك الكشف عن العون الذي قدمته الدول الأوربية لايطاليا من أجل تحقيق عدوانها الاستعماري على ليبيا في الشمال الافريقي ، وعن اشتداد التناقضات بين الدول الاستعمارية في أثناء ذلك وتبيان نتائجها .

كما أن أهميته بالنسبة لنا كعرب لا تكمن في معرفة وفهم أسباب ودوافع الغزو الايطالي ونتائجه فحسب ولكن أيضا في فهم تطور شكل العلاقات الليبية - الايطالية المعاصرة ، فيما لو اتيح للباحث بعد ذلك اجراء دراسة عنها .

ومما يدعو أيضا الى اختيار هذه الفترة الهامة من تاريخ العلاقات الدولية التداخل في أحداثها المسجلة من جانب الباحثين ، فضلا عن أهمية هذه الفترة في تاريخ ليبيا الحديث باعتبارها فترة من فترات التحول الذي يسبق بداية مرحلة جديدة .

ومن تفاعل أهمية الفترة مع النقص فيما كتب عنها والتداخل في أحداثها وجد الباحث لزاما عليه كأحد أبنائها أن يسلط الضوء عليها وصولا الى دراسة جوانبها التي لم تطرح بعد للبحث والدراسة في المكتبة العربية ، فقد كان النقص في هذه المكتبة في مجال هذا الموضوع أحد دوافع اختيار الباحث له .

على أن الباحث يرى من واجبه أن ينبه إلى أن دراسة هذا الموضوع واجهت مشكلة ، هي نقص المراجع والبيانات وخاصة تلك المتعلقة بايطاليا ولتفادي هذا العائق سافر الباحث الى ايطاليا ، لجمع المعلومات والاطلاع على بعض المراجع والصحف ، في وزارة الخارجية الايطالية (المكتبة الوثائقية التاريخية بروما) الارشيف المركزي للدولة ، والمكتبة الوطنية ، والمعهد الافريقي الايطالي بروما ، ويأمل ان يكون قد عالج هذا العائق بدرجة مرضية .



الاختصارات المستخدمة في البحث

D.D.F., Documents diplomatiques français.

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية

B.D., British Documents on the Origins of the War 1898 — 1914.

الوثائف الدبلوماسية الانجليزية

A.C.S., Archivio centrale dello stato — Roma

الارشيف المركزي للدولة ـ بروما

A.C.S.C.G., carte di Giovanni Giolitti.

أوراق جيوفاني جوليتس

A.C.S.L.V., Lattera di Volpi a Giolitti

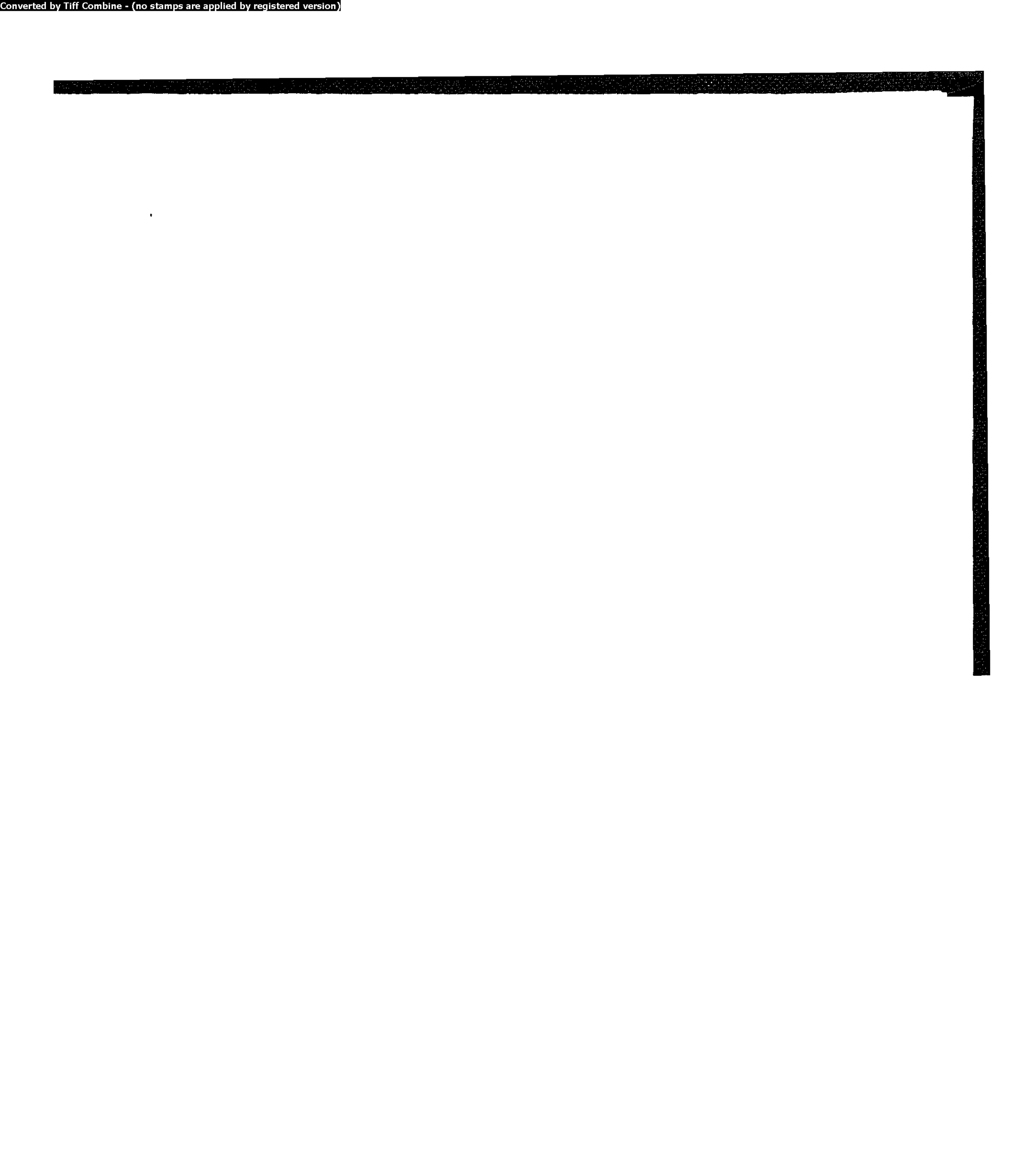
رسائل فولبي الى جوليتس

الباب الاول

دوافع الاستعمار الايطالي

الفصل الاول : البيئة الداخلية

الفصل الثاني : البيئة الخارجية



الفصل الاول

البيئة الداخلية

المبحث الاول : الظروف التاريخية لايطاليا
المبحث الثاني : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية
المبحث الثالث : الملابسات السياسية



1

الفصل الاول

البيئة الداخلية

تمهيد :

تعتبر الظاهرة القومية من أهم الدوافع التي تتحكم في تشكيل سياسة الدولة الخارجية وتحديد مصالحها القومية وبالتالي فان تفهم هذه الظاهرة يعتبر شرطا ضروريا لتفهم السلوك الدولي عموما ، ذلك أن الخصائص الذاتية المتميزة لكل دولة ـ أي خصائصها القومية سواء كانت بشرية ، أو جغرافية ، أو حضارية ، أو اقليمية ـ هي التي تؤثر في تحديد مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية وبالتالي ترسم ابعادها ودورها في المجتمع الدولي ، ومعنى ذلك أن الظاهرة القومية لها تأثير مباشر على السلوك الخارجي للدول ، وعلى العلاقات السياسية الدولية ، ويتمثل الاثر المباشر لذلك في أن القومية تمد كل دولة بقوة ديناميكية تجعلها تؤكد وجودها وتدعمه في مواجهة غيرها من الدول .

ولقد ارتبطت الظاهرة القومية في دول أوربا الغربية بصفة عامة ـ وفي مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور القوميات فيها ـ بتبني أطماع اقليمية توسعية حيث اعتنقت تلك الدول نظرية السيادة العنصرية بادعاء نقل الحضارة الى الشعوب المتخلفة ، وكانت تلك النظرية أحد الدوافع الرئيسية للتوسع الاستعماري من جانب تلك الدول؛ ومعنى ذلك أن القومية قدمت المبررات الفكرية للاستعمار في تلك المرحلة ، وأنها كانت بمثابة الشرط السابق على التوسع

الخارجي . ومن ناحية اخرى اقترنت الظاهرة الرأسمالية التي جاءت وليدة الثورة الصناعية بدورها بالظاهرة الاستعمارية فالدول الاوربية التي خرجت من مجتمع الاقطاع وحققت وحدتها القومية بدأت تواجه مشكلة تلك الوحدة التي تمثلت بصفة خاصة في متطلبات النمو الصناعي والانتاج الكبير والتركز الرأسمالي من جانب ، واحتياجاتها من المواد الخام والايدي العاملة الرخيصة من جانب آخر ، ولقد تطورت دول اوربا الغربية ووجدت في التوسع الاستعماري حلا لتلك المشكلة اذ يصبح سوق المستعمرة جزءًا من السوق القومي ، كما تستغل ثروات المستعمرات ويستخدم أبناؤها بأجر ضئيل لصالح التقدم الصناعي والاقتصادي في الدولة الأم .

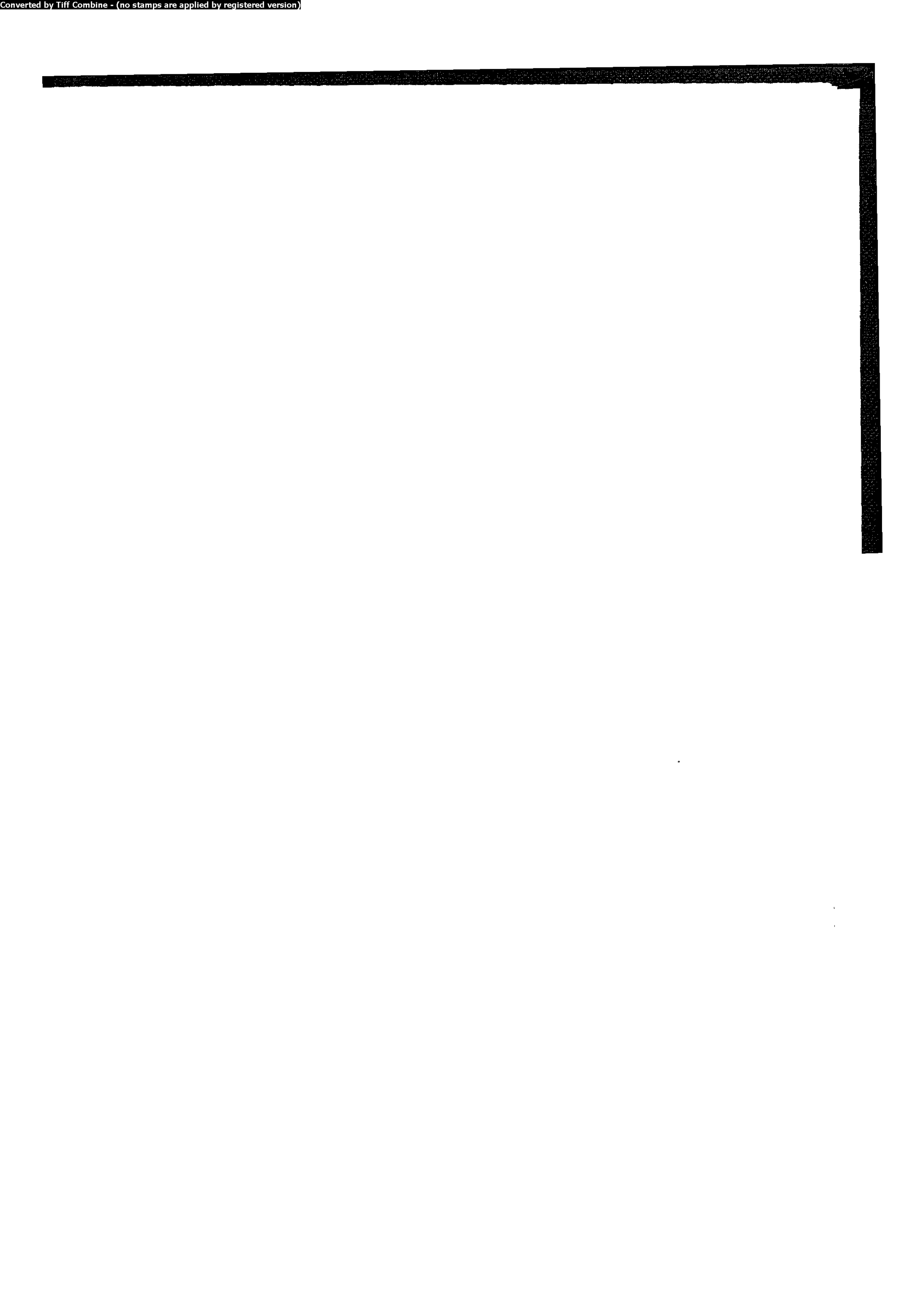
وهكذا قدمت الرأسمالية المبررات العملية لفكرة الاستعمار ، وعليه فان تحليل دوافع الاستعمار الايطالي ، وبصفة خاصة من زاوية الاوضاع السائدة داخل ايطاليا كمؤثرات داخلية انما يقتضي البدء ببحث الظروف التاريخية لايطاليا وما تولد عن مشكلات الوحدة القومية من ناحية ، كما يقتضي تحليل مولد الثورة الصناعية في ايطاليا والآثار الناجمة عنها من ناحية اخرى حيث يتضح أن ايطاليا لم تكن استثناء من الحالة العامة فقد دفعت القومية إلى رفع لواء السيادة العنصرية وتحركت جحافل الغزو الايطالي تحت ستار نشر الحضارة بين ربوع ولاية طرابلس ، كما أن متطلبات المصالح الرأسمالية كانت الجوهر الحقيقي للقيام بالغزو .

ومع ذلك فقد كان يمكن أن تقوم هذه وتلك ولا يحدث التوسع الخارجي ما لم يوجد القائد ، أو الزعيم ، او السياسي الذي يحول شعار الاستعمار الى هدف قومي تسانده غالبية قطاعات الأمة خاصة اذا وجدت تلك الغالبية أن ذلك الهدف سيعني في نفس الوقت خلاصها من مشكلات وأزمات تمسك بخناقها ، ولقد كانت هذه حالة ايطاليا بالتحديد ، والتي نستعرضها في مباحث ثلاثة :

أولهـــــــــــا : يتناول الظروف التاريخية لايطاليا

ثانيهـــــــــــا : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ثالثهـــــــــــا : الملابسات السياسية



المبحث الاول

الظروف التاريخية لايطاليا

شكلت المتغيرات الداخلية والخارجية مؤثرات رئيسية دفعت بايطاليا نحو الاتجاه الاستعماري ، فقد توحّدت مجموعة الدويلات الايطالية الصغيرة عام ١٨٧١ وبقيت بعض الاراضي تحت حكم امبراطورية النمسا[١] .

وواجهت ايطاليا مشكلات وصعوبات عدة باعتبارها دولة وليدة على المستويين الداخلي والخارجي ، ففي الداخل أخذت تتبلور ضغوط ومصالح الشعب الايطالي الذي انتظر تحقيق أمانيه التي كان دعاة الوحدة القومية يمنونه بها .

وفي الخارج كانت نظرة الدول الاوربية الكبرى خاصة فرنسا وانجلترا يشوبها عدم الرضا نتيجةً لما سوف يترتب على ظهور قوة جديدة في المحيط الدولي من تطورات في السياسة الدولية[٢] .

---

(١) انظر بشأن توحيد الدويلات الايطالية ، د . شوقي الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١) ، ص ٣٤١ .
د . صلاح العقاد ، دراسة مقارنة للحركات القومية .. المانيا ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، تركيا ، الطبعة الأولى (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧) ص ٨٢/٧٥ .
د . نور الدين حاطوم ، حركة القومية الايطالية ، الطبعة الاولى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية : ١٩٧١) ص ١٧٣/١٣٣ .

(٢) محمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، الطبعة الاولى (بنغازي : المطبعة الاهلية ، ١٩٦١) ص ٨ .

تبلور فكرة الغزو في ايطاليا :

تحوّلتْ المتغيّرات الداخلية التي أعقبت الوحدة الايطالية إلى مؤثـر يدفـع للتوسع الاستعماري ، فقد ورثت هذه الدولة الجديدة عبئاً ثقيلا من العهد السابق تمثَّـل في عدد المسجونين الضخم الذي كان يتطلـب من الدولـة نفقـات هائلـة للمحافظة والانفاق عليهم ، كما كانت حالات فرار هؤلاء الخَطرين تتكرر فتثير الذعر في نفوس المسالمين من السكان ، وفي هذه الاثناء طرحت فكرة الاستعمار بين المفكرين وأصحاب الرأي وبعض الساسـة وذلك في صورة « مستعمـرات مَـنْـفَى » وأثارت هذه الفكرة انقساماً حادّاً بين الكُـتّـاب وأصحـاب النفـوذ ، فكان هنـاك فريقـان ، أحـدهما يحّبـذ فكرة انشـاء مستعمـرات منفـى لايواء المساجين ، والفريق الآخر يعارض هذا الاتجّاه ويقف ضده[1] ، واستمر هذا الخلاف محتدما فترة ليست بالقصيرة بين الفريقين ، ورغم أن المنطلق قد يكون في البداية تقليد بعض الدول الاوربية التي عالجت المشكلة بهذه الكيفية في تلك الفترة ، كبريطانيا في مستعمراتها الآسيوية ، وفرنسا عندما اتخذت من جوايانا مستعمرة مَـنْـفَى لسُجنائها في عام ١٨٥١[2] .

إلاَّ أن هذا المنطلق تأكّد بعد ذلك ، فالحكومات الايطالية التي تناوبـت الحكم بذلت محاولاتٍ عديدة للحصول على مستعمرةِ مَـنْـفَـى سواء عن طريق المفاوضة أو الشراء فالمهم أن تُوجَـدَ مستعمرة للمسجونين بمـا يحقِّـق الامـن في ايطاليا ويتيح فترة من الاستقرار لحـل بقية المشـكلات المترتبـة على الوحـدة ، وأصبحت هذه القضية الشغل الشاغل لساسة ايطاليا ردحا من الزمن .

بدء محاولات الحصول على مستعمرة مـنـفى :

بدأت الحكومة الايطالية مفاوضات مع البرتغال في ستينات القرن التاسع

(١) Naitza, G. B., **Il Colonialismo nello storia d' Italia.** (Firenze, Editori Ferfely, 1975), P.4

(٢) Leone, D.E., **L'Italia in Africa.** Volume secondo (Roma, Mcmly, 1955), PP. 1 - 29.

عشر للحصول منها على مستعمرة ، ولكنها كانت تصر على اعتراف البرتغال بحقها الكامل في السيادة على تلك الاراضي التي سوف تمنحها لها لهذا الغرض وذلك من ممتلكاتها في أفريقيا سواء في الكونغو أو موزمبيق او أنجولا ، لكن البرتغال رفضت ذلك حتى بعد أن كرر ساسة ايطاليا محاولاتهم معها مرةً أخرى عام ١٨٦٩[1] .

ويُعتبر « لويتجي توريلي » الذي شَغَلَ منصب وزير الزراعة في الحكومة الايطالية التي كانت قائمة في عام ١٨٦٤ أولَ من طلب دراسة أمر المستعمرات دراسة علمية باعتبارها ضرورة ملحة لايطاليا ، وبالفعل كلف أحد كبار وزارته ويدعى « بياجو كارانتي » ببحث موضوع مستعمرات الْـمَـنْـفَى ، حيث قدم له سنة ١٨٦٥ مادة ضخمة ضمّنها اقتراحا بالاستيلاء على مجموعة جزر نيكوبار من جزر بحر البنغال والتي تخضع اسميا للدانمارك خاصة وأن هذه الاخيرة أعلنت في السابق عن رغبتها في التخلي عنها[2] .

وكان مقدرا أن تتسع هذه الجزر لنحو عشرين أو ثلاثين ألف سجين بما يخفف من الأعباء المالية للحكومة الايطالية التي تنفق على هؤلاء .

ولكنّ هذا الاقتراح أهمل نظرا لتَنَحّي « توريلّي » عن منصبه ، وعاد يطرح نفسه من جديد في أعقاب تصريح الدانمارك سنة ١٨٦٨ باستعدادها

---

(١) محمد بازامه ، مرجع سابق ، ص ٩/١١ .

(٢) صدر في ٣٠ ابريل عام ١٨٧١ عقب الوحدة الايطالية مباشرة ، مرسوم ملكي بتعيين لجنة مهمتها « التاكد بانه مع الاخذ بعين الاعتبار الحالة الداخلية لايطاليا وتوقعا للخطوط التجارية الدولية الجديدة التي فتحت أو في طريق الفتح ، انه من المفيد انشاء مستعمرة منفى بقصد ارسال المساجين فقط أو التجارة فقط أو الجمع بين الغرضين » .

وانظر : Naitza G. B., OP. Cit., P:8.

للتنازل عن جزر نيكوبار مع إعطاء حق الاسبقية لانجلترا .

ودخلت ايطاليا طرفا في محادثات مع كل من كوبنهاجن ولندن أملا في الحصول على تلك الجزر ، إلاّ أن انجلترا استطاعت أن تُقْنِع ايطاليا بعدم صلاحية هذه الجزر كمَنْفَى ، فتراجع الساسة الايطاليون عن التفكير فيها ، وقامت انجلترا بضمها الى بقية مستعمراتها القريبة منها[1] .

وقامت ايطاليا بمحاولات أخرى سواء للحصول على جزر « دهلك» المقابلة « لمصوع » في البحر الاحمر أو في بحر الصين حيث جزيرة « ناتونا الكبرى » الواقعة شمال « بوْرنُيو » في نفس العام ، وفي غيرها من الاماكن[2] حتى كانت آخر محاولاتها في هذا الميدان تلك التي هَدَفَتْ للاستيلاء على جزيرة « سومطرة » القريبة من عدن ، إلاّ أن انجلترا بادرت باحتلالها عام ١٨٧٦ واضاعت الفرصة على ايطاليا ، كما كانت هناك محاولات استكشافية جغرافية قامت بها الحكومة الايطالية في مناطق « بورنيو ، وغينيا الجديدة » ، الا أنّ هولندا ذات النفوذ في تلك المناطق أخذت تقاوم هذا العمل الايطالي بحجة خضوعها للسيادة الهولندية[3] .

ومن الملاحظ ، أن هذه المحاولات قد انصب معظمها على أن تكون المستعمرة جزيرة أو مجموعة جزر على اعتبار أنها اكثر ملاءمة للمسجونين ويصعب الفرار منها ، وهو الأمر الذي جعل ايطاليا ترفض عرض نابليون الثالث للاشتراك مع فرنسا في حملةٍ تهدف الى إخضاع تونس لادارة ثنائية فرنسية/ ايطالية[4] وذلك سنة ١٨٦٤ تأسيسا على وجهة النظر التي كانت ترى أن

---

(١) محمد بازامه ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٢) Smith, D. M., **Storia d'Italia del 1861 al 1969**.V. II. (Roma Editori Laterza, 1972), PP. 4 - 6.

(٣) محمد بازامه ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٤) د . عبد الجليل التميمي - بحوث ووثائق في التاريخ المغربي - الطبعة الاولى (تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٢) - ص ٣٢ .

تونس لا تصلح كمنفى للمسجونين لسببين :

أولا : لشدة قربها من ايطاليا .

ثانيا : صعوبة مراقبة المسجونين فيها لتوفّر سبل الفرار والإفلات .

الا أن هذا لم يكن سببا كافيا لرفض عرض نابليون ، فتونس على الجهة المقابلة من البحر المتوسط ولا يفصلها سوى مضيق صغير نسبيا عنها ، وعرض نابليون لم يكن يهدف بالدرجة الأولى إلى حل مشكلة ايطاليا المتعلقة بالمسجونين أو رفع شأنها دوليا ، وانما كان يحُاول استغلال ذلك الوضع الاستراتيجي في البحر المتوسط الذي يفرض خضوع شواطىء تونس وصقلية معاً لقوة واحدة أو قوتين متحالفتين فيهدد بهذا مصالح انجلترا في البحر المتوسط بتحكمه في ذلك الممر الهام من ناحية ، وليأمن الاخطار التي قد تهدد مستعمرة الجزائر الفرنسية من ناحية أخرى[١] . فضلا عن أنّ ايطاليا تَـعْـلَـم أن الامبراطورية العثمانية صاحبة السيادة على تونس آنذاك كانت قوةً لا يُستهان بها وان وضَـحَـتْ فيها عوامل الضعف كما أنها تخشى التورط في مغامرة عسكرية لا تعرف نتائجها في ظروف أخذت تتراكم فيها مشاكلها الداخلية ، الا أنه تحت ضغط الاعداد الكبيرة من المسجونين استمر بعض ساسة ايطاليا في طَـرْح فكرة البحث عن مستعمرة مَـنْـفَى محاولين تحقيقها في مكان آخر حيث تم وجود ايطالي في شرق أفريقيا .

الوجود الايطالي في شرق افريقيا :

إن الوجود الايطالي في هذه المنطقة بدأ في شكل بعثات تبشيرية انطلقت نحو شرق افريقيا بحجة نقل الحضارة ونشر الديانة المسيحية وانقاذ الشعوب المتخلفة .

ويُـعْـتَبَر القس « جيوزيني سابيتو » الذي ينتمي الى جماعة « سان لازار »

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

من المبشرين الاوائلَ الذين كان لهم دور في هذا المجال فقد عاش في شرق أفري
فترة طويلة ، وبعد أن عاد الى ايطاليا أراد ان يكون لبلاده وجود في شكل مي
على البحر الاحمر(١) ورغم أنّ فكرة مستعمرة الْـمَـنْـفَى كانت مطروحة في تل
الفترة فانها كادت تكون مقصورة على الجزر ممّا صرّفَ التفكير عن اقامة مستعم
على سواحل البحر الاحمر في شرق افريقيا .

. ولكنّ آراء هذا القس وجدَتْ ترحيبا وقبـولا من السنيور « روباتينـو
الذي كان يدير شركةملاحية ، اذ رغب في انشاء خط ملاحي لشركته يربط ماب
البندقيةوموانيء الهند والصين عَبْر قناةالسويس والبحر الأحمر ، وأبْدَى الق
« سابيتو » استعداده للقيام بمهمة التمهيد لذلك حيث كلّف بالتوجه الى هنـ
« بحثاً عن بقعة تصلح لتأسيس محطة تجارية للشركة الايطالية بالقرب من با
المندب ، وتمكّن بالفعل من تأجير جهات واسعة من خليج عصب ورفع عل
العلم الايطالي ، وذلك من شيوخ قبائل المنطقة »(٢) .

وقد قام محافظ سواحل البحر الاحمر الذي كان يمثّل الحكومـة المصرية
ذلك الوقت في هذه المنطقة بالاحتجاج على قيام ايطاليا بالاتفاق مع شيوخ القبا
دون الرجـوع للحكومـة المصرية التـي يتبعهـا السـاحـل الافريقـي حتـى رأ
حافون(٣) وأبلغت الدولة العثمانية بذلك لما يتسم به هذا العمل من الخطورة
المستقبل .

وتَـقَدمَتْ انجلترا باقتـراح لدى مصر يَـقْضِي باطـلاق يد الايطـاليين
المنطقة مع تعهُّدهـم بعدم استخدامها لاغراض عسـكرية الا أن هذا الاقتـر
رُفِضَ فَقَـبُولُه يُـعَـدُّ اعترافا بحق الشيوخ القائمين في تلك الجهات ببيع او تأ

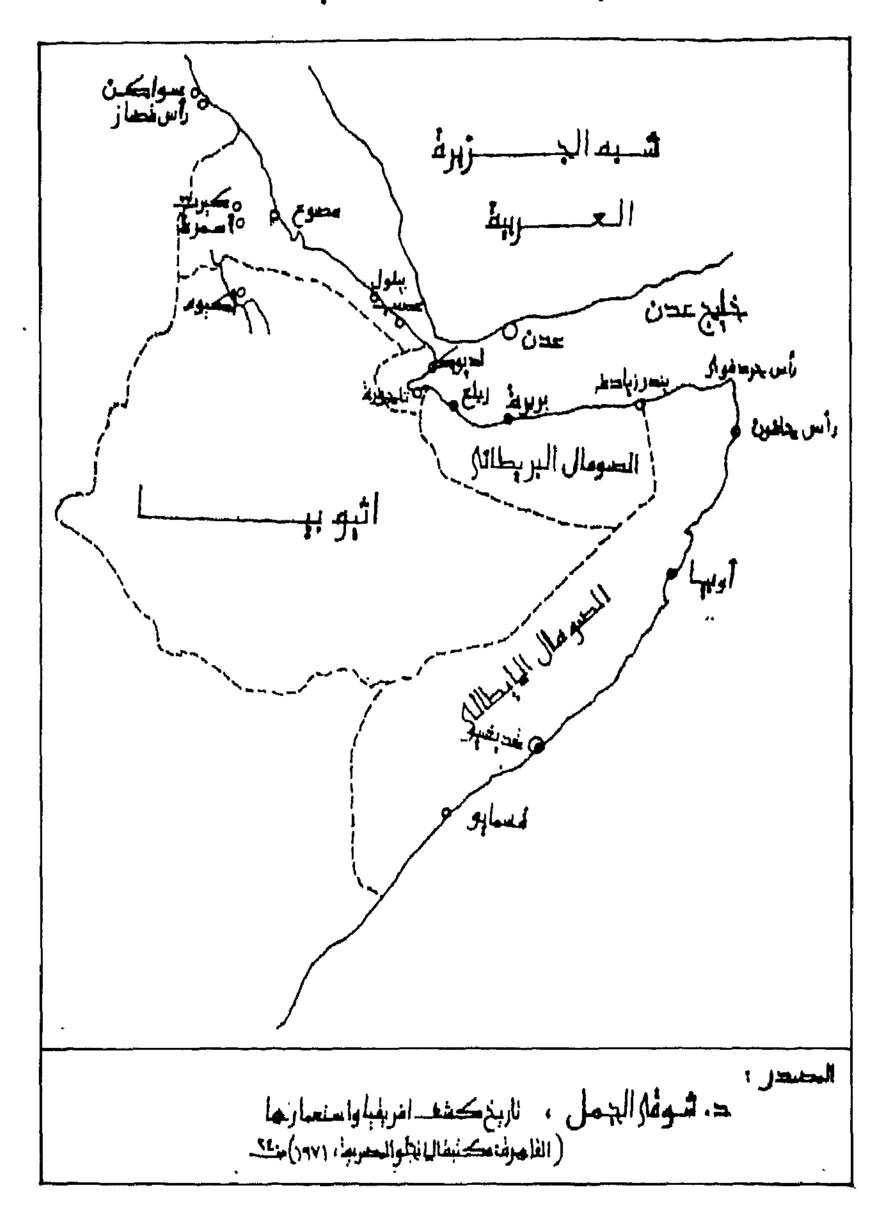
---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا ، سلسلة التاريخ العربي ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار الا
للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٢) ص ٧١ .

(٢) د . شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .

(٣) انظر شكل رقم (١) .

المستعمرات الإيطالية في شرق أفريقيا



المصدر :
د. شوقي الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها
(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١) ص ٢٤٠

شكل -١-

أملاك الحكومة المصرية ، واستمر الخلاف قائما بين الشركة الايطالية والحكومة المصرية لعدة سنوات حتى تدخلت حكومةُ الأولى وقامت بالاستيلاء على المنطقة[1] مدفوعةً بمؤثرات خارجية تفاعلت مع الضغوط والمصالح الداخلية لِتَقُودَ في النهاية ايطاليا للعمل الاستعماري في شرق افريقيا .

ففي عام ١٨٦٨ عقدت ايطاليا معاهدة مع « باي تونس » تم فيها الاعتراف بالمركز المتميز للمهاجرين الايطاليين الذين نالوا امتيازات عديدة ولكنّ الامر لم يَتَعَدَّ ذلك . ورغم أن فكرة احتلال تونس كانت محّبذة من قِبَلِ ساسة ايطاليا ، فإنهم عدلوا عنها مؤقتا ، فسارعتْ فرنسا باحتلالها عام ١٨٨١ عن طريق اعلان الحماية عليها[2] ، فتعالت أصوات الايطاليين بالاحتجاج ونَادَوْا بضرورة تخلّيٍ فرنسا عنها لايطاليا الأكثر أحقيةً بها في تَصوُّرهم .

وتركَ ضَيَاعُ تونس أَثَراً عميقا في مملكة ايطاليا اذ آعتبره ساستها ضربةً وُجهت لمصالحهم في البحر المتوسط ، وتعرّضتْ حكومةُ ديبرتيس التي كانت قائمة في ايطاليا في تلك الفترة إلى انتقادات عنيفة من مختلف القوى المحلية وبصفة خاصة أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية ، وأُتُهِمَتْ الحكومة من قِبَل المعارضة في البرلمان بالتقصير في حماية مصالح الايطاليين بعد أن دَعَّموا مركزهم في تونس بموجب معاهدة سنة ١٨٦٨[3] ، كما توالت التصريحات من الساسة الايطاليين ضدّ سياسة فرنسا ، ففي خطاب ألقاه « فرنشيسكو كريسبي » الذي اصبح فيما بعد رئيسا للوزارة الايطالية في مدينة « باليرمو » قال : « كان من واجب فرنسا ألاّ تَعْتَدِيَ على حقوق شقيقتها اللاتينية في تونس ، أما الآن وقد

---

(١) د . شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ .

(٢) حول اعلان الحماية باتفاقية قصر السعيد (باردو) انظر : **Documents diplomatiques francais. 1971-1900. Serie.1, Vol.III., PP.500-3.**

(٣) حليمة محمد التليسي ، معجم معارك الجهاد في ليبيا ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٣) ص ١٩ .

وانظر ايضا : **D.D.F., Ser. 1, Vol.III, P.308., D.No. 406.**

فَعَلَتْ ، فاننا نطالبها بأن تصحح غلطتها وتترك تونس لايطاليا صاحبةِ الحق ، فالبحر المتوسط الممتد بين ايطاليا وشمال افريقيا يجب ان يكون بُحَيْرَةً ايطالية خالصة »[1] .

وقامت الحكومة الايطالية مع استمرار هذه الحملة عليها باعادة النظر في سياستها وذلك كوسيلة لتهدئة الرأي العام الداخلي والمعارضة ، وهي بالتالي خَضَعَتْ لِمُؤَثِّرَيْن :

الاول : داخلي ، ممثل في سخط الاوساط الاقتصادية والمالية والمعارضة .

الثاني : خارجي ، نتيجة ضَيَاع تونس ، وتَحَوُّل الانظار الى ولاية طرابلس .

والمؤثر الخارجي يبرز دوره الهام بسبب ما خَلَقَهُ من ردِّ فعلٍ في داخل ايطاليا بحيث شكل المتغير المستقل ، وأصبحت الظروفُ الداخلية متغيراً تابعا وأخذت صورةَ كتاباتٍ نادت باستعادة تونس وأمجاد الامبراطورية الرومانية القديمة الى ما كانت عليه ، والمطالبَةِ بأن تكون لايطاليا سياسةٌ خارجية نَشِطة مَثَلُهَا في ذلك مَثَلُ بقية الدول الاوربية الاخرى ، ثم اسْتَجَدَّ في نفس العام مؤثِّر خارجي آخر لِيَضَعَ ساسة ايطاليا أمام ضرورة اللحاق بعمليات التوسع الخارجي الاستعماري ، وذلك عندما ضُرِبَتْ مدينة الاسكندرية وتم احتلال مصر عام ١٨٨٢ .

وهكذا تحدَّد المؤثر الخارجي في البداية في حماية فرنسية لتونس واحتلال بريطاني لمصر كانت لهما ردودُ فعل في داخل ايطاليا شَكَّلَتْ بدورها مؤثراتٍ داخلية تضغط على صانعي القرار السياسي ، حيث وَجَدَ هؤلاء أنفسهم أمام اتجاهين لتعويض ما فاتهم في الشمال الافريقي وتونس بالذات :

---

(١) محمد رجب الزائدي ، الغزو الايطالي لليبيا .. مقدماته وغاياته ، الطبعة الاولى (بنغازي : دار الكتاب الليبي ، ١٩٧٤) ص ٥٢ ، لم يذكر المرجع مصدر الخطاب .

الاتجاه الاول : احتلال ولاية طرابلس التابعة للدولة العثمانية[1] .

الاتجاه الثاني : التوجه نحو شرق افريقيا .

لكن كان يحد من تحرك ايطاليا للسير في الاتجاه الاول عواملُ ثلاثةٌ هامّـةٌ هي :

أ ـ ارسال تعزيزات عثمانية الى ولاية طرابلس في أعقاب الحماية الفـرنسية على تونس خشية من أن تمد نفوذها اليها ، وقد بَدَتْ هذه التعزيزات العسكرية العثمانية بمثَابَةِ قُوة لا يمكن الاستهانة بها أو تجاهُـلُها كما لا يمكن التورُطَ معها في حرب لا تُـعْـرَفُ عواقبها .

ب ـ ان ايطاليا لم تكن قد ضمنت بعد موافقة الدول الاوربية على اطماعها في ولاية طرابلس .

جـ ـ لم تتوفر لدى الحكومة الايطالية سوى معلومات ضئيلة عن الولاية بما قد لا يحقّقُ معه نجاح أية حملة عسكرية عليها .

وهذه العوامل كانت كافية بالقدر الذي يجعل صانعي القرار السياسي في ايطاليا يرتدُّون نحو الاتجاه الثاني في الشرق الافريقي ، ويقومون بشراء ميناء « عصب » من الشركة الايطالية روباتينو ، ثم احتلت القوات الايطالية منطقة « عصب » بعد ذلك[2] .

وتقدَّمت الحكومة الايطالية لمجلس النواب الايطالي بمشروع قانون لتنظيم المستعمرة ، « **وأقرَّ البرلمان هذا المشروع في ٥ من يوليو عام ١٨٨٢ وهو ينص على ما يلي :**

(١) حيث ترد كلمة طرابلس وولاية طرابلس فان المقصود به ليبيا بجميع اقاليمها ويؤكد هذا التحديد شمول طرابلس الغرب لكل من فزان وبرقة فالمدلول السياسي لولاية طرابلس كان ينسحب في تلك الفترة على ما يعرف منذ الاحتلال الايطالي باسم ليبيا .

(٢) D.D.F., Ser. 1, IV.P.231, D.No 241-8.

المادة الأولى : انشاء مستعمرة ايطالية على الساحل الغربي للبحر الاحمر ، وفي أراضي عصب تحت السيادة الايطالية .

المادة الثانية : تصدر الحكومة مرسومات ملكية ووزارية بالتنظيمات الادارية والتشريعية والمالية مع ضرورة التوفيق بين هذه التشريعات والنظم والاحوال المحلية .

المادة الثالثة : تخضع المستعمرة لادارة وزارة الخارجية في روما .

المادة الرابعة : إقرار بسريان الاتفاقية المعقودة في ١٠ من مارس سنة ١٨٨٢ ، بين الحكومة الايطالية وشركة روبايتنو واعتبر يوم ٥ من يوليو ١٨٨٢ تاريخ ميلاد امبراطورية ايطالية عبر البحار[1] .

ومع هذا فقد كان هناك بعض الايطاليين الذين نظروا بعدم الرضا الى قيام مثل هذه الامبراطورية مما أحدث انقساما في الرأي العام الايطالي بين مؤيد ومعارض ، فالبعض يرى أن من مصلحة الحكومة الايطالية أن تتفرغ لحل المشاكل الداخلية التي بدأت تزداد يوما بعد يوم ، وأن تحرر باقي الاراضي الايطالية من حكم النمسا ، في حين رأى نفر آخر منهم ان مصلحة ايطاليا تقتضي اتباع سياسة خارجية نشطة والتطلع الى بسط نفوذها فيما وراء البحار فتؤسس المستعمرات وتستثمر بها رؤوس الاموال وتعيد مجد الامبراطورية الرومانية[2] .

كما أن خروجها من مؤتمر برلين دون اية وعود أو احتمالات بالحصول على كَسْبٍ مّا مُقَابِلَ توسع الآخرين وضَيَاع آمالها في استخلاص المناطق الايطالية مِنْ يَدِ النمسا قد دَعَّمَ الاتجاه الاستعماري وأَعْطَى الفرصةَ للحكومة الايطالية لِتَمْضِيَ في استعمار شرق افريقيا الى نهايته ، طالما أنه ليست هناك أَيَّةُ معوقات

---

(١) د . شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .
انظر ايضا ، خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا ، ص ٧١ .
(٢) بازامه ، بداية المأساة ، ص ١٦ .

تَقِفُ في وجه النفوذ الايطالي في المنطقة . والبيئة الدولية التي سيأتي الحديثُ عنها فيما بعد قد تقبلت التغلغل الايطالي في الشرق الافريقي كما تقبلت غيره في أنحاءٍ مختلفةٍ من افريقيا وآسيا .

فبعد أن وَضَعَتْ ايطاليا أقدامها في عصب بَدَأَتْ تتجه بانظارها الى ميناء « مصوع » الهام باعتباره مَنْفَذاً رئيسيا على البحر الاحمر لكل الاقاليم الشمالية في الحبشة . . كان هذا الميناء ، وميناء سواكن بنفس المنطقة تابعين للحكومة المصرية بموجب الفرمان الذي صَدَر في عام ١٨٦٥ ، وعندما تحركت ايطاليا لاحتلال « مصوع » حصلت على تأييد انجلترا وعدم اعتراضها ، وبدأتْ تبحث عن مبرر لهذا العمل وتصادف في هذه الاثناء أن قتل الرحالة الايطالي « جاستانوبيانكي » في المنطقة فأرسلت الحكومة الايطالية للحكومة المصرية مذكّرةً توضّح فيها أنها سوف تتدخّلُ لضمان الامن في « مصوع » ، فاعترضت مصر على أي تدخل ايطالي وأيدت استعدادها لضمان سلامة الرعايا الايطاليين على سواحل البحر الاحمر إلاَّ أن ايطاليا لم تُعِرْ اعتراضَ مصر أيَّةَ أهمية واتجهت نحو المنطقة[1] .

وفي ٥ من فبرايرعام ١٨٨٥أنزلت القوات الايطاليةفي ميناء «مصوع» وشرعت في احتلال المنطقة المحيطة به رغم احتجاج وكيل هذه المقاطعة على نزول قُوَّاتٍ أجنبية في أراضٍ خاضعة لسيادة الباب العالي[2] ، ومضت هذه القُوَّات تُسَيْطِرُ على المراكز والقِلاع الهامة وترفع عليها العلم الايطالي تنفيذاً لخطة وزير الخارجية الايطالية في تلك الفترة « ماتسيني » الذي كان يرى ضرورة سيطرة دولته على سواحل البحر الاحمر متفقة في ذلك مع انجلترا التي تُسَيْطِرُ على مصر ، ومن ثمة مُدَّ النفوذ الايطالي عَبْرَ دارفور في السودان غربا حتى يصل

---

(١) د . شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .
(٢) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا ، ص ٧١ - ٧٢ .

تدريجيا نحو الشمال حيث سواحل طرابلس على البحر المتوسط . وقد أوضح « ماتسيني » رأيه بقوله :

« ان مفاتيح البحر المتوسط هي في الحقيقة في البحر الاحمر فمن تكون له السيادة في هذا البحر الاخير يتحكّمُ في البحر المتوسط »[1] .

وعلى أثر هذا الاحتلال لمصوع تشجعت القوى المؤيدة للتوسع الاستعماري في داخل إيطاليا ، وأخذت تُلِحُّ باصرار على مزيدٍ من التوسع ، وبدأ الشعور الوطني وكأنه في مجْمُوعِهِ يريد أن تُصْبحَ ايطاليا دولةً عظمى بأسرع ما يمكن ، وقد شجَّع هذا الاتجاه وزاد من اهميته وصولُ عدد من الساسة الايطاليين الذين كانوا من غُلاَةِ الاستعمار الى السلطة كصانعي قرار سياسي ومن أمثال هؤلاء « فرنشيسكو كريسبي » الذي أصبح رئيساً للحكومة الايطالية منذ عام ١٨٨٧ .

وقد تحددت السياسة الخارجية الايطالية في فترته لتسير في مِحْوَرَيْن :

المحور الاول : العودة للشمال الافريقي بشتّى الطرق .

المحور الثاني : مزيد من التوسع في شرق افريقيا .

المحور الاول : العودة للشمال الافريقي :

ساد اعتقاد منذ البداية لدى « فرنشيسكو كريسبي » بأن تونس وولاية طرابلس واثيوبيا وقسما من السودان ستكون من نصيب بلاده ، واعتبر خضوع هذه البلدان لايطاليا أمراً لا بد منه ، فلما علم بنوايا فرنسا تجاه تونس صرح قائلا : « يجب على فرنسا ألا تخون شقيقتها اللاتينية وألا تتنكر للصداقة التقليدية التي تربطها بها وألا تحتل تونس تحت ستار الوصاية المزعومة ، لأنَّ تونس وطرابلس هما حصة ايطاليا في شمال أفريقيا وذلك لكيلا يختل توازن القوى في

---

(١) د . شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

حوض البحر المتوسط »[1] .

وعندما احتلت فرنسا تونس كان « كريسبي » يُكِنُّ عِداءً شديداً لها وقد تحول هذا العداء الى ممارسة بعض الضغوط عليها عبر الجالية الايطالية في تونس ، وفي الوقت نفسه كان « كريسبي » يَخْشى أن تقوم فرنسا بمَدِّ نفوذها نحو طرابلس بعد أن تَقَاسَمَتْ انجلترا وفرنسا أقاليم الشمال الافريقي فقرر تعويقها في تونس ، فبعد أن تسلم السلطة كرئيس للوزراء قام بتشجيع الجالية الايطالية عن طريق تأييدها ومساندة جمعياتها ومَدارِسِها الموجودةِ أصْلاً أو التي شرُِعَ في انشائها وقد أوضح رأيه هذا في رسالة له للسفير الايطالي في برلين يقول فيها :

« لما كان اعلان الحماية الفرنسية على تونس قد حدث دون معارضة الدول الاوروبية ، فانني أرى أن احتلال فرنسا لطرابلس الغرب سيتم بمثل هذه الحالة ، لذلك يجب علينا أن نَحُولَ دون بسط سيطرة فرنسا التامة على تونس مع بذل المساعي حتى تؤُولَ طرابلس لنا »[2]

ان تصريح كريسبي يكشف دون لبس عن نوايا ايطاليا الاستعمارية نحو طرابلس التي بَدأتْ في فَتْرَةٍ مُبكِّرة ، وقد احتدم الخلاف بين الحكومتين الفرنسية والايطالية عندما شَعَرت الاولى بأن ايطاليا تريد تَقْويضَ سيطرتها على تونس فأمرت باخضاع المدارس والجمعيات الايطالية لنظام الترخيص الحكومي ، وحَاولَتْ الحكومة الايطالية من جانبها أن تتمسَّكَ بمعاهدة عام ١٨٦٨ المعقودة مع باي تونس والتي تمنح الايطاليين امتيازات عِدَّةً ، لكن فرنسا رفضت ذلك على اعتبار أن تونس خاضعة لها ولا يحق لايطاليا التذرُّعُ بمعاهدةٍ لممارسة نشاط

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، الطبعة الاولى (طرابلس : سلسلة الكتّاب الليبي ، وزارة الانباء والارشاد ، ١٩٦٣) ص ١٧ (لم يذكر المرجع مصدر التصريحات)

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .

تَعُدُّه الحكومة الفرنسية معاديا لها(1) ، ثم قامت الحكومة الايطالية بمحاولة أخرى للضغط على فرنسا وذلك عن طريق عَـقْدِ مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات مع بعض الدول الاوربية . . فعقدت اتفاقيةمع اسبانيافي ٤من مايوعام ١٨٨٧ حول المنطقة الحُرَّة ، وحمل « مَـوْلاَي الحَسَـنْ » سلطان مراكش على الاعتماد في اعادة تنظيم جيشه على ايطاليا وايفاد البعثات للمدارس العسكرية والاكاديمية البحرية الايطالية(2) .

وحاولَـتْ ايطاليا التفاهمَ مع بريطـانيا عام ١٨٨٧ فكتـب كريسبـي الى اللورد « سالزبوري » رئيس وزراء انجلترا في ذلك الوقت يقول :

« لقد اتضح لي أن الجمهورية الفرنسية تعمل لاحتـلال طرابلس ، كما وضح لي من اعتداءاتها المتكررة على الحدود الطرابلسية ، ولكن اذا حصلنا على طرابلس فان بنزرت لن تهدد بعد ذلك ايطاليا أو بريطانيا »(3) .

وقد هَدَفَ كريسبي من ذلك إلى إقْناع انجلتـرا بأن مصالحهـا في البحـر المتوسط سوف تكون مهددة من قِبَلِ فرنسا المتمركزة في تونس ، وأن ايطاليا سوف تمنع هذا التهديد اذا ما احتلت طرابلس الغرب .

وقـد توصـل الطرفـان الانجليزي والايطـالي الى اتفـاقية في ٨٧/٢/١٢ للمحافظة على الوضع الراهن في منطقة البحر المتوسط(4) ، كما جَدَّدَتْ ايطاليا اتفاقية الحِلْف الثلاثي التي تنتهي في عام ١٨٨٧ بعد ان حَصلتْ على ضمانات بحقها في طرابلس في مواجهة التهديد الفرنسي باحتلالها(5) .

---

(١) D. D. F., Ser.1, IV., 279.285.97. D.No289.49 - 306.

(٢) بازامة ، بداية المأساة ، ص ٢١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٤) د. بيير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥/ ١٩١٤ ، ترجمة د. جلال يحي ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) ص ٥٩٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٩٥ .

ورغم أن كريسبي لم يستطع أن يحقق لايطاليا وجوداً فعليا في الشمال الافريقي ، فإنه تحرك على المحور الاول لتنفيذ ذلك عَبْرَ مضايقة فرنسا في تونس حيث لَعِبَ القنصل الايطالي « ماشيو » هناك دوراً مُهمّاً في هذا المخطط إذِ احْتفظ بترابط الايطاليين عن طريق تقديم الاعانات والمساعدات لهم ، وحثّهم على نشر دعايةٍ معاديةٍ لفرنسا بين التونسيين ،وقام بتمويل انشاء بعض الصحف العربية كعمل مُعَادٍ لفرنسا ، كما دَعَّمَ مصالح الايطاليين الاقتصادية في مواجهة المنافسة الفرنسية ، كما في مسألة سكة حديد - تونس - حلق الوادي[1] .

وعلى الجانب الاوربي استطاع تأمينَ موافقة كل من انجلترا ودول الحِلْفِ الثلاثي على أطماع ايطاليا في ولاية طرابلس .

المحور الثاني : التوسع في شرق افريقيا :

بدأ التوسع في شرق أفريقيا في مرحلة سابقة على تولّي فرنشيسكو كريسبي رئاسة الوزارة الايطالية ، ولكنه عاصره وايده واستمر فيه بعد أن جاء للحكم . فبعد أن استقرت القوات الايطالية في « مصوع ». ١٨٨٥ بدأت الزحفَ على الاراضي الداخلية حيث اتجهت غربا نحو« زولا » واستولت عليها ، كما اتجهت شمالاً حتى وصلت الى نحو ١٠٠ ميل جنوب شرقي ميناء « سواكن » ، وفي الجنوب وصلت القوّاتُ الايطالية حتى المناطق الواقعة تحت النفوذ الفرنسي في « اويوك » المقابلة « لباب المندب »[2] .

وفي نفس العام اتجهت بأنظارها نحو المنطقة الخاضعة لسلطان « زنجبار »

---

(١) D.D.F., Ser.1,IV. PP. 279-85. D.No .289-94;Ser.1, Vol. III, P. 308. D.No. 406.

(٢) د. جلال يحي ، التنافس الدولي في شرق افريقيا ، الطبعة الاولى (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٥٩) ص ٢٤٧ .

واستَطاعت ان تُـقْنِعَهُ بتوقيع معاهدة شبيهة بتلك المعاهدات التـي عقدهـا مع الـدول الاوربية الاسـتعمارية الموجـودة في المنطقــة وذلك في ٢٨ من مايو عام ١٨٨٥[١] ، ولـكن رغـم ما حصلـت عليه ايطـاليا من امتيازات بموجـب هذه المعاهدة فقد تطلعت الى مزيد من التوسع للسيطرة على موانيء ساحـل أفريقيا الشرقية حيث بدأ تنفيذ سياسة المحور الثاني للتوسع في شرق أفريقيا التي كانت دعامة أساسية في سياسة ايطاليا الخارجية التي وضعها كريسبي في تلك الفترة .

وقـد وجـدت ايطـاليا في انجلتـرا خَـيْرٌ حليـف لهـا في تنفيذ مشروعاتهـا الاستعمارية ، في حين أن انجلترا نظرت الى الوجود الايطالي بجوار مستعمراتها بمثابة حائـل يقف دون الاطماع الفـرنسية فشكلـت ايطـاليا ما يعـرف بالمنطقـة الحاجزة[٢] بين المستعمـرات الفـرنسية والمستعمـرات البريطـانية وسـوف يُقَـدَّرُ لايطاليا أن تأخذ نفس الدور في منطقة الشمال الافريقي وانطلق كريسبي يتحرك في الشرق الافريقي في اتجاهين :

أولهما : السيطرة على موانيء الشرق الافريقي .

ثانيهما : العمل لاحتلال اثيوبيا .

أولا : السيطرة على مواني الشرق الافريقي :

ادَّعَـتْ ايطاليا كإنجلتـرا والمانيا بأن سلطـان « اوبيا » وغـيره من شيوخ

---

(١) Smith, D.M., Op. Cit., PP. 2-3.

(٢) انظر د. عبد المنعم عبد الوهاب . جغرافية العلاقـات السياسية ، الطبعـة الاولى (بـيروت ، وكالـة المطبوعات بالكويت ، ١٩٧٣) ص ٦٦ حول الدولة الحاجزة « النظرية التي تدعو الى انشاء مثل هذه الدول هي ان احتمال وقوع الحرب بين الدول المتناصرة يقل كثيرا اذا فصلت بينهما منطقة محايدة . »

د. جمال حمدان ، في كتابـه « الجمهـورية العـربية الليبية ، دراسـة في الجغـرافيا السياسية ، الطبعـة الاولى (القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧٣) ص ٣٣ يقول « اصبحت ليبيا العثمانية من وجهة نظر القوى العظمى فراغا امبرياليا (ومنطقة فضلة بينية) relict area Intercalary استعماريا ، مثلما هي جغرافيا ، بـين كتلتـي الاسـتعمار البريطانـي في المشرق العربـي والفـرنسي في المغـرب (Buffer State) أو (Buffer Zone)

الصومال قد ابدوا رغبتهم في وضع بلادهم تحت الحماية الايطالية ، ففي فبراير عام ١٨٨٩ استطاع القنصل الايطالي في زنجبار « فيلونا ردي » والذي أصبح فيما بعد مديراً للشركة الايطالية في المنطقة أن يحصل على توقيع السلطان على وثيقة تضع بلاده تحت الحماية الايطالية ، وأعلن في ٢٠ من مايو من نفس السنة للدول الاوروبية بأن ايطاليا قد بسطت نفوذها على بلاد الصومال[١] .

وبما أن ايطـاليا تريد السيطـرة على موانـيء: « قسمايو ، ومقـديشيو ، وبركا ، وبراوة » الواقعة على ساحل المحيط الهندي كان لا بد من الحصول على موافقة انجلترا التي لم تمانع في ذلك بشرط أن يتم هذا عن طريق شركة شرق افريقيا البريطانية التي سوف تسلمها بدورهـا للحكومـة الايطـالية أو لإحدى شركاتها بالاتفاق مع سلطان زنجبار ، وبالفعل حصلت الشركة البريطـانية في شهر أغسطس سنة ١٨٨٩ على عقد امتياز هذه الموانيء وقامت من جانبها بالاتفاق مع ممثلي الحكومة الايطالية ثم تسليمها موانيء « مقديشيو ، وبراوة ، وبركا ، والمناطق التي تحيط بها لمسافة عشرة أميال للداخل لادارتها ، كما يتولّى الطرفان الاشتراك في احتلال ميناء « قسمايو » ومـا يحيط به ويتحمـلان معـا مصاريفـه ويحصلان على ايراداته[٢] .

وفي ١٥ من نوفمبـر عام ١٨٨٩ اعلنـت ايطـاليا حمايتهـا على السـاحـل الافريقي الذي يمتد من الحدود الشمالية « لقسمايو » حتى نهاية « أوبيا » .

بعد ذلك قامت كل من انجلترا وايطاليا بالتفاوض من أجل تحديد مناطق النفوذ بين مستعمرتيهما حيث تم تحديدها عام ١٨٩١ ، وقد شعرت ايطاليا خلال هذه الفترة بأنه في امكانهـا الحصـول على مزيد من الامتيازات في المنطقـة دون

(١) د. شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

انظر ايضا : السيد محمد رجب حراز ، التوسع الايطالي في شرق افريقيا ، الطبعة الاولى (القاهرة ، ١٩٦٠) ص ٥٦ ـ ٥٨

الحاجة لمساعدة انجلترا ، فاتجهت مباشرة لسلطان زنجبار وحصلت في ١٢ من أغسطس سنة ١٨٩٢ على حق ادارة مدن وموانيء « براوة ، وبركا ، ومقديشيو » وما يحيط بها ، وأصبح لها حق شراء الأراضي وسمح لها بأن تجمع الضرائب والرسوم المالية ، وحق تنظيم شئون التجارة والملاحة ، والاشراف على المصايد ، ومد خطوط السكك الحديدية ، والتلغراف ، وانشاء المصارف ، واصدار أوراق النقد وذلك لمدة ٢٥ سنة يمكن تجديدها[١] .

وهكذا نجحت ايطاليا الى حد كبير في الاتجاه الاول للسيطرةعلى موانيء الشرق الافريقي ، ولكن هل حققت نفس النجاح في الاتجاه الثاني المتعلق باحتلال اثيوبيا والذي كان يسير في نفس الوقت مع الاتجاه الاول ؟

ثانيا : العمل لاحتلال اثيوبيا :

لم تقف ايطاليا بأطماعها عند الحد الممثل في الاتجاه الاول ، ولكنّها كانت تسعى لخلق امبراطورية كبيرة في أفريقيا ، فقد صرح « كريسبي » في احدى خطبه في مجلس النواب الايطالي قائلا :

« ان حكومته ستعمل لاحتلال الحبشة وجنوب السودان وولاية طرابلس لتربط ايطاليا بالبحر الاحمر عن طريق برّي يكون له مستقبل عظيم في الاتصال ببلدان الشرق الادنى والاقصى دون الحاجة للمرور من السويس »[٢] .

فبعد أن وضعت ايطاليا أقدامها في شرق افريقيا واستولت على « مصوع » وهي تُعِدُّ العدة للتقدم نحو أثيوبيا ، وقد حاولت في البداية ان تستغل الخلاف الذي كان قائما بين « منليك » حاكم اقليم « شوا » الاثيوبي وبين

---

(١) د. شوقي الجمل مرجع سابق ص ٣٦٨ .

(٢) المنتصر ، مرجع سابق ، ص ١٨ (لم يذكر المرجع مصدر التصريح)

الامبراطور « يوحنا » فقامت بمدّ « منليك » بالسلاح وساعدته ضد الامبراطور ، وفي نفس الوقت حاولت قوات ايطالية التوغل في الاراضي الاثيوبية ، ولكنهاهزمت في معركةدوجالي في ٢٥من يناير عام١٨٨٧[1]. ولم تُوقِفْ هذه الهزيمةُ حكومةَ ايطاليا عن المضي في خطتها لاحتلال أثيوبيا ولكن انجلترا تدخلت لتعقد صلحا بين الامبراطور من جانب وايطاليا من جانب آخر ، وكان هذا الصلح بمثابة هدنة مؤقتة بالنسبة للطرفين ، فالامبراطور انشغل في مواجهة الثورات الداخلية في حين أن ايطاليا أخذت تعيد وضع خططها في المنطقة ، وبمجرد موت الامبراطور الاثيوبي « يوحنا » في عام ١٨٨٩ واشتداد الخلافات الداخلية بين حكام المقاطعات تقدمت القوات الايطالية لتحتل مقاطعة « كبرن وأسمرة » ومعظم مقاطعة « تيجري » وفي هذه الأثناء تولى السلطة في اثيوبيا « منليك » حليف ايطاليا الذي ظل يتلقى مساعداتها حتى استطاع اخضاع بقية المناطق والمقاطعات له[2] .

وقد عقدت ايطاليا معاهدة معه عرفت باسم « معاهدة اوتشيالي » ، وقد أثارت هذه المعاهدة الكثير من الخلافات بين ايطاليا وأثيوبيا ، فقد استغلت الحكومة الايطالية نص المادة (١٧) منها ، والتي كُتِبت بِنَصَّيْنِ مختلفينْ احدهما ايطالي والآخر أمهري ! ، في غرض سيطرتها على الحبشة عن طريق ادارة شئونها الخارجية[3] ، في حين أن الامبراطور رَفَضَ الأخْذ بها بعد أن علم بخُدْعة ايطاليا ، وأرسل الى الدول الاوربية يطلب مساعدتها ويبين موقفه من

---

(١) د. شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

(٢) Grant, A.J. and Temperley, H. **Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1950,** Sixth Edition, (London, Longman Group Limited.1971), P. 482.

(٣) Robert, cornevin,M., **Histoire de l'Afrique des origines à nos jours.** 2 édition revue et-complétéc, (Paris, Petite Bibliothèque Payot, 1966), PP. 311-2.

لقد اطلعت على النص الايطالي بمعاهدة « اوتشيالي » في (**Italiano Per L'Africa -Roma Istututo**) حيث توجد تحت الرقم الاشاري3M8- 9- 8. A ولم أتمكن من الحصول على صورة مستندية منها ولكن أمكنْ الحصول على صورة مستندية من النص الامهري للمعاهدة .

النص الايطالي المخالف . وقد حددت هذه المعاهدة مواقف بعض الدول الاوربية الاستعمارية سواء بالتأييد أو المعارضة لايطاليا ، فمثلا تركَّزَ الموقف الانجليزي في نقاط ثلاث :

١ ـ رغبة انجلترا في الحد من النفوذ الفرنسي خشيةً من أن يمتد من الصومال الفرنسي نحو المستعمرات الانجليزية فسمحت لايطاليا باحتلال ميناء « كسلا » بصورة مؤقتة عام ١٨٩٤ .

٢ ـ وجود فرنسا في منطقة أعالي النيل يُشكِّلُ تهديداً لمصالح انجلترا لذا يجب أن تقف ضدها أو تستعين بدولة تكون بمثابة حاجز أمام تقدم فرنسا .

٣ ـ في الوقت نفسه ، لم تكن انجلترا ترغب في سيطرة ايطاليا على اثيوبيا بما يحقق قيام امبراطورية استعمارية بجوارها قد تصبح منافسة لها في المستقبل ، بل كانت تريد أن تحتفظ باستقلال أثيوبيا كدولة أفريقية ضعيفة[١] .

أما المانيا رفيقة ايطاليا في الحِلْفِ الثلاثي فقد كانت أمام خيَارَيْن :

الاول : أن تساند ايطاليا لانها ترتبط معها في الحلف الثلاثي وتتحمل كافة النتائج التي قد تترتب على ذلك .

الثاني : أن تقف موقفا سلبيا من مسألة أثيوبيا بما يحقق مصالحها .

وبالفعل فَضَّلَتْ المانيا الخيار الثاني لانها تريد أن تُقَوِّيَ من موقف فرنسا من أثيوبيا بما يدفع انجلترا ازاء ذلك للتقرب من المانيا أو الدخول في الحِلْفِ الثلاثي ، وفي الوقت نفسه كانت حرب البوير الاولى قد أدت الى سوء العلاقات بين انجلترا وألمانيا من جهة ، وقَرَّبَتْ بين المانيا وفرنسا من جهة أخرى[٢] .

---

(١) د. سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ، الطبعة الأولى (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ص ١٢٨

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٧

في حـين أن فرنسـا وروسيا القيصرية وقفتـا موقفـاً معارضـا لايطـاليا ، فالعلاقات الفرنسية الايطالية سيّئة بسبب المنافسة بينهما في الشمال الافريقي ، كما أن روسيا كانت تنظر للحِلْفِ الثلاثي على أنه خطر على مصالحها خاصة في البلقان ، لذلك سمحت فرنسا بمرور السـلاح منهـا أو من روسيا عبـر مينـاء « جيبوتي » الخاضع لها وشجَّعتْ الامبراطور « منليك » للوقوف بوجـه أطماع ايطاليا في بلاده .

ولكن ما إنْ تَحَدَّدتْ مواقفُ الدول الاوربية على هذا النحو حتى قررت ايطاليا أن تحسِمَ الامور في أثيوبيا بصورة نهائية ، وتحركت القُوَّاتُ الايطالية نحو مقاطعة « تيجري » حيث حققت في البداية انتصارا على قوات الامبراطور عام ١٨٩٥ مما شجع ساسة ايطاليا وعلى رأسهم « كريسبي » على امكانية احتلال كل الاقاليم وجُهِّزَتْ حملة كبيرة بقيادة الحاكم الايطالي لاقليم اريتريا « باراتيري » الذي هُزِمَ في بلدة « آمبا الآجي »[1] ، ولكن هذه الهزيمة لم تكن كافية بالقدر الذي يُـقْنِعُ الايطاليين بالتـوقف ، فمضـوا في خطتهـم حتـى حدثـت المعـركة الفاصلة في شهر مارس ١٨٩٦ في عَـدْوَة ، وهزمت فيها القوات الايطالية هزيمة ساحقة حسمت معها مسألة أثيوبيا على نحو لم تتوقعه ايطاليا إطلاقا واضْـطُرَّتْ لتوقيع معاهدة صلح مع أثيوبيا في ٢٦ من اكتوبر من نفس العام :

« أنهتْ حالةَ الحرب بين الدولتين ، وألْغتْ معاهدة اوتشيالي ، واعترفت باستقلال اثيوبيا التام . وعيَّنتْ الحدودَ بين مستعمرة اريتريا الايطالية واثيوبيا ، كما أن ايطاليا دفعت بموجب هذه المعاهدة فدية كبيرة »[2] .

وقد أحدثت هذه الهزيـمة ردود فعـل قوية كان لهـا أثرهـا على السياسـة

---

(١) د. شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

(٢) Robert, et Cornevin, M.Op. Cit., P. 312.

انظر أيضا : د. زاهر رياض ، استعمار افريقيا ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ٢٢٣ .

الايطالية الخارجية فيما بعد .

ردود الفعل المترتبة على هزيمة عَدْوَة :

أحدثت هزيمة الايطاليين في معركة عدوة بأثيوبيا ردود فعل قوية على المستويين المحليِّ والدولي :

فعلى المستوى المحلي ، وصل خبر الهزيمة الى روما في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل فاستقال رئيس الوزراء حال اطلاعه عليه خَشْيَةَ مواجهة ردود الفعل الناتجة عنه[1] ، وفي اليوم التالي شاع الخبر في أرجاء ايطاليا فقامت المظاهرات في أغلب المدن والمناطق وعمت الاضرابات وتعالت صيحات الاحتجاج والمطالبة بمحاسبة ومعاقبة « كريسبي » والمسئولين الآخرين في الحكومة الايطالية ، وضرورة تصريح كبار ضباط الجيش لانهم غير قادرين على تحقيق أي شيء لايطاليا .

وصرح موسوليني الذي سوف يُقدَّرُ له أن يحكم ايطاليا الفاشية فيما بعد قائلا :

« ان خسارة عشرة آلاف رجل و٧٢ مدفعا سوف تبقى في مخيلته للأبد »[2] .

وأتهمَتْ المعارضة « كريسبي » « بأنه مغامر دفع بايطاليا الى أسوأ ما يمكن ان تصل اليه دولة أوربية ، كل ذلك دفع بساسة ايطاليا وصانعي القرار في الحكومة الايطالية الى اعادة النظر في سياستهم الخارجية في شرق أفريقيا من ناحية ، وعدم الاقدام على أيَّةِ خطوةأخرى في الاتجاه الاستعماري في تلك الفترة من ناحيةٍ أخرى ، فَخِطَطُ التوسُّعِ الاستعماري التي كانوا مندفعين اليها في شرق

---

(١) منصور عمر الشتيوي ، الغزو الايطالي لليبيا ، الطبعة الاولى ، (بيروت : مؤسسة الفرجاني ، ١٩٧٠) ص ٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ .

افريقيا بفعل مؤثر خارجي مُتمثّل في التكالب الاستعماري الذي كان دائرا أو في وجود مناطق فراغ سياسي لم يكن بها وجود استعماري قد توقفت ، وبدأ الحديث عن جدوى الابقاء على مثل هذه المستعمرات في شرق افريقيا خاصّةً وانها لا تكاد تأتي بايرادات تكفي لِسَدِّ نفقات القوات الايطالية المرابطة بها ، وكاد أن يستقر الرأي على التخلّي عنها نهائيا ، ومع ذلك فقد انتظر الايطاليون تحسن الظروف لازالة عار الهزيمة في جهة أخرى .

وكما شكلت معركة عدوة مركب نقص لدى ساسة ايطاليا ودعاة الاستعمار منهم جعلتهم يخشون الاقدام على أية مغامرة استعمارية أخرى الا أنها اصبحت فيما بعد أحد منطلقاتهم نحو غزو ولاية طرابلس الغرب تعويضاً عن هذا النقص ومحوا لعار الهزيمة[1] .

أما على المستوى الدولي ، فقد بقيت مواقف الدول الاوربية على ما هي عليه تجاه ايطاليا ، ولكن « من الناحية العسكرية بدأت ايطاليا في الانحدار ولم يعد صوتها مسموعا في المحافل الدولية وظهر جليا أنها كانت أضْعَف مما تَغَنّى به رسميوها »[2] .

وقد شعرت فرنسا بأن انتصار اثيوبيا هو بمثابة انتصار لسياستها لان ذلك سوف يدفع الحكومة الايطالية للتوقف عن منافسة فرنسا مستقبلا ويجعلها تتبع

---

(١) تجلت المشاعر الاستعمارية الناجمة عن هزيمة عدوه في الكتاب المسمى « المملكه » الذي اشترك في تاليفه عدد من الكتاب الذين ينادون بالحرب ويشيدون بها، ويعتقدون أن الشعب الايطالي شعب محارب بطبيعته . . . ومما قاله مارتيني احد الكتاب في هذا المؤلف : « ان هزائم (دوقالي) ، و(عدوه) قد حطمت معنويات الايطاليين الى درجة اليأس ، والضياع وفقدان الثقة ، ولذلك فان حربا تكلل بالنصر الباهر تعتبر أمرا ضروريا لرفع المعنويات ولاستعادة الثقة وتنشيطها ، وحيث ان ذكرى الوحدة الايطالية قد اقتربت فيجب أن يتصدر الاحتفالات بتلك المناسبة حدث احتلال (ولاية طرابلس) لكي يكون ذلك العمل التوسعي برهانا على أهلية الشعب الايطالي للوحدة . »

انظر :

Simth. D.M., Op. Cit., P.67.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ .

سياسة أخرى تتسم بالتقرب منها خاصة وأن دول الحلف الثلاثي الذي تنتمي اليه ايطاليا لم تساند العمل الايطالي في اثيوبيا[1] ، في حين أن المانيا كانت ترى عكس ذلك فهذه الهزيمة سوف تجعل ايطاليا اكثر تمسكا بالحلف الثلاثي وارتباطا به ، وانجلترا بدورها شعرت بأن هذه الهزيمة تُرْضي رغبتها في الاحتفاظ باثيوبيا كدولة افريقية مستقلة وضعيفة وتكرس العداء بين فرنسا وايطاليا[2] .

وهكذا كانت الظروف التاريخية في أعقاب الوحدة الايطالية من حيث الاطار الدولي من ناحية ، ومن حيث تبلور فكرة الغزو في ايطاليا واختبارها عمليا في عملية عدوة من ناحية أخرى .

وسيتضح مما يلي أن هذه الظروف قد تشابكت مع مجموعة من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل ايطاليا وكانت هذه وتلك الدافع الحقيقي لاتخاذ قرار غزو ولاية طرابلس . ويستعرض المبحث الثاني تلك الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحديد دورها في التوجه الاستعماري .

(١) Despois. J. La colonisation Italienne en Libye, (Paris, Laros, 1935) P.43.

(٢) Grant, A.J. and Temperley.H., Op. Cit., P.482.



المبحث الثاني

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

الأوضاع الاقتصادية :

كان لِتَغَيُّراتِ الحياة الاقتصادية تأثير مباشر على الاوضاع السياسية في ايطاليا وبالتالي على اتجاهات سياستها الخارجية بعد أن تمتعت القوى المؤثرة الممثلة في المؤسسات المالية والاقتصادية بامكانيات كبيرة تتيح لها ممارسة ضغوط على القائمين على دَفَّةِ الامور في البلاد في سبيل حماية مصالحها الخاصة أو لتحقيق مزيد من الربح وقد أُجْبِرَتْ الحكومات الايطالِيَّة المتتالية على أن تزيد من اهتمامها باستمرار علاقاتها الاقتصادية الخارجية بصفة خاصة بتأثير عدة مؤثرات من بينها الاوضاع الاقتصادية .

وَمِنْ ثَمَّ فقد خضعت السياسة الخارجية للمؤثر الاقتصادي كما خضعت لغيره من المؤثرات لانها على صلة مباشرةٍ بالتغيرات التي تَحْدُثُ في الحياة الاقتصادية والبنيان الاجتماعي والتطور الديمغرافي .

ومنذ توحيد ايطاليا وحدوث تغييراتٍ في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ، وَضَحَ دَوْرُ هذه المؤثرات وآثارها في تحديد معالم وضع ايطاليا الدولي[1] .

---

(١) Luigi, Villari., **The Expansion of Italy,** (London: Faber and Faber Limited, 1930), P.68.

انظر ايضا : د. بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٦٢٧ .

وقد كان للتقدم الذي شهدته ايطاليا أثران :

أولهما : الازدهار الاقتصادي الذي تمثل في :

أ ـ الانتاج الكبير .

ب ـ تركز رأس المال .

جـ الازدهار التجاري .

ثانيهما : البحث عن الاسواق الخارجية والوقوع تحت ضغط الاقتصاديين وتطلعاتهم الاستعمارية .

أولا : الازدهار الاقتصادي :

كانت المدن الايطالية لا ترتبط ببعضها البعض ، وتستقل كل منها استقلالا شبه تام في إنتاجها الصناعي والزراعي ، ولكنَّ هذه الصورة لم تلبث أن تَغَيَّرتْ بعد ذلك ، ففي البداية واجهت ايطاليا وعقب الوحدة مباشرةً صعوباتٌ جمة نتيجةَ ضعف الموارد المالية والازمات الاقتصادية المتعددة التي شَهِدَتْها البلاد ، مما تسبب في ركود الصناعة خاصة وأنها تُعاني أساساً من قلة المواد الاولية اللازمة للصناعات الثقيلة إلاَّ أنه لم يَحِلَّ عام ١٨٩٠ حتى بدأت ايطاليا فترة اقتصادية نشطة شملت مجالات واسعة في الصناعة والزراعة والخدمات مثل النقل البحري والسياحة ، وهي الفترة التي عُرِفَتْ بفترة الانتاج الكبير[١] .

فترة الانتاج الكبير :

رغم أن ايطاليا قد بدأت الثورة الصناعية متأخرة فقد بدأت تخطو سريعا نحو الانتاج الكبير وظهر التفاوت بين المناطق والمدن في ايطاليا ، فقد تمركزت

(١) د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

الشمال في مدن (ميلانو ، تورينو ، جنوا) وأخذ النمو الصناعي متزايداً بمرور السنوات وسارت البلاد خطوات واسعة على طريق بلد زراعي متخلف الى بلد صناعي زراعي يسعى للتطور واللحاق ، الاوروبية الاخرى التي سبقت في هذا المجال ، فازداد عدد صناعية ، وتكونت صناعة معملية متطورة واتسع نطاق تجهيز صناعية بالطاقة والمعدات التكنيكية ، واستخدمت المحركات والبخارية والكهربائية ، كما أن بناء السفن التجارية وزيادة حمولتها ، مع التوسع في بناء السكك الحديدية وربط أجزاء البلاد بشبكة الحديدية مما كان له أثره في زيادة الانتاج الصناعي في ايطاليا[1] .

داد إنتاج الحديد من ١٩٠٥١٨ طنا عام ١٩٠٠ الى ٢٠٣٢٢٣ طنا ١٩١١ وازداد انتاج حديد الزهر من ٣٠٤٢٥ طنا عام ١٨٨٣ الى عام ١٩٠٠ ، ثم وصل الى ٣٤٢٦٧٥ طنا في أواخر عام ١٩١٠ ١٩١ ، أما الفولاذ فقد ارتفع انتاجه في نفس الفترة من ٨٥٦٧٣ طنا ١ طنا ثم الى ٦٩٧٩٥٨ طنا ، وزادت أهمية الصناعات الثقيلة في ذ اذ انه لم يحل عام ١٩٠٠ حتى ازداد عدد المشتغلين بها الى أن بلغ وع العاملين في القطاع الصناعي في أواخر عام ١٩١٠ ومع بداية عام شهدت صناعة السيارات والمكائن والصناعات الكياوية نفس ققت أرباحا طائلة ، كما أن عدد العاملين في هذه الصناعات بدأ مطردة .

صناعة النسيج التي تعتبر من بين فروع الصناعات الخفيفة التي تتطور ة فقد شكل عدد العمال فيها نحو ١/٥ عدد العمال الصناعيين

Rochat, G., **Colonil Italiana**,(Torino: Einaudi 1974), P. 63.

وازداد عدد المؤسسات الصناعية ، فقد أصبح هناك أكثر من ٢٨٨٨ مؤسسة صناعية شبه صغيرة يعمل بها من ١٠٠ الى ٥٠٠ عامل وأكثر من ٣٦٠ مؤسسة صناعية كبيرة نسبيا يعمل بها ما يزيد عن ٥٠٠ عامل[١] .

تركز رأس المال :

وقد صحب هذا الازدهار الصناعي تطور آخر تَمَثَّلَ في تمركز الانتاج ورأس المال بصورة كبيرة وَضَحَتْ في عدد من الصناعات وخاصة صناعة المكائن والنسيج والفلزات والتعدين وعدد آخر من الصناعات الصغيرة ، ففي صناعة المكائن كانت هناك نحو ٥٢ شركة مساهمة من أبرزها (انسالدو ، بريدا ، أوفيتشيني ، ودي سافليانو) .

وفي صناعة الفلزات وجدت ٣١ شركة يبلغ مجموع رأسمالها ٢٢٩٥٨٧٥٠٠ ليرة ايطالية ، ومع سير عملية تمركز الانتاج الصناعي تكون احتكار (الفا) الذي كان يُسَيْطِرُ على جميع إنتاج الحديد والزهر وعلى نحو ٥٨٪ من انتاج الفولاذ [٢] .

وتمتعت شركات (تبرني ، واورلاند ، واوديرو) بنفوذ كبير في المجال الصناعي ، وفي الصناعات الكهربائية فان مركز الصدارة كان يعود الى احتكاري (اديون ، ولياتشنترالي) كذلك سيطر احتكار مونتيكاتيني ، وبيريللي على الصناعات الكيماوية[٣] .

وكانت ثلاث مجموعات مالية تسيطر على صناعة السكر ، وشهدت صناعة السيارات تطورا مماثلا وتَرَكَّزتْ في أربع شركات كبرى هي (فيات ، وأتيالا ،

---

(١) ز. ب . يافيمونتش ، الحرب التركية ـ الايطالية ، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي ، الطبعة الاولى (بيروت : منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٠) ص ٢٣ ـ ٢٥ نقلا عن :

Tremelloni, R. **Stkoria recente dell'industria Italiana.** (Milano. 1956), PP. 54-55.

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وسبا ، ولانتشا) وفي الوقت الذي كانت تجري فيه عملية تمركز الانتاج في القطاع الصناعي جرت عملية أخرى هي تمركز رأس المال ، وتكون رأس المال المصرفي ، حتى إن بضعة مصارف مثل (بانكو كومرتشيالي ايتاليانو) و(كريديتو ايتاليانو) و(سوتشيوتا بانكاريا ايتاليانا) كانت تسيطر بواسطة الشركات المساهمة على اقتصاد البلاد(١) .

الازدهار التجاري :

وعلى الجانب التجاري كان لا بد أن ينعكس التقدم الاقتصادي على تجارة ايطاليا الخارجية حيث ارتفعت قيمة الصادرات والواردات من ٢,٦٠٠ مليون ليرة في الفترة من عام ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ الى نحو ٥,٩٠٠ مليون ليرة ايطالية ، وفي عام ١٩١٠ ارتفعت الى ٣ أضعاف هذه القيمة .

وقد بلغت حمولة الاسطول التجاري الايطالي بعد ازديادها حتى عام ١٩١٠ من ١٠ آلاف طن الى ٦٠٠ ألف طن (٢) ، ورغم بقاء الميزان التجاري في حالة عجز بسبب الحاجة الى المواد الاولية اللازمة للصناعة ، وسدّ احتياجات السكان من الغذاء ، فان ميزان المدفوعات ظَلَّ على درجة من التوازن نتيجة الاستعانة بتغطيَة هذا العجز من قطاع الخدمات وبعض القطاعات الاخرى .

أما الزراعة :

فقد كانت السِّمَةُ الغالبة عليها هي الملكيات الاقطاعية الكبيرة حيث كان عدد الفلاحين الذين يملكون قطع أرض تقل مساحتها عن هكتار نحو ٣٢٧٥٠٠٠ فلاح ونحو ٦١٤٠٠٠ فلاح يملكون أراضي تزيد مساحتها على هكتارين ، وفي نفس الوقت كان مستوى معيشة الفلاحين في ايطاليا واحدا من

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

المناطق الغنية بالمواد الخام ، مما كان يضع ايطاليا تحت ضغط الدول الاوروبية الاخرى التي تملكها أو التي تستعمر بلاداً غنية بها ، وكل ذلك كان يدفع باتجاه الاسراع في اقامة المستعمرات في المناطق التي لم تحتل بعد ، وتعـرض صانعـو القرار السياسي في الحكومة الايطالية الى ضغوط عديدة خاصة من المنتجين الذين كانوا يسعون للحصول على أسواق جديدة تستهلك ما تنتجهُ المعامل من سلع بعد ضيق السوق الايطالي الداخلي(١) .

وقد تحرك الاقتصاديون والماليون لمواجهة ما يهدد مصالحهـم الخاصـة في ايطاليا عقب الازمات الاقتصادية المتتابعة ،كما أخذ تحالف كبار الرأسماليين مع ملاك الاراضي الزراعية يدفع بشدة نحو التوسع الخارجي كحل لمشكلات ايطاليا المتزايدة ، فنشط أنصـار السياسـة الاسـتعمارية الـذين يمثلـون قسما كبـيرا من البرجوازية الصناعية والتجار والذين لهم مصلحة في تصدير البضائـع والسلـع ورؤوس الاموال وشاركهم في ذلك كبار ملاك الاراضي ممن سعوا الى ايجاد اسواق لبيع منتجاتهم الزراعية(٢) ، وبدأت هذه الفئات تمـارس ضغوطـاً مكثفـة على صانعي القرار السياسي عن طريق المساومة والاقناع تارة والتلويح بافلاس الدولة وفقدان صناعتها تارة أخرى ، ما لم تسارع الى ايجاد مستعمرات خارجية لها ، لان ذلك في رأيهم لن يحل مشكلة إيجاد أسواق لبيع المنتجات الصناعية والزراعية فحسب ، وانما سيؤدي الى تقوية سمعة ايطاليا بين الدول الاوروبية الكبرى والى اشاعة الاستقرار في الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد .

ووضح دَوْرُ الماليِّين كمؤثر في توجيه سياسة البلاد ودَفْعِها نحو الغزو في الدور المزدوج الـذي لعبـه بنـك رومـا كوسيلـة من وسائل التمهيد للغزو ،

(١) **Britich Documents on the Origins of the War 1898-1914.**, (London: Gooch, G.P., and Temperley, H., 1933-1934), P. 293.

(٢) **Ibid.**, P.292 - 3.

فاذا به يتحول الى مؤثر خارجي يحث ساسة ايطاليا على الاسراع بغزو ولاية طرابلس ، فقد ابتلع بنك روما عدة بنوك أخرى ، كانت تسيطر على التجارة الايطالية مع الامبراطورية العثمانية والبلدان التابعة لها حيث أخذت ادارته تصرف المبالغ الضخمة وتستخدم علاقاتها السياسية للتعجيل بضم ولاية طرابلس[١] ، وقد دخل مدير البنك « باتشيللي » أكثر من مرة في مناقشات مستمرة مع وزير الخارجية الايطالية « دي سان جوليانو » محاولا اقناعه بأن الحكومة الايطالية ستجد نفسها مضطرة تحت ضغط الظروف الى احتلال ولاية طرابلس إن عاجلا أم آجلا[٢] . وقد ساند هذه الحملة على الحكومة أكثر من مرة كبار الطبقة الرأسمالية في صناعة المعادن والسكر وغيرها من فروع الصناعة ، وبدأت صحيفة « ايديا ناسيونالي » ـ التي كان يمولها كبار الرأسماليين الصناعيين ـ حملة دعائية واسعة لصالح القيام بعدوان استعماري في شمال افريقيا[٣] .

وقد أغرى التطور التجاري مع هذه المنطقة كبار المنتجين ، فعلى الرغم من وجود مستعمرتين لايطاليا في الشرق الافريقي (اريتريا ، الصومال) فإنهما لم يشبعا مطالب الاحتكارات الايطالية كأسواق للبيع ومصادر للمواد الخام الا بمقدار ضئيل للغاية ، فقد بلغت قيمة ما صدرته ايطاليا الى اريتريا في أفضل الظروف بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٠ من البضائع الصناعية والزراعية ومواد البناء من ٧,٦ مليون ليرة ايطالية الى ١٠,٨٩ مليون ليرة ايطالية ، في حين استوردت منها القطن وبعض المواد الغذائية بما قيمته ٢,٨ مليون ليرة ثم وصل الى ٣,٨ مليون ليرة ايطالية في نفس الفترة[٤] .

---

(١) Ibid., P. 260.

انظر ايضا حول دور بنك روما في الضغط على صانع القرار السياسي في ايطاليا ص ٢٢٥ من البحث .

(٢) ز. ب. ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٣) Malgeri, F. **La guerra Libica.**, (Roma: Edizioni di Storia Letteratura, 1970), P.40.

(٤) ز. ب. ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٣٢ ، نقلا عن :

Pasqualucci, L., **Accuatio d' Italia per L' esportazione E L' importazione.** (Roma: 1914), PP. 778 - 785.

أما عن التبادل التجاري مع الصومال فقد كان أقل من ذلك ، حيث بلغت القيمة الاجمالية للصادرات الايطالية نحو ٥٧٩٣٥٦ ليرة ايطالية وذلك في أقصى فترات الرواج الاقتصادي ، في حين بلغت قيمة استيراد البضائع الصومالية نحو ٢٣١٥٦ ليرة ايطالية ، فاذا ما أخذنا في الاعتبار أن القيمة الاجمالية لواردات ايطاليا كانت في الفترة التي تبدأ من عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩١١ تزيد على ثلاثة مليارات ليرة ايطالية في السنة ، وأن القيمة الاجمالية للصادرات كانت تساوي في المعدل مليارين ، فانه يمكن القول بأن الدور الذي كانت تلعبه المستعمرات الايطالية في افريقيا الشرقية بالنسبة لتجارة ايطاليا الخارجية كان ضئيلا للغاية [١] .

في حين أن حركة التوريد والتصدير بين ايطاليا وولاية طرابلس العثمانية سجلت نموا ملحوظا وزيادة مطردة خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٠ على النحو التالي :

حركة التصدير والاستيراد بين ايطاليا وولاية طرابلس في الفترة من عام ١٩٠٥ الى عام ١٩١٠ حسب الاسعار السائدة آنذاك [٢] .

السنة	ما استوردته ايطاليا من ولاية طرابلس	ما صدرته ايطاليا لولاية طرابلس
١٩٠٥	٦٥٣٠٠٠ ليرة ايطالية	٣٠٨٨٠٠٠ ليرة ايطالية
١٩٠٦	٥٧٠٠٠٠ ليرة ايطالية	٣٩٥١٠٠٠ ليرة ايطالية
١٩٠٧	٥٥٤٠٠٠ ليرة ايطالية	٣٠٢٦٠٠٠ ليرة ايطالية
١٩٠٨	٦٧٦٠٠٠ ليرة ايطالية	٣٢٢١٠٠٠ ليرة ايطالية
١٩٠٩	١٦٠٦٠٠٠ ليرة ايطالية	٢٩٣٤٠٠٠ ليرة ايطالية
١٩١٠	٣٢٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية	٤٤٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) فرنشيسكو كورو ـ ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار الفرجاني ، ١٩٧١) ص ٩٢ .

في البداية كانت ايطاليا تحتل المركز الثالث حتى عام ١٩٠٨ بعد انجلترا وفرنسا في تجارة الولاية العثمانية حيث كانت تصدر اليها البضائع المصنوعة والنسيج والاخشاب والورق وبعض المواد الغذائية[١] بحيث تحولت طرابلس من الناحية الفعلية - تدريجيا - الى شبه مستعمرة لايطاليا خاصة بعد أن وقعت ايطاليا اتفاقا مع الامبراطورية العثمانية لتصبح « الدولة الاكثر رعاية » في هذه المنطقة .

وكان هذا التطور التجاري يدفع بالقوى الاقتصادية لتلعب دورا مؤثرا يضغط على ساسة ايطاليا ويدفعهم نحو غزو الولاية العثمانية الباقية في الشمال الافريقي .

وقد كان على رأس قائمة التجاريين المؤيدين لغزو ولاية طرابلس اصحاب الشركات الملاحية الذين بدأوا يستفيدون من زيادة حجم التجارة بين ايطاليا وولاية طرابلس ، كما كان في مقدمة الماليين الساعين للتوسع الاستعماري « باتشيللي » مدير بنك روما يسانده « كوانترايتيني » رئيس الديوان الملكي الايطالي و« ليتوني » السفير الايطالي بباريس آنذاك ، فضلا عن مساندة ودعم كبار ملاك الاراضي والصناعيين بعد أن اقترنت الاحتكارات المالية والصناعية مع مالكي الاراضي في دفع عجلة الغزو الاستعماري[٢] . وقد بدأت هذه القوى تمارس دورها في الضغط على الحكومة الايطالية ، ففي البرلمان تبنت هذه الحملة كتلة « سالاندر » اليمينية والتي تعكس وجهات نظر برجوازية الشمال الصناعية والمالية ، تلك المتمركزة في مدينة ميلانو معقل الصناعة الايطالية[٣] ، وتشجع ممثلو كبار ملاك الاراضي في الجنوب الايطالي في تغذية الافكار المطالبة بالضغط

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) B. D., IX. Pt., ., P.293.

(٣) ز. ب. ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

انظر أيضا Smith ,M.D. ,op .cit ,P .7 يقول سميث : « رغم هذه المظاهر الخيالية استمرت الحملة الدعائية الاستعمارية لان الخبراء الاقتصاديين كانت تغمرهم مشاعر القومية المثيرة » .

على الحكومة الايطالية لغزو ولاية طرابلس لانهم كانوا يأملون في أن يجدوا في شمال افريقيا اسواقاً لبيع منتجاتهم الزراعية ، بل واقامة ملكيات زراعية كبيرة فيها[١] ، وفي نفس الوقت كان وزير الخارجية الايطالي ومساعده يؤيدان مثل هذه الافكار ، فكلاهما من الجنوب الايطالي ويعكسان وجهات نظر كبار ملاك الاراضي في ايطاليا[٢] .

وهكذا انبرت معظم القوى الاقتصادية في ايطاليا تؤيد التوسع الخارجي وتضغط من أجله ،ولكن لم تكن الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها ايطاليا وحدها هي التي تدفع في هذا الاتجاه بل ان الاوضاع الاجتماعية والتطور الديمغرافي الذي كانت تعيشه ايطاليا في تلك الفترة عنصر آخر كان يقوي من التوجه الاستعماري حتى يتحقق .

الاوضاع الاجتماعية :

تحولت الاوضاع الاجتماعية السيئة التي كانت تعيشها قطاعات كبيرة من الشعب الايطالي والممثلة في انخفاض مستوى دخل الافراد وتدهور أحوالهم المعيشية ، ووجود نسبة كبيرة من الامية ، وتفشي الامراض والاوبئة بينهم الى مؤثر داخلي يثير الكثير من القلاقل الاجتماعية للسياسة الداخلية .

وقد عجزت حلول الساسة المؤقتة لمعالجة المشكل الاجتماعي المتدهور في ايطاليا ، فأخذت حدته تزداد بصورة كانت تهدد بمزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بما يعرض البلاد الى اضطرابات قد تكون وخيمة العواقب فأخذت الاصوات تتعالى على صفحات الجرائد وفي البرلمان وفي الاجتماعات العامة مطالبة بالتوسع الخارجي كحل للاوضاع الاجتماعية المتردية[٣] .

---

(١) B. D., IX. Pt. 1, PP. 260 - 273.

(٢) Malgeri,F. Op. Cit., P. 58.

(٣) مفتاح السيد الشريف ، الاستعمار الايطالي لليبيا ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار النشر الليبية ، ١٩٧٠) ص ٢٠ .

وقد كان تحسين ومعالجة أحوال الطبقات الفقيرة الاجتماعية هو المطلب الرئيسي لجزء كبير من الشعب الايطالي وبصفة خاصة لأولئك العمال والفلاحين الذين وقعوا تحت تضليل الدعاية الاستعمارية التي كان يروجها كبار ملاك الاراضي والرأسماليون ، فهؤلاء كانت مطامعهم كبيرة من بحث عن أسواق خارجية لتسويق انتاجهم أو الحصول على الموادالخام،الى التخلص من مشاكل هؤلاء الفلاحين والعمال الذين كانوا يشكلون عمالة زائدة ، أو بسبب ما يحدثونه من متاعب واضطرابات جمة في أرجاء البلاد .

وبالتالي فقد روجت فكرة أن حل مشكلات ايطاليا الاجتماعية والاقتصادية سوف تكون في وجود مستعمرة قريبة تمثل امتدادا لايطاليا ، يعيش فيها الفلاحون كأسياد وملاك لاراض زراعية خصبة ويجد العمال مجالات أرحب وأوسع في أعمالهم ومستوى معيشيّاً أفضل فيها[1] .

وأصبح التوسع الخارجي الاستعماري يستند الى تأييد طبقات فقيرة مضللة بفعل الدعاية الاستعمارية وساسة خاضعين لضغوط المشكلات الاجتماعية التي عجزوا عن حلها .

وهكذا شهدت ايطاليا في هذه الفترة ، فترة الازدهار الاقتصادي ، ثلاث ظواهر تفرض نفسها على صانعي السياسة الايطالية وهي :

أولا : التباين بين الشمال والجنوب .

ثانيا : التناقض بين الطبقات .

ثالثا : التطور الديموغرافي .

هذه الظواهر الثلاث تتكامل جميعها فاذا بها تصب في قناة واحدة ألا وهي

---

(١) Lapworth, C., **Tripoli and Young Italy, (London: Stephen, Sand Co., Limited 1912),** P.90.

البحث عن مواطن جديدة للرزق وتحسين الحالة الاجتماعية .

ففي أعقاب الوحدة الايطالية واجهت الحكومات المتعاقبة مشكلات عديدة في مقدمتها المشكلة الاجتماعية ، فسوء الاحوال الاجتماعية للطبقات الفقيرة مع الازدهار النسبي في الاقتصاد الذي شهدته ايطاليا في البداية كان بسبب تركز الانتاج في أجزاء من البلاد وانتعاشها دون غيرها مما خلق توزيعا غير عادل في الثروات بين مختلف المناطق وتفاوتا بين افراد الشعب الايطالي وسمح بنمو تيارات متعارضة .

أولا : التباين بين الشمال والجنوب :

بسبب تمركز الصناعة في الشمال وازدهاره وبقاء الجنوب على أوضاعه المتخلفة أصبحت مشكلة الجنوب واحدة من أهم مشاكل السياسة الداخلية الايطالية التي لا بد أن ينعكس أثرها على سياسة البلاد الخارجية حيث خلقت الاختلافات القائمة بين الشمال والجنوب في داخل البلاد انقساما عميقا سياسيا واقتصاديا كانت له انعكاسات اجتماعية سيئة .

فمن الناحية السياسية :

كان الجنوب ممثلا في البرلمان الايطالي بأقل مما يجب بسبب الأمية التي تعم معظم مناطقه ، وحيث إن التعليم كان أحد أسس العضوية البرلمانية.فقد استطاع عدد من رجال المال ومحترفي السياسة استغلال هذا الوضع بشراء اصوات الناخبين الجنوبيين الذين كان تخلفهم الاجتماعي يقف عقبة في سبيل تقدمهم. وبالتالي ظلت حجة أن الجنوب يبعث بممثلين أقل وعيا الى البرلمان حائلا دون التمثيل الحقيقي السياسي لهؤلاء ، وحتى بعد مجيء النواب الاشتراكيين في صورة المعبرين عن الطبقات الفقيرة من فلاحين وعمال كان الربع فقط من بينهم الذين يمثلون مناطق الجنوب[١] .

---

(١) Roberts, J., Europe 1880-1954, (London: Longmans, 1967), P.165.

ومن الناحية الاقتصادية :

وضحت هذه الحقيقة أكثر ، فقد كان النمو الصناعي المزدهر في الشمال سببا في القضاء على الصناعة التي كانت قائمة في الجنوب فلم تستمر طويلا خاصة أن صناعات الشمال تمتعت بامكانيات كبيرة واستطاعت أن تسيطر على اسواق ايطاليا كلها .

وفي الوقت نفسه ، كانت الاجور المنتظمة وارتفاع الدخول والانتعاش المادي بالنسبة للطبقات الوسطى والموظفين - عاملا في أن يصبح الشمال أقرب الى الرفاهة النسبية من الجنوب الايطالي - حيث كانت مستويات الاجور في الشمال تعادل أضعاف مستوياتها في الجنوب[1] ، وقد حاولت الحكومات الايطالية مرارا القيام بمشروعات صناعية ضخمة في الجنوب حتى تحدث نوعا من التوازن أو التعادل بين مناطق الشمال والجنوب الا أن هذه المشروعات كانت أكبر من قدرتها المالية فعجزت عن تحقيق شيء منها .

كما كانت الكثافة السكانية ، وندرة رأس المال ، وفقر التربة ، والتخلف في المهارات التكنيكية قد أخّرت زراعة الجنوب أكثر من أي مكان آخر في ايطاليا ، وظلت مناطق مثل (بازيليكا ، وكالابريا ، وابروتس ، وموليزي ، وسردينيا) وغيرها من المناطق على حالها من التخلف وتحولت أراضيها الى شبه مستعمرة زراعية داخلية يتصرف فيها كبار ملاك الاراضي ورجال الدين الكاثوليك دون رادع أو رقيب فساءت أحوال أهلها وعمّ البؤس والفقر وانتشرت الامراض بين سكانها بصورة كبيرة[2] .

ثانيا : التناقض بين الطبقات :

لم تكن الاوضاع الاجتماعية في بقية انحاء ايطاليا بأفضل مما هي عليه في

---

(١) د . زاهر رياض مرجع سابق ص ٢٢٣ .
(٢) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

الجنوب ، بل كان هناك تفاوت نسبي بينها ، فالأحوال الاجتماعية كانت سيئة في أغلب انحاء ايطاليا بما فيها مناطق الشمال نفسه ، وكان التباين واضحا بين شرائح السكان ؛ طبقة الصناعيين والماليين في الشمال ووسط ايطاليا ، وطبقة كبار ملاك الاراضي في الجنوب وبعض مناطق ايطاليا الاخرى .

ويقابل الطبقة الاولى العمال الذين ازدحمت بهم الاحياء الفقيرة في مساكن غير صحية ، وفقدوا القوانين المنظمة للعلاقة بينهم وبين اصحاب العمل ، فوقعوا فريسة الاستغلال البشع ، وسوء المعاملة ، وازدياد ساعات العمل ، كما زاحمت النساء الرجال لضعف أجورهن في المجالات المختلفة .

ولم تتمكن الحكومة الايطالية أن تضع حدا لكل ذلك أو تحمي العمال من هذا الوضع المتردي ، بل كانت القوانين التي تصدرها هذه الحكومة أو تلك خالية من الالزام حتى إن يوم الراحة الاسبوعي لم يتقرر بصفة رسمية الا في عام ١٩٠٨ ، وكان مركز العامل الايطالي اسوأ من مركز أي عامل أوربي في تلك الفترة[1] . وقد ترتب على هذه الاوضاع أن كثرت اضرابات العمال خاصة في المدن الصناعية وعلى رأسها مدينة ميلانو وتحولت هذه الاضرابات الى اضطرابات في كثير من الاحيان وتسببت في حدوث اشتباكات بين العمال والاهالي من جانب والشرطة والجيش من جانب آخر .

وفي القطاع الزراعي بقيت الحقيقة الاجتماعية الاساسية في تلك السنوات وهي فقر الفلاح الايطالي ، اذ في الوقت الذي أحدثت فيه الوحدة الايطالية تغييرات هامة في الاوضاع الانتاجية والاقتصادية ظل الريف محتفظا بنمطه القديم حيث الاقطاعيات الكبيرة التي تملكها قلة من كبار الملاك الزراعيين ، بينما معظم السكان أجراء فيها ، ويبدو من الاحصاء الرسمي للسكان في عام ١٨٨١ ان واحدا فقط من كل عشرة مزارعين يملك أرضا أو يعمل فيها بالمشاركة ،

---

(١) د . زاهر رياض ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

والباقون عمال يوميون يعملون في المواسم الزراعية ولا يجدون عملا في حالة انخفاض الانتاج الزراعي أو توفر عمالة زائدة[1] .

وكانت القيمة السنوية للانتاج الزراعي في هبوط مستمر. وقد حدث تدهور مفاجيء في مستوى الانتاج الزراعي قبل عام ١٩١٠ وصل الى أدنى مستوياته التي كان عليها منذ سنوات عدة مضت ، فأصبح الفلاح أكثر فقرا من ذي قبل[2] .

وبرغم مشاريع الاستثمار الزراعية الكبيرة التي قام البرلمان بتقديمها فيما بين عام ١٨٧٧ وعام ١٨٨٥ فإن قلة فقط من السياسيين هي التي اهتمت بحالة الفلاح السيئة ، فكانت النتيجة الحتمية لهذه الاحوال المتردية أنه لم يعد هناك سوى اللجوء الى العنف والاستيلاء القسري على الاراضي غير المزروعة ، وكان أحد مظاهر العنف هو الثورة ضد ملاك الاراضي الزراعية ، لكن الحكومة الايطالية من جانبها طلبت من قوات الأمن التدخل لتأييد ومساندة ملاك الاراضي مما أدى الى زيادة حدة الصراع ، بل قاد الى تحالف الملاك ضد الفلاحين الذين تعرضوا للمرض والجوع من ناحية وتدخل السلطة وظلم الاقطاعيين من ناحية أخرى .

وحتى أولئك الذين كانوا يملكون أرضا صغيرة منهم لم ينتفعوا بشيء في مقابل الضرائب التي دفعوها لتحسين أحوالهم الزراعية ، وتضاعف ما يدفعونه بعد أن أصبحت الضرائب من مهام الادارات المحلية التي قامت سلطاتها برفع العائدات في مختلف المناطق عن طريق ممثليها فازدادت أعباء الطبقات الفقيرة ، ورغم أن الدخل في عام ١٨٨٠ في القطاع الزراعي قد زاد أكثر من الضعف فإن الضرائب بدورها قد زادت في محاولة من الحكومات لتحقيق توازن الميزانية في

---

(١) Roberts, J., OP. Cit., O. 166

(٢) Ibid., PP. 165 — 6.

نفس العام[1] .

أما عن التعليم ، فقد ظل محصورا في مناطق محدودة ولم تستطع الحكومة تعميمه في الاقاليم الفقيرة لقلة الموارد المالية لديها ، وحتى عام ١٩٠١ كانت نسبة الأمية في منطقة مثل « بازيليكا أو نابولي » وهي مناطق جنوبية نحو ٧٥٪ أي أنها تزيد على تلك التي وجدت في « بيدمونت » في الشمال بنحو خمس مرات[2] .

ثالثا : التطور الديموغرافي :

كان التطور السكاني أحد العوامل الرئيسية والهامة في ايطاليا التي أثرت في اتجاهات سياستها الخارجية ، وذلك عندما ساد اعتقاد لدى ساسة ايطاليا بأن حل المشكلة السكانية سوف ينتهي باستيلائها على المستعمرات مما دفعها قدما في الاتجاه الاستعماري الى أقصاه .

وهذه المشكلة لم تطرح نفسها منذ البداية ، فالعامل السكاني لم يشكل أي أثر بالنسبة للاوضاع السائدة داخل ايطاليا ، وبالتالي في سياستها الداخلية والخارجية ، وذلك اما بسبب عدم وجود مشكلة تضخم سكاني أصلا أو نتيجة الاستقلال التام والكامل الذي كانت تتمتع به المدن الايطالية مع استقرار ديموغرافي ، أو بسبب عدم توفر الاحصائيات الدقيقة عن السكان في شبه الجزيرة الايطالية ككل في تلك الفترة (أي أن المشكلة لم تكن موجودة) .

ومنذ الوحدة الايطالية أخذت هذه المشكلة تبرز تدريجيا وأخذت آثارها تزداد باستمرار ، فقد ارتفع عدد سكان ايطاليا بنسبة كبيرة بسبب ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات ولم يحد من هذا الارتفاع ما كان يجتاح ايطاليا من أزمات مالية واقتصادية حادة وأوضاع اجتماعية سيئة ، فقد زاد عدد السكان في ايطاليا من ٢٦,٨ مليون نسمة في عام ١٨٧١ م الى ٢٩,٦ مليون نسمة في عام

(١) Idem.

(٢) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٨٨٠[١] ثم الى ٣١,٧ مليون نسمة في عام ١٨٩٠ ثم تطور هذا العدد الى ٣٣,٩ مليون نسمة في عام ١٩٠٠ ، ثم وصل الى ٣٦,٢ مليون نسمة في عام ١٩١٠[٢] .

أي أن عدد السكان في ايطاليا كان يزيد بمعدل مليونَيْ نسمة تقريباً كل عشر سنوات ، وهو عدد كان أكبر مما يمكن أن تستوعبه الاراضي الزراعية ، وتسبب في وجود عمالة زائدة في القطاعين الصناعي والزراعي .

وأصبحت الزيادة السكانية إحدى الحجج التي استند عليها كبار ملاك الارض والرأسماليون للتخلص من الفلاحين والعمال - بعد ازدياد مشاكلهم - في الضغط على الحكومة للقيام بالتوسع الخارجي ، خاصة بعد أن صار الاقتصاد الايطالي عاجزا عن أن يحقق الحياة المناسبة لجزء كبير من السكان مما دفع باعداد كبيرة منهم الى الهجرة ، بل أصبحت الهجرة هي الحل الوحيد أمام الاحتياطي الكبير من الايدي العاملة عمالا وفلاحين ، فأخذت أعداد المهاجرين تتزايد بسرعة وبصورة كبيرة خلال القرنين الاخيرين (القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين) .

فقد كان عدد المهاجرين الايطاليين في عام ١٨٧٦ نحو ٢٢٢٠١ مهاجر ، ثم زاد هذا العدد الى أن وصل ٤٠٨١٤ مهاجر في عام ١٨٧٩ ، ثم تطور في عام ١٨٨٢ الى أن وصل الى ٦٥٧٤٨ مهاجر ، ثم زاد هذا العدد من المهاجرين الى ٨٥٣٥٥ مهاجر ، ثم الى ١٢٧٧٤٨ مهاجر في عام ١٨٨٧ ، ثم زاد بنسبة كبيرة اذ وصل عدد المهاجرين الى ١٩٥٩٣٣ مهاجر في عام ١٨٨٨[٣] .

ثم تطورت الهجرة في الفترة من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩١٠ حتى وصلت

(١) د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
(٢) Roberts, J., Op. Cit., P. 556.
(٣) بازامه ، بداية المأساة ، ص ١٢ .

الى ٦٥١ ألف مهاجـر وهو رقم لـم تبلغه الهجرة في أية دولة أوربية أخرى[١] . وكان أكثر من ثلث العدد الكلي للمهاجرين من الفلاحين والعمال غيـر الفنيين القادمين من الجنوب ، وخلال الهجرة في الفترة من ١٩٠٦ الى ١٩١٠ وجد أن بين كل ١٠٠ ألف مهاجر هناك ١٧٨٩ مهاجر من مناطق الشمال حيث بلغ في منطقة « ليجوريا » ٦٧٢ مهاجر وفي « لومبارديا » نحو ١٢٤٨ مهاجر في حين بلغت هذه النسبة في الاقاليم الجنوبية مثل « ابروتسيا ، موليزي ، وبازيليكا ، وكالابريا » من ٣ آلاف الى ٣٥٠٠ مهاجر[٢] .

كما أن غالبية المهاجرين شكلوا ما يقرب من أربعة أخماس العدد الكلي من الذكور الذين هم في مقتبل العمر (بين العشرين والخمسين) مما أضر بقـوى الانتاج في ايطاليا ضررا بالغا حيث فقدت القاعدة الصناعية أكثر عناصر السكان أهلية للعمل بسبب ضآلة أجورهـم . وقد اتخذت الهجرة مساراتها الى الولايات المتحدة الامريكية ، كما توزعت في دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين وغيرها . وبلغ عدد الذين توجهوا الى ما وراء المحيط نحو ١٩٩٤٨ مهاجر من مجموع المهاجرين البالغ عددهم ١٠٨٧٧١ مهاجر من عام ١٨٩٦ الى ١٨٩٩ .

أما في عام ١٩٠٠ فقد بلغ عدد المهاجـرين الـذين توجهـوا الى الخـارج ١٦٦٥٠٣ مهاجر من مجموع المهاجرين الذي بلغ ٣٥٢٧٨٢ مهاجر ، وشكل معظم هؤلاء ـ ان لم يكونوا جميعهم ـ الطبقات الدنيا في هذه الدول مما أضاف مشكلة أخرى الى محيط التفكير السياسي الايطالي ، كانت عاملا مهما في التطور بفكرة ايطاليا الاستعمارية ، وذلك عن طريق ايجاد أرض تصلح للحياة بصورة أفضل من تلك التي ذهب اليها المهاجرون بحيث توجه اليها هذه الموجة الهائلة من النازحين عن الوطن بما يمكن من الاستفادة من مجهودات هذا العدد الهائل من

(١) د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
(٢) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، نقلا عن :
« **Annuario Statistico Italiano.** » Ser.11, Vol. III, P.43.

شبابها تحت الراية الأيطالية[١] .

وقد شجعت الحركات الوطنية فكرة الاستعمار الاستيطاني بحيث يبقى المهاجرون تحت السيادة الايطالية ، وان كان هناك فريق أخذ يحذر الحكومة من المغامرة العسكرية ، وكرد فعل لذلك ظهرت المدرسة الفكرية الوطنية التي تزعمها « جابريل دانوتريو » الذي كان يرغب في أن يعطي لايطاليا مثلا أعلى وينشر فكرة خصبة عن ايطاليا الكبرى .

كما رفض « انريكو كورديني » الاديب الفلورنسي والمتحدث الرسمي باسم هذه الحركة الوطنية رفض فكرة ايطاليا الصغرى وطالب بضرورة اعتبار التوسع الخارجي واجبا قوميا لاستكمال نهضة ايطاليا[٢] .

وبالفعل روجت هذه الحركة لافكارها[٣] بعد ذلك بين مختلف الاوساط حتى استطاعت أن تنال تأييد الرأسماليين وقطاعات كبيرة من العمال والفلاحين المعدمين باعتبار أن حل مشاكلهم متوقف على وجود مستعمرة قريبة لايطاليا تستوعبهم .

وقد بدا الموضوع أكثر إلحاحا عقب توقف الهجرة للارجنتين بسبب المنع الذي فرضته حكومتها على العمال والمهاجرين الاجانب ، وبصفة خاصة الايطاليين بحجة منافسة العمال الوطنيين . وفي الوقت نفسه فان وجود خط تجمع للعاطلين من المهاجرين عمالا وفلاحين كان يثير قلق الدوائر السياسية الحاكمة في ايطاليا ، اذ لا يمكن الا أن يؤدي الى مزيد من القلاقل والاضطرابات ، ومن هنا

---

(١) Maltese, P., **La terra promessa.**, (Milano: sugar-editore, 1911), P.33.

(٢) د . نور الدين حاطوم ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .
انظر ايضا : د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٣) كان من ضمن أفكار هذه الحركة القول : « بان تقارب المناخ ، وتجانس النباتات يجعل من افريقيا الشمالية وولاية طرابلس بصفة خاصة المنفذ الطبيعي لاستيعاب الجماهير الايطالية المهاجرة . .
أنظر : **Smith. D.M. Op. Cit., P.77.**

أخذ الدفع الاستعماري في مختلف الاوساط يزداد بصورة كبيرة ، وكان على الحكومة الايطالية أن تختار بين اتجاهين :

الاول : استرداد الاراضي التي أغلب سكانها من الايطاليين .

الثاني : انتهاج سياسة استعمارية في افريقيا .

وقد تغلب الاتجاه الثاني لان المعطيات الداخلية والدولية لم تكن تساعدها للمضي في الاتجاه الاول .

المبحث الثالث

الملابسات السياسية

وضح مما تقدم ، أن فكرة التوسع الخارجي قد انطلقت بعد تحقيق الوحدة القومية في ايطاليا نتيجة لطبيعة الظروف التاريخية في البحث عن مستعمرة منفى ، ثم أخذ التوسع الاستعماري بعد ذلك يستمد مبرراته العملية من تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية الذي شهدته ايطاليا مع الثورة الصناعية فيها ودخولها مرحلة الرأسمالية ، الا أن اتخاذ قرار الغزو لم يكن ممكنا الا في ظل ظهور القيادة السياسية التي تؤمن بفكرة الاستعمار وتدعو لها وتتبنى نظرية السيادة العنصرية ، وقد وجدت تلك القيادة في ظروف الملابسات السياسية السائدة آنذاك ، وبصفة خاصة ، في حالة عدم استقرار النظام السياسي ـ من ناحية ، وتطلعاتهم الشخصية الممثلة في الصراع على السلطة وافتقاد مقومات الزعامة الحقيقية التي تحققت لقيادات ايطاليا التاريخية ـ من ناحية اخرى ، مناخا ملائما لاتخاذ قرار الغزو .

أولا : عدم استقرار النظام السياسي[1] :

كانت ظاهرة عدم استقرار النظام السياسي احدى علامات الحياة السياسية في ايطاليا منذ تحقيق الوحدة القومية ، وبالتالي فقد شكلت هذه الظاهرة عاملا

(١) د . فاروق يوسف ، العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي ، رسالة دكتوراه (على الالة الناسخة) : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٤ ص ٣٥ ـ ٤٠ .

من عوامل الدفع نحو الاتجاه الاستعماري أملا في ان يكون هذا الاتجاه أداة دعم للنظام السياسي ، واضفاء صبغة الاستقرار عليه ، وعلى الرغم من ان هذه العلاقة بين الظاهرتين قد تنطبق على بعض البلدان ولا تنسحب على غيرها فإنها كانت واضحة تماما في الحالة الايطالية ، فعدم استقرار النظام السياسي فيها تمثل في جانبين هامين :

أولهما : عدم الاستقرار الحكومي سواء بالنسبة للوزارة أو بالنسبة للبرلمان

ثانيهما : الصراع على السلطة وبروز دعاة الاستعمار .

وفيما يلي استعراض لهذين الجانبين :

فمن ناحية عدم الاستقرار الحكومي :

من المعروف أنه نتيجة لتغير الوزارات بصورة سريعة أو على فترات متقاربة ، تنشأ حالة من الارتباك والفوضى التي يترتب عليها في كثير من الاحيان عدم استمرارية خطط الاصلاح أو حل المشكلات والقضايا الداخلية بصورة جذرية بل تكون معظم الحلول ذات صفة مؤقتة قصد بها معالجة الامور خلال فترة وجيزة مما قد يعيد الخلل الى ما كان عليه وربما بشكل أكبر وأشد من ذي قبل ، وفي هذه الحالة غالبا ما تلجأ الحكومات الى محاولة صرف أنظار المواطنين في الداخل عن طريق القيام بأعمال خارجية ، كالدخول في مغامرات استعمارية ، واثارة مشاكل مع الدول الاخرى أو المجاورة لها على قضايا قد تكون رئيسية أو كمشاكل الحدود مثلا أو الأقليات وهي وسيلة الى/حد ما/ناجحة في شغل الرأي العام الداخلي وتوجيه اهتماماته بعيدا عن مشاكله وقضاياه الداخلية[1] . وذلك يصدق الى حد كبير على الحكومات الايطالية التي تناوبت على الحكم في الفترة من عام ١٨٧١ حتى عام ١٩١٢ حيث ووجهت ايطاليا ـ كما يوضح المبحثان الاول

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ٩١ .

والثاني ـ بمشكلات داخلية عديدة في اعقاب الوحدة ، واستمرت هذه المشكلات بعد ذلك سواء كانت تلك المتعلقة بتخلف الجنوب أو بسبب التفاوت بين الشمال والجنوب أو بين طبقات الشعب الايطالي عموما أو الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية والمترتبة على النمو الصناعي أو الأزمات الاقتصادية ، مما جعل فكرة الغزو الاستعماري مطروحة أمام أغلب الوزارات التي عملت كل منها جاهدة لاقناع الرأي العام الايطالي بان التوسع الخارجي سيحل كافة المشكلات والقضايا الداخلية ، ولعل تتبع الوزارات التي جاءت الى السلطة يوضح أنه في خلال فترة بلغت نحو أربعين عاما عرفت ايطاليا اكثر من عشرين وزارة اي بمعدل وزارة كل سنتين بل الواقع يكشف عن حقيقة أشد دلالة اذ ان بعض هذه الوزارات لم تستمر سوى سنة أو اقل منها في الحكم .

ويوضح الجدول التالي عدد الوزارات الايطالية التي تولت السلطة في الفترة محل الدراسة[1] .

الوزارات الايطالية فيما بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩١١

م	اسم رئيس الوزارة	تاريخ توليه	م	اسم رئيس الوزارة	تاريخ توليه
١	وزارة السنيور روديني	١٨٩٦	٧	وزارة السنيور سونينو	١٩٠٦
٢	وزارة الجنرال بيللو	١٨٩٨	٨	وزارة السنيور جوليني	١٩٠٩
٣	وزارة السنيور ساراكو	١٨٩٩	٩	وزارة السنيور سونينو	١٩٠٩
٤	وزارة السنيور زاناديللي	١٩٠١	١٠	وزارة السنيور لوزاتي	١٩١٠
٥	وزارة السنيور جولييتي	١٩٠٣	١١	وزارة السنيور جولييتي	١٩١١
٦	وزارة السنيور فوريتس	١٩٠٥			

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ ـ ١١ .

والملاحظ أن بعض هذه الوزارات استمرت في الحكم سنتين في حين أن البعض الآخر استمر سنة أو بضعة شهور فقط من السنة ، ووزارة واحدة هي التي استمرت اكثر من سنتين ، وكان سقوط او استقالة هذه الوزارة أو تلك دليلا على عجزها عن تأمين الاستقرار اللازم للنظام السياسي،ومن هنا كانت تلجأ لطرح فكرة الغزو ، فوزارة روديني التي جاءت الى السلطة سنة ١٨٩٦ للمرة الثانية لم تكن لتقدم على أي عمل استعماري فايطاليا كانت تعيش فترة عصيبة في اعقاب هزيمة عدوه في اثيوبيا ، ومع ذلك فان الاستعدادات اخذت تجري بسرعة لتهيئة الشعب الايطالي من جديد لقبول عمل استعماري آخر[١] ، وجاءت الوزارة التالية برئاسة الجنرال بيللو في وقت ما زالت تتفاعل فيه ايضا أصداء هزيمة «عدوة» وطرحت فكرة غزو ولاية طرابلس ، وشرع بالفعل العسكريون الايطاليون في اعداد الخطط لذلك ، وقبل ان ينتهي هؤلاء من اعداد تقريرهم فاجأهم الجنرال بيللو بنية ارسال حملة الى الصين لاحتلال جزء منها يكون بمثابة قاعدة توسع في المستقبل[٢] ، ومع ان الرأي العام الايطالي وعددا كبيرا من اعضاء البرلمان الايطالي قد اعترضوا على مثل تلك الخطوة بحكم ظروف ايطاليا آنذاك ، الا ان فكرة التوسع الاستعماري ظلت قائمة كموضوع رئيسي أمام الحكومات المتعاقبة ، فوزارة السنيور ساراكو سعت للتفاهم مع الدول الاوربية للاعتراف باطماعها في ولاية طرابلس العثمانية واستطاعت اقناع انجلترا وفرنسا باخراج ولاية طرابلس من منطقة نفوذها ، ووزارة زانارديللي بدورها حصلت على اعتراف فرنسي وآخر انجليزي سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٢ على التوالي باطماع ايطاليا في ولاية طرابلس[٣] ، وفي وزارة جوليتي بدا أن كل أجهزة الدولة قد انصرفت لإعداد الدراسات والمشروعات لتحقيق غزو ولاية طرابلس .

---

(١) Montanelli, I.L., **Italia dei notabili 1861-1900.** (Milano: Rizzoli Editore, 1973), PP. 404-5.

(٢) **Ibid.**, PP. 413-5.

(٣) د . بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٧١٨ .

وهكذا كانت كل حكومة تأتي لتضع لبنة في طريق التوجه الاستعماري وبصفة خاصة نحو احتلال هذه الولاية كأحد الحلول التي يمكن ان تساهم في اخراج ايطاليا من حالة عدم الاستقرار السياسي السائد فيها .

أما بالنسبة للحياة البرلمانية :

فقد شكل تعثر استمرارية الحياة البرلمانية في ايطاليا احد مظاهر عدم استقرار النظام السياسي من جانب ، كما دعم الاتجاه الاستعماري نتيجة فقدان فعالية التأثير على سياسة الحكومة من جانب آخر ، ومرجع ذلك اسباب عدة ، من اهمها استخدام الحكومات الايطالية لحق حل البرلمان كلما احست بقوة المعارضة تجاه سياستها ، أو استخدام بعض مواد الدستور في ابعاد البرلمان كليا عن ابداء رأيه في القرارات الهامة التي تنوي الحكومة الايطالية اتخاذها ، ففي الفترة من عام ١٨٧٤ حل البرلمان اكثر من مرة اذ بعد أن جرت انتخابات سنة ١٨٧٤ لم يستمر البرلمان سوى سنتين حيث حل سنة ١٨٧٦ ، وأجريت انتخابات برلمانية في ١٨٨٠ ثم ما لبث ان حل البرلمان بعدها مباشرة ، كما حل سنة ١٨٨٣ ، ثم في سنة ١٨٩٤ ايضا[١] .

وفي الفترة من ١٨٩٦ الى ١٩١٢ - وهي الفترة محل الدراسة - استمرت سياسة حل البرلمان من قبل الحكومات المتتابعة كأداة لشل حركة المعارضة ، كما حدث في سنة ١٨٩٧ ، وسنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٩٠٤[٢] ، والملاحظ أن حل البرلمان الذي كان بمثابة سيف مصلت على الاعضاء لم يكن ليلغي المعارضة كليا ، ولكنه كان كافيا بالقدر الذي يفقدها الفاعلية اللازمة في الرقابة على سياسة الحكومة ، وأوضح مثال على ذلك هو ان فكرة الغزو كانت مطروحة منذ فترة طويلة أمام البرلمان ، وكانت تجد دائما التأييد سواء من الاعضاء الذين يخشون

---

(١) Croce, B., **Storia d'Italia del 1871 al 1915.** (Roma: Lateza, 1973), P.64.

(٢) Ibid., P. 65.

حل البرلمان أو من اعوان الحكومة أساسا في هذا البرلمان ، ولم تجد نفعا اصوات المعارضين للغزو في التأثير على سياسة الحكومة مما دعم من ارادة جوليتي الذي كان يتولى رئاسة الوزارة التي قامت بالغزو في اتخاذ مثل هذا القرار بعد أن توقع التأييد عند عرضه وهو ما حدث بالفعل .

بالاضافة الى ذلك كان الدستور الايطالي يضفي مزيدا من الصلاحيات ويدعم قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات الهامة دون الرجوع الى البرلمان فالمادة الخامسة من الدستور كانت تعفي التاج من اشعار المجلس باعلان الحرب وعقد معاهدات الصلح والتحالف اذا كانت مصلحة الدولة لا تسمح بذلك[1] ، ومثل هذه الصيغة المحددة لصلاحيات البرلمان كانت المفتاح الذي مكن الحكومات الايطالية منذ عام ١٨٤٨ ، وفيما بعد من القيام بسياسة خارجية بعيدة عن أية رقابة برلمانية ، اذ كان في امكانها على هذا الاساس عقد الاتفاقيات والتحالفات واعلان الحرب ، قاصرة سلطة اتخاذ القرار على حلقة ضيقة من الاشخاص كانت تنحصر في احيان كثيرة في « الملك » و « رئيس الوزراء » و « وزير الخارجية » ، وفي وقت كانت فيه المشاركة السياسية الجماهيرية في الحياة العامة تبدو اكثر نشاطا وعلى ابواب استعمال حق التصويت للجميع .

ان سياسة ايطاليا الخارجية كانت لا تزال مرتبطة بالاساليب القديمة للدبلوماسية اوائل القرن التاسع عشر السرية اذ بالنسبة لغزو ولاية طرابلس كان مجلس النواب بعيدا عن النقاش الدائر في البلاد ولم يستطع ان يعبر عن رأيه في الحرب او الاحتلال الا بعد خمسة اشهر من اتخاذ القرارات ففي ٢٣ من نوفمبر ١٩١٢ دعي المجلس للموافقة على المرسوم الملكي الصادر في ٥ من نوفمبر ١٩١١ والخاص باعلان السيادة على ولاية طرابلس[2] حيث تمت الموافقة عليه دون اية مناقشة له او

---

(١) Malgeri, F., Op. Cit., PP. 259 - 60.

(٢) Ibid., P. 261.

دراسة عميقة للسياسة الخارجية الايطالية تأكيدا لسيطرة الحكومة على البرلمان ، كما ان ضآلة العمل الانتقادي وعدم وجود نقاش نيابي اكثر دقة وموضوعية حول غزو ولاية طرابلس يدخل ضمن أساليب الحياة السياسية غير المستقرة في تلك الفترة ويعكس صورة للواقع السياسي المتدهور الذي قدم المناخ المناسب حتى بعد الغزو [1] .

ولا شك أنه في ظروف عدم استقرار النظام السياسي في ايطاليا كان هناك جانب آخر لا يقل أهمية في دعـم التوجه الاستعماري تمثل في وجود القيادة المؤمنة بفكرة الغزو الاستعماري .

ثانيا : الصراع على السلطة وبروز دعاة الاستعمار :

كان للزعماء او القادة ادوار مختلفة على مسرح الحياة السياسية في ايطاليا ، وهذه الادوار متباينة ومتناقضة بحسب تباين وتناقض وجهات نظرهم والظروف المحيطة بهم .

وتتميز الفترة محل البحث بالنسبة للفترة التـي اعقبـت الوحـدة باختفـاء الزعامة السياسية بالمعنى العلمي المتعارف عليه ، فالذين حملوا في البداية لواء الوحدة الايطالية والتف حولهم الشعب الايطالي بمختلف فئاته وطبقاته وفي مقدمة هؤلاء كان « كافور » و« مازيني » و« غاربيالـدي » عرفـوا كزعماء سياسيين ولهم مكانة كبـيرة لدى الشعـب الايطـالي [2] ، أمـا في اعقـاب تحقيق الوحـدة القومية ، فان مفهوم « الزعامة » اخذ يتضاءل ليحل محله مفهوم « الوظيفة » أو « الرئاسة » حيث برز بعض الساسة الذين اتخذوا من الدعوة الاستعمارية وسيلة لتدعيم مركزهم السياسي والسعي لاستعادة الزعامة المفقودة [3] .

---

(١) انظر حول مصادقة البرلمان الايطالي على مرسوم ضم ولاية طرابلس الى مملكة ايطاليا .
ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢) د . نور الدين حاطوم ، مرجع سابق ، ص ٩٣ - ١٢٥ .

(٣) محمد مصطفى بازامه ، بداية المأساة ، ص ٢١ .

والواقع أن ساسة ايطاليا لعبوا دورا هاما في التأثير على الحياة السياسية فيها خاصة وانهم في الوقت ذاته كانوا هم صانعي القرار السياسي ، ولعل أهم ما تميز به هؤلاء هو تطرفهم سواء في تحقيق اهدافهم الشخصية او مطامعهم الاستعمارية ، أو في معالجة امورهم الداخلية ، فقد اتصف كل من « فرانشيسكو كريسبي » الذي اتخذ قرار غزو اثيوبيا ، و« جيوفاني جوليتي » الذي اتخذ قرار غزو ولاية طرابلس فيما بعد ، اتصف كلاهما بالتضحية بكل شيء في سبيل الوصول أو البقاء في السلطة ، وبالشدة في حل المشاكل الداخلية ، ففي فترة رئاسة كل منهما شهدت ايطاليا اعنف فترات التذمر والاضطرابات والفوضى واسوأ الاضرابات العمالية [1] كتعبير جماهيري عن حالة عدم الاستقرار السياسي واجراءات القمع والتنكيل والاضطهاد والارهاب في مواجهتها ، وكثيرا ما كان الاستقرار القائم في فترة توليهما استقرارا سلطويا قابلا للانفجار لانه مبني على أساس الخوف من اجراءات القمع ، كما أن عدم اقتناعهم بآراء ووجهات نظر الآخرين وعدم وضعها موضع الاعتبار كان سمة اخرى تقلل من درجة المشاركة السياسية من قبل قطاعات كبيرة من المجتمع الايطالي ، مما يضاعف من حالة عدم الاستقرار من ناحية ، فضلا عن أن كل قطاع من الصفوة كان يعمل لتكتيل الجماهير من خلفه في مواجهة خصومه السياسيين من ناحية اخرى [2] ، وانحصر التنافس بين الساسة على السلطة دون ان يكون هناك موضع لاختلاف الآراء والبرامج ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الصراع الذي كان دائرا بين « جوليتي » و « كريسبي » ، فرغم ان كليهما ذو نزعة استعمارية متطرفة ، فإن التنافس بينهما ظل قاصرا على السلطة ، فقد سار « جوليتي » في نفس الخط الذي سار فيه « كريسبي » في السابق ، فبعد ان خرج « جوليتي » من وزارة « كريسبي » شن حربا دعائية عليه ، و« كريسبي » بدوره مارس نفس الدور عقب تخليه عن

---

(١) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢) Montanelli, I., **L'Italia di Giolitti 1900-1920,** (Milano:Rizzoli, 1973), PP. 54-87.

السلطة من خلال البرلمان معرقلا اعمال « جوليتي » في القضايا الداخلية ، أما سياسته الاستعمارية فقد كان موقفه منها يتسم بالتأييد حتى وان لم يعلن ذلك[1] .

ونفس المثل ينطبق على فترة رئاسة « زانارديللي » خرج « جوليتي » من وزارته واسقط حكومته رغم ان « زانارديللي » مكن ايطاليا من تأييد اطماعها عبر مجموعة من الاتفاقيات التي عقدها مع الدول الاستعمارية .

وكذلك « سونينو » الذي تولى رئاسة الحكومة الايطالية اكثر من مرة فقد كان يعارض « جوليتي » لمجرد انه ينتمي الى مدرسة « كريسبي » ولم يكن الاطار الحزبي لكليهما سوى اطار شكلي فقط[2] .

وبالتالي فان التنافس بين الساسة قام على اساس الخلاف الشخصي لمجرد الوصول أو البقاء في السلطة ، وقاد لمزيد من عدم استقرار النظام السياسي .

وهكذا يمكن القول ان هؤلاء الساسة اتجهوا بقراراتهم الفردية نحو البحث عن مغامرات استعمارية تصرف انظار شعبهم عن المشاكل الداخلية ، فتفاعلت شخصيتهم المتطرفة مع صراعهم المرير على السلطة ، واطماعهم الاستعمارية التي قد تصل في بعض الاحيان الى حد الخيال ، مع قسوتهم في تصفية الخصوم بصورة لا تخلو من العنف لتدفع بهم اكثر صوب التوسع الخارجي ، وينطبق ذلك على « موسوليني » الذي سيقدر له ان يحكم ايطاليا فيما بعد ، فقد تميز بتطرف شخصيته ، وصراعه من أجل السلطة أو البقاء فيها وتطلعاته الاستعمارية الخيالية وقسوته في معالجة الشئون الداخلية خاصة فيما يتعلق بالمعارضين والخصوم .

والدلالة التاريخية اثبتت حقيقة ذلك في ايطاليا بالنسبة لكل من « كريسبي » وجوليتي » ، كما أكدتها بعد ذلك في عهد « موسوليني » ، فقد

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ٢٧ - ٣٠ ، ٧٣

(٢) Malgeri, F., Op. Cit., P. 261.

كان كل من « كريسبي ، وجوليتي » متطرفا ، فضلا عن أن كليهما عمل فترة طويلة وبمختلف الوسائل حتى وصل الى السلطة ، ثم انهما في الداخل قضيا على المعارضين والخصوم بعنف ، « فكريسبي » شن حملة شديدة وقاسية على خصومه الاشتراكيين بعد ان تعددت حوادث الاضطرابات والعنف والاخلال بالنظام خاصة في الجنوب ، و« جوليتي » بدوره حل المنظمات الاشتراكية واعلن الاحكام العرفية في صقلية والقى القبض على الكثيرين من المعارضين واحالهم الى المحاكم العسكرية او اودعهم السجون ، واصدر القوانين القمعية بحجة محاربة الفوضويين ، وكلاهما في النهاية بذل جهدا كبيرا من أجل التوسع الاستعماري ولخلق امبراطورية ايطالية كبرى[1] .

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

الفصل الثاني

البيئة الخارجية

المبحث الاول : ولاية طرابلس قبل الغزو الايطالي
المبحث الثاني : أوضاع المجتمع الدولي

الفصل الثاني

البيئة الخارجية

تمهيد :

كان قرار الغزو الايطالي لولاية طرابلس يستند الى خلفية داخلية تمثلت في المؤثرات المحلية التي نوقشت في الفصل الاول حيث ولدت الفكرة ووجدت المبررات ثم كان القرار ، فمن خلال الظروف التاريخية التي شهدتها ايطاليا طرحت « الفكرة الاستعمارية » في أعقاب الوحدة القومية ، وأخذت تلك الفكرة تستمد « مبرراتها » من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي كانت سائدة آنذاك ، كما تفاعلت الملابسات السياسية التي تمثلت في عدم استقرار النظام السياسي والصراع على السلطة مع هذه المؤثرات لتفتح مجالا واسعا لاتخاذ « قرار الغزو » .

ومع ذلك كان لا بد من وجود بيئة خارجية تسمح باتخاذ مثل هذا القرار ، فالبيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها تعتبر احد العناصر الاساسية في عملية صنع وتنفيذ القرار السياسي ، اذ أنها تفتح مجالات معينة للحركة بينما تضع قيودا أو ضغوطا في طريق بعض المجالات الاخرى البديلة ، وكلما زاد ضغط البيئة الخارجية تضاءلت مجالات الحركة والاختيار المفتوحة أمام أجهزة صنع السياسة الخارجية ، وتناقصت احتمالات النجاح بالنسبة للقرارات التي قد تتخذ رغما عن هذه الضغوط ، وبالعكس كلما قل ضغط البيئة الدولية

تزايدت مجالات الحركة والاختيار وتصاعدت بالتالي امكانيات النجاح .

ومن هذه الزاوية سيكشف تحليل البيئة الخارجية السائدة في تلك الفترة التي يعتبر قرار الغزو موجها اليها من أكثر من ناحية عن وجود عوامل ثلاثة ساعدت على استقبال هذا القرار وعدم الاعتراض عليه :

أولها : عامل جذب .

ثانيها : عامل تشجيع .

ثالثها : عامل تقبل .

فولاية طرابلس العثمانية في تلك الفترة بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية كانت بمثابة «عامل جذب» لصانع القرار السياسي في ايطاليا ؛ فضلا عن ذلك فان تداعي الحكم العثماني في الولاية من ناحية وضعف الامبراطورية العثمانية ككل من ناحية أخرى كان بمثابة « عامل تشجيع » على الاقدام على تنفيذ خطة الغزو مع تصور احتمالات عالية لنجاحه .

وأخيرا كان الاتجاه الدولي نحو الاستعمار عاملا على تقبل الغزو الايطالي من قبل مجتمع الدول الكبرى ومن تفاعل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية كان قرار الغزو .

المبحث الاول

ولاية طرابلس قبل الغزو الايطالي

كان لولاية طرابلس باعتبارها الولاية العثمانية الباقية في الشمال الافريقي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بُعْدَانِ مُهمّان وان تفاوتت درجة أهمية أحدهما عن الآخر إلاّ أنه من تفاعلهما تشكل المؤثر الخارجي الذي كان له دوره في توجيه سياسة ايطاليا الخارجية نحو الغزو .

وقد جاء **البعد الاول** للحديث عن الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لولاية طرابلس ، باعتبارها عامل الجذب الذي أغرى صانع القرار السياسي على الغزو متصورا مجد ايطاليا وعظمتها من جانب ، وحلّ مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية من جانب آخر .

أما **البعد الثاني** : فقد وضح في تداعي الحكم العثماني في ولاية طرابلس ، الذي شجع صانع القرار على الغزو أيضا معتقدا بأنه ليس هناك قوة تعوق تحقيق أحلامه .

وفيما يلي نستعرض هذين البعدين ، كلا في مطلب مستقل .

المطلب الاول : الجاذبية الاستراتيجية والاقتصادية لولاية طرابلس :

اعتبرت هذه الولاية واحدة من أهم المعابر على الشمال الافريقي جعل منها حلقة وصل بين المشرق والمغرب وشكل امتداد سواحلها (١٩٠٠ كم تقريبا)

مع وجود بعض المرافىء الصغيرة عليها حلقة وصل أخرى بين أوربا في الشمال ومناطق افريقيا جنوب الصحراء .

وقد دعم هذا الموقع الاطار الذي حاول ساسة ايطاليا ودعاة الاستعمار فيها التحرك من خلاله حيث سيطر على هؤلاء حلم اقامة امبراطورية كبرى تمتد من سواحل الشمال الافريقي حيث طرابلس وتتجه جنوبا وشرقا لتضم دار فور في السودان وأثيوبيا وجزءاً كبيرا من مناطق شرق افريقيا[1] .

ورغم أن الحديث عن هذا الحلم قد خف في أعقاب هزيمة ايطاليا في موقعة « عدوه » ، فقد ظل باقيا يسيطر على عقول بعض الايطاليين الى أن جاء الحكم الفاشيستي بعد ذلك ليعيد تأكيده ويسعى لتحقيقه من جديد .

ومنذ البداية شكل موقع طرابلس منطلقا أرادت أن تتحرك منه السياسة الايطالية الاستعمارية فيما لو استولت عليها في اتجاهات أربعة : نحو الشمال ، والجنوب ، والشرق ، والغرب .

الاتجاه الاول : نحو الشمال :

حيث البحر المتوسط وايطاليا تدرك المزايا التي حصلت عليها بعد أن استولت على عدة مناطق في الشرق الافريقي على طريق المحيط الهندي وعبر البحر الاحمر لذا فهي تعلم المزايا التي يمكن أن تعود عليها في مجال سياستها الدولية بالسيطرة على الناصية الجنوبية للطرق البحرية في البحر المتوسط ، وهو الموضوع

---

(١) حول الموقع الاستراتيجي لولاية طرابلس وأهميته بالنسبة لايطاليا انظر :

Askew. W.C., **Europe and Italy Acquisition of Libya 1911-1912.** (North Carolina: Duke University Press, 1942),P.317.

Moor,M.,**Fourth Shore:Italy's Mass Colonization of Libya** (London: George Rkoutledge and Sons,1940)P.233.

د . جمال حمدان ، مرجع سابق ، ٩٤ .

طه محمد المجذوب ، التأثير الاستراتيجي للوضع الجغرافي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠ ، السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٧٢ ، ص ١٢٥ .

مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

الذي كان مصدر حوار وجدل باستمرار بين الاعضاء في البرلمان الايطالي ولسنوات طويلة ، بسبب الاعتقاد السائد لدى الكثيرين منهم بأن هذا البحر يجب أن يكون بحيرة ايطالية خالصة ، أو على الاقل تتبوأ فيه ايطاليا مركزا مرموقا ، واستعراض بعض تصريحات هؤلاء الاعضاء يؤكد هذه الحقيقة ، « فكريسبي» يقول في جلسة البرلمان المعقودة في ٢٠ من يناير عام ١٨٨٥ : «أنا أعتقد أنه يجب أن يكون في البحر الابيض المتوسط مكان للجميع ، ان المسألة ليست استعمارية ، ولكنها سياسية وعسكرية ، اننا لا يمكن أن نسمح بأن يحتل الذين يمكن أن يصبحوا أعداء لنا نقاطاً معينة في حوض البحر الابيض المتوسط »[١] .

والملاحظ أن « كريسبي » يستند في رأيه الى الدور الذي يجب أن تأخذه ايطاليا الى جانب الدول الاوروبية الاخرى في البحر المتوسط وهو نفس المطلب الذي سيتردد فترة طويلة على لسان معظم ساسة ايطاليا للدخول طرفا في التوازن الاوروبي في هذا البحر ، كما أن « كريسبي » يعتقد في الوقت نفسه أن هذا الامر تحتمه النواحي السياسية والعسكرية ، وهو نفس المعنى الذي يكرره النائب الايطالي « دي رينزيس » في الجلسة المعقودة في ٢٥ من يناير من نفس العام اذ يقول : « ان البحر الابيض المتوسط هو هدفنا ، ويجب أن توجه اليه عناية الايطاليين . . . وفيه يجب أن نبحث عن منفذ للتوسع السياسي والزراعي ، ان البحر الابيض المتوسط أصبح بالنسبة لنا عامل ضعف ويجب علينا أن نبذل جهدنا لنغيره بحيث يصبح عامل قوة لنا »[٢] .

ان رؤية هذا النائب ترتبط بالعامل الاقتصادي والسياسي بالنسبة لأهمية هذا البحر الذي يرى ضرورة استغلاله ليكون عامل قوة .

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا في محاضر جلسات البرلمان الايطالي ، ص ٢٧ ، كتاب لم ينشر بعد تم الحصول على نسخة بالالة الكاتبة من المترجم .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

والنائب «مارسيللي» في الجلسة المعقودة في ١١ من مايو عام ١٨٨٨ يتحدث قائلا : «لسنا في هذه الحالة، حالة أوربا وحالتنا ، نستطيع ممارسة سياسة قد تشغل وطننا وقوتنا عن العناية بأهدافنا الرئيسية التي هي في حوض البحر المتوسط ، فإذا أحرزنا النصر في المعارك التي سنخوضها في البحر الابيض المتوسط ،فان وضعنا في البحر الاحمر سيزيد قوة من تلقاء نفسه »[1] ، انه يوضح أنّه مهما كانت الاوضاع القائمة في أوربا فانها لا تعوق هدف ايطاليا في البحر المتوسط ، بل إن تحقيق هذا الهدف سيدعم مركزها في البحر الاحمر .

وفي جلسة البرلمان الايطالي التي عقدت في الفترة من ١٤ الى ١٨ من مايو عام ١٩٠٤ قال النائب « قويشارديني » : « ان مصالحنا في البحر المتوسط تتطلب أن تجمع الدول الاوروبية جميعها على اعتبار أن طرابلس وبرقة داخل دائرة نفوذنا وأننا الورثة الشرعيون للدولة العثمانية في تلك الاراضي »[2] ، و « قوريشارديني » يؤكد في قوله هذا مدى الاهمية التي تعلقها ايطاليا على الدور الذي تريد أن تلعبه في البحر المتوسط وطرابلس وبرقة بصفة خاصة ، وباعتراف الدول الاوروبية ، في حين يتجاوز النائب « فالي » ذلك في الجلسة التي عقدت في ٤ من يونيو عام ١٩٠٨ عندما يصرح قائلا : «منذ حروب روما ضد قرطاجنة واليونان كانت وحدة البحر الابيض المتوسط فارضة نفسها على التاريخ السياسي ، وعلى هذا الاساس فان قانون التاريخ هو الذي يفرض علينا الاهتمام بالضفة المقابلة لبلادنا في حوض البحر المتوسط وليس النزعة الامبريالية . . . ان تمركز أية دولة أوروبية في تلك الاراضي يضر حتما بمصالحنا العسكرية وبتقدمنا ونمونا الاقتصادي والتجاري »[3] .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .
ان استعراض هذه التصريحات التي تتراوح في المدة من عام ١٨٨٥ الى عام ١٩٠٨ يوضح أن الاتجاه نحو البحر المتوسط والسيطرة على طرابلس كان موضوعا للنقاش في البرلمان الايطالي في معظم السنوات حتى قيام الغزو .

والواضح من هذه التصريحات ، أن ايطاليا اعتبرت أن الحصول على نقاط ارتكاز بحرية على سواحل طرابلس ضرورة يخضع لها أمن المواصلات في البحر المتوسط ، فضلا عن حماية المصالح الايطالية عبر هذا البحر ، خاصة وأن القرب النسبي بين جزيرة صقلية وشواطىء ولاية طرابلس يدعم ذلك الاعتقاد لدى ساسة ايطاليا ، بالاضافة الى الدور الذي تحلم بالقيام به في هذا البحر على غرار كل من فرنسا وانجلترا بالذات .

الاتجاه الثاني : نحو الجنوب :

ان ايطاليا قدرت أن هذه الولاية تعتبر واحدة من أقدم البوابات التي تتدفق منها ثروات افريقيا الى قلب أوربا وفيها تتمركز خطوط التجارة من (بورنو ، وبحيرة تشاد ، وواداي ، وتبستي ، وتمبكتو ، ودار فور) أي من جميع البلاد الخصبة باعتبارها أقرب مخرج على المتوسط في تلك الفترة[١] .

ورغم أن أهمية تجارة القوافل من الجنوب قد أخذت تتضاءل بصورة تدريجية مع تحول طرق هذه التجارة الى مناطق أخرى ، فإن ساسة ايطاليا كانوا يأملون في اعادة هذه التجارة الى سابق ازدهارها ، فشجعوا الامبراطورية العثمانية على المطالبة بعدد من مراكز هذه التجارة التي استولت عليها فرنسا[٢] ، فقد ثارت مشكلة الاراضي الداخلية لطرابلس والتي عرفت باسم « الهنتر لاند الطرابلسي » عام ١٨٩٠ حيث طالب الباب العالي في مذكرة احتجاج بتاريخ ٣٠ من اكتوبر عام ١٨٩٠ «بأن يعترف له بالخط الذي يمتد من حدود تونس الجنوبية من المكان المسمى (بير التركي) شمال شرقي (بير يزوف) ويهبط على (يرنـو)

---

(١) أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : المطبعة الفنية ، ١٩٧١) ص ٢٤ .

(٢) Cowper, H.S., **The Hill of the Graces.** (London: Methuen, 1897), P. 327.
Norudoung hian, G.E., **Dactes internationaux de L'Empire Ottoman, 1878-1902.** (Paris: Librairie Cotllon,F.Pichon Successeur,1903),D.No 958.P.958.

مارا من (غدامس ، وزقار ، الطوارق) ويشمل واحتي (جبادو ، وعقرم) ليقسم نهر الكونغو وبحيرة تشاد بحيث يضم (برنو ، باجير ، ووادای ، ونيانجا ، وبوركو، وتبستي)، وتضيف مذكرة الباب العالي قائلة : بذلك يمكننا أن نحتفظ في يدنا بالطرق الكبرى للقوافل من (مرزق) الى (كوكا) والتي تمر بواحة (ساط ، كواي ، واغادم) واستطاعت ايطاليا بالفعل أن تحصل في شهر يناير عام ١٨٩١ على تحديد واضح لمناطق النفوذ الفرنسية ـ العثمانية بحيث يكون طريق القوافل بين افريقيا الوسطى وطرابلس الغرب العامل الرئيسي في ثروة هذه الاخيرة »[١] .

الاتجاه الثالث : نحو الشرق :

وفيه تحاول ايطاليا بعد السيطرة على معظم الشرق الافريقي وجزء من السودان واثيوبيا وربطها بولاية طرابلس ، الضغط على الوجود الانجليزي في مصر بصورة قد يقبل معها قيام ادارة ثنائية ايطالية ـ انجليزية على مصر ، ورغم أن ايطاليا لم تستطع تحقيق ذلك بعد استيلائها على أجزاء كبيرة من شرق افريقيا وولاية طرابلس فقد اقتربت الى حد ما من تهديد المصالح البريطانية في مصر في العهد الفاشيستي .

الاتجاه الرابع : نحو الغرب :

بدعم النشاط الايطالي في تونس حيث الجالية الايطالية قوة لا يستهان بها ، وهي قادرة في ذات الوقت على خلق القلاقل لفرنسا[٢] وساسة ايطاليا

---

(١) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩ ـ ١١ نقلا عن
Carrado, Masi., **La preparaien dell'Impresa Libica** (La Rassegna Italiana, Roma,1933).
لم يذكر المرجع ارقام صفحات المصدر ولا اسم الناشر .
محمد ناجي ومحمد نوري ، طرابلس الغرب ، ترجمة اكمل الدين محمد احسان ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار مكتبة الفكرة ١٩٧٣) ص ٢٠٧ وما بعدها (مرجع تركي مترجم) .
(٢) سبقت الاشارة للخلاف الفرنسي الايطالي في تونس في المبحث الاول

يستندون باستمرار على امتيازات الايطاليين الممنوحة لهم في معاهدة ١٨٦٨ مع باي تونس .

وعلى هذا الاساس فان ايطاليا كانت ترى أن ولاية طرابلس كموقع « يمكن أن تقدم نموذجا مثاليا للاستعمار الاستراتيجي . . . فهي لا تتوسط ساحل البحر المتوسط الجنوبي فحسب ، ولكنها قاعدة أمامية ليس للزحف شرقا وغربا في اتجاه واحد ولكن دائريا »[١] .

ان سيطرة ايطاليا على ولاية طرابلس سوف تكسبها موقعا جغرافيا ممتازا وعمقا استراتيجيا هائلا وسواحل تقابلها تمتد من مصر في الشرق الى تونس في الغرب ، وحدوداً تلامس الجزائر ، وتطل على تشاد والنيجر في الجنوب حيث الطريق الى وسط افريقيا ، وهذا الربط الاستراتيجي بين الولاية وقلب القارة انما يدعم الى حد كبير حلم ايطاليا الاستعماري كدولة كبرى وقوة متنامية في البحر المتوسط .

الارتباط بين الدافع الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية :

ان الحافز الاستراتيجي للاستعمار يتبع في معظم الاحيان المصالح الاقتصادية ، فمن بين الدوافع التي شجعت الحركة الاستعمارية كانت الدوافع الاستراتيجية التي يتصل جانب منها بالسعي للاستيلاء على المستعمرات لتأمين احتياجات الدولة المستعمرة من المواد الخام أو لضمان استمرار تبعية البلاد التي بها الاستثمار الاقتصادي .

وتقوم الدول الاستعمارية اما بوضع قواتها في تلك البلاد أو في مناطق قريبة منها خاصة اذا كانت هذه المستعمرات « تشكل حلقات استراتيجية في طرق المواصلات والتجارة العالمية »[٢] ، فهل كانت ايطاليا تطمع في الحصول

---

(١) د . جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢) د . اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الطبعة الاولى ؛ (الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ـ كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧١) ص ٣٤٥ .

على المواد الخام أو ترجو استثمارا اقتصاديا في ولاية طرابلس أو أنها تعمل لحماية مصالحها الاقتصادية القائمة بها ؟

الواقع أن هذه الولاية لم يكن بها آنذاك على الاقل ما يمكن أن تعتمد عليه ايطاليا لتأمين احتياجاتها من المواد الخام في القطاعين الزراعي والصناعي .

وفيما يتعلق بحماية مصالحها الاقتصادية ، وهي من الحجج الرئيسية التي اتخذها صانعو القرار السياسي في ايطاليا ذريعة لاحتلال ولاية طرابلس فيما بعد ، بدعوى مضايقة مشروعاتها الاقتصادية ، وعرقلة نشاطها من قبل السلطات العثمانية في الولاية ، بالطبع هذه المصالح لم تتعرض لاي عمل بصورة تدفع ايطاليا لغزو طرابلس ، ولم يتعد الامر وقوف بعض الولاة ضد نشاط بنك روما عندما خرج عن دائرة العمل المصرفي ومع ذلك فان هذا البنك استمر في ممارسة نشاطه بما في ذلك العمل التمهيدي للغزو ، وبقيت مصالحه ومصالح كافة الايطاليين دون مساس من قبل أحد[1] ولكن تبقى الرغبة الحقيقة لايطاليا في امكانية الاستثمار الاقتصادي الانتاجي في ولاية طرابلس الى جانب الدافع الاستراتيجي ، وبغض النظر عن نجاح أو فشل هذا الاستثمار فيما بعد فان بعثات كثيرة كانت تأتي للولاية تحت ستار الكشوف الجغرافية أو تحت اسماء أخرى وتقوم باعداد الدراسات المختلفة حول امكانيات هذا الاستثمار .

وقد سعت الحكومة الايطالية منذ عام ١٩٠١ لايفاد بعثات استطلاعية مهمتها التنقيب عن المعادن أو غيرها من الثروات ، ومن المحاولات الاولى في هذا المجال بعثة الدكتور هالبهبر ، والبروفسور « دي سانكتمي » من معهد البحوث العلمية في روما ، وقد حاولت هذه البعثة العمل في الولاية الا أنها منعت

---

(١) بلغ حجم الاستثمار الاقتصادي الايطالي عن طريق بنك روما في طرابلس ١٠٠ مليون ليرة ايطالية ، وقد كان عمله مكشوفا في السيطرة على كافة الانشطة الاقتصادية في البلاد وتجنيده الاعوان والجواسيس لخدمة أهداف ايطاليا ، وبقيت مصالحه ومصالح ٥٦ تاجرا إيطاليا في الولاية دون التعرض لها بشيء ، انظر : ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

من دخولها وظلت تترقب الفرصة حتى اتيح لها ذلك في ٥ من يونيو ١٩١٠ حيث تمكنت من الحصول على نتائج علمية واقتصادية هامة ناقشها البرلمان الايطالي في ٢ من ديسمبر من نفس العام ، وقد تجمعت المعلومات التي حصلت عليها هذه البعثة لدى صانعي القرار السياسي الذين استغلوها في « تعميق الاعتقاد بثروات طرابلس وضرورة الاسراع بغزوها »[1] .

واستمرت البعثات والدراسات بصورة أكبر بعد قيام الغزو وظهور العديد منها في مؤلفات في الأعوام ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، وقد شكلت هذه الدراسات مجتمعة القاعدة الاساسية التي اعتمدت عليها ايطاليا في اقامة مشروعاتها الاقتصادية خاصة في القطاع الزراعي ، وتأكدت نتائج هذه الدراسات بعد ذلك من قبل مركز التجارب الزراعية الذي اقامته ايطاليا عام ١٩١٤ بالقرب من مدينة طرابلس[2] .

وبعد قيام الغزو شرعت الحكومة الايطالية مباشرة في تنفيذ سياسة تقوم على أسس ثلاثة :

أولا : حصر الاراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة ، والاستيلاء عليها وطرد السكان الوطنيين منها .

ثانيا : اعادة توزيع الاراضي الزراعية على المهاجرين الايطاليين بقصد توطينهم .

ثالثا : تقديم المعونات المادية والفنية للمزارعين الايطاليين .

---

(١) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٤١ .
Volpi,G., **Italia moderna: 1910-1915,** (Fironze Sansoni, 1952), P:83.

(٢) د . جان ديبوا ، الاستعمار الايطالي في ليبيا : طرقه ومشاكله ، ترجمة د . هاشم حيدر ، الطبعة الاولى (بنغازي : دار ليبيا للنشر والتوزيع ، ١٩٦٨) ص ٧٤ ـ ٧٥ ، هذه الدراسات حملت الاسماء : (**La Zone di Tripoli**) في عام ١٩١٢ ، (**itania Settentrional La TripoL**) في عام ١٩١٣ ، (**etti -IlGebal La Missione french ـ**) في عام ١٩١٤ .

وهي ترجو من ذلك استثمارا اقتصاديا في القطاع الزراعي وحلا جزئيا على الاقل لمشكلة التطور الديمغرافي في ايطاليا[1] ، وعلى هذا الاساس شكل البعد الاستراتيجي ، وحماية المصالح الاقتصادية الايطالية مع الاعتقاد بامكانيات الاستثمار الاقتصادي في ولاية طرابلس مؤثرا خارجيا بالنسبة لصانعي القرار السياسي في ايطاليا في صورة عامل جذب دفع لاتخاذ قرار الغزو .

كما تبلور عامل الجذب أيضا المثل في هذه الولاية في رغبة ايطاليا اتخاذها كمفتاح لدخول القارة الافريقية من شمالها بعد أن قدرت من خلال تقييم المزايا الجيوبوليتيكية وحساب حجم المصالح العالمية التي تلتقي في حوض البحر المتوسط وافريقيا ، ولكن كان لا بد من أن تكون هناك عوامل مساعدة أخرى تعجل بالغزو وهذا ما وجدته ايطاليا في ضعف حكم الدولة العثمانية في ولاية طرابلس وتداعيه .

المطلب الثاني : تداعي حكم الامبراطورية العثمانية في ولاية طرابلس :

ان تداعي حكم الامبراطورية العثمانية في ولاية طرابلس مما هو الا انعكاس طبيعي لما كان يسود ارجاء الامبراطورية من فساد وفوضى واضطراب كانت له آثاره في هذه الولاية ، وقد تمثل هذا التداعي في مظاهر ثلاثة أخذت صورة مؤثر خارجي يشجع ساسة ايطاليا على القيام بالغزو ويحفزهم للاسراع به ، وهذه المظاهر :

أولها : عدم استقرار الولاة العثمانيين في الحكم .

ثانيها : ضعف الحامية العسكرية العثمانية في الولاية .

---

(١) انظر في فكرة الاستثمار الاقتصادي كأحد دوافع الغزو ، والمشروعات الاقتصادية : الزراعية والصناعية التي جرى تنفيذها عمليا بعد الغزو وما صادفها من نجاح أو اخفاق ، د . محمد مصطفى الشركسي ، لمحات عن الاوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الايطالي ، الطبعة الاولى (تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٦) ص ٢٨ - ٩٦ .
د . جان ديبوا ، مرجع سابق ، ص ٧٦ - ٩٣ .

ثالثها : فقدان السيطرة الفعلية على المناطق الداخلية .

وفي الوقت الذي شكل فيه كل مظهر بذاته من هذه المظاهر مؤثرا مشجعا فانه من خلالها مجتمعة وضح تداعي حكم الامبراطورية العثمانية في الولاية مما أعطى فرصة أفضل لصانع القرار السياسي الايطالي لاتخاذ قرار الغزو .

أولا : عدم استقرار الولاة العثمانيين في الحكم :

منذ عودة ولاية طرابلس الى العهد العثماني الثاني في عام ١٨٣٥ وانتهاء حكم الاسرة القره مانلية[١] وحكومة الاستانة تخشى أن يستقل أحد ولاتها بطرابلس بعيدا عن سلطتها خاصة بعد أن تكرر ذلك في الاقاليم والولايات العثمانية الاخرى ، فوضع الباب العالي سياسة من شأنها عدم اتاحة الفرصة للولاة أو الحكام للقيام بالانفصال عنه تتلخص في الابقاء عليهم مددا قصيرة للغاية ، وولاية طرابلس احدى الولايات العثمانية التي شهدت تطبيقات هذه السياسة فقد تتابع على حكمها ثلاثة وثلاثون واليا في الفترة من عام ١٨٣٥ حتى الغزو الايطالي لها في عام ١٩١١[٢] ، أما في الفترة التي تبدأ عام ١٨٩٦ الى عام ١٩١١ وهي الفترة محل البحث فقد تولى حكمها تسعة ولاة[٣] .

---

(١) شهدت ولاية طرابلس بدايات الحكم العثماني منذ عام ١٥٥١ والذي استمر حتى عام ١٧١١ وهو ما عرف بالعهد العثماني الاول ثم حكم الاسرة القره مانلية الذي بدأ عام ١٧١١ لينتهي في عام ١٨٣٥ بعودة البلاد للحكم العثماني الثاني ، حول نفس الموضوع انظر : كوستا نزيوبرينا ، طرابلس من ١٥١٠ الى ١٨٥٠ ، ترجمة خليفة محمد التليس ، الطبعة الاولى (طرابلس ، الفرجاني ، ١٩٦٩) ص ٣٦٢ ، ٣٦٧ .

(٢) طاهر أحمد الزاوي ، جهاد الابطال في طرابلس الغرب ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار الفتح للطباعة والنشر ، ١٩٧٣) ص ٣٤ ـ ٤٥ . اتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١ ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، الطبعة الاولى (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٤) ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .
أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبل الغزو الايطالي ، ص ٥٧

(٣) تولى سليمان نامق باشا في الفترة من ١٨٩٦ الى ١٨٩٨ ، وهاشم باشا من ١٨٩٨ الى ١٨٩٩ ، وحافظ محمد من ١٩٠٠ الى ١٩٠٢ ، وحسن حسني من ١٩٠٢ الى ١٩٠٤ ، ورجب باشا من ١٩٠٤ الى ١٩٠٨ ، ومحمد علي سامي ١٩٠٨ الى ١٩٠٩ ، وأحمد فوزي خلال عام ١٩٠٩ ، وحسن حسني باشا من ١٩٠٩ الى عام ١٩١٠ مع ملاحظة بأنه ليس المقصود به الذي سبق أن تولى في عام ١٩٠٢ ، ثم أخيرا ابراهيم أدهم من ١٩١٠ الى ١٩١١ . وحول اهم الولاة أنظر :
Cachia, Anthony. J., **Libya Under the Second Attoman Occupation 1935-1911.** (Tripoli: Government Press, 1945), PP. 203 - 209.

ومن الملاحظ أنه لم يمكث من هؤلاء الولاة في الحكم سوى وال واحد فترة تزيد على ثلاث سنوات في حين أن بقاء الاخرين كان لا يتجاوز السنة الا بقليل ، وهي فترة قصيرة لا تسمح للوالي بالتعرف على مشاكل واحتياجات أهالي الولاية ، ولا يستطيع القيام باصلاحات ذات أثر فيها ، ورغم أن بعض الولاة حاولوا القيام بمشروعات أو أعمال صغيرة خاصة في السنوات السابقة على الغزو الايطالي لطرابلس ، فإن أقصى ما قاموا به لم يتعد تشييد مسجد أو بناء مدرسة دينية أو حرفية أو اقامة مبنى لدائرة حكومية ، أما في المجالين الصناعي والزراعي ، فلم تشهد البلاد في عهد أي منهم صناعة تذكر أو زراعة منتجة ، فالصناعات بقيت كما هي بدائية ، والزراعة بسيطة محدودة في مساحات صغيرة .

كما أن بعض الولاة اتسموا بضعف الشخصية وعدم القدرة على ادارة أمور الولاية مما سمح بتدخل القناصل والسفراء الاجانب لصالح دولهم أو رعاياهم في الولاية بصورة تتنافى وطبيعة عملهم وتتجاوز حدوده[1] وعلى رأس هؤلاء القنصل الايطالي الذي كان يبعث بتقاريره حول مواقف الوالي من النشاط الايطالي في طرابلس ويتدخل لعزل المعارضين لايطاليا ، كما تدخلت دولته بعد ذلك لعزل بعض الولاة الذين وقفوا ضد نشاطها الممهد للغزو بشدة[2] .

وقد انعكس عدم استقرار الولاة العثمانيين في حكم ولاية طرابلس في ضعف سلطة الدولة العثمانية وتداعيه فيها وعدم استمرارية العمل الحكومي لتغيير الموظفين مع مجيء كل وال وانقطاع صلتهم الحقيقية بالعمل لتثبيت أركان الحكم العثماني وانشغالهم بجمع الاموال والرشاوى[3] .

---

(١) الطاهر أحمد الزاوي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ـ ٤٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦ .
(٣) شارل فيرو ، الحوليات الليبية ، الكتاب الثالث ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، الطبعة الاولى ، (طرابلس : دار الفرجاني ، ١٩٧٤) ، ص ٧٨٤ .

وفي نفس الوقت بقيت الاساليب الادارية المتخلفة ، وتفشي المحسوبية ، وابعاد الوطنيين من أهل الولاية من الوظائف الحكومية هي الطابع المميز للاجهزة المحلية ، فلم يهتم الولاة لقصر فترة حكمهم بتطوير هذه الاجهزة من ناحية ، وعدم ثقتهم في تعيين ابناء البلاد من ناحية أخرى ، مما أحدث تخلخلا في سلطة الولاة ، وبالتالي في الوجود العثماني ذاته في الولاية ، وكان يزكي كل ذلك الانفصام الذي بدأ يحدث في أعقاب ثورة تركيا عام ١٩٠٨ بين العثمانيين والسكان العرب نتيجة لفرض القومية الطورانية واتباع سياسة التتريك[١] ، وساهم عامل آخر في تداعى الحكم العثماني في ولاية طرابلس ممثلا في ضعف الوجود العسكري العثماني فيها بدرجة قد تفوق ان لم تتساو مع عدم استقرار الولاة .

ثانيا : ضعف الوجود العسكري العثماني في ولاية طرابلس :

كانت الحامية العثمانية في طرابلس مكونة من فرق عسكرية محدودة العدد والعدة على حد سواء ، فهي تتكون من « الآلايات: ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ من المشاة الاتراك ومن فرقة قناصة واحدة وأربع كوكبات فرسان ، وعشر بطاريات مدفعية ، أربع منها جبلية، وخمس للميدان وواحدة للحصون وهي في مجموعها لا تتعد الثلاثة آلاف جندي نظامي ، ولكنها بجند الاحتياطي ، قد تصل الى أربعة آلاف او خمسة الاف جندي ، أما بقية الحامية العثمانية فتوجد منعزلة في برقة حيث يوجد الالاي ١٢٤ من المشاة الاتراك وكوكبة واحدة من الفرسان وخمس بطاريات مدفعية موزعة بين الثلاثة أنواع : جبلي ، ميدان ، حصون ، وان مجموع القوة في هذه المتصرفية لا يتعدى الفي جندي »[٢] .

---

(١) د . أحمد السعيد سليمان ، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، الطبعة الاولى (القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٦١) ص ٤٦ - ٤٧ .

(٢) فرانشيسكو كورور ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
محمد مصطفى بازامه ، العدوان ، الطبعة الاولى (طرابلس : منشورات مكتبة الفرجاني ، ١٩٦٥) ، ص ٤٦ . =

ولعل أوضح ما يبين الاوضاع العسكرية في الولاية مذكرة ممثلي ولاية طرابلس في مجلس المبعوثان في اسطنبول[٣] التي وصفت بدقة الحالة العسكرية السيئة التي وصلت اليها الولاية في عهد حكومة الاتحاديين ، فقد جاء الحديث فيها عن انقاص الجيش الذي كانت تتراوح اعداده من خمسة عشر الفا الى عشرين ألفا من الجيش النظامي واعداد أكبر من جنود الاحتياطي، الذين يمكن استغلالهم في وقت الحاجة اليهم ، حيث قامت حكومة حقي باشا بسحب جزء كبير من هذه القوات وارسلتهم الى اليمن ولم تقم بارسال غيرهم الى طرابلس ، كما سحبت أيضا في عام ١٩١٠ نصف جنود الفرسان من الباقين ، وأوضحت المذكرة أيضا اهمال تجنيد اهالي طرابلس رغم ما كان يبعث به أهلها من طلب بهذا الخصوص لاحساسهم بالخطر الداهم وحتى يكونوا في مأمن من اعتداء العدو الطامع في أرضهم . كما اشارت الى مخصصات لجنة التجنيد التي ووفق عليها أخيرا وكيف انها لم ترسل الى الولاية وأن مستوى لجنة التجنيد لم يكن يتلاءم وحاجة البلاد ، بل ان اللجنة استبعدت أعداداً كبيرة من المؤهلين للجندية ولم تقبلهم حتى متطوعين ، ولم تقم بإعداد أية قوات للاحتياط في الاوقات الحرجة .

وتحدثت المذكرة عن اهتمام حكومات العهد العثماني السابقة بتوفير السلاح للقوات النظامية والاهالي للدفاع عن البلاد عند الاعتداء عليها في حين أن وزارة حقي باشا[٢]سحبت نحو اربعين ألف بندقية بحجة استبدالها بأخرى ولم تعوض عنها غيرها ، وحتى المدافع والاسلحة الضخمة التي كانت ترسل في العهد

= ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثالثة ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٣) ص ٢٥٦ .

محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥١) ص ٤٣ ، ٦٤ .

تتقارب اعداد القوات التركية المرابطة في ولاية طرابلس التي توردها جميع هذه المراجع ولا توجد سوى اختلافات بسيطة بينها .

(١) مجلس المبعوثان ، تم تشكيله ليضم ممثلي الولايات العثمانية بعد قيام الحكومة الدستورية ١٩٠٨ .

(٢) حقي باشا ، أحد السياسيين الاتراك تولى منصب سفير لبلاده لدى ايطاليا ، ثم شغل منصب رئيس الوزراء في الفترة التي تم فيها الغزو الايطالي لطرابلس .

السابق سرا وعلانية رغم احتجاجات الدول الاجنبية فان الحكومة الدستورية أوقفت ارسالها في وقت لم يعد فيه أحد يعترض عليها اذا ارسلتها ، وبينت المذكرة أن مجلس الامة العثماني لم يبخل على نظارة المالية في ذلك الوقت بتقديم الاموال اللازمة عندما تستدعي الحاجة للدفاع عن أي قطر ومع ذلك بقيت طرابلس دون أية معونة مادية تحيط بها الاطماع الاجنبية ولم يتم حتى اصلاح حصونها أو انشاء غيرها .

وأخيرا تناولت المذكرة تقصير حكومة حقي باشا في اعداد الولاية لمواجهة العدوان الايطالي رغم علمها بنوايا ايطاليا الاستعمارية ، وابعادها الضباط العرب أو الذين يجيدون فهم اللغة العربية ويعرفون أحوال البلاد الطبيعية والعسكرية ويمكنهم قيادة فرق الاهالي بصورة أفضل من غيرهم[1] .

وهكذا يمكن القول ان ضآلة الوجود العسكري العثماني فضلا عن تخلف مستويات تجهيزه اعتبرت أحد ملامح الضعف الرئيسية للحكم العثماني في ولاية طرابلس ، وقد شكلت بدورها أحد المؤثرات الخارجية الهامة التي شجعت ساسة ايطاليا لاتخاذ قرار الغزو ، خاصة وأن العسكريين الايطاليين كانوا في حاجة لمغامرة استعمارية يمحون بها ما لحقهم من عار هزيمة عدوة ، فوجدوا ضالتهم في ولاية طرابلس[2] ، ووقف هؤلاء العسكريون بكل ثقلهم مع دعاة الاستعمار والتوسع الخارجي يروجون لفكرة غزو الولاية العثمانية الباقية في الشمال الافريقي ، واعتقدوا بأن حملتهم العسكرية عليها لا تعدو أن تكون نزهة بحرية لن تكلف ايطاليا شيئا ، فالحامية العثمانية لن تستطيع أن تصد أي عمل عسكري ايطالي ، وهي فوق ذلك لا تملك سوى اسلحة عتيقة وقديمة وأقل مما تحتاجه أية

---

(١) بخصوص المذكرة المقدمة لمجلس المبعوثان ، انظر :
الطاهر أحمد الزاوي ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٦ .
منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .
(٢) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

قوات لمواجهة عدوان خارجي أو أي طارىء .

وصانع القرار لا بد أن يضع في اعتباره احتمالات النصر والهزيمة ويبني تقديراته على معرفة الاوضاع العسكرية التي عليها الخصم ومدى قدرته على تحقيق النصر على هذا الخصم ومعنى ذلك أن هناك علاقة طردية بين الحافز الاستعماري وتوازن القوى بين طرفي أي صراع .

ولا شك أن صانعي القرار السياسي ، والعسكريين في ايطاليا ، كانوا يعلمون الامكانيات الفعلية المتوفرة للحامية العثمانية في ولاية طرابلس سواء من حيث اعدادها أو معداتها ، ولو شعروا بأن هناك قوة أكبر من قوتهم أو تعادلها أو قادرة على ردعها أو على أقل تقدير يمكنها الصمود أمامها بما يعرقل تحقيق أهدافها ، فانهم كانوا سيعمدون الى اعادة اجراء حساباتهم عدة مرات قبل الاقدام على عمل يخشى أن يكون خاسرا ، وفي أغلب الاحيان يميلون الى العدول عن الفكرة أو قد يؤجلون لفترة من الزمن القيام بأعمالهم التوسعية الاستعمارية ، لذلك اختارت القيادة الايطالية القيام بحملتها بعد أن شجعها الموقف العسكري الضعيف والضئيل للعثمانيين في ولاية طرابلس .

ثالثا : فقدان السيطرة العثمانية على المناطق الداخلية :

منذ أن عادت ولاية طرابلس الى العهدالعثماني الثاني، والسيطرة العثمانية تكاد تكون مقصورة على بعض المناطق الساحلية أو الآهلة بالسكان دون غيرها ، فقد كانت مدينة مصراتة بكاملها تحت حكم عثمان الادغم ، ومدينة ترهونة تحت حكم الشيخ المريض ، أما المنطقة الواقعة بين ورفلة وفزان فهي تحت حكم عبد الجليل سيف النصر ، وفي الجبل الغربي والزاوية كانت السيطرة لغومة المحمودي[1] ، وقد كان هؤلاء الزعماء مستقلين سواء في مدنهم أو في مناطقهم

---

(١) هذه الاسماء لزعماء محليين حكموا مناطقهم باستقلال تام عن السلطة العثمانية .

عن السلطات العثمانية وغير مستعدين للخضوع أو لدفع الضرائب[1] .

وتعود عدم السيطرة العثمانية على ارجاء كثيرة من الولاية الى سببين هامين هما :

١ ـ الانتفاضات والثورات الداخلية .

٢ ـ ظهور حركة دينية قوية .

١ ـ الانتفاضات والثورات الداخلية :

فما ان تولى سليمان نامق باشا عام ١٨٩٦ الحكم في ولاية طرابلس حتى ثار رجال القبائل تذمرا من الضرائب الباهظة المفروضة عليهم من ناحية وامتناعا عن تلبية طلب الخدمة العسكرية الاجبارية من ناحية أخرى لاعتقادهم بأنهم سيرسلون الى الحرب في بلاد أخرى[2] ولم تكن هذه الثورة سوى واحدة في سلسلة الانتفاضات والثورات التي تتابعت في ولاية طرابلس منذ العهد العثماني الاول ومن بعده حكم الاسرةالقره مانلية، ثم في العهد العثماني الثاني، ولم تهدأ سوى فترات بسيطة فما ان تستقر في جهة حتى تندلع في جهة أخرى ، وكانت السلطات العثمانية في الولاية تجرد الحملات العسكرية من حين لآخر لاخضاع هذه المنطقة أو تلك .[3] « .وقد تطلب الامر انقضاء أربعة وعشرين عاما من ١٨٣٥ الى سنة ١٨٥٨ حتى يضمن الاتراك لانفسهم السيطرة على الساحل وبعض المراكز الداخلية ، ويقضوا على نزعة الطموح الى الاستقلال والمقاومة العنيدة التي ابداها زعماء الدواخل امثال عبد الجليل سيف النصر ،

---

(١) اتوري روسي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ ـ ٣٧٣ .
كوستا نزيو برينا ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ ـ ٣٥٥ .

(٢) أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الغزو الايطالي ، ص ١٤٥ ، « لقد رفض اهالي طرابلس تجنيدهم من قبل السلطات العثمانية في البداية خوفا من ارسالهم الى حروب بعيدة عن بلادهم لاطائل منها ، لكن سكان الولاية عادوا فرحبوا بالتجنيد منذ شعورهم بالخطر الاجنبي ، وبصفة خاصة مع بدء ازدياد النشاط الايطالي في البلاد » .

(٣) شارل فيرو ، مرجع سابق ، ص ٧٨١ .

وغومه المحمودي »[1] ومع ذلك لم يقض عليها نهائيا ، اذ يبدو أن العلاقة بين العثمانيين وعرب الدواخل تكاد تكون منعدمة رغم وجود الرابطة الدينية والانفصال أكثر وضوحا بينهما فالبدو ورجال القبائل كانوا ينفرون بطبيعتهم من الاختلاط بالعثمانيين ولا يرحبون بسلطتهم .

ولعل استعراض بعض الانتفاضات الداخلية يوضح استمراريتها حتى قبيل الغزو الايطالي لولاية طرابلس ، ففي عام ١٨٣٧ عاود غومة المحمودي ثورته ، وفي عام ١٨٣٩ قام عبد الجليل سيف النصر بانتفاضة متابعا تلك التي بدأها في الاعوام ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٣٠ حتى قتل في عام ١٨٤٢ .

وثار أهالي منطقة « ككلة » في سنة ١٨٤٣ على السلطة العثمانية ، وفي عام ١٨٤٤ قام ميلود المحمودي بالثورة في منطقة الجبل التي ثار أهلها مرة أخرى سنة ١٨٤٧ ، وهرب غومة المحمودي من منفاه في ١٨٥٥ وواصل الثورة حتى عام ١٨٥٨ حيث قتل في احدى المعارك ، وفي مدينة بنغازي قامت انتفاضة عنيفة ضد السلطات العثمانية في ١٨٥٩ وأخرى مشابهة لها في مدينة مرزق في الجنوب في نفس العام[2] .

وهكذا تتابعت هذه الحركات حتى عام ١٩٠٩ حيث عاد ابناء سيف النصر للثورة من جديد في المنطقة الواقعة من حدود مدينة « سرت » الى مدينة « مرزق » في فزان[3] .

وتدريجيا كانت الدولة العثمانية تفقد سيطرتها على انحاء كثيرة من البلاد خاصة بعد أن ظهرت حركة دينية وانتشرت بسرعة وبدأت تجمع حولها الاتباع والمؤيدين وأخذت تبرز كقوة ثانية في الولاية .

---

(١) اتوري روسي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .
(٢) شارل فيرو ، مرجع سابق ، ص ٧٦٤ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٧٦٥ .

٢ ـ ظهور الحركة الدينية :

شهد عام ١٨٩٦ توترا في العلاقة بين السلطة العثمانية والحركة الدينية التي عرفت باسم « الحركة السنوسية » منذ ظهورها كدعوة دينية في ولاية طرابلس ١٨٤٢ عندما أنشأ مؤسس الدعوة أول مقر لحركته باسم زاوية البيضاء[١] ، اذ بعد بضع سنوات من انتهاء حكم الاسرةالقره مانلية وعودة العثمانيين للحكم وُجدت في البلاد سلطتان :سلطة فعلية للعثمانيين في المدن الساحلية وسلطة اسمية في بعض المناطق الداخلية لان السلطة الفعلية كانت للحركة السنوسية التي ظهرت كقوة ثانية لها نفوذها واتباعها في انحاء كثيرة من البلاد .

وقد كانت العلاقة بين الباب العالي والحركة جيدة في كثير من الاحيان ومتوترة في البعض الاخر ولكنها لم تصل بينهما الى حد الصدام في أي وقت ، « فصاحب الدعوة حرص على أن تكون علاقته بدولة الخلافة طيبة وألا تتجاوز حدود الرسميات ، واستطاع أن يوفق بين سياسته الانعزالية وارضاء الدولة العثمانية »[٢] .

ولما كان الشك في أية حركة من طبيعة السلطان عبد الحميد فقد أرسل الكثير من مبعوثيه للتأكد من اتجاهات هذه الحركة ، كما تبادل العديد من الرسائل مع الولاة أو الموظفين الاتراك الذين عملوا في الولاية ليوافوه بالمعلومات عن طبيعة أهدافها .

ولما تأكدت حكومة الاستانة من عدم خروج هذه الحركة عن طاعتها وبأنها لا تشكل أي خطر على سلطتها هادنتها ، وقد انتشرت الحركة حتى بلغ من

---

(١) محمد فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة ، الطبعة الاولى (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٤٨) ص ٨٠ ، الزاوية عبارة عن مسجد ومدرسة قرآنية وبعض الملحقات الاخرى .
Evans Pritchard, E.E. **The Place of the Sanusiya Order in the History of Islam**, (Tripoli: Government Press, 1949), P.42.

(٢) أحمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧) ص ٢٠٣ .

انتشارها انها استطاعت أن تقيم ٥٨ زاوية دينية في برقة ، ٢٠ زاوية في طرابلس ، ١٩ زاوية في الاجزاء الجنوبية من البلاد ، وتجاوز نشاطها حدود ولاية طرابلس حيث انتشرت في مصر والسودان وتشاد والنيجر وتونس وشبه الجزيرة العربية[1] وبالطبع رافق هذا الانتشار ازدياد عدد الاتباع والمؤيدين .

ومع نهاية عام ١٨٩٥ وبداية ١٨٩٦ كانت العلاقة بين الباب العالي والحركة الدينية قد ساءت عندما أحس صاحب الدعوة بأن السلطان العثماني يريد احتواءه والسيطرة عليه وذلك بايعاز من الدول الاوروبية وبصفة خاصة فرنسا؛ حتى تتاح لها حرية التحرك في تشاد والنيجر وغيرها من المناطق جنوب الصحراء[2] ، ولكن زعيم الحركة نقل مقر دعوته الى مدينة الكفرة واستمر في مباشرة نشاطه الديني ، وأصبح وجود سلطتين ـ رغم أن احداهما دينية ـ على هذا النحو عامل ضعف للحكم العثماني نتيجة اتجاه جزء من سكان الولاية بولائهم لهذه الحركة بدلا من الولاء للسلطان العثماني ، وأخذ الانفصام بين السكان والعثمانيين يزداد بزيادة هذه الحركة قوة وانتشارا ، خاصة في أعقاب ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ واتباع سياسة التتريك ، وقد شكل هذا الوضع مؤثرا اخر يحفز ساسة ايطاليا للقيام بالغزو لاعتقادهم بامكانية احتواء هذه الحركة الدينية في الولاية وجعلها عنصرا مؤيدا لايطاليا أولا وعاملا من عوامل التأليب على العثمانيين ثانيا ، وبالفعل جرت عدة محاولات للاتصال بزعماء الحركة ،وما إن علم بها السلطان حتى بعث برسالة لصاحب الدعوة بتاريخ ٢٢ من سبتمبر عام ١٨٩٥ جاء فيها قوله : « من المسموع أن جماعة من الانكليز الايتاليان (الانجليز والايطاليين) وغيرهم قد تدرجوا الى اطرافكم بطريق السياحة وأنتم تعلمون بالفراسة وقرائن الاحوال ما في أنفسهم وما يخالج سرائرهم من المقاصد

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، يشير المؤلف الى اعداد الزوايا السنوسية التي انتشرت في الاقطار الاخرى العربية والافريقية .

(٢) بطرس البستاني ، دائرة المعارف ، المجلد العاشر (مطبعة الهلال بمصر ، ١٨٩٨) ص ٩١ .

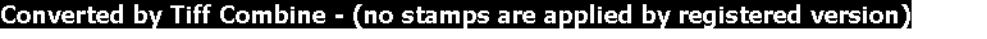
المضرة للدين والمسلمين فأول ما يؤمل منكم ، ان كان من المفروض كما هو معلوم لدى حضرتكم أن تنوروا أذهان محبيكم ومن يواليكم قربا وبعدا ... وحيث تؤثر بها نصيحتكم بصدق الاخلاص للخلافة المقدسة العثمانية والامامة الكبرى »[1] .

ان رسالة السلطان قائمة على احساسه بالخطر الاوروبي الذي قد يجتاح الولاية يوما ما بعد ضياع اقطار الشمال الافريقي كلها والتي لم يبق منها الا طرابلس، وخشيته من أن يصبح صاحب الدعوةتابعا لقوى أجنبية، ورغم طمأنة السلطان بعدم التعاون معهم الا أن محاولات الاتصال بالزعماء في الحركة استمرت من قبل ايطاليا عن طريق الاعوان والمراسلات .

وحاول كل طرف أن يستفيد من الطرف الاخر ، السلطان من السنوسيين لتدعيم الحكم العثماني المتداعي في ولاية طرابلس ، وايطاليا حاولت ان تستغلهم لصالحها وضد العثمانيين ، والسنوسيون في البداية لزيادة سلطتهم من الطرفين ، ولا شك أن وضعا كهذا شكل بيئة صالحة تجذب وتشجع صانع القرار السياسي الايطالي على الاقدام على غزو ولاية طرابلس .

---

(١) أحمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية ، ص ٢١٢ .



المبحث الثاني
أوضاع المجتمع الدولي

تمهيد :

شهد المجتمع الدولي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قرب اختفاء ظاهرة ومولد اخرى جديدة .

وقد تمثلت الظاهرة الأولى في قرب اختفاء الامبراطورية العثمانية باعتبارها آخر الامبراطوريات الكبرى - التي عرفت في التاريخ الانساني قبل ظهور الثورة الصناعية وما لحق بها من تطورات - والتي امتدت لتشمل بنفوذها أكثر من قارة وربما كانت دوافع قيامها وتوسعها مختلفة الى حدما عن تلك التي ولدت بعدها .

بينما تمثلت الظاهرة الثانية في قيام الامبراطوريات الاستعمارية الجديدة مع الثورة الصناعية والتطور الرأسمالي في أوربا الغربية واشتداد التكالب بينها على تقسيم العالم غير الأوربي .

وعلى ذلك يلزم لاستكمال الإلمام بالظروف المختلفة التي تفاعلت في اتخاذ قرار الغزو الايطالي استعراض هاتين الظاهرتين : ضعف وانحلال الامبراطورية العثمانية الذي عمل على تشجيع صانع القرار السياسي الايطالي على اتخاذ قراره من ناحية ، واتجاه الدول الأوربية الكبرى المجاورة لايطاليا للحصول على المستعمرات ممّا يوضح قبول تلك الدول لمشاركة ايطاليا لها في الحصول على المستعمرات دون الاضرار بمصالحها ومناطق نفوذها من ناحية أخرى .

ونستعرض كلا منهما في مطلب مستقل .

المطلب الأول : ضعف الامبراطورية العثمانية وأثره في التعجيل بالغزو الايطالي :

كان ضعف الامبراطورية العثمانية عاملا مساندا له أهميته في اسراع ايطاليا بأخذ حصتها من هذه الامبراطورية المنهارة ، ففي كثير من الأحيان يشكل ضعف دولة من الدول حافزا ، اما للاستيلاء عليها أو على أجزاء من أراضيها أو على الاقاليم التابعة لها ، فالدولة الضعيفة تتعرض في العادة لفقدان سيادتها أو أجزاء من أقاليمها مما يدفع بعضها لعقد المعاهدات والتحالفات مع دولة قوية أو أكثر لضمان بقائها والمحافظة عليها ، وبالتالي فان ضعف الدولة كثيرا ما يشكل وضعا مغريا في صورة مؤثر خارجي لصانعي القرارات في مجال السياسة الخارجية يحث على المغامرة الاستعمارية ، وينطبق ذلك على الامبراطورية العثمانية الى حد كبير فقد ساهمت مجموعة عوامل في اضعافها وأخذت الدول الأوربية الاستعمارية تحتل الأقاليم التابعة لها الواحد تلو الآخر دون أن تستطيع صدها أو منعها فثبت عجزها وضعفها ، وكانت ايطاليا احدى هذه الدول التي وجدت فرصتها فيها متأخرة بعض الشيء عن غيرها ، ففي الوقت الذي نشطت فيه السياسة الاستعمارية الايطالية أشرفت الامبراطورية العثمانية على فقدان معظم ولاياتها التي كانت تضمها ، وذلك بعد أن تفاقمت مشاكلها الداخلية وتكالبت عليها القوى الاستعمارية ، وأصبح وجودها مهددا بمجموعة من الأزمات والمشكلات الطاحنة التي فتحت الطريق أمام تدخل الدول الأوربية وكونت بعض أسباب ومظاهر ضعفها .

وقد وضحت حقيقة ما وصلت اليه الامبراطورية العثمانية مع القرن الثامن عشر حيث ساهمت عناصر عدة منذ أواخر القرن السابع عشر في هذا الضعف الذي تمثل في صراع السلاطين من أجل السلطة ، وفسادهم وتبذيرهم واستبدادهم

واسناد وظائف الدولة الى رجال غير اكفاء أهملوا في تنظيم الادارة[1] ، فضلا عن بروز الفئة العسكرية المعروفة باسم « الانكشارية » التي تمتعت بقوة وبنفوذ كبيرين ، خلال فترة معينة ، وتعرضت غالبية مدن وأقاليم الامبراطورية للكثير من تجاوزاتهم واستهتارهم[2] .

كما ساهمت الانتفاضات العديدة التي كانت تجتاح ولايات الامبراطورية والنزعات القومية في إضعافها ، وكان لاستقلال بعض الولاة بأقاليمهم أثر أيضا ، خاصة وأن ترامي اطراف الامبراطورية ساعد على ذلك ، فلم تعد ثمة صلات بين الأقاليم المنفصلة بعضها عن بعض أو مع الامبراطورية العثمانية .

وقد عجلت عوامل أخرى ابتداء من عام ١٨٩٦ في مزيد من الضعف الذي انتهى بالاحتلال الايطالي لولاية طرابلس العثمانية عام ١٩١١ ، ومن خلال استعراض التطور التاريخي لأهم هذه العوامل يمكن بيان اثرها في اضعاف الامبراطورية العثمانية وكونها جاذبة لانظار القوى الخارجية وهي :

أولا : ثورات الاقاليم العثمانية .
ثانيا : تدخل الدول الأوربية في شئون الامبراطورية العثمانية .
ثالثا : تدهور نظام الحكم العثماني وقيام الثورة التركية عام ١٩٠٨ .

أولا : ثورات الأقاليم العثمانية :

شهدت الامبراطورية العثمانية ابتداء من ١٨٩٦ عدة ثورات وانتفاضات فالمسيحيون في كل من أرمينية ، وكريت ، ومقدونيا حاولوا التخلص من السيطرة العثمانية ، ثم شملت هذه الاضطرابات والثورات أقاليم أخرى بعد ذلك بسبب الفساد والفوضى ، مما دعا القوميات الى المطالبة بالحكم الذاتي في

---

(١) حسن لبيب ، تاريخ المسألة الشرقية ، الطبعة الأولى (القاهرة ؛ دار الهلال ، ١٩٢١) ص ٧ ، ١٣ .

(٢) محمد جميل بيهم ، أسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها ، الكتاب الثاني ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : ١٩٥٤ .) ، ص ١٧٥ (لم يذكر المؤلف دار النشر) .

بعض الاقاليم والمطالبة بالانفصال عنها في البعض الاخر .

وتعد مشكلة ارمينيا من المشاكل الهامة التي واجهت الباب العالي في هذه الفترة ، إذ انفجرت ثورة الأرمن في أعقاب مذابح ارمينيا التي ارتكبتها السلطات العثمانية عام ١٨٩٦ ، فطرح الأرمن مطالبهم القومية ، ونادوا بالانفصال عن الحكم العثماني[١] ولم ينفرد هؤلاء وحدهم بالثورة ، إذ تبعهم أهالي جزيرة كريت في نفس العام ، ثم سويت مسألة كريت في أعقاب الحرب بين الامبراطورية العثمانية واليونان حيث ضمت جزيرة كريت الى اليونان ١٨٩٧[٢] ، وما ان انتهت الامبراطورية العثمانية من ذلك حتى ثارت مشكلة مقدونيا ١٨٩٨ ، « فقد كان يراد ايجاد ولاية مستقلة بالشئون الداخلية على نحو ما كانت عليه بلغاريا » ولم تهدأ حدة هذه القضية سوى في أعقاب ثورة تركيا الفتاة ١٩٠٨[٣] .

ولقد كان لهذه الثورات ردود فعل قوية سواء داخل الامبراطورية أو لدى دول أوربا الاستعمارية ، ففي الداخل شعرت معظم الاقاليم المسيحية بضرورة الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية منطلقة من إحساس بالاضطهاد الديني ، الذي اخذ ينمو ليصبح شعورا قوميا جارفا يهدد أركان الامبراطورية بالتمزق والضعف ، ولدى الدول الأوروبية ساد شعور بالاشمئزاز واعتقاد بضرورة فرض نظام اداري على الحكومة العثمانية يسمح بضمان الأمن للشعوب المسيحية[٤] ، كما استغلت تلك الدول العامل الديني كوسيلة للتدخل في شئون

---

(١) حسين لبيب ، مرجع سابق ، ص ٥٦ . حول الجذور التاريخية للقضية الارمنية وابعادها ، انظر .
Roberts, J.M., **Op. Cit.,** P. 116.
Swallow, C., **The Sick Man of Europe,** (London: Ernenst Benn, 1973), P. 90.
Grant, A.J. and Temperley,H., **Op. Cit.,** PP. 305-7, 15.
(٢) بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٦٩٤ .
(٣) عن صعوبة حل مشكلة مقدونيا انظر تفاصيل اكثر لدى : فلاديمير بوريوفيتش لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية ، ترجمة د . عفيفة البستاني ، الطبعة الأولى (موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٢) ص ٣٨١ .
(٤) محمد جميل بيهم ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ وما بعدها .

الامبراطورية وتفتيت ممتلكاتها الباقية لاقتسامها . وشهدت اقاليم المنطقة العربية ، كما شهد غيرها من الأقاليم التابعة للعثمانيين ثورات وانتفاضات عديدة مما يعني أن الامبراطورية العثمانية قد وصلت الى درجة من الانهاك والضعف والفساد بصورة لم يعد من المجدي معها الابقاء على شعوب هذه الاقاليم ضمن اطارها مجتمعة ، فقامت في انحائها الثورات ، وكانت ثورة اليمن احدى هذه الثورات التي سوف تتلاحق في المنطقة بعد ذلك[1] .

وعليه يمكن ملاحظة الآتي :

١ ـ هذه الثورات تمثل اساسا محاولة استقلال وابتعاد عن النفوذ العثماني والتخلص من مساوئه .

٢ ـ ساهمت هذه الثورات في إضعاف الامبراطورية العثمانية واستنفدت جزءاً كبيراً من اقتصادها وقوتها .

٣ ـ ان بعض الدول الاوربية تدخلت بصورة أوبأخرى في هذه الثورات كما يلي .

ثانيا : تدخل الدول الأوربية في شئون الامبراطورية العثمانية :

وضح هذا التدخل عندما ثارت مشكلات الأقاليم المسيحية ، ولكن بصفة خاصة خلال أحداث أرمينيا عام ١٨٩٦ ، فعمدت كل واحدة من الدول الأوربية الى توجيه القوميات والطوائف في هذه الأقاليم توجيها يفضي الى التناحر بينها ، في الوقت الذي يخدم مصالحها حتى تستطيع كل منها أن تصل الى تحقيق اطماعها ، فبعض هذه الدول نصب نفسه حاميا للارثوذكس والبعض الاخر للكاثوليك ، وكان المسيحيون واليهود الشرقيون في الغالب يتمتعون بحماية الدول الاجنبية .

---

(١) محمد مصطفى بازامة ، العدوان ، ص ٤٥

وهكذا كانت كل طائفة على صلة بهذه الدولة أو تلك ، فالكاثوليك جعلوا صلتهم بفرنسا ، والأرثوذكس بروسيا ، وبدأت انجلترا في التخلي عن سياسة الاحتفاظ بكيان الامبراطورية العثمانية واتخذت موقف الخصومة من حكومة الاستانةمن جراء منحها لالمانيا امتياز خط سكةحديد بغداد خشيةامتداد النفوذ الالماني الى مقربة من المحيط الهندي[1] بعد أن أخذت مركزا ممتازا في اسطنبول ، ولكن مع هذا فان التدخل الفعلي للدول الأوربية في شئون الامبراطورية كان قد بدأ منذ فترة مبكرة ، فمؤتمر باريس الذي عقد في عام ١٨٥٦ جاء فاتحة لهذا التدخل ، ففي مقابل المساعدات التي قدمتها انجلترا ، وفرنسا وسردينيا لتركيا خلال حرب القرم تهيأ لتلك الدول قدر من التدخل في شئونها ، وبعد أن أصبحت الامبراطورية العثمانية مدينة لأوربا منذ أن عقدت أول قرض خلال هذه الحرب لتسديد النفقات العسكرية ازدادت أوضاعها الاقتصادية سوءا نتيجة استمرار الاقتراض[2] .

وقد لعب البنك العثماني - الذي تأسس في عام ١٨٥٦ كبنك انجليزي وتحول في ١٨٦٣ الى بنك أنجليزي فرنسي - دورا كبيرا في منح القروض المجحفة والتوسط في الحصول عليها من بنوك اخرى ، « ففي عام ١٨٥٨ حصلت تركيا على قرض بمبلغ ١٢٥ مليون فرنك فرنسي لم تستلم منه فعلا الا ٩٥ مليون فرنك ، ثم تلاه أحد عشر قرضا في كل من الأعوام : ١٨٦٠ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، وقرضان في عام ١٨٦٥ ، والستة الباقية في الأعوام ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، وقبيل عام ١٨٧٤ بلغت قيمة القروض الاسمية ٥٣٠٠ مليون فرنك ولم تتسلم اسطنبول من هذا المبلغ سوى ٣٠١٢ مليونا أو ٥٦,٨٪ من قيمته الاسمية ، وخصمت البنوك الفرنسية والانجليزية

(١) د . أحمد السعيد ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، انظر أيضا :

Granville, B.B., **The Passing of Turish Empire in Europe.** (London: Seeley, Service and Co.1913), P. 313.

(٢) لوتسكي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

جزءاً كبيرا كفوائد وعمولة ، وفي عام ١٨٧٥ بلغ مجموع دخل الامبراطورية ٣٨٠ مليون فرنك كان يتحتم عليها دفع ٣٠٠ مليون فرنك منها لتسديد أقساط القروض المستعجلة »[١] ، كما أن الحكومة العثمانية كانت تحول جزءاً من ايراداتها لضمان القروض ، فقامت بتخصيص الجزية المصرية في تلك الفترة ، والأرباح الجمركية أولا ثم ايراد ضريبة الأغنام وريع احتكارات الملح والتبغ وغير ذلك من الايرادات ، وهكذا فكلما زاد انفاق الايرادات العثمانية لتسديد فوائد القروض كلما احتاجت الامبراطورية الى قروض جديدة ، وبالتالي حدث مزيد من التدخل الاجنبي ، وقد أخذ التدخل صورة الالتزامات الدولية منذ مؤتمر باريس المذكور[٢] .

ثالثا : تدهور نظام الحكم العثماني وقيام الثورة :

كانت الامبراطورية العثمانية قد أصبحت شبه عاجزة في أعقاب ثورات الأقاليم العثمانية وتدخل الدول الاوربية حيث استنزفت خلال ذلك قوتها العسكرية والمالية ، ومع هذا فقد كانت تعيش حكما دكتاتوريا امتدادا لفترة طويلة من حكم السلاطين المطلق ، كما شكل الصراع الداخلي الدائر بين السلطان والقوى المعارضة له الممثلة في التنظيمات السرية من جهة ، أو فيما بين هذه القوى المعارضة من جهة أخرى ، أحد مظاهر الضعف العثماني الذي فتح الباب أمام ايطاليا للقيام بغزو ولاية طرابلس الغرب ، وخلال تلك الفترة كانت الظروف الداخلية مهيأة لدفع الأتراك أنفسهم ، كما دفعت غيرهم من العناصر القومية الذين تضمهم الامبراطوريةالعثمانية ، لتشكيل التنظيمات السرية بقصد التحرر من طغيان السلاطين وادخال الحكم الدستوري واصلاح أوضاع الأقاليم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧٦ .

(٢) حول مؤتمر باريس الذي انتهى بتوقيع اتفاقيتي باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ انظر : منصور الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ ، ١٠٧ .

التابعة للامبراطورية[1] .

وفي أكتوبر عام ١٩٠٧ عمت العصيانات قطاعات كبيرة من الجيش العثماني وحدثت اضطرابات عديدة في القسطنطينية وامتدت الى غيرها من المدن[2] ، ورغم تحرك قوات السلطان للقضاء عليها فإن الجيش أعلن الثورة في يوليو ١٩٠٨ وأرغم السلطان على إصدار الدستور الذي كان معطلا من قبله[3] .

ويفضي العرض السابق الى أمور ثلاثة :

أولها : أن ثورات الأقاليم العثمانية شكلت عامل جذب للانظار الخارجية .
ثانيها : الأوضاع المالية السيئة للامبراطورية العثمانية فتحت الباب للتدخل الأوربي .
ثالثها : الثورة التركية كانت تعبيرا عن ضعف النظام العثماني القائم في تلك الفترة .

الامبراطورية في أعقاب ثورة عام ١٩٠٨ ومواقف الدول الأوربية منها :

شهدت الامبراطورية العثمانية في أعقاب ثورة ١٩٠٨ سلسلة من الأحداث التي أضافت عناصر جديدة الى عدم الاستقرار القائم فيها وساهمت في مزيد من الضعف والتدهور ، فقد دار صراع بين انصار السلطان عبد الحميد ورجال الاتحاد والترقي الذين سيطروا على السلطة في أعقاب الثورة ، اذ حاول اتباع السلطان استعادة السلطة من رجال الجمعية وتأليب الشعب التركي

---

(١) د . أرنست أ . رامزور ، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة د . صالح أحمد العلي ، الطبعة الأولى (بيروت ؛ منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠) ص ٣٩ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
(٣) المرجع السابق : ص ١٤٩ .

عليهم ، وقدتمكن بالفعل أنصارالسلطان من العودةللحكم في ١٣ من أبريل ١٩٠٩ ، غير أن الأمرانتهى في ٢٤ من إبريل بسيطرةجمعيةالاتحادوالترقي على مقاليدالأمور في البلاد وخلع السلطان عبدالحميدفي ٢٧ من ابريل ١٩٠٩[١] ، ومع هذا فان الأوضاع لم تستقر اذ ثارت من جديد مشكلة القوميات الخاضعة للامبراطورية العثمانية ، فقد توقعت هذه القوميات أن يتوسع الاتحاديون في منح الحريات فيبادروا الى تطبيق نظام اللامركزية بوصفه تكملة طبيعية لمبادىء الحرية التي نادوا بها ، إلا أن هؤلاء بدأوا في التخلي عن فكرة العثمانية واستبدت بهم فكرة القومية التركية ، فأخذوا ينفذون سياسة التتريك على القوميات الأخرى مما أعاد الصراع من جديد بين الاتحاديين وبقية الشعوب الأخرى التي تضمها الامبراطورية[٢] .

ولقد ساهم هذا الوضع في مزيد من تدهور وضعف الامبراطورية العثمانية الذي استغلته الدول الأوربية، ومن بينها ايطاليا، في الاستيلاء على الاجزاء الباقية منها ، هذا على الجانب العثماني ، أما على الجانب الأوربي فقد تحددت مواقف الدول على النحو التالي :

كانت المانيا الى حد كبير من أكثر الدول الأوربيةارتباطا بالامبراطورية العثمانية ؛ فقد تدعمت العلاقات الالمانية العثمانية بصورة كبيرة منذ زيارتي امبراطور المانيا لاسطنبول في عامي ١٨٨٨ ، ١٨٩٨ ، واستعانت حكومة الاستانة بعدد غير قليل من الخبراء العسكريين والفنيين الالمان[٣] ، وفي الوقت ذاته اكتسبت المانيا مركزا ممتازا في الامبراطورية على الصعيد الاقتصادي ، لذلك لم يكن هناك سبب واحد يحمل المانيا على المجازفة بمصالحها المكتسبة في اسطنبول

---

(١) د . أحمد السعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) Hourani, A., **The Ottoman Background of the Modern Middle East** (Oxford; Longman For the University of Essex 1969), PP. 15 - 6.

(٣) لوتسكي ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

وتغيير علاقتها بالاتحاديين ، ورغم ذلك فقد تعرضت العلاقات العثمانية ـ الالمانية الى بعض التوتر خاصة في أعقاب استيلاء النمسا على اقليمي (البوسنة ـ والهرسك) التابعين للامبراطورية العثمانية ، نظرا لارتباط الأولى مع المانيا بالحلف الثلاثي ، لكن العلاقات الالمانية ـ العثمانية عادت تسير سيرها الطبيعي حتى قيام الغزو الايطالي حيث توترت مرة اخرى ، أما النمسا فقد ساءت علاقتها بالامبراطورية العثمانية بعد الثورة بسبب استيلائها على الإقليمين العثمانيين (البوسنة ـ الهرسك) وبقيت علاقتها على هذا النحو عدة سنوات لتعود للتحسن قبيل الغزو الايطالي لولاية طرابلس[1] .

وقد مرت علاقة روسيا بالامبراطورية العثمانية بمراحل ثلاث وهي :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الصراع حيث قامت حرب القرم بينهما وانتهت بتوقيع معاهدة صلح بين الطرفين ، وقد تميزت هذه المرحلة باشتداد النزاع بينهما ومحاولة روسيا الوصول الى المضايق والمياه الدافئة .

المرحلة الثانية : وهي تبدأ من مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ حتى نهاية الحرب الروسية ـ اليابانية عام ١٩٠٥ وهي فترة جمدت فيها روسيا القيصرية اطماعها تجاه المضايق[2] .

المرحلة الثالثة : عادت فيها روسيا تسعى لتحقيق اطماعها من جديد ، وقد توجت هذه المرحلة باجتماع « ريفال » عام ١٩٠٨ بين القيصر نيقولا الثاني وملك انجلترا ادوارد الرابع لاقناع انجلترا بتغيير سياستها نحو اسطنبول ، وكذلك بتوقيع اتفاقية « راكوينجي » بينها وبين ايطاليا والتي اعترفت باطماع روسيا في المضايق وايطاليا في ولاية طرابلس ، وبالتالي فهي مرحلة عودة الاطماع

(١) د . أرنست أ . رامزور ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

(٢) Swallow, c., Op. cit., PP. 54-64.

الروسية مرة أخرى مما أدى الى توتر العلاقات بين الدولتين من جديد[1] .

وبالنسبة لانجلترا ، فان تغير نظام السلطان عبد الحميد لم يؤد الى خسارة شيء بالنسبة لانجلترا اذ انها كانت تخشى من تزايد النفوذ الالماني في أعقاب الثورة ، ولكن فرنسا التي كانت تتمتع بعلاقات طيبة مع حكومة السلطان نظرا لمصالحها الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية قد رغبت في بقاء الاوضاع كما هي خوفا من ضياع مصالحها من ناحية ، وزيادة نفوذ الدول الاوربية المنافسة لها من ناحية أخرى ، لذلك حافظت على علاقات حذرة وطيبة مع حكومة الاتحاديين[2] .

ولا جدال أن ايطاليا بدورها كانت تشعر أن بقاء الوضع القائم يخدمها لدرجة كافية حتى يأتي الوقت الذي تتفكك فيه الامبراطورية ، فأعينها متجهة الى ولاية طرابلس، ولم يكن من الضروري الاسراع بالغزو طالما أنه يمكن الحصول على امتيازات ذات طابع اقتصادي وقانوني بشكل يضمن المصالح ضد اية دولة أخرى تستهدف التوسع ، ولكن في أعقاب الثورة بدأ ساسة ايطاليا في الإعداد الجدي لغزو طرابلس خوفا من ضياعها .

المطلب الثاني : الاتجاه الدولي نحو الاستعمار :

اتسم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بعدة سمات من أهمها أربع كانت لها أهميتها في اقدام ايطاليا على غزو ولاية طرابلس وهي :

السمة الأولى : تمثلت في قبول البيئة الدولية لفكرة الغزو الاستعماري .

السمة الثانية : خضوع العلاقات الدولية لمؤثرات جديدة .

السمة الثالثة : اشتداد التكالب الاستعماري .

السمة الرابعة : تعدد قيام التحالفات والاتفاقيات بين الدول .

---

(١) د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

(٢) د . أرنست أ . رامزور ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

أولا : قبول البيئة الدولية لفكرة الغزو الاستعماري :

كان المناخ الدولي الذي تعيشه الأمم والشعوب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يقبل قيام الغزو الاستعماري من قبل احدى الدول الأخرى دون أن يثير أيا منها الا بالقدر الذي يتعارض مع أطماعها ؛ فحق الفتح ، وحق الاستيلاء ، وحق الاحتلال ، لا زال قائما ومقبولا من المجتمع الدولي من الناحيتين الشرعية والفعلية[1] ولم تعرف بعد البيئة الدولية منظمات أو هيئات أو دولا ترفض ذلك ، وقد برزت مؤثرات هامة خلال تلك الفترة أثرت في سير العلاقات الدولية وساعدت على دعم فكرة الغزو الاستعماري .

ثانيا : خضوع العلاقات الدولية لمؤثرات جديدة :

شهدت البيئة الدولية مؤثرات جديدة لها أهميتها في التأثير على سير العلاقات الدولية نتيجة مساهمتها في السياسات الخارجية للدول الكبرى - ومن أبرز هذه المؤثرات كانت هناك مؤثرات ثلاثة تمثلت في التطورات الاقتصادية والديموغرافية ، والسياسية .

فالتطورات الاقتصادية : التي وضح دورها نتيجة الثورة الصناعية وما ترتب عليها من زيادة الانتاج واستخدام مصادر جديدة للطاقة ثم ما صحب التقدم

---

(۱) إن الغزو الاستعماري كان مقبولا من الناحية الشرعية لأن الدول الكبرى التي كانت محور العلاقات الدولية تقره وتقبله ولم تتفق بعد على رفضه وعدم قبوله ، ومن الناحية الفعلية كانت هذه الدول قادرة على فرضه على المجتمع الدولي لأنها تملك القوة لتحقيقه ، « لكن المواثيق الدولية التي ابرمت منذ الحرب العالمية الاولى قطعت في النزاع الذي كان قائما حول مشروعية الفتح كوسيلة لاكتساب الملكية الاقليمية واجمعت على استبعاده من الوسائل المشروعة التي يجوز للدول الالتجاء اليها في علاقاتها وتصرفاتها فاستبعده عهد عصبة الامم سنة ١٩١٩ في مادته العاشرة واستبعده برتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ واتفاقيات لوكارنو سنة ١٩٢٥ وميثاق باريس سنة ١٩٢٨ واخيرا ميثاق الأمم المتحدة ، ومن الامثلة التي تؤيد استبعاد الفتح أو الغزو من الوسائل المشروعة لاكتساب السيادة الاقليمية موقف الجماعة الدولية من المحاولات التي قامت بها ايطاليا سنة ١٩٣٦ لضم اقليم اثيوبيا اليها » ، انظر : د . على صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، الطبعة الحادية عشرة (الاسكندرية : منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٥) ص ٣٥٦ - ٣٥٧. انظر ايضا : د . عبد العزيز محمد سرحان ، مبادىء القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص ١٥٧ .

الصناعي من تمركز الانتاج والتوسع عن طريق اندماج الشركات المنتجة والموزعة سواء في صورة كارتلات ، أو تراستات ، وانتشار هذه الظاهرة في معظم الدول الأوربية الصناعية حيث ازدادت قوة المؤسسات الصناعية والمالية بدرجة كبيرة وساهمت بدور هام في توجيه السياسات الخارجية لدولها[1] ، وأصبحت الدول الصناعية مجبرة على توسيع مجال نشاطها والبحث عن الأسواق الخارجية لتصريف فائض الانتاج أو للحصول على المواد الخام اللازمة للانتاج الصناعي أو الاستثمار المالي تلبية لمطالب هذه المؤسسات الصناعية والمالية فاتخذت من الغزو الاستعماري وسيلة لتحقيق ذلك .

أما التطورات الديموغرافية : التي عرفها العالم ، فلم تكن أقل شأنا من القوى الأخرى ، ففي الدول الأوربية ازداد عدد السكان بصورة كبيرة ، وكانت هذه الزيادة غير موزعة بطريقة متساوية ، ومن هنا كان تأثيرها على العلاقات الدولية ، فقد أحدثت تغيرا في أنصبة الدول الأوربية من القوى البشرية مما فتح الباب أمام قيام عمليات هجرة واسعة رأت فيها بعض الدول عاملا من عوامل الاستقرار الاجتماعي في الوقت الذي شكلت فيه سببا مباشرا لصعوبات دولية جمة ، فقد تسبب الزيادة السريعة في السكان في البلاد ذات المساحة المحدودة من الأراضي الصالحة للزراعة في اعطاء حجج لها قيمتها لأنصار التوسع الاستعماري[2] .

في حين أن **التطورات السياسية** التي جاءت بسبب تغير اشكال وإطارات الحياة السياسية في الدول الأوربية سمحت باعطاء تأثير متزايد لتيارات النفسية الجماعية على العلاقات الدولية[3] ، حيث أصبح المظهر الرئيسي لهذه الفترة هو تأكيد الشعور القومي حيال الشعوب الأخرى والرغبة في قوة الدولة وضمان

---

(١) د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٣ .
(٢) د . بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٦٣٦ .
(٣) المرجع السابق ص ٦٣٧ .

كرامتها ، فالنمو القومي في أوربا من خلال الحركات القومية التي عرفتها جعل بعض الدول تركز على فكرة المجد القومي وضرورة تأكيد ذاتها في المجتمع الدولي فكانت الوسيلة الى ذلك هي التوسع الاستعماري .

وقد عرفت ايطاليا مثلها مثل بقية الدول الأوربية هذه التطورات الثلاثة[١] .

ثالثا : اشتداد التكالب الاستعماري :

رغم أن الحركة الاستعمارية كانت قد بدأت منذ فترة مبكرة جدا الا أنه مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اشتدت حركة التكالب الاستعماري بصورة لم يعرفها العالم من قبل ، فقد اندفعت الدول الأوربية الكبرى في الاستيلاء على أجزاء كثيرة وتقاسمت مناطق عديدة ، وشرعت في تكوين امبراطوريات كبرى لها[٢] ،وقد تحدد وضع ايطاليا من ازدياد عملية التكالب الاستعماري الأوربي في عاملين ، كانا بمثابة المؤثر الخارجي على سياستها وعجلا بدفعها نحو الغزو الاستعماري ، **أولهما** : اشتداد التنافس الاستعماري حول المناطق التي اتجهت اليها انظار ايطاليا مما دعاها للاسراع بالدخول في حلبة الصراع الاستعماري . **وثانيهما** : مركز ايطاليا الضئيل في السوق العالمية[٣] .

وكما تأخرت الثورة الصناعية في ايطاليا فإن دخول الاستعمار الايطالي ذاته الى دائرة التنافس من أجل المستعمرات كان متأخرا أيضا عن بقية الدول الأوربية التي سبقته الى إقتسام أجزاء كبيرة في القارة الافريقية على وجه الخصوص فانجلترا استولت على مناطق شاسعة في شمال وشرق وجنوب قارة افريقيا ، وبالمثل حصلت فرنسا على مستعمرات في شمال وغرب ووسط القارة ، ولم يبق

---

(١) حول التطورات الاقتصادية والديموغرافية والسياسية في ايطاليا ، انظر : ص ٤٧ وما بعدها من البحث .
(٢) د . بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .
د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .
(٣) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

أمام ايطاليا سوى جزء صغير للغاية تمثل في ولاية طرابلس التي كادت أن تدخل تدريجيا في دائرة الممتلكات الفرنسية والانجليزية ، فقد عادت الاطماع الاستعمارية تحوم من حولها من جديد بعد أن انصرفت عنها في البداية ، فالاستعمار الفرنسي لم يقتنع بالسيطرة على تونس بعد الجزائر فاستولى على النيجر وتشاد أي معظم المناطق التي تتاخم الحدود الطرابلسية من الغرب والجنوب في حين تاخمت المستعمرات الانجليزية في مصر والسودان الحدود الشرقية[1] ، وكانت شدة التنافس بين الاستعمار الانجليزي والفرنسي تدفع للصدام من ناحية ، كما تدفع للتفاهم من ناحية أخرى ، فعقب الصدام بينهما في منطقة فاشودة عقد بينهما اتفاق عام ١٨٩٩ تم فيه تحديد نهائي لمناطق النفوذ بين الدولتين في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الطرابلسية ، ورغم أن الاتفاقية المذكورة لم تشر مباشرة الى ولاية طرابلس ، وأن الدولتين اعلنتا مرارا رغبتهما في احترام حقوق السلطان في الولاية فإن كلا من فرنسا وانجلترا عملت من جانبها للاستيلاء بصورة تدريجية على أطراف الولاية البعيدة التي تتاخم حدود مستعمراتها مما أثار احتجاجات الامبراطورية العثمانية واعتراضها وسخط ايطاليا التي كانت تتطلع للاستيلاء عليها[2] ، وهكذا استولت فرنسا على واحة « بلمة » في عام ١٩٠٦ والتي كانت تعتبر مركزا استراتيجيا على طرق تجارة القوافل آنذاك ، ثم احتلت منطقة « وداي » ، وضمتها الى النيجر سنة ١٩٠٩ ثم سيطرت على « التبستي » في عام ١٩١٠ وضمتها الى تشاد ، والحقت بتونس جملة من الواحات التي تمر بها طرق القوافل وذلك بموجب اتفاقية عثمانية - فرنسية عام ١٩١٠[3] ، وعند هذا الحد توقفت فرنسا ، فقد كانت مسألة احتلال مراكش أكثر الحاحا بالنسبة لها من أي توسع آخر قد تفكر فيه في ولاية طرابلس

---

(١) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٣ .

(٢) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٣) محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة عبد السلام ادهم ، ومحمد الاسطى ، الطبعة الأولى (بنغازي : منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٠) ص ١٨٤ وما بعدها .

ويحدد التوقف الفرنسي عاملان هامان : **أولهما** : رغبة فرنسا في الحصول على تأييد كامل من إيطاليا في مشكلة مراكش . **وثانيهما** : خشية فرنسا من تأييد ايطاليا لالمانيا في مراكش في حالة استيلائها على ولاية طرابلس حيث اتجهت الاطماع الايطالية ، خاصة وأن اتفاقيتي ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ بين فرنسا وايطاليا حددتا الاطماع المتبادلة للطرفين في مراكش وطرابلس على التوالي[١] ، وانجلترا بدورها تقدمت من مصر باتجاه اقليم برقة فاستولت على واحتي « سيوة و الفرافرة » ، ثم مدينة السلوم ذات الأهمية الاستراتيجية ، وعند هذا الحد توقفت انجلترا أيضا فقد كان أحد دوافعها من وراء التحرك نحو الغرب هو العامل الاستراتيجي لتأمين الحدود الغربية لمصر ضد أية قوة أوربية قد تأتي الى ولاية طرابلس[٢] ، أما المانيا فقد زادت من نشاطها مع بداية القرن العشرين في هذه الولاية وانشأت شركة « دوتش ليفانت لينـي » خطا للبواخر يربط بين ميناءي طرابلس والاسكندرية ، وأقامت محطة تلغراف لاسلكية في مدينة « درنة » ، وبدأت الحكومة الالمانية بموافقة السلطات العثمانية في اجراء دراسة شاملة للثروات الطبيعية في منطقة « برقة » وأسست عدة مكاتب مصرفية في الولاية ، ورغم أنه كانت هناك اتفاقية بين المانيا وايطاليا حول الاعتراف بأطماع هذه الأخيرة في ولاية طرابلس ، فإن المانيا لم تتخل نهائيا عن الأمل المعقود في تحقيق مشروع البارون « ناخيتجال » والذي يعتقد بامكانية تكوين امبراطورية المانية في افريقيا تمتد من التوجو والكاميرون الى ساحل البحر المتوسط حيث طرابلس ، وبناء خط حديدي لربطها . . .[٣] هذه التحركات من جانب الدول الثلاث : فرنسا ، انجلترا ، والمانيا ، قد أشعرت ايطاليا بأنها ستفقد آخر فرصة لها لتضع اقدامها على الساحل الشمالي لافريقيا ، وكانت خشيتها تزداد تأكيدا كلما اقترب اقتسام افريقيامن نهايته خاصة وأن بقاء ايطاليا كدولة من الدرجة الثانية كان يعد أمرا غير

---

(١) Malgeri, F., Op. Cit., P. 16.

(٢) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

مقبول لدى أوساط السياسيين الايطاليين وهو احساس يدعمه مركز ايطاليا الضئيل في السوق العالمية ، فالقاعدة الاقتصادية الضعيفة كانت حافزا للاسراع بفتح الاسواق الخارجية لتقوية مركز ايطاليا في السوق العالمية ، فهي تشغل المركز الثاني عشر في استخراج خامات الحديد في الفترة من ١٩٠٦ الى ١٩١٠ وتشغل المركز الثامن عشر في استخراج الفحم ، والمركز الحادي عشر في انتاج الزهر ، والتاسع عشر في انتاج السكر وصناعة الأقطان ، بالاضافة الى أن ايطاليا متخلفة عن البلدان الأوربية في المجال المالي أيضا فهي حتى عام ١٩١٠ لم تكن تملك من الأوراق المالية سوى ما قيمته ١٤ مليار فرنك فرنسي أي أقل بمقدار النصف من روسيا القيصرية ومقدار سبع مرات من المانيا ونحو عشر مرات من انجلترا[١] .

وهكذا كان على ايطاليا أن تسعى جاهدة لتأخذ مكانها في السوق العالمية عن طريق الحصول على أسواق جديدة ولم يكن ذلك ممكنا الا في ظل تفاهم واتفاق أو تحالف مع الدول الأوربية الأخرى لتأمين الأطماع المتبادلة للجميع .

رابعا : تعدد الاتفاقيات والتحالفات بين الدول الأوربية :

تعددت الاتفاقيات والتحالفات بين الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر ومع بداية القرن العشرين حتى أصبحت معظم الدول تقريبا ترتبط بأكثر من اتفاق أو تحالف ؛ « فسياسة الاحلاف والتوسع الاستعماري ظاهرتان مرتبطتان تماما ، فالأحلاف لا تعد نتيجة فحسب ، ولكنها احد العوامل الرئيسية التي دفعت الى التوسع الاستعماري فهي سبب ونتيجة لسياسة الأحلاف والعلاقة الحقيقية بين ظاهرتي الاستعمار والتحالف هي علاقة تفاعل متبادل »[٢] فالدول الأوربية الكبرى في مسيرتها الاستعمارية حاولت أن تستقطب من حولها مجموعة دول أخرى وذلك لتأمين تحركها الاستعماري في مواجهة القوى الاخرى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

المعادية أو لتأمين مكاسبها التي حصلت أو التي تنوي الحصول عليها مما استدعى ارتباطها مع غيرها من الدول ، في عام ١٨٨١ عقد اتفاق الاباطرة الثلاثة الذي ضم المانيا ، والنمسا والمجر ، وروسيا ، واتفاق المانيا ، والنمسا والمجر ،ورومانيا في ١٨٨٣ والاتفاق السري بين روسيا والمانيا باسم اعادة التأمين عام ١٨٨٧ ، والحلف الفرنسي الروسي في عام ١٨٩٤ ، والاتفاق الانجليزي الفرنسي عام ١٩٠٤[١] .

وكذلك بالنسبة لايطاليا فقد سعت بدورها لتأمين اطماعها عبر مجموعة من التحالفات والاتفاقيات مع الدول الأوربية ، حيث انضمت الى الحلف الثلاثي مع المانيا ، والنمسا ، والمجر عام ١٨٨٢ ، وعقدت اتفاقية تعاون وصداقة مع انجلترا في سنة ١٨٨٧ ، ومع اسبانيا في نفس العام ، واتفاقيتين مع فرنسا في عامي ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ ثم تلتها أخرى مع روسيا القيصرية عام ١٩٠٩[٢] ، وقد اخذت بعض هذه الاتفاقيات صورة تقسيم الاسلاب والغنائم الاستعمارية ، فالمصالح الاستعمارية كانت تحتل الأولوية على ما عداها من الاعتبارات ، فقد قبلت انجلترا في وقت ما ارضاء المصالح والمطالب الاستعمارية الالمانية في افريقيا عن طريق تقسيم المستعمرات البرتغالية بين الدولتين ، وإن لم يخرج هذا الاتفاق الى حيز التنفيذ .

كما قد يأخذ هذا الشكل من أشكال التسويات الاستعمارية الاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية وانفراد كل دولة بالعمل في منطقة نفوذها دون تدخل من قبل غيرها مثل تسليم فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر مقابل تأييد بريطانيا لفرنسا ضد المانيا في مراكش[٣] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) محمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، ص ٢٤ ، ٢٧ .

(٣) اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

وهكذا اعطت البيئة الدولية خاصة في أعقاب مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ المناخ الملائم لايطاليا للقيام بغزوها الاستعماري .

الباب الثاني

استراتيجية الغزو الايطالي

الباب الثاني

استراتيجية الغزو الايطالي

تمهيد :

يعتبر قرار الحرب من أوضح النماذج التي تبين مدى التفاعل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وطبيعة عملية التأثير بين هذه وتلك ، فقرار الحرب يعتبر من قرارات تنفيذ سياسة خارجية معينة ، ومع ذلك فان اتخاذ مثل هذا القرار يستلزم ترتيبات واستعدادات في المجتمع الداخلي حتى يمكن ضمان درجة من النجاح لمثل هذا القرار ، ومعنى ذلك أنه على الهيئة الحاكمة التي تتخذ قرارا بالقيام بعملية غزو لاحدى الدول أن تقوم بالحركة على محورين أساسيين باستخدام عدة مسالك وأدوات متنوعة : أول هذين المحورين يتصل بالمحيط الداخلي حيث يتطلب الامر تهيئة الرأي العام لقبول القرار أو الاستجابة لضغوطه ، كما يتطلب جهودا دائبة مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية لتحقيق حد أدنى من الوحدة الوطنية خلف قرار الهيئة الحاكمة ، أما ثاني هذين المحورين فيرتبط بالمحيط الدولي حيث يتطلب الامر الحصول على موافقة الدول الكبرى أو عدم اعتراضها في اللحظة المعينة التي قد تتأثر مصالحها بهذا القرار ، ويكون على الهيئة الحاكمة من هذه الناحية أن تسعى الى بناء شبكة من التحالفات الدولية والارتباطات الدبلوماسية العلنية والسرية لتحقيق مآربها .

ولقد تحركت الهيئة الحاكمة في ايطاليا ، في طريقها لغزو طرابلس على

هذين المحورين : فعمدت من ناحية أولى الى اعداد المجتمع الايطالي لقبول قرار الغزو خاصة في ضوء مامنيت به البلاد من هزيمة في محاولة احتلال اثيوبيا وهو ما يتضح بصفة خاصة في دور الصحافة ، وموقف الاحزاب السياسية ، كما عمدت من ناحية ثانية الى بناء شبكة من التحالفات والارتباطات الدولية تتوافق مع مصالحها في الاستيلاء على الولاية العثمانية الوحيدة على الشمال الافريقي التي لم تحتلها بعد دولة أخرى .

وفيما يلي يستعرض الباحث الحركة الايطالية على هذين المحورين ، كل في فصل مستقل :

فيتناول الفصل الاول : اعداد المجتمع الايطالي

ويستعرض الفصل الثاني : بناء التحالفات الدولية

الفصل الاول

التمهيد للغزو في المحيط المحلي
(اعداد المجتمع الايطالي)

المبحث الاول : دور الصحافة الايطالية في التمهيد للغزو
المبحث الثاني : موقف الاحزاب السياسية الايطالية

الفصل الاول

اعداد المجتمع الايطالي

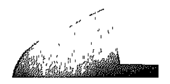
يقتضي قرار القيام بحملة عسكرية لغزو احدى الدول ـ كما تقدم البدء باعداد المجتمع الداخلي .

وتتضح هذه العملية بصفة خاصة باستعراض عنصرين هامين :

أولهما : دور الصحافة الايطالية في الاعداد للغزو .

ثانيهما : موقف الاحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها من الغزو .

ويمكن استعراض كل منها في مبحث مستقل .



المبحث الاول
دور الصحافة الايطالية في التمهيد للغزو

مدخل في الوظيفة السياسية للصحافة :

ان الرأي العام في أي دولة من الدول لا يمكن أن ينفصل عن الصحافة اليومية ، فهي تعكس اتجاهاته وتبلورها وتوضحها من جانب ، وتفتح أمامه المجالات لاتجاهات ورؤى أخرى متعددةوجديدة من جانب ثان، وبالتالي فان تأثيرها على الرأي العام وعلى صانع القرار السياسي هام وكبير بما تثيره من قضايا وما تطرحه من مسائل للمناقشة ، وقد ساعد على ازدياد أهمية الصحافة ، كأداة للتأثير في المجتمع المحلي والدولي ، نمو وسائل الاتصال وأساليبه ، وكذلك انتشار التعليم مما ضاعف من فعالية الصحافة في الداخل والخارج[1] .

ومنذ القرن التاسع عشر كانت حالة الرأي العام على علاقة بنمو الصحافة

---

(١) د . خليل صابات ، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧) ص ٧٥ ، ٧٩ .
انظر ايضا حول تطور دور الصحافة وأثرها في الرأي العام :
ادموند كوبلنتز ، فن الصحافة ، ترجمة أنيس صائغ ، الطبعة الاولى (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٥٨) ص ٤٠ .

Weills G., Le journal: origines éVOLUTION ET ROLE DE LA PRESSE PéRIODIQUE, (Paris: la Rénaissance Du Livre), P. 14.

حيث شهدت السنوات الاخيرة من هذا القرن ازدياد نمو الصحف ذات الاثمان البسيطة والتوزيع الكبير ، وتعودت ممارسة اعطاء الاخبار والموضوعات المثيرة ، وعرفت الولايات المتحدة الاميركية وأوربا خلال تلك الفترة هذا التطور الهائل في الاعلام ، وايطاليا احدى الدول الاوروبية التي ساهمت فيها الصحافة على هذا النحو آنذاك[1] ، فالاوضاع التي كانت تجتاح أوربا وايطاليا خاصة من كون الصحافة وسيلة اعلام جماهيرية قد ولدت فيها مع مولد القرن الجديد ، حيث التطور الاقتصادي الذي عرفته البلاد في السنوات الاولى من عهد جوليتي ، ومحدودية نسبة الأمّية ، واهتمام طبقات متزايدة من الشعب الايطالي بالحياة السياسية ، وازدياد الطبقة المتوسطة من اصحاب المهن والموظفين من سكان المدن الذين تحت مظاهر كثيرة كونوا هيكل ايطاليا ، وكذلك شكلت ظاهرة تزايد حضارة المدن عامل انتشار لصحف الاخبار ، فصحيفة الاخبار اكتسبت دورا وأهمية لم تعرفهما ايطاليا من قبل ، فالصحيفة لم تعد ملكا ثمينا وقاصرا على بعض المثقفين أو الصفوة السياسية المطلعة ، وانما غدت الصحف مادة استهلاكية يتسع انتشارها وتدخل في كل يوم الى المكاتب والمنازل والمصانع ، وتنجح في فتح ثغرة في العقول والضمائر ، وأصبحت الصحافة بهذه الشعبية تغذي في كثير من الاحيان الحركات القومية في بلدانها وتعبر عنها[2] ، وتتضح هذه الحقيقة في ايطاليا حيث لعبت الصحافة فيها دورا مزدوجا غاية في الاهمية فهي :

أولا : استخدمت كوسيلة من وسائل تعبئة الرأي العام الايطالي والاوروبي لقبول فكرة غزو ولاية طرابلس .

ثانيا : كانت بمثابة أداة ضغط على صانعي القرار السياسي في ايطاليا للاسراع

---

(١) بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٦٤٠

(٢) Mageri, F., Op. Cit., PP. 40-1.

بعملية الغزو ، وعملت في الوقت نفسه على ان تكون عامل ضغط على الحكومات الاوروبية في المواقف التي تمس مصالح ايطاليا ورعاياها[1] .

ويمكن القول انه رغم أن الاساليب الدعائية المنظمة والحديثة لم تكن معروفة بصورة كافية ولم تظهر الا خلال الحرب العالمية الاولى ، أو في أعقابها فـإن الصحافة الايطالية اقتربت الى حد كبير من تطبيق أغلب متطلبات أية حملة دعائية فعالة بشكل يكاد يكون تلقائيا من حيث « البساطة ، وقدرتها على جذب الانتباه واثارة الاهتمام ، وقابليتها للتصديق ، وصلتها وارتباطها بالجمهور المخاطب بها، وتوافقها وعدم تناقضها ـ الى حد ما ـ ، والترديد والتكرار المستمر لبعض عناصر الدعاية »[2] .

فكانت هذه الصحف من جانب تصوغ مادتها الدعائية في كلمات بسيطة على شكل شعارات مختصرة يسهل حفظها وترديدها مثل « طرابلس الجميلة ، طرابلس الجميلة » و« الارض الموعودة » ، وكانت من جانب آخر تستخدم عناصر الاثارة بادعاء تعرض الرعايا الايطاليين بصفة خاصة والاوروبيين عامة للاضطهاد وعرقلة نشاطهم الديني والاقتصادي والاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم وتعرض محاولات عرقلة نشاط بنك روما كواقعة للتدليل على صدقها ، بالاضافة الى بعض الحوادث الفردية التي تقع للايطاليين لتأكيد هذه الحقيقة ،وتتخذ بعد ذلك اسلوبا آخر لتزيد صلتها وارتباطها بالجمهور المخاطب من خلال التلويح بحل مشاكل الشعب الايطالي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وتركز باستمرار على مخاطبة سكان الجنوب بالذات الذين كانوا يعانون أكثر من غيرهم من هذه المشاكل فتشير الى الامكانيات الاقتصادية الهائلة والضخمة التي تنتظرهم

---

(١) يعتمد الباحث في تحليل الصحافة الايطالية على بعض الكتب التي أوردت مقالات من الصحف الايطالية آنذاك وعلى الصحف التي تم الاطلاع عليها في مكتبة روما المركزية والتي تم الحصول على صور مستندية لبعض آخر منها .

(٢) د . اسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

في ولاية طرابلس ، وهي في الوقت نفسه تحاول أن توفق بين كل ذلك وبين الرسالة الحضارية التي ستقوم بها لخدمة شعب تلك البلاد عن طريق نقل الحضارة اليهم ، ومع عدم ابراز تناقضها ، ثم أخيرا تحاول أن تدفع صانع القرار السياسي بالتعجيل لاتخاذ قرار الغزو لحماية المصالح الايطالية في ولاية طرابلس ازاء التعسف العثماني ضدها[١] .

وفيما يلي نستعرض دور الصحافة الايطالية في التمهيد لغزو ولاية طرابلس سواء من ناحية تعبئة الرأي العام الداخلي أو ناحية الضغط على صانعي القرار .

أولا : تعبئة الرأي العام :

كانت الصحف الايطالية تعبر عن قطاعات معينة وتنطق باسمها ، وكان بعضها يتبع احزابا سياسية أو قوى اقتصادية ، ودينية ، أو يرتبط بعلاقات مع منظمات اجتماعية وثقافية أو نقابية ، وقد خدمت جميعها باستثناء صحف المعارضة أهداف الحكومة الايطالية في التمهيد للغزو ولو بطريقة تلقائية ، حيث بدأت الحملة الدعائية منذ فترة سابقة على الغزو بعدة سنوات بمقالات متناثرة نشرت على فترات مختلفة ولكنها استمرت ولم تنقطع ثم اشتدت وكادت أن تصبح مادة يومية في معظم صحف ايطاليا ابتداء من أوائل عام ١٩١١ ، وفي شهر مارس بصفة خاصة .

وقد ركزت هذه الصحف في البداية على وصف التأخر والتخلف في ولاية طرابلس باعتبارها قطعة صحراوية قاحلة يسكنها بعض الرعاة الملونين الذين لا

---

(١) حول ما طرحته الصحافة الايطالية من مقالات بشأن الغزو الايطالي لولاية طرابلس انظر :

Salvemini, G., **Come siamo andati in Libia**, Second edizione,(Milano: Eeltrinelli Editore, 1973), PP. 180-6.
Malgeri, F., **Op. Cit.**, PP. 83-9.
Piazza, G., **La nostraterra promessa-lettere dalla Tripolitania, Marzo, Miggio 1911**, Second edizione, (Roma: Bernarde lux Librais Editore,1911), PP. 41 - 189.
Francis, M. **Italy's War for a Desert**, (London: Herbert and Daniel, 1912), PP. 9 - 20. .

يعرفون من المدنية شيئاويعيشون حياة أقرب الى الوحشية والبربرية ، وكأنهم في العصر الحجري ، وتنتشر في أرجائها أسواق العبيد ، ان هذه الولاية يسكنها خليط من الاجناس ، الاتراك ، العرب ، البربر ، وبعض الاجانب ، كلهم يعيشون في رقعة شاسعة الارجاء ، ان عددهم جميعا لا يزيد على بضعة آلاف ، لا مدن ولا مرافىء ، ولا توجد في الولاية حضارة[١] .

وتتدرج الحملة الدعائية باضافة عامل يزيد في خصوبة الحملة الدعائية المعبئة للغزو وتقوية الاتجاه الاستعماري باعادة صورة الامبراطورية الرومانية وممتلكاتها الافريقية والحث على عودة ايطاليا الى الطرف الاخر من شاطيء البحر المتوسط ، فـ « جوزيي بفيوني » أحد كبار محرري صحيفة « لاستامبا » ينشر مقالة يعيد فيها اسطورة الامبراطورية الرومانية فيقول : « ان الحكم الروماني الذي تلته آفات حكم ولاية طرابلس من قبل العرب والترك ، كان يجب أن يخلفه حكم رابع سام ، اعيد انطلاقه في نفس الاوطان حيث جاءت الى برقة حاملة نور الكتائب وأقوى الادارات لاعادة الاوضاع القديمة ، ولنعيد بناء المدن الخمس التي أقام فيها القدماء الرومان حدائق (الهيسبريدس) درة افريقيا وقرة عين البحر المتوسط »[٢] .

ويتضح من هذا القول أن الكاتب يريد الرجوع إلى مطلب تاريخي يعود إلى خمسة عشر قرنا ، دون أي اعتبار للتغيرات العميقة بمختلف عناصرها منذ تلك الفترة حتى الحكم العثماني للولاية ، فالمنطق الوحيد الذي يبرّر عمل ايطاليا هو أن طرابلس كانت أرضا رومانية ويجب أن تعود إليها ، وتجاهل ما عدا ذلك من تغييرات حدثت عبر قرون طويلة .

---

(١) Corradini, E., **L'ore di Tripoli,** (Milano, Treves, 1911-1912), P.11.

(٢) Bevione, G., **Come siamo andeti a Tripoli,** (Torino), PP. 54 - 6.
(الناشر هو المؤلف نفسه) .

و« انريكو كورديني »[١] يدلل على ذلك في صحيفة « الفكرة الوطنية » بقوله : « ان حقوق الشعوب التاريخية في أرضها تبقى وتستمر ما دام لها نظام حكم قائم . . . وعلى الاصح فان حقوقها تكون قائمة ما دامت لها دول حية عاملة ، ولكن اذا انفصم النظام الحكومي أو اضمحل وانتهى فانها تترك شعبا يجب أن يحكم ويساس ، وعليه أن يخضع ،ويخضع ، ومن العدل أن تفقد الدول الميتة صلتها بالارض ، وبالتالي تفقد شعوبها حقوقها فيها لانها فقدت القوة التي تمكنها من اثبات تلك الحقوق »[٢] .

اذن « كورديني » يقرر أن الامبراطورية العثمانية أوشكت أن تضمحل ، والدول الاوروبية ـ ومن بينها ايطاليا ـ تترقب موت الرجل المريض لتتقاسم أملاكه ، كما يؤيد استمرارية الحقوق التاريخية لدولته ، ما دامت قائمة وحية ، ولكنه ينفي هذه الصفة عن الامبراطورية العثمانية التي تفقد بحكم تداعيها حقها وحق شعوبها في هذه الولاية لانها لا تستطيع أن تدافع عن هذه الحقوق .

و« جيوفاني باسكولي » تسحره هذه الصورة أيضا ، فيكتب قائلا : « يا طرابلس ، يا برنيقه ، يالتبس ، وماجنا ، سيأتي من جديد بعد قرون المعمرون والكتائب الرومانية »[٣] ، ان الاعتقاد السائد لدى هذا الكاتب وأمثاله أن ولاية طرابلس تركة خلفتها الامبراطورية الرومانية في شمال افريقيا ، لذا يجب أن تعود لايطاليا .

كما لجأت الصحف الايطالية الى التأثير على عقول الايطاليين ، وبصفة

---

(١) انريكو كورديني ، أحد كبار محرري صحيفة الفكرة الوطنية« **Idea Nazionale** » ورئيس الرابطة القومية التي تحولت الى الحزب القومي عام ١٩١٠ ، كان من المؤيدين بشدة للغزو الايطالي لطرابلس .

(٢) Corradini, E., **Op. Cit.**, P. 12.

(٣) جوفاني باسكولي كاتب ايطالي من القوميين الذين نادوا بضرورة غزو ولاية طرابلس ، وهو يردد بعض الاسماء الرومانية التي كان يطلقها الرومان على بعض المدن في الولاية ، انظر :

Malgeri, F., **Op. Cit.**, P. 54.

خاصة البسطاء منهم بتبسيط فكرة الغزو عن طريق صياغة جمل وكلمات دعائية تحمل معنى طيبا في نفوسهم وتزين لهم الفكرة ، بطرح شعارات يسهل ترديدها وتحقق التأثير المطلوب في نفس الوقت، وقد نجحت الى حد كبير ،اذ انتشرت أغان وشعارات متعددة مثل : « طرابلس الجميلة ، طرابلس الجميلة » ، « وأرض الميعاد » ، « وأرضنا الموعودة » ، و« أرض الاجداد »[1] ، ثم انتقلت الحملة الدعائية بعد ذلك لتغري الشعب الايطالي بالمكاسب عن طريق الاشادة بالاهمية الاقتصادية لاقليمي طرابلس وبرقة ، والتشديد على خصوبتهما وقوة ثروتهما الزراعية والمعدنية ، مما كان يصور الاقليمين كهدف مثالي للهجرة وخاصة بالنسبة للفلاحين الايطاليين في مناطق الجنوب ، فمن خلال ابراز الثروات الاقتصادية تشد الصحف وتثير انتباه الطبقات الفقيرة في ايطاليا لتتطلع الى يوم الاحتلال المنشود ، وفي ذات الوقت توجه انظار الطبقات الرأسمالية والقوى الاقتصادية المختلفة الى مجالات الاستثمار المفتوحة والاسواق التي تنتظرهم ، ان الدعاية هنا قائمة على معرفة الاوضاع الاقتصادية السائدة في انحاء ايطاليا والظروف الاجتماعية السيئة ومشكلة تزايد السكان ، وهادفة الى تحقيق نتيجة مزدوجة هي :

أولا : ضمان تأييد الطبقات المختلفة للغزو طالما هناك فوائد ومنافع اقتصادية ستعود عليها .

ثانيا : تسليم الرأي العام الايطالي بضرورة القيام باحتلال ولاية طرابلس وتحمل أية نفقات أو نتائج تنجم عن هذا الاحتلال .

تتضح فكرة الاغراءات حول الامكانيات الزراعية عبر المقالات التي كان يبعث بها « جوزيبي بياتسا » وتنشر بصحيفة « لا تريبونا » اذ يقول في احدى مقالاته « بالنسبة لطرابلس توجد امكانية خلق معجزة من الكروم ، والزيتون ،

---

(١) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

والفواكه، والحبوب»[1] والكاتب قد يبدو معقولا وواقعيا في وصفه، بالمقارنة ببقية الكتاب الذين ساروا في هذا الاتجاه، محاولين ممارسة أكبر قدر ممكن من التأثير في الرأي العام الايطالي، حيث نجد صحيفة « لاستامبا » تنشر سلسلة مقالات لمحررها « جوزيي بفيوني » يتجاوز فيها كل حدود التصديق ؛ فقد بعث بمقالة من مدينة « درنة » بتاريخ ٨ من مايو عام ١٩١١ يصفها فيها قائلا : « نخيل وزيتون وتين ولوز ومشمش وموز تغمر الحقول والمزارع والبساتين وتطل بسرور من وراء الجدران القصيرة الفاصلة ما بين العقارات »[2] .

يتبين مدى المبالغة التي يوردها الكاتب في وصف هذه المدينة ومايضيفه من صور خيالية شاعرية لا تخلو من التزييف ليوهم الايطاليين بالجنة التي سيذهبون اليها، وفي ١٢ يونيو من نفس العام يبعث بمقالة أخرى من مدينة «طرابلس» جاعلا منها جنة على الارض قائلا : « رأيت اشجار توت ضخمة كأشجار الزان ، واشجار زيتون أضخم من اشجار السرو ، والاعشاب الطبية ممكن حصدها اثنتي عشرة مرة في العام ، وتتطور اشجار الفاكهة تطورا رائعا وانتاج القمح والشعير يبلغ في المتوسط ثلاثة أو أربعة أضعاف ما تنتجه خيرة اراضي أوربا المزروعة بطريقة علمية ، ويعتقد أن بطرابلس ثلاثة ملايين نخلة مثمرة ، وبرقة فقيرة في المياه السطحية وغنية بالمياه الجوفية ، والمرتفعات الجبلية مغطاة بالغابات والقمح والشعير والمراعي يزدهر فيها الحيوان ، وحتى مع حالة الاهمال الشديد الحالية يصدر منه الالاف الى مالطا ومصر ، وهناك معادن وكبريت وفوسفات ومعادن ثمينة ، والجو في برقة شبيه بأغلب أجزاء طرابلس ، صحي جدا والحرارة تشبه حرارة صقلية . . . »[3] .

---

(١) Piazza,G., Op,Cit .,P.75.

(٢) Bevione, G., OP. Cit., P. 62.

(٣) Malgere, F., Op. Cit., PP. 51 -2.

ان المواطن العادي في ايطاليا عندما يطلع على مقالات بهذه النوعية سوف يسيطر عليه شعور بأن هناك موارد طبيعية ضخمة في أراض لم يرها ، ولكنها تنتظره ، والاسلوب نفسه يتكرر في أكثر من صحيفة ، « فكوريري دي ايطاليا » تتحدث عن ثروات الاراضي الطرابلسية وصحيفة « كوريري دي كتانيا » تنشر مقالا بعث به محررها « دي فليتشي » حيث يقول : « ان النظام الاجتماعي سيتغير أيضا ويتعدل بتطور ، ويتخذ شكلا عصريا ، ويقوم بمهام اقتصادية جديدة ، صقلية والجنوب لن يبقيا بعد الان فيما وراء حدود المهام الحيوية لحياتنا الاجتماعية بل سيكونان بدورهما جسرا للمرور ما بين بحار بلادنا الجميلة ، وسيبدأ أهلها في التطور في بلاد أوسع وأغنى من الاراضي الايطالية بأربعة أضعاف »[1] .

ويمكن القول ان ربط تغير الاوضاع في ايطاليا وخاصة في مناطق الجنوب باحتلال طرابلس لا يعدو أن يكون محاولة من قبل الصحافة الايطالية لاثبات صلتها بالجمهور المخاطب عن طريق الامعان في الاقناع بأن كافة المشاكل سينتهي أمرها بالاستيلاء على هذه الارض ، وهي بعد معرفتها بمدى أهمية هذه القضايا في حياة المواطن الايطالي لم تعجز عن الوصول الى الكيفية التي تقدم بها مادتها الدعائية بأسلوب يتخذ طابع الترغيب بفكرة الغزو من خلال عرض تصور غير واقعي لكسب التأييد لحملة الغزو من قبل سكان الجنوب الايطالي الاكثر معاناة من المشاكل الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية .

ويمضي « انريكو كورديني » في نفس الاتجاه ويغالط بغرض تقديم عملية الغزو والاحتلال على أهمية اصلاح مناطق الجنوب ، ففي كتابه « ساعة طرابلس » يقول : « يجب علينا أن نضرب قبل أن يضرب غيرنا . . . يمكن أن ننتظر عشرات السنين لاصلاح الاوضاع في الجنوب ، ولكننا لا يمكن أن نتقاعس

(١) Ibid., P. 65.

ونتتظر ازاء ما نراه من صراع بين انجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا حول استغلال طرابلس ، واذا كثرت مصالح تلك الدول في طرابلس فستقضي على مصالحنا حتما »[1] يشدد الكاتب على الفرصة المواتية لايطاليا قبل ضياعها للقيام بغزو طرابلس كعمل له أسبقية ضرورية تفوق أي اصلاح في الجنوب ، فالمصالح الايطالية ستتعرض للخطر من جراء التكالب الاستعماري الاوروبي في الولاية المعنية ، ولم يبق الا أن تسارع حكومته بدخول هذا التنافس بحجة حماية حقوقها ومصالحها .

وتتطور الحملة الصحفية الدعائية لتأخذ طابعا آخر عبر اسلوبين متقاربين من حيث رد الفعل الذي يحدثانه : أولهما : اسلوب جذب الانتباه واثارة الاهتمام ، وثانيهما : اسلوب التحريف وتشويه الحقائق ، فهي تطرح موضوعات تثير اهتمام الرأي العام وتشده مثل المضايقات الاقتصادية التي يتعرض لها الرعايا الايطاليون والمؤسسات الاقتصادية ، كالخلاف الذي دار حول نشاط بنك روما .وقد تفننت الصحف الايطالية في الافتراء والتجني على تصرفات السلطات العثمانية وسكان الولاية ، كما لجأت بعد ذلك لتحريف وتشويه الحقائق بالادعاء بأن السلطات العثمانية تمنع المسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية وتنتهك حرمة الكنائس ، وتقوم بالاعتداء على الرهبان والمبشرين لمنعهم من القيام بواجبهم الديني ، وكذلك من الاستقرار بالبلاد ، وهي تتوقع رد الفعل المنتظر من هذه الادعاءات بتأليب الشعب الايطالي بل والشعوب الاوروبية الاخرى اذا أمكن ضد الدولة العثمانية ، واعطاء ايطاليا حجة قوية وصكا بعدم الممانعة في غزو ولاية طرابلس ، وعندما نجحت الصحافة في هذا ، اتجهت نحو التأثير على صانع القرار السياسي الايطالي لتحقيق نفس الهدف .

---

(١) Corradini, E., Op. Cit., P. 30.

ثانيا : الضغط على صانع القرار السياسي :

أصبحت الصحافة الايطالية ، بعد أن نجحت في الجزء الاول من حملتها الدعائية ، كما سبق بيانه ، وكما وضح أيضا في مؤتمر القوميين الايطاليين حيث أخذت الاصوات تتعالى هنا وهناك مطالبة الحكومة بالاسراع في غزو طرابلس واحتلالها ، اصبحت بدورها أداة ضغط لها تأثيرها الهام على صانع القرار السياسي لتحقيق نفس الهدف من خلال التركيز على نواح ثلاث هي :

١ ـ العمل على دفع الحكومة الايطالية لتسير على اتجاه واحد محددة سياستها بمواجهة الامبراطورية العثمانية .

٢ ـ تعبئة الرأي العام الايطالي ليكون بمثابة العنصر ذي الفاعلية في الضغط على صانع القرار السياسي عن طريق استهجان واستنكار تردده في العمل لحماية المصالح الايطالية في الخارج .

٣ ـ تشويه صورة صانع القرار السياسي لدى الشعب الايطالي بسبب موقفه المتعلق بالمسألة الطرابلسية فيعمد من جانبه الى اثبات العكس .

ففي أول مارس ١٩١١ ، وانطلاقا من ذكرى هزيمة « عدوة » نشرت صحيفة « الفكرة الوطنية » مقالة جاء فيها : « ان الحل ـ بعد التجارب المفجعة لسياسة التفاهم مع الباب العالي ـ واحد : هو اختيار حازم يجب أن تضعه الحكومة الايطالية أمام الحكومة التركية ، إما ايقاف العداء والاعتراف الواسع بحقوقنا في طرابلس ، وإما احتلال الارض وليس هناك من طريق وسط »[١] وبدون شك يمكن تبين مدى التوجيه الذي تحدده وتفرضه هذه الصحيفة على الحكومة الايطالية بعد أن رسمت لها خطا يجب ألا تحيد عنه بالوقوف ضد

---

(١) Malgeri, F., Op. Cit., P. 40.
Villari, L., Op. Cit., PP. 68 - 90.

الامبراطورية العثمانية مدعية باستنفاد كل سبل التفاهم معها .

وكذلك نجد صحيفة « لاستامبا» لا تتوانـى في شهر يوليو من العام ذاته عن أن تقول : «ان الابطاء في الاستيلاء على طرابلس وبرقة يعني المخاطرة بآخر قطعة من افريقيا البحر المتوسط وتقويض مواقع ايطاليا كدولة كبرى »[1] ، والربط هنا بين الاحتلال وبين وضع ايطاليا كدولة كبـرى هو محاولـة لوضـع الحكومـة الايطالية أمام اختيار صعب ، إما أن تسعى لتأكيد هذا المركز أو أن تبدو أمـام الجميع انها ليست كذلك بما يحمله هذا الموقف من نتائج قد تحدث بسببه ، كما أن الحث على عدم الابطاء هو في حد ذاته عنصر آخر من عناصر الضغط على صانع القرار السياسي الايطالي يطالبه بالاسراع خوفا من ضياع آخر جزء يمكن أن تحصل عليه ايطاليا في الشمال الافريقي ، ونفس المعنى تعيد تكراره صحيفة « كوريري ديلاسيرا» في ١٠ من سبتمبـر قائلة : «من المناسب أن نعمل اليوم لا في الغـد ، اليوم يجب أن نحدد المسألة الطرابلسية ولا نتأخر بدون سبب ، ولا نؤجل بدون ان نصل الى نتيجة مثيرين تركيا بالادعاءات ولا نحقـق ما نصرح به من أجـل حقوقنا »[2] .

وفي سبيل مزيد من عملية تعبئـة الـرأي العـام الايطـالي بضرورة غزو طرابلس حتى يعمل بدوره على التأثير على صانع القرار السياسي كتبت صحيفة « روما » ـ التي تصدر بمدينة نابولي ـ ما يلي : « ان السياسة الداخلية قد تكون شيئا عظيما بالنسبة لايطاليا ذات المشاكل الداخلية الكبـيرة والعاملـة على تحقيق الكثير من الاصلاحات والتي عليها أن تعالج جروحا مؤلمة كثيرة ، ولكن ايطاليا لا تستطيع أن تنعزل عن بقية بلاد العالم ولا أن تسلك حياة منعزلة أو حياة انزواء أو انفرادية دون التطلع الى ما وراء الحدود والى ما وراء البحر الذي يحيط بها. إن

---

(١) Frasati, A. « Lettera aperta all onorevole Giolitti » in **La Stampa** 30 Luglio 1911.
(٢) Torre, A., « Il momentko risolvere » in **Corrieredella Sera** 10 Settembre 1911.

حياتها مرتبطة بحياة غيرها من الامم ويجب أن تتحرك وفقا للحركة التي تدفع كل النظام الدولي »[1] .

والصحيفة تلجأ هنا في اقناع الايطاليين بأهمية العمل الخارجي الى اسلوب الخدعة عن طريق الاعتراف المسبق بدور السياسة الداخلية في حل مشاكل ايطاليا العديدة ، ولكنها تشير في الوقت ذاته الى كون ايطاليا جزءاً من الكل ، وكأن ارتباطها عضوي ببقية الدول لا تستطيع الانفصال أو الانعزال عنها ، وهي مطالبة بموجب هذا المفهوم أن تسلك نفس السلوك في احتلال الشعوب الاخرى ، وتبالغ المقالة في تضليل الرأي العام بقولها انها تسير وفق وتيرة تدفع كل النظام الدولي ، كذلك صحيفة « الماتينو » الصادرة بنفس المدينة تنشر مقالة بتاريخ ١٣ من سبتمبر تؤكد فيها عدم امكانية التراجع أمام التحرك الخارجي الاستعماري فتقول : « انه منعطف حاسم ظل منتظرا بصورة محمومة لعله يكون جديرا بدولة عظيمة تنفق ٦٠٠ مليون ليرة في العام على جيشها وبحريتها »[2] وابراز هذا الرقم الضخم - في تلك الفترة - المنفق على الجيش والبحرية يهدف بالدرجة الاولى الى اثارة الشعب الايطالي ضد الحكومة الايطالية اذا ترددت في الاقدام على حماية مصالحها .

كانت بعض الصحف ترى أن هذا لا يكفي فتجاوزته بالتعرض لصانعي القرار السياسي ، ممارسة أقصى تأثير عليهم لدفعهم للاسراع بالقيام بعملية الغزو . وتنشر صحيفة « لاستامبا » على صفحاتها في ٣٠ من يوليو رسالة مفتوحة لـ « جوليتي » عبارة عن دعوة للعمل تضعه فيها أمام مسؤولياته السياسية والتاريخية بالقول : « ان هناك لحظات في حياة الشعوب حيث يأتي دور رجال

---

(١) وقد وردت المطالبة بضرورة الحرب ضد اسطنبول بنفس الصحيفة كما أوردها :
Smith, M.D., Op. cit., P. 420.
Malgeri, F., Op. Cit., P. 63.
IBID., P. 64.
(٢)

السلام والاصلاح الداخلي ليتولوا دور رجال الحرب والتوسع الخارجي »[١] ، ورغم الاعتدال في لهجة الرسالة ، فإنها عبارة عن حث صريح للتحول نحو الحرب مهما كانت نوعية الرجال القائمين على السلطة في ايطاليا ، والاسلوب هنا فيه الكثير من التبرير للساسة للقيام بأي عمل حتى لو كان هذا العمل يختلف عن طبيعة ذلك الذي مارسوه .

وتشتد الحملة على ساسة ايطاليا في صحف أخرى بصورة أكثر قسوة لتعطي انطباعا مشوها عنهم ومتوقعة ردود فعل معاكسة من جانبهم كرد على ذلك ، فقد شنت صحيفة « افنيري دي ايطاليا » حملة عنيفة ضد « دي سان جوليانو » وزير الخارجية الايطالي قائلة : « ان الضعف والجمود الايطالي تجاه تركيا كان الدليل على سياسة وزير الخارجية « دي سان جليانو » المشئومة ، لذلك فان اليوم الذي سوف ينزل فيه النائب المحترم « دي سان جوليانو » وهو رجل موهوب ولكنه لا ينتج بسبب مرض القلب وتصلب الشرايين الذي حطمه ، والتهاب المفاصل الذي لا يرحمه ـ يوم ينزل درج الكونسولتو (وزارة الخارجية) بخطوات المتقاعد الاعرج فسيكون ذلك اليوم يوم فرح وأمل لايطاليا »[٢].ومن الواضح ان السخرية من وزير الخارجية على هذا النحو قصد منها ابرازه للرأي العام الايطالي في صورة المتردد والعاجز الذي لا يصلح للبقاء في وزارة الخارجية لانه لا يستطيع ان يتخذ قرارا حاسما في مواجهة السياسة العثمانية ومثل هذا الموقف يضع الوزير تحت ضغط وتأثير ضرورة تعديل تصور الرأي العام كما عرضته الصحيفة وكرد فعل ومحاولة لاثبات عكس ذلك ، فان الامر ينتهي بالاسراع نحو الاعداد التام لتحقيق الاستيلاء على طرابلس .

ولا يقتصر هجوم الحملة الصحفية على احد الساسة المساهمين في صنع

---

(١) Frasati, A., **La Stampa,** 30 Luglio 1911.

(٢) Meandero, « La nefasta politica estera del ministor Di San Giuliance » in **IAvvenire D'Italia,** 5 Luglio, 1911,

القرار السياسي فقط بل انها تشمل كل من له قدرة على اتخاذ قرار الغزو بالذات ، ويبدو هذا واضحا من تساؤل « صحيفة الفكرة الوطنية » على النحو التالي : « ماذا يلزم ايضا . . ؟ هل كان يلزم القيام بعمل الارادة لتحطيم التردد . . . وهي كما يبدو تنقص جوليتي ؟ ان رجلا مثل جوليتي هو المحقق لعمل يعتقد أنه ليس أهلا له ، والمؤسف أن يكون هو الذي سيتولى الانتقال من الظلام الى النور لتوطيد ايطاليا كدولة قوية في البحر المتوسط ، ولكن اذا تردد جوليتي فلانه شيخ ، ولان المهاترات الاشتراكية تضايقه ، ولان روحه نافرة ولكنه يجب ألا يؤخر الأمة ، ان الأمة قد تجاوزت التردد وتجاوزت الخط الذي فرضته عليها الانانية الاشتراكية الجبانة[1] ، واذا كان جوليتي في هذه المرة سوف يؤجل ، وقد يضر عمله ايطاليا فنحن نعلم أخيرا أنه في هذه المرة كل خطأ سيعاقب عليه وكل ذنب سيكون خيانة »[2] .

ومن الواضح أيضا أن هذه المقالة تشكك في قدرة جوليتي على عمل أي شيء وتتهمه بالتردد وتصفه بأنه لا يملك ارادة اتخاذ القرار ، ثم تبدو وكأنها متناقضة عندما تأسف لان شخصا مثله قد يحقق لايطاليا أهمية دولية ، امعانا في الاقلال من قيمته وتعيب عليه خشيته وضيقه من مواقف الاشتراكيين لكنها تعود لتؤكد أن أي عقبات لن تقف دون السير في هذا الاتجاه وتشير الى خطر تصفيته سياسيا اذا تهاون في تحقيق ادعاءات ايطاليا .

ورغم شدة هذه الحملة الصحفية المؤيدة للغزو الا أن هناك صحفا عارضت الغزو ووقفت بشدة ضده .

---

(١) يوضح تحليل اتجاهات الصحفية الايطالية عن تبني الصحف التي تنطق بلسان الحزب والمنظمات الاشتراكية لاراء معارضة للغزو كما سيأتي بيانه .

(٢) Malgeri, F., Op. Cit., P. 46.

الصحف المعارضة للغزو :

رغم أن الأحداث التي فاقت ما عداها كانت أصوات المنادين بالتوسع الخارجي فإن الميدان لم يخل تماما من المعارضين الذين وقفوا بشدة ضد التوسع الاستعماري واحتلال طرابلس بصفة خاصة ، سواء كانوا كتابا أو صحفيين أو بعض اعضاء البرلمان الايطالي أو الحزب الاشتراكي ومنظماته حيث أوضحوا موقفهم هذا في الصحف والمجلات .

وترتكز المعارضة للغزو على أسس ثلاثة : **اولها** : أساس ذو طبيعة عقائدية على اعتبار أن الغزو أحد اشكال الاستغلال القومي . **وثانيها** : ذو طبيعة اقتصادية أو واقعية تحسب المكاسب والخسائر . **وثالثها** : ذو طبيعة عسكرية يعكس خبرة المعارك السابقة .

فمن الناحية العقائدية : كانت الصحف والمجلات الاشتراكية في طليعة المعارضين للغزو ، فصحيفة « آفانتي » ؛ ومجلة « السياسة الاشتراكية » التابعتان للحزب الاشتراكي شنتا حملات عنيفة على السياسة الاستعمارية ووصفتا مزاعم المروجين للحرب بالقضاء على البطالة وامتصاص فائض السكان ، بأنها أحلام خيالية ولا وجود لها الا في مخيلة مروجيها ، وأن أية مكاسب ستعود من الغزو ستذهب حتما الى الطبقات الرأسمالية ولن تفيد منها الطبقات الأخرى ، كما أن الاستيلاء على ثروات الشعوب الأخرى عمل غير انساني وأمر لن يخدم سوى الرأسماليين والحكام المتعاونين معهم[1] ، وقد تعرضت الصحف الاشتراكية مثل : « الطليعة » ، و« أممية بارما » ، و« الشبيبة الاشتراكية » ، و« الدعاية » للمصادرة والملاحقة القضائية أكثر من مرة بسبب دعايتها المعادية للحرب[2] .

---

(١) Degl'Innocenti, M. **Il socialisme Italiano e la guerra di Libia,** Roma: Editori Ruiniti, 1976 ,PP.65,80-6.

(٢) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ . La Rassegna Contemparanea,
ومن المجلات المعارضة ، Nuovo Antalogia, ومجلة La Rassehna Nazionale,

ومن الناحية الاقتصادية : كان القاسم المشترك لجزء من المعارضين ينصب على عدم الأهمية الاقتصادية لولاية طرابلس ، وأن عائدات الاستثمار فيها لن تؤتى ثمارها الا بعد فترة طويلة من الانتظار وقد لا تحقق ما هو مرجو منها اطلاقا ، وأن الهجرة الى طرابلس لحل مشكلة ايطاليا السكانية ستكون عديمة الجدوى ، وكذلك كان تركيزهم على ما ستتكبده خزينة وشعب ايطاليا من تكاليف ونفقات باهظة من جراء الإعداد العسكري وضرورة توجيه الجهود والأموال التي قد تهدر في الحملة الى اصلاح الوضع الداخلي وبصفة خاصة في الجنوب . ومن بين المجلات التي سمحت بعرض مثل هذه الآراء مجلة « ريفيو ماسيوشيالي » ، فقد نشرت مقالة للاستاذ « لويجي ايناودي » حاول فيها أن يحصر ملاحظاته المعارضة في المشاكل الاقتصادية والمالية البحتة بقصد اظهار حقيقتين :

الأولى : أن طرابلس لن تكون غنية بالثروات بالنسبة لايطاليا الا بعد زمن بعيد وأي اعتقاد غير هذا يعد اعتقادا واهما .

الثانية : أن التضحيات الاقتصادية التي ستفرضها المستعمرة على ايطاليا هي حقيقة يجب ادراكها ومواجهتها بهدوء[1]

والملاحظ أن المقالة لمست جانبا حقيقيا فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، ولكن مطالبته بإدراك التضحيات الاقتصادية للمستعمرة تعني أنه يرغب في جعل الاستعمار الايطالي ذا طبيعة حضارية ويؤكد هذا قوله : « سنكون مستعدين لأن نقوم بتضحيات لصالح شعب آخر لأن الاتراك غير مستعدين للقيام بها »[2] .

ويورد الاستاذ « لويجي » بعض الاحصائيات لمقارنة ما يمكن أن تخسره

---

(١) Malgeri, F., Op. Cit., 73.4.
(٢) Ibid., P. 74.

ايطاليا من جراء فقدان تجارتها مع تركيا بسبب الحرب معها وما يمكن أن تحققه التجارة الحالية والمستقبلة مع ولاية طرابلس ، كما ينفي مقدما كل أمل في ان المستعمرة يمكنها أن تكون منتجة بالنسبة لميزانية الدولة ، ويعترض على ما ينشر بخصوص الثروات الزراعية الكبيرة لأن الاستثمار فيها يعني أن العطاء الزراعي سيكون بطيئا ، وقد رد « ادوارد جيرتي » الذي يعد من أبرز المعارضين للحملة الاستعمارية على الاستاذ لويجي ايناودي في نفس المجلة معترفا له بالشجاعة لقوله كلمة حق وسط الافتتان الاستعماري الذي كان يعم الرأي العام الايطالي ولكن يعيب عليه الآمال التفاؤلية التي عبر عنها ، وفي الوقت نفسه يوضح جيرتي موقفه بقوله : « إن شيئا غير نظيف وغير مؤدب أخذ يتغلغل في المجتمع الايطالي ، فالحماس الذي تثيره عملية الغزو ما هو الا الطمع اللا محدود في ملك الغير ، وذلك يدل على تقهقر سريع لايطاليا من نموذج المدنية الصناعية الحديثة الذي أخذت تتجه اليه ببطء وتدريجيا الى نموذج آخر لمجتمع بربري عسكري »[1] ، إن هذا الوصف الذي يعبر عنه جيرتي ما هو الا اقرار لطبيعة الأوضاع التي كانت سائدة في تلك الفترة لدى قطاع كبير من شعب وساسة ايطاليا وتصوير واقعي لما يعتمل في نفوسهم دون الادراك الحقيقي والكامل لما يمكن أن ينتهي اليه المطاف ، أو نتائج أي عمل غير عقلاني منساقين وراء العاطفة الجماعية ابتداء من أحلام عودة امبراطورية روما القديمة أو تكوين دولة كبرى على ضفتي البحر المتوسط وانتهاء بحل مشكلات ايطاليا الاقتصادية والاجتماعية ، إن الخيال الخصب لا شك كان له دوره البارز في تلك الفترة .

أما من الناحية العسكرية : فقد كانت هزيمة « عدوة » في اثيوبيا ماثلة باستمرار أمام الكثيرين من الايطاليين بحيث لم يعد من المقبول التعرض لهزيمة أخرى ، ولأن حدوثها يعني القضاء على إيطاليا كدولة فتية ، لذلك عارضوا

(١) Ibid., P.80.

الزج بأبناء إيطاليا في حرب يعتقدون بأنها سوف تكون خاسرة[1] .

وقد عبرت مراسلات عديدة بين الكتاب الايطاليين عن مدى الخوف والشك في القيام باحتلال طرابلس والنتائج السيئة التي قد تترتب عليه في حالة الفشل العسكري[2]. كما أن جزءاً من الصحف التي تساهم في حملة الإعداد للغزو كانت في بعض الاحيان تقوم بنشر مقالات لعدد من الكتاب والصحفيين المعارضين للحرب ، فقد نشرت صحيفة « لاتربيونا » التي تعد من كبرى الصحف المؤيدة للغزو الايطالي لولاية طرابلس مقالات ثلاثا في الفترة من ١٩ الى ٢١من سبتمبر «لجاتيانو موسكا»[3] ، يوضح فيها أن اسطنبول لن تتخلى بسهولة عن احدى ولاياتها دون صراع مرير . . . ويحذر من أن انضمام العرب الى تركيا سيجعل الحرب طويلة وصعبة وباهظة التكاليف[4] . ونفس المعنى يتكرر في أكثر من صحيفة أخرى ، ومع هذا يبقى التركيز على أوضاع الجنوب الايطالي عاملا مهما في تذكير ساسة ايطاليا بضرورة التوقف عن التوسع الخارجي والاتجاه للعمل الداخلي ، حيث يكتب « لويجي بارزيني» في يومي ٢ ، ٤من سبتمبر معترضا على الإعداد للحملة الاستعمارية قائلا : « ان الجهل الحيواني المدهش لهذا العمى يتجاوز العقول فهو يتلمس طريقه في ظلمة مخيفة وفي ضميره ليل عميق »[5] ، وهو هنا يعني أن ساسة ايطاليا يلغون عقولهم وينساقون بجهل تام نحو عمل استعماري متناسين جزءاً مهملا من وطنهم .

---

(١) Degl Innocenti, M., Op. Cit., P. 81

(٢) Malgeri, F., Op. Cit., 2.72.

(٣) جايتانو موسكا Gaetano Mosca عالم اجتماعي وباحث في القانون الدستوري ورجل سياسة ، كان عضوا في البرلمان الايطالي في تلك الفترة .

(٤) Ibid., P. 73.

(٥) Brazini, L. « Una terra italiana da redimere », in Corriere della Sera 2.4 Settember. 1911.

لويجي بارزيني من كتاب ايطاليا المرموقين في تلك الفترة .

كان هذا دور الصحافة الايطالية في التمهيد للغزو الايطالي لولاية طرابلس والمعارضة له من نفس الوسط ، ولعل هذا الدور يبدو أكثر وضوحا باستعراض مواقف الأحزاب الايطالية من الغزو .

المبحث الثاني

موقف الأحزاب السياسية الايطالية

مقدمة :

عرفت الحياة السياسية في ايطاليا نظام تعدد الأحزاب بالاضافة الى بعض القوى السياسية الاخرى الممثلة في البرلمان في الفترة محل الدراسة ، حيث وجد الحزب الليبرالي والحزب الوطني والحزب الجمهوري والحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي وتجمعات الكاثوليك[1] ، ومواقف هذه الأحزاب بصفة عامة من المسألة الطرابلسية لم تتفاوت إلا بدرجة بسيطة ، ولكن معظمها وقف موقف المؤيد لغزو ولاية طرابلس ، أما تلك التي عارضت عملية الغزو فقد تعرضت لانقسام داخلي وصل في بعض الاحيان الى درجة الانشقاق ، ووجد « جوليتي » رئيس الوزراء الايطالي في تأييد الأحزاب عوامل ثلاثة افادته وهي :

أولا : أن يمضي قدما في تنفيذ خططه الاستعمارية (فترة الأعداد) .

ثانيا : الاطمئنان الى أن جزءاً كبيرا من القوى السياسية لا يختلف معه في هدفه .

ثالثا : أن يتخذ قرار الغزو الفعلي بعد ذلك .

---

(١) بعض هذه الاحزاب كان عبارة عن تجمعات أو روابط مثل الرابطة القومية التي تحولت الى الحزب الوطني عام ١٩١٠ ، وتجمعات الاحرار التي تحولت الى الحزب الليبرالي فيا بعد ، حول الحياة السياسية والاحزاب انظر. Montanelli , I , oP . Cit , PP 68 — 87.

فقد شعر « جوليتي » من خلال تأييد الأحزاب بأن عليه أن يمضي نحو تحقيق هدفه طالما هناك مساندةحزبية ، فليس ثمة عرقلة لمشروعاته الاستعمارية ومع شيء من التجاوز يمكن القول بأنه كان يحلم بأن يصبح بطلا اسطوريا من خلال تقديم مستعمرة لبلاده ويعتقد بتنميتها اقتصاديا فيعم رخاؤها على ايطاليا ، ويحل بها المشكلات الاجتماعية خاصة من الانفجار الديموغرافي والعمالة الزائدة ، بل تصور « جوليتي ».امكانية القضاء على الهوة بين الطبقات الاجتماعية في ايطاليا عن طريق نقل الصراع الطبقي من المستوى المحلي في ايطاليا الى المستوى الدولي ، ثم أخيرا اراد أن يتخذ من المستعمرة منطلقا سياسيا للولوج الى حلبة الدول الكبرى ، وعندما اطمأن « جوليتي » الى أن أغلب الأحزاب معه أحس بقدرته على التحرك السريع والعمل لترتيب الاجراءات واتخاذ الخطوات العملية الممهدة للاحتلال سواء في داخل بلاده أو في خارجها ، وعدت مساندة الأحزاب في المرحلة الاخيرة من أهم العوامل المساعدة « لجوليتي » ليتخذ قرار الغزو دون الرجوع الى البرلمان الايطالي في ذلك .

وفيما يلي نستعرض مواقف بعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى التي قامت بنشاط سياسي متعلق بالغزو .

الحزب الليبرالي :

باعتبار أن رئيس الحزب كان على رأس الحكومة الايطالية ، فمن البديهي أن قرار الغزو مر عبر الحزب الليبرالي ونال تأييده ، « فجوليتي » وأعوانه كان بيدهم الأمر في الوزارة وفي الحزب ، وبالتالي فقد وقف الحزب خلفه من أجل اتخاذ قرار الغزو حتى لا تسقط وزارة « جوليتي » فيفوز حزب آخر بشرف بناء روما في البحر المتوسط ، كما أن القيام بالغزو ذاته سيضمن بقاء الحزب الليبرالي في الحكم أطول مدة ممكنة[1] ، وعلى هذا الأساس يبقى استعراض الأحزاب

(١) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

الأخرى وتبين مواقفها من عملية الغزو . . . وقد انقسمت الى فريقين :

أولهما : مؤيد ومساند للغزو ونستعرض نموذجا له : الحزب القومي ، وتجمعات الكاثوليك .

ثانيهما : معارض ، ونستعرض نموذجا له : الحزب الاشتراكي (الذي كان وحده حقيقة في المعارضة) ، والجمهوري حيث كان اتخاذهما لموقف المعارضة سببا للانشقاقات فيهما ، وهو ما يوضح مدى قوة فكرة الغزو لدى القوى السياسية .

أولا : أحزاب التأييد

الحزب القومي :

تعتبر الحركة القومية ذات جذور تاريخية سابقة على قيام الوحدة الايطالية ذاتها وقد شهدت تطورات مختلفة منذ نشأتها وحتى وصول بعض القوميين وعلى رأسهم « انريكو كوراديني » الى زعامة الحركة في وقت طرحت فيه أفكار جديدة كالبحث عن حرب توقظ وتهز القوى الوطنية الخامدة .

ووجد اتجاهان يعبر كل منهما عن وجهة نظر مختلفة داخل الحركة القومية وهما : **الاتجاه الأول** : تحرري يسعى الى تخليص الأراضي الايطالية الخاضعة للنمسا . **الاتجاه الثاني** : استعماري يتزعمه كوراديني الذي كان يرى في التوسع الخارجي وفي حرب الاستيلاء اسلوبا للبعث الوطني .

ومنذ مؤتمر فلورنسا المعقود في شهر ديسمبر عام ١٩١٠ الذي توج فيه مولد الحركة الرسمي على المستوى التنظيمي ، أخذت الروح القومية ترتسم بوضوح لصالح تأييد احتلال ولاية طرابلس[١] .

---

(١) **Malgeri, F., Op. Cit., P. 38.** آنظر ايضا : ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

وبدا موقف القوميين المطابق لموقف الليبراليين بمثابة السند الرئيسي لأنه شكل بالنسبة لصانع القرار السياسي عناصر ثلاثة هي :

أ ـ عنصر المشاركة . ب ـ عنصر التأييد . ج ـ عنصر الضغط .

أ ـ عنصر المشاركة في اعداد الرأي العام الايطالي :

لقد حدد القوميون هدفهم المباشر في الصراع ، وشعروا بأن ايطاليا كانت على مفترق الطرق ، إما أخذ طرابلس في الحال للسير للامام ، وإما التنازل عنها والتخلف بصورة لا يمكن تلافيها وهو الأمر الذي لا يقبله القوميون ، ومن هنا انطلقوا يشاركون في الحملة الدعائية الممهدة للغزو .

ولقد لعبت صحيفة « ايديا ناسيونالي » لسان حال الحركة القومية دورا على درجة كبيرة من الأهمية في اعداد الرأي العام الايطالي من اجل دعم الاتجاه الاستعماري ، ولا تكاد اعداد هذه الصحيفة ـ خاصة في الأشهر الأولى من صدورها ـ من ترديد اسم طرابلس « فمنذ العدد الأول اتخذت الصحيفة موقفا حاسما من أجل تكوين رأي عام مؤيد للغزو »[1] .

وحاول « فيدروزوني » من خلال سطور الصحيفة القومية أن يدلل على عدم وجود خيار بين التحرر والتوسع الاستعماري وهو الخيار الذي كان على ما يبدو يزعج أولئك القوميين الأكثر حساسية بالنسبة لقضية البلقان والأدرياتيكي .

ففي ١٩من أبريل عام ١٩١١ «لدى توجيه التحيةالى مؤتمر (ترينتان وتريستا) طمأن المطالبين بتخليص الأراضي الايطالية التي لا تزال محتلة حول برنامج القوميين القائم ـ حسب رأيه ـ على دراسة ايجابية موضوعية للحياة

---

(١) Degl'Innocenti, M., Op. Cit., P. 42.

الايطالية »[1] ، وأشار في نفس الصحيفة بتاريخ ٤ من يونيو من العام نفسه بأن حل المسألة الطرابلسية هو أسلم وسيلة لفتح النقاش حول الترينتو .

ب ـ عنصر التأييد للتوسع الاستعماري :

جند القوميون بعض رجال الفكر والشعراء لتأييد الحكومة الايطالية باتجاه التوسع الخارجي .

« جوفاني باسكولي »[2] أعلن صراحة : « أنه يؤيد الحكومة ويؤمن بضرورة اعلانها الحرب لأن ايطاليا في حاجة ماسة لمستعمرة » والحاجة الماسة للمستعمرة تبرر القيام بالحرب لديه دون أي اعتبار آخر .

والعالم المفكر المستقل « جوستينوفور توناتو » جرفه تيار الحماس القومي الى أقصى حد، فطالب بمساندةالحكومة ورجال السياسة حتى لو جرّت الحرب ايطاليا نحو هوة الهلاك ، إلاّ أن تأييدها فيه دليل على أن ايطاليا قد أصبحت دولة موحدة .

والشاعر « دانونزيو » الذي غمر فؤاده الحماس للمغامرات الحربية اشاد بساسة ايطاليا لأنهم لن يتركوا حقوق ايطاليا التاريخية تضيع هباء ، ونظم سلسلة من القصائد الحماسية التي تشيد بأمجاد روما « الرومانية » وتتغنى بالقومية الايطالية وتؤيد الحملات التوسعية ، وصبغ الشاعر بعض قصائده بالدور الحضاري الذي يجب أن تقوم به ايطاليا تجاه الشعوب الأخرى .

وكأن هذا غير كاف لتأييد الحكومة وساستها ، فلم يقف القوميون عند هذا الحد ، بل اخذوا يعتدون بالضرب في الشوارع والميادين على الذين كانوا

---

(١) Malgeri, F ., Op. cit., P. 42.

(٢) جوفاني باسكولي من كتاب ايطاليا البارزين في تلك الفترة وقد تقلد عدة مناصب سياسية في ايطاليا وكان من كبار مؤيدي الغزو وقد شاركه في ذلك علماء وكتاب ومفكرون في ايطاليا جرفهم التيار القومي المتعصب امثال جوستينوفور توناتو ، دانزيزيو وغيرهما .

يعارضون سياسة الحرب العدوانية وذلك تحت سمع وبصر شرطة الحكومة دون تدخلها[1] ، ويمكن القول بأن موقف الرأي العام ما بين عام ١٩١٠ وعام ١٩١١ بالنسبة للمشاكل التي اثارتها القومية هو الذي سهل فيما بعد مهمة المحرضين على العملية الطرابلسية .

جـ ـ عنصر الضغط على الحكومة وصانع القرار :

عمل القوميون على ممارسة نوع من الضغط على الحكومة الايطالية لدفع الساسة للاسراع بالقيام بالغزو ، فقد تقدم « فيدروزوني » أمام مؤتمر المغتربين الايطاليين في ١٤من يونيو١٩١١بجدول أعمال تمت الموافقةعليه خلال المناقشةفي القسم الخاص « بالتوسع الاقتصادي » ، وكان اقتراح « فيدرزوني » يدعو الى ضرورة عمل حازم وسريع من قبل الحكومة الايطالية يكون بمثابة ضمان أكيد لحقوق ومصالح ايطاليا في طرابلس ، وقد عقد القوميون مؤتمرات في روما وميلانو وجنوه وفلورنسا مطالبين بضرورة الاسراع لغزو طرابلس ، وقد سبقت الاشارة الى موقف القوميين في الضغط على صناع القرار السياسي[2] ، من خلال الصحافة القومية .

إن الحركة القومية لم تكن حزبا يمثل جماهير عريضة في ايطاليا ، بل كاد يكون حزب نخبة لا يجد الكثير من المنضمين اليه إلا من البرجوازية المتوسطة في البلاد التي يسهل استقطابها عن طريق البلاغة الوطنية ومثل العظمة ، وقد كانت هذه البرجوازية بدورها تنظر للقومية كقوة فتية قادرة على بعث النهضة الروحية التي لم تعشها أجيال القرن العشرين ، فقد أعلن القوميون مرارا أن

---

(١) **Ibid.**, P. 22.

(٢) Istituto Coloniale Italiano, **Atti del congresso degli all'estero,** 11-20 giugno, 1911, , ROma: 1911.P. 63.

ايطاليا العظمى يجب أن تشمل سيادتها البحر المتوسط وبحر الادرياتيك وشمال افريقيا وآسيا الصغرى[1] .

٢ ـ موقف الحركة الكاثوليكية أو تجمعات الكاثوليك :

إن الحركة الكاثوليكية التي ضمت منظمات ، وجمعيات ، واتحادات في ايطاليا ، وان لم تكن حزبا بالمعنى المتعارف عليه ، كان لها قوة لا يستهان بها سواء لدى الرأي العام الايطالي بسبب الوزن الديني الذي تمثله أو عند الساسة نتيجة تأثيرها في الانتخابات .

ومع أن العمل السياسي الكاثوليكي كحضور وعمل نشط داخل حركة منظمة لم يكن موجودا ليبرز في فكرة الحزب السياسي إلا أن قطاعا من الكاثوليك قد وجد فرصة العمل السياسي من خلال المشاركة في انتخابات عام ١٩٠٤ ، وعام ١٩٠٩ البرلمانية[2] واستطاعوا أن يجمعوا حولهم أتباعا كثيرين وذلك عبر تأثيرهم في عدد من القضايا السياسية التي كان من أبرزها قضية الغزو ، فعندما عرضت المسألة الطرابلسية للنقاش في الصحافة وبدأت الحملة الدعائية تثور حولها اتخذت الحركة الكاثوليكية موقف التأييد للغزو وقد دفعها الى ذلك الاتجاه عوامل ثلاثة هي :

أولا : خشية الحركة من أن تبدو في نظر القوميين الايطاليين والساسة وربما المواطن الايطالي العادي حركة مناهضة وغير وطنية لا ترغب في أن تصبح إيطاليا دولة كبرى .

---

(١) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١١ ، نقلا عن :

Giovanni, M., **Il socialismp internazionalista e la Guerra Italo-balcanico-turco**, Modena., 1912, , P. 32.

(لم يذكر المرجع اسم الناشر) .

(٢) Malgeri, F., **Op. Cit.**, P. 237.

ثانيا : إن معارضة التوسع الخارجي بصفة عامة وسياسة الحكومة أيا كانت بصفة خاصة ستفقد الحركة أية امتيازات أو مكاسب قد حققتها في الفترة السابقة .

ثالثا : الشعور الديني المتعصب لدى رجال الدين في ايطاليا أو لدى المبشرين الذين ذهبوا الى طرابلس قبل الحملة أو خلالها أو بعدها .

ففي البداية تحرك الكاثوليك كرد فعل للاتهام الموجه للحركة الكاثوليكية منذ فترة طويلة وهو « معارضة الوطنية » ووصفهم من قبل القوميين بأنهم أعداء الوطن وأصحاب مصالح ومطامع أنانية[١] ، فانتهز هؤلاء فرصة الإعداد المهد للغزو لإعطاء حرية النبض لوطنيتهم واثباتها، فاندفعوا يدعون لها ويمنحون بركتهم من أجلها ، كما أخذوا يصورون للرأي العام الايطالي أن الاستيلاء على طرابلس فيه انتصار للديانة المسيحية ورفعتها ، وعلى جميع الايطاليين أن يؤيدوا هذا المطلب ، وبدا الدور اكثر وضوحا بالنسبة للبرجوازية الكاثوليكية بعد أن تغلغلت في النظام الاقتصادي الايطالي[٢] ، وفي الوقت ذاته خشيت الحركة من ضياع امتيازاتها ومكاسبها التي حصلت عليها على المستويين الاقتصادي ، والسياسي ، وبالتالي فقد امتنعت عن الاقدام على أي نوع من أنواع المعارضة[٣] .

وقامت البرجوازية الكاثوليكية باجراء حسابات الخسارة والربح بالنسبة لها في حالة سيطرة ايطاليا على ولاية طرابلس فوجدت أن مكاسبها في التوسع الخارجي ستكون أفضل ، فضاعفت من تأييدها لحملة الغزو .

---

(١) Meda, Filippo., « Dal nozionalismo al pacifismo », in **Rassegna Nazionale,** 16 giugno 1913.

(٢) Molgeri, F., Op. Cit., PP. 236.-7.

(٣) كانت الحركة الكاثوليكية تستمد الكثير من امتيازاتها من الحكومة ، لذا لم تكن تجرؤ على معارضتها ، فمنذ الوحدة الايطالية ورجال الدين يتجنبون الاصطدام بسياسة الحكومة كنوع من المهادنة للمحافظة على مكاسبهم .

أما الشعور الديني المتعصب الذي كان سائدا لدى كثير من الرهبان والاساقفة فقد كان مرجعه الاعتقاد بأن دورا هاما ينتظرهم في أرض افريقيا لإعادة أمجاد الكنيسة تلك التي فقدت في ايطاليا فأخذوا يدعون في خطبهم ومجالسهم الى تأييدالغزو، ففي ٣٠من سبتمبر١٩١١وبعد أيام قليلةجدامن اعلان الحرب القى الأب « نوربرتو انولا »[1] خطابا اشار فيه الى مجد ايطاليا الذي سيعود اليها وقال : « ان المبشرين الفرنشيسكانيين الذين ظلوا بين البربر ينتظرون الشرف السامي في أن يكونوا أول من يعانق جنودنا الابطال فوق تلك البلاد »[2] ، والمقصود هو اثبات احساس المبشرين الكامن بالحب نحو الجنود الايطاليين لتأكيد التلاحم بين رجال الدين وبين الجنود الغزاة .

كما كان الشباب الكاثوليكي المنتمي للوسط الجامعي في روما يحتفل في شهر نوفمبر من نفس العام رافعا شعارات تقول : « النسور الرومانية تصيح من جديد في سماء افريقيا »[3] ، لقد اثرت الدعاية الاستعمارية في هذا الوسط ليقوم بدوره بالدعوة لها مجددا ، وربما دون قناعات كاملة ولكن تحت زيف شعارات واهمة .

ولقد ساهم في دعم هذا الاتجاه موقف وخطب قسم كبير من رجال الدين والاساقفة الذين ربما دفعتهم غيرتهم الرعوية تجاه الشباب الذي كان يستعد للحرب أو يخوضها بالفعل الى اطلاق تأكيدات تعبر عن التأييد لهذه الحرب ، فمن أوائل الذين اتخذوا موقفا أكيدا في هذا الاتجاه اسقف مدينة كريمونا الذي بعث برسالة في أول أكتوبر يحيي فيها الجنود الشجعان المشتركين في صراع

---

(١) الأب نوربرتولا ، أحد كبار رجال الدين في مدينة (اسيزي » من المتعصبين لفكرة غزو افريقيا وطرابلس بصفة خاصة ، القى عدة خطب دعا فيها لتأييد سياسة الحكومة من أجل احتلال طرابلس .

(٢) Spadolini, G., **Giolitti ed i cottolici 1901 - 1914**, Firenze: Editori Romana,1960 , P. 232.

(٣) Malgeri, F. **Op. Cit.**, P. 238.

بطـولي ، كما يتصـور فيقـول : « في أقصى حدود حياتـي أنـا أسـقف المسيح والمواطن الايطالي أوجه نظري الى شبابكم الأبي القوي ، إنـي أتبعـكم بروح متأثرة في البحار والأراضي الافريقية ، أتبعكم لأبـارككم بكل روحـي في كل عمل من أعمالكم ، ايها الرهبان ، ايها الشعب : لنصـل ولننتظـر بثقـة عيد العودة الظافرة »[1] ومثل هذه الدعوة لم تقتصر على مدينة أو منطقة واحدة ، بل عمت مناطق ومدنا عدة ، فأسقف مدينة « بريشا » يوجه رسالة رعوية للرهبان و « شعب الأبرشية » داعيا اياهم للصلاة لكي تتوج تضحيات الصراع الكبـير بالنصر[2] .

إن عملية صبغ الحملة الاستعمارية بالطابع الديني تهدف بالدرجة الأولى الى التعبئة الروحية للجنود والمتطوعين ومطالبة الرهبان والشعب الايطالي بالصلاة من أجل نصر الجنود تأكيداً لهذا المعنى ، ولكن ذلك لم يمنع من حدوث تباين بين الكاثوليك .

التباين بين الفاتيكان والكاثوليك المؤيدين للغزو :

يبدو أن الفاتيكان كقيادة دينية وبعض الكاثوليك أرادوا أن يكونوا بعيدين عن الصراع السياسي وخارج النزاع الايطالي ـ التركي حتى لا يوجه اليهـم أي اتهام ، ومع ذلك يبقـى الاعتقـاد بأن تأييدا ضمنيا ظل قائما من جانـب جميع الكاثوليك بما فيهم الفاتيكان ، ولقد عبرت صحيفة « اوسبرفاتوري رومانـو »

---

(١) Ibid., P. 239.

(٢) « Il patriottismo del nostro clero. Lettera del vescovo di Brescia », in L'Avvenire d'Italia 10 ottobre 1911., Num 289.

من الملاحظ ان صحيفة « افنيري دي ايطـاليا »نشرتعدة مقـالات حول مشـاركة الحـركة الكاثـوليكية وتـأييدها للغزو ابتداء من شهر سبتمبر ١٩١١ ، فالكاثوليك يشتركون في الحملةويلمسون حقيقة لا شك فيها وهي أنه حيث تظهر المشكلة الوطنية بشكل لا يمس ضميرهم فان قلوبهم تهتز ولا يتخلفون وراء احد في وطنيتهم النيرة « وطنيتنا » ، مقالة في صحيفة « افنيري دي ايطاليا » ، ٦ اكتوبر ١٩١١ ، العـدد ٢٨٤ ، بدون توقيع .

لسان حال الفاتيكان عن هذا الموقف المتميز عندما تدخلت في ٢١ من اكتوبر بالقول : « إن صحفا غير قليلة ترغب في العمل في الميدان الكاثوليكي وكثيرا من الخطباء الدينيين والعلمانيين يتحدثون عن الصراع الايطالي - التركي بصورة تبعث على الاعتقاد بأنها حرب مقدسة قامت باسم وتأييد الدين والكنيسة ، وقد خول لنا التصريح بأن الكرسي المقدس لا يكتفي بعدم تحمل اية مسئولية لهذه التفسيرات بل بما أنه يريد أن يظل خارج الصراع الحالي فانه لا يوافق عليها ويستهجنها »[1] والاعتراض الذي أبرزته الصحيفة هنا قائم على أساس عدم الموافقة على آراء وتصريحات أو خطب رجال الدين أو غيرهم من المدنيين الذين يتخذون من الدين وسيلة للدعوة للغزو ، والتنصل من مسئولية هذه الدعوات لا يعني بالضرورة الاعتراض على غزو واحتلال طرابلس في حد ذاته ، حتى لو كانت الحجة البقاء بعيدا عن الصراع طالما لم يرد اعتراض قاطع عليه ، وقد انبرت مجلة « اليسوعيين » بعد ما كتبته صحيفة « أوسيرفاتوري رومانو » تنتقد اللهجة التي تنظر بها بعض الصحف الى الحرب ، والأسلوب الذي تصف به الأتراك الذين كان جرمهم الوحيد هو مقاومة الاحتلال الايطالي بضراوة فقالت : « إن الحديث عن سلوك الاتراك يتجاوز حدود الانصاف العادل ، إنهم لا يفعلون الا ما تفعله اية أمة تحترم نفسها »[2] وقول الصحيفة والمجلة هو للتخفيف من حدة الحملة المؤيدة للغزو خاصة من رجال الدين الشبان الذين كانوا أكثر اندفاعا من الجيل القديم . وقد عبر هؤلاء القدامى عن موقفهم في صحيفة «الوحدة» المؤرخة في ٢٥ من سبتمبر قائلين : « نحن معارضون ليكن معلوما نحن معارضون بمعنى أنه يبدو لنا أن الضمان الدبلوماسي كاف وهو لا يكلفنا شيئا فلا

---

(١) « Polemiche, dissensi edibattiti », in L'Osservatore Romano;21 ottobre 1911, P.L.
(مقالة بدون توقيع) وقد ورد في نفس الصحيفة في ١٦ ، ٢٣ سبتمبر مقالات تندد بالتصرف الايطالي وتصفه بالطيش والتسرع .

(٢) Malgeri, F., Op. Cit., P.244.

نرى اذن ضرورة اللجوء الى خطر الاحتلال العسكري المؤكد ، نحن ضده لأننا غير مقتنعين بأنه أمر ضروري يبرر انفاق المال وربما الدماء التي تنتج عن تعقيداته »[1] ، والاعتراض من هؤلاء مبني على حسابات اقتصادية لعملية الغزو ، مما يوضح أن التباين في مواقف الحركة الكاثوليكية من تأييد فئات كبيرة منهم للتوسع الخارجي والاحتلال الى حياد الفاتيكان دون معارضته لفكرة الغزو ذاتها الى شجب واعتراض بعض الجماعات الكاثوليكية الى تقبل ضمان دبلوماسي من البعض الاخر ، دليل على أن الدوافع التي تحرك كلا منهم مختلفة ، ولكن تبقى حقيقة واحدة وهي أن الحكومة الايطالية وصانع القرار السياسي خاصة قد استفادا كثيرا من الأصوات الكاثوليكية المؤيدة للغزو .

ثانيا : أحزاب المعارضة

١ ـ الحزب الاشتراكي الايطالي :

تعد الحركة الاشتراكية من أبرز الحركات السياسية في ايطاليا التي وقفت بشدة ضد احتلال ولاية طرابلس ، انطلاقا من موقفها الذي عرفته منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بمعارضة الحروب والنزعات العسكرية الاستعمارية[2] .

وقد كان الأساس السائد لدى قادة الحزب الاشتراكي ورؤساء اتحادات النقابات العمالية بل ولدى كل القوى النقابية ، بمختلف طوائفها هو أن الطبقات

---

(١) Meda, F., « Precisiamo », in L'Unione 25 settembre 1911, PP. 1.2.

وقد جاءت مقالة بعنوان « لنحدد » ردا على صحيفة « كوريري دي ايطاليا » التي نشرت في اعداد سابقة تأييد الكاثوليك المطلق لغزو ولاية طرابلس .

(٢) Degl' Innocenti, M., Op. Cit., PP. 65 - 7.

العمالية ستكون وقود الحرب وأن الطبقات الفقيرة هي التي ستتحمل أعباءها وتكاليفها الكبرى سواء أكانت بشرية أم مادية .

لذا فما ان شعرت الحركة الاشتراكية بقرب اقدام الحكومة الايطالية على اتخاذ قرار احتلال طرابلس حتى اشتدت معارضتها بصورة كبيرة احيانا وعنيفة في أحيان أخرى ، ساعية من ذلك إلى تحقيق أهداف اربعة هي :

أولا : التأثير على صانع القرار السياسي لايقاف عملية الغزو .
ثانيا : دفع الشعب الايطالي لمعارضة سياسة الحكومة الاستعمارية وعدم تأييدها عن طريق بيان عواقبها .
ثالثا : تحويل انظار الحكومة للاهتمام بالداخل وتوجيه سياسة الدولة لحل المشاكل الداخلية .
رابعا : المحافظة على الطبقة العاملة التي قد تكون الأداة الاولى في الحرب . وقد اتخذت معارضة الاشتراكيين اشكالا عدة أهمها :

أ ـ الحملات الصحفية التي تندد بالتوسع الاستعماري .
ب ـ توزيع المنشورات المعادية للحرب .
ج ـ القيام بالاضرابات العامة والمظاهرات الاحتجاجية .

أ ـ الحملات الصحفية :

منذ البداية أخذت صحف الاشتراكيين تهاجم السياسة الاستعمارية وتبين نتائجهاالسيئة ، ففي ١٣من سبتمبر١٩١١ اتخذت صحيفة«افانتي» موقفاحازما ضد الحرب الايطالية ـ التركية ، مذكرة ساسةايطاليا بتحذيرات « اندريا كوستا »[١] سنة ١٨٩٦ التي جاء فيها « لا رجل ولا قرش من أجل اريتريا »

(١) كان « اندريا كوستا » يعد من أشد معارضي غزو ايطاليا لاثيوبيا ، وقد اتهم انذاك بانه خائن للوطن بسبب هذه المعارضة . انظر أيضا :
ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص٩٣ .

وكتبت الصحيفة تقول : « رفض كوستا ـ الذي اتهم آنذاك بعدم الوطنية ـ والذي أكدته بصورة مفجعة الأحداث الدامية التي لا تزال جميع الامهات في ايطاليا تذكرها ، كلا ، يجب أن يرتفع مرة أخرى صوت الحزب الاشتراكي صائحا في مستشاري السوء الذين يتزاحمون حول الحكومة لدفعها الى القيام بالحملة ، فقبل برقة هناك كالابريا وهناك سردينيا ثلثا ايطاليا ايها التعساء الذين تحلمون بالعظمة والقوة الوطنية ، نحن نطالب بملايين الدولة وعناية القوانين واننا سنقاوم ونقاوم بجميع الوسائل أية محاولة لجر ايطاليا نحو مغامرات جديدة »(١) .

إن تذكير الصحيفة الاشتراكية لصانع القرار السياسي والحكومة بتحذيرات سابقة وكيف اتهم قائلها بأنه ليس وطنيا لمجرد أن نبه الى الأخطار التي تحققت في هزيمة « عدوة » الأثيوبية هي محاولة للتأثير عليهم لمنع اتخاذ قرار الغزو قاصدة في الوقت ذاته الى اثارة مشاعر الشعب الايطالي باعادة صور المأساة أمامه ليضغط بدوره على ساسة ايطاليا ويمتنع عن تأييد خططهم التوسعية ، وراغبة في ابعاد دعاة الحرب الاستعمارية الذين يلتفون حول الحكومة ، ومطالبة بأسبقية ايطاليا نفسها لنيل الاهتمام والرعاية وابقاء أموال الدولة وعدم اهدارها وتوجيه سياسة الحكومة نحو الشئون الداخلية واصلاح الأمور فيها ، ثم تلجأ الصحيفة الى أسلوب التحذير لمنع تنفيذ الخطط الاستعمارية .

أما صحيفة «لاسوفتيا» فقد نشرت في ١٥ من سبتمبر من نفس العام مقالة اشارت فيها الى أن السعي للاستيلاء على طرابلس قد ولده جشع البرجوازية التي شمت هناك رائحة سوق جديدة لنهبها الرأسمالي ، وأن الحكام في ايطاليا على استعداد لسفك دماء البروليتاريا من أجل زيادة دخل بنك روما وترست « الفا » للفلزات ومن أجل تهدئة الغرائز المادية المتعطشة للفتوح الاستعمارية بلحم

---

(١) « La montatura Tripolina » in Avanti » 13 Settembre 1911.
افتتاحية صحيفة « آفانتي » كانت بدون توقيع .

ابناء القبائل العربية[1] ، والمقالة هنا تبرز دور القوى الرأسمالية المحركة للغزو ومصالحها فيه ، كما تبين استعداد ساسة ايطاليا لتقديم الطبقات العمالية لخدمة هذا الهدف وتنبه العمال الى الاخطار التي قد يقادون اليها ساعية لاقناعهم بعدم الالتحاق بالقوات الغازية .

وقد وجه رئيس الحزب الاشتراكي من على صفحات « كريتيكا سوشالي » في ١٨ من سبتمبر تحذيرا للحكومة بألا تقوم بخطوات خاطئة لأن ذلك سيقابل من الاشتراكيين الايطاليين بمقاومة حازمة ، محاولا ممارسة الضغط عليها لتعدل عن القيام بالغزو ، كما كتب « جاتيانو ساليفيمنى » في صحيفة « اونيتا » مقالا أكد فيه معرفته بالأحوال البائسة الموجودة في طرابلس ، وأنه ليس هناك ما يشجع على احتلالها ، ويتحدى الذين يدعون أنها منبع ثروة طائلة ان يثبتوا ذلك حتى يطلع الشعب الايطالي على حقيقة الأمور ولا ينخدع بالدعاية الاستعمارية ، وآملا في اقناع قطاعات كبيرة بالعدول عن تأييد الغزو[2] .

ولكن مع هذه الحملة الصحفية المعارضة من جانب الاشتراكيين كان لا بد من تحرك آخر يأخذ صورة أوسع انتشارا عن طريق اصدار المنشورات .

ب ـ اصدار وتوزيع المنشورات المعادية للحرب :

قامت فروع الحزب الاشتراكي وبقية المنظمات والتجمعات الاشتراكية والنقابية باصدار منشورات معادية للحرب وزعتها بغرض خلق جبهة عريضة من المعارضة ، وقد ساعد على ذلك امكانية انتشار هذه المنشورات على نطاق واسع وسهولة تداولها في جميع انحاء ايطاليا ، وقد اتجهت هذه المنشورات بصفة خاصة الى قطاعات ثلاثة هي : أولا : القوات العسكرية والمجندون الجدد

---

(١) Robotti, P.G., « Trent anni di lotte communisti italiani « in la Soffitta, 15 settembre, PP. 3-7.

(٢) Smith, M.D., Op. Cit., P. 15.

لاقناعهم بالامتناع عن الالتحاق بالحملة التوسعية . **ثانيا** : الطبقات العمالية التي قد تجند وترسل للحرب . **ثالثا** : بقية افراد الشعب الايطالي من غير العسكريين والعمال الذين قد يلتحقون او يتطوعون أو يرسلون ابناءهم الى الحرب .

وقام شباب الحزب الاشتراكي بأنشط دعاية ضد الحرب الايطالية ـ التركية فاتحاد الشباب الاشتراكي شن حملة كبيرة في أماكن تجمعات وسفر الجنود عن طريق توزيع الكتيبات والمنشورات ، وقد انتشر أحد هذه المنشورات الذي كان ملحقا للعدد ٤٢ من الصحيفة النصف شهرية « الشباب الاشتراكي » في معظم مناطق ومدن ايطاليا في الفترة ما بين أول اكتوبر ونهاية نوفمبر ١٩١١ ، وكان مضمونه يقول : « لا تكونوا قطيعا يترك نفسه ليقاد سلبيا الى المجزرة ، تعلموا أن تستفيدوا من أجل قضيتكم بالسلاح الذي بأيديكم . كونوا حازمين في عدم تقديم حياتكم لراحة مستغليكم بل قدموها من أجلكم ، من أجل بعثكم ، إن الأوقات الجديدة سوف تأتي اذا أردتم ايها الشباب العامل المطلوب دخوله الثكنات »[١] . والمنشور يحرض الجنود على العصيان ويحثهم على عدم الوقوف السلبي من الخطط التي ستقودهم الى التهلكة حتى لا يكونوا مجرد أدوات في أيدي الساسة ثم يطمئنهم بأن الظروف سوف تفرض التغيير بل ويدعوهم الى الثورة واستبدال الأوضاع .

وفي مدينة «كريمونا» القيت منشورات في ٢٩ من اكتوبر في الساحات والميادين التي يتجمع فيها الجنود وفي مدينة « ريجيو ايمليا » الصقت على جدران المباني في ٧ ، ٩ من نوفمبر ثم لم تلبث أن انتشرت المنشورات في مختلف المدن الايطالية[٢] وقد وزع احد هذه المنشورات في مدينة « ليفورنو » من قبل احدى

---

(١) Malgeri, F., Op. Cit., P. 226.

(٢) Ibid., P. 227.

الجماعات الاشتراكية وقد جاء فيه ما يلي : « ايها العمال : نحن لا نفرق بين لغة وأرض. اننا نرى في العمال الاتراك الذين يقتلهم العمال الايطاليون بصورة لا شعورية لتقوية البرجوازية الوطنية باستمرار ، إننا نرى فيهم إخوة يتألمون مثلنا ويأملون في مستقبل أفضل ، اننا نشمئز من هذه المجزرة الفظيعة ونخجل لأن الذين قاموا بها هم من العمال الايطاليين الذين يرتدون لباس البحرية . إننا نشعر بالفزع للمنظر المرعب لكثير من التعساء الذين ربما لا زالوا يحتضرون وسط المياه الدامية ، وإننا نشارك في آلام تلك الامهات اللواتي يدعون في هذه الساعة باللعنة والويل على من يرسل ابناءهم الى الحرب »[1] .

ويحاول المنشور أن يوضح الأمر من خلال المنطلق الاشتراكي في مخاطبة القوى العمالية وابراز التلاحم العقائدي بين الطبقة العمالية في ايطاليا وتركيا وتوافق أوضاعهم الحالية وأهدافهم المستقبلة ، وعدم قبول الزج بهم في الحرب لمصلحة البرجوازية ، ورفضه لما يرتكب فيها باسمهم قاصدا التأثير عليهم حتى يمتنعوا عن المشاركة فيها ، ثم يلجأ المنشور للجانب الانساني لاثبات التصاقه ومشاركته لآلام الأمهات اللاتي اقحم ابناؤهن في الحرب ،وهو نفس المعنى الذي تأكد أيضا في المنشور الموزع في مدينة « فانو » في شهر نوفمبر بعنوان « لو كنت أما » فلهجته المتأثرة بالدعاية الانسانية السلمية كان لها تأثير كبير على نفسية الشعب الايطالي ، ففي القسم الأخير من هذا المنشور جاء ما يلي : « لو كنت أما لقلت لولدي ذي العشرين عاما : أحبب كل الناس. ان العالم لا حدود له مثل الهواء الذي يحيط بك والنور الذي يضيئك والعلم الذي يهذبك ، احبب ، أحبب ، إن جميع الرجال اخوتك لا يوجد ايطاليون ، ولا فرنسيون ولا يابانيون ، ولا روس ، كما لا يوجد مسيحيون أو مسلمون أو يهود ، إن جميع الرجال اخوتك في الانسانية الحرة لأن لهم نفس الحاجات والقناعات التي يريدون

---

(١) Idem.

ارضاءها، لو كنت أما لقلت لولـدي ذي العشرين المطلـوب ارسالـه للحرب: ارفض، انك لا تستطيع ويجب ألا تكون قاتلا. ان الحرب الوحيدةالأكثر قدسية التي تستطيع أن تقاتل فيها هي حرب الحرية والخير، ففي هذه الحرب كن جنديا شجاعا ومتطوعا وقدم الحياة التي اعطيتك اياها في سبيلها »[1]. ويلاحـظ أن استخدام الطابع الانساني في اسلوب المنشور يتجاوزه كافة الحدود والأجنـاس والديانات يبطل كل دعاوي الحرب ودوافعها الاسـتعمارية ليبقـى على الرابطـة الانسانية كأقوى مانع لها.

جـ ـ الاضرابات العامة والمظاهرات الاحتجاجية:

عندما اقتربت بوادر الحملة الاستعمارية لاحتـلال ولاية طرابلس عمـت الاضرابات والمظاهرات انحاء كثيرة من إيطاليا في صورة عملية لاظهار الاحتجاج عليها وقد هدفت الحركة الاشتراكية من ذلك بيان أمرين:

أولهما: إسماع صوتها المعارض للحـرب لصانعـي القـرار السياسي في الحكومـة كمحاولة أخيرة لمنعهم من اتخاذ قرار الغزو.

ثانيهما: توعية بعض قطاعات الشعب الايطالي وخاصة الاميين منهـم بشـكل ظاهر والذين لا يدركون حتى تلك الفترة الى أين تقودهم الحكومة، وكان الأمل يحدوهم في أن يتجاوب الشعب معهم في حالة عدم الاستجابة من قبل الحكومة، ففي ١٥من سبتمبرقـام تـنـظيم «ميلانـو» الاشتـراكي بقيادة«فاليرا وكوريدوتي» بإعلان الاضراب العـام[2]، ثم منـذ عشرينـات الشهـر نفسـه دعيت الحـركة الاشتراكية لتكتيل قواها لمعارضة الحملـة الغـازية حيث عقـد اجتماع في مدينـة بولـونيا، اشتـرك فيه، الاتحـاد العـام للعمـل، وقيادة الحـزب الاشتـــراكي والمجموعة البرلمانية (الأعضاء الاشتراكيين في البرلمان الايطالي). وقد تقرر في

(١) Idem.
(٢) Ibid., p. 220.

هذا الاجتماع بالاشتراك مع بعض القوى المعارضة الاخرى القيام باضراب عام لمدة ٢٤ ساعة ابتداء من ٢٧ سبتمبر .

وقد تعرض هذا القرار قبل صدوره لمعارضة اتجاهين داخل الحزب نفسه : **الاتجاه الأول** : ممثل في الكتلة الثورية برئاسة « بيشتي ، التوبيللي ، وبيراتشيني » وقد أراد هذا الاتجاه مواجهة اكثر عنفا ضد الحكومة وليس مجرد اضراب فقط[١] . **أما الاتجاه الثاني** : فقد عارض فكرة الاضراب اساسا ومن هؤلاء « بيسولاتي ، وبونومي » وقد استقر الأمر في النهاية على القيام بالاضراب العام مع اقتراح يتضمن « دعوة العمال الى قصر الاضراب في حدود النظام الدقيق وفي الأوقات القصيرة التي حددها الاتحاد ، وذلك من أجل تجنب خطر تقوية التيارات العسكرية ورد الفعل الذي قد تقوم به بوارجنا في طرابلس » [٢] .

ويبدو أن الاشتراكيين ـ من خلال هذا الاقتراح ـ كانوا يتوقعون مصادمات مع رجال البوليس أو اجراءات قمعية تتخذها ضدهم السلطات المسئولة في الحكومة لردعهم عن القيام بما ينوون عمله ، ومع ذلك فان مدينة « فورلي » حيث تتمركز منظمات نقابية واشتراكية عدة قامت بالاضراب يوم ٢٦ من سبتمبر ليستمر مع الاضراب العام الذي تقرر في اجتماع بولونيا وشمل المناطق والمدن الصناعية في انحاء ايطاليا ، مثل جنوه ، تورينو ، وليفورنو ، ونابولي[٣]. وفي فورلي بالذات اتخذت المظاهرات التي قامت فيها صورا عنيفة. وقد حاول المتظاهرون منع وصول المجندين إلى دار المحافظة وقاموا بتخريب الخطوط الحديدية وقطع الاسلاك التليفونية والتلغرافية واشتبكوا مع البوليس في

---

(١) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢) Pedine, F., **Il Partito socialista italiano nei soui congressi,** Milano, Rizzoli Editore, 1961, PP. ٤٣ - 60.

(٣) تقرر في مدينة « فورلي » القيام بالاضراب العام كتعبير عن معارضة غزو ولاية طرابلس يوم ٢٦ في حين الاضراب العام الذي قررته كافة القوى الاشتراكية بدا يوم ٢٧ سبتمبر ـ نقلا عن .
Degl'Innocenti, M., **Op. Cit.,** PP. 29 - 46.

مصادمات استمرت طوال اليوم واغلقت المؤسسات والمصانع لفترة من جراء ذلك ، وقد ترأس بنيتو موسوليني النقابي وعضو الحزب الاشتراكي - والذي سيقدر له أن يحكم ايطاليا فيما بعد - وامبرتو بياتكي سكرتير غرفة العمل هذه الاحتجاجات بالتنسيق مع الحركة الفوضوية والجمهوريين امثال « بترونيني وارماندو كازاليني »[1] .

كما أن القيادات الاشتراكية في نابولي قدمت مساهمة فعالة في معارضة حملة الغزو وتعرضت صحيفتهم « بروياجندا » أكثر من مرة للاعتداء عليها في الفترة من شهر اكتوبر وحتى نهاية ديسمبر ١٩١١ من قبل القوميين مما دفعهم للرد عليها بمظاهرات عنيفة أدت الى الاصطدام بين الاشتراكيين والقوميين ، واستمرت المناوشات بين المعارضين للغزو والمؤيدين له وتدخل البوليس أكثر من مرة لصالح دعاة الاستعمار[2]، وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ من اكتوبر ازداد موقف الحزب الاشتراكي المعادي للحرب رسوخا عندما عقد مؤتمره في مدينة « مودينا » فقد أوضح موقفه من الحرب كما يلي : « يعبر المؤتمر عن أشد الاحتجاج حزما ضد كون السياسة الخارجية التي خططت دون ان يناقشها البرلمان وخارج سيطرته تؤدي الى الحملات الاستعمارية وان المؤتمر يؤكد ايضا عداوة الحزب الاشتراكي والبروليتاريا المنظمة التي لا تلين للحرب ويرسل تحية أخوية الى الرفاق الاشتراكيين الاتراك »[3] .

والملاحظ أن الاشتراكيين في ايطاليا يركزون على الارتباط العقائدي باستمرار بينهم وبين الأتراك من منطلق رفضهم لاستعمار الشعوب الاخرى وأنه على دولتهم ألا تنزلق في مزالق السياسة التوسعية الاستعمارية وعليها أن تتخلى

---

(١) ز . ب . ياخيموفتش مرجع سابق ص ٩٥ . Malgeri, F., Op. Cit., P. 220.

(٢) Archivio Centrale della Stato. **La Propaganda,** del 7 - 8. ottobre 1911. P. 29. Fasciolo, 6811.

(٣) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ص ٩٦ .

عن مطامحها وأحلامها في أن تصبح دولـة استعمارية عظمى ويجب ان يكون مفهوما لديها بأن ولاية طرابلس لن تكون جنة بالنسبة لها يجد فيها جنودها المتعة والرفاهية ، بل ستكون مقبرة يدفنون فيها .

انشقاق الحزب الاشتراكي الايطالي :

تسبب احتلال ولاية طرابلس في حدوث انقسام حزبي للاشتراكيين امتد ليشمل بعض النقابيين المنضوين تحت لواء الحزب الاشتراكي وتمخض عن هذا الوضع وجود اتجاهين متعارضين بين صفوف الاشتراكيين [1] :

الاتجاه الأول : مؤيد للغزو والاحتلال .

الاتجاه الثاني : معارض لأي توسع خارجي .

فتحت تأثير الدعاية القومية أمكن اقناع بعض الاشتراكيين مما أدى بهؤلاء إلى أن يقفوا موقف التأييد من سياسة الحكومة الاستعمارية بحجة أن المصالح الحيوية لدولة فتية ناشئة مثل ايطاليا تفرض التوسع الخارجي ، وإن الصراع مع الامبراطورية العثمانية هو صراع طبقي - في نظرهم - بل اعتقدوا أن الحرب والاحتلال سيفيد ان الطبقات العمالية لأنها ستكتسب قوة وفهما لادارة الصراع لصالحها في داخل ايطاليا بعد عودتها من ناحية وأن الحرب ضد الامبراطورية العثمانية المتأخرة من ناحية أخرى تخدم قضية تحرير الشعوب المضطهدة في شبه جزيرة البلقان وشمال افريقيا وهي لا تعدو أن تكون حربا ثورية يجب ان يساهم فيها الاشتراكيون جميعهم[2] ، ويأتي على رأس هذا الاتجاه : « بيسولاتي وبونومي ، وكابريني وآخرون غيرهم[3] ، كذلك كان موقف بعض القادة النقابيين مشابها لموقف الاشتراكيين المنشقين بتصور أن العمال الايطاليين غير قادرين على القيام بالثورة لأنهم لا يعرفون معنى الحرب ، فيجب

(١) Smith. M.D., Op. Cit., P. 16.
(٢) Ibid., PP.16 - 7.
(٣) ان « بيسولاتي » وبنومي ، وكابريني » كانوا اعضاء بارزين في الحزب الاشتراكي .

تعويدهم على القتال ، ومن هؤلاء « أوليفتي ومارفاسي وفالا بريولا » الذي يقول : « دعوا البرجوازية نفسها تعود العمال على القتال الجدي ، وسترون انهم سيتعلمون محاربة البرجوازية نفسها[1] .

ويتضح التصور الخاطىء الذي يعتمد عليه هؤلاء المؤيدون للغزو اعتمادا على نقل الصراع الطبقي من داخل ايطاليا الى صراع خارجي مع الامبراطورية العثمانية التي تمثل في نظرهم الدولة الاقطاعية ، و « اوليفتي » يبرر مساندته للغزو قائلا : « ان ايطاليا الرسمية تقول : تلك الأرض تعجبني وتلائمني وهي لي ، إن القانون الوحيد هو مصلحة الدولة ، والقوة هي الموضوع الوحيد ، كما أن العنف هو الأسلوب الوحيد ، وبذلك تشير الى الطريق . . . ففي اليوم الذي تنضج فيه الجماهير العمالية للنصر العظيم سيخاطبون البرجوازية بنفس اللغة التي خاطبت ايطاليا بها تركيا وهي لغة القوة الخالدة التي تؤكدها الأعمال ، لغة روما ، والجرمانية ، والاسلام ، والرجل الأبيض في افريقيا وآسيا ، لغة القوي والغازي في كل مكان وزمان ، إن ايطاليا في هذا الوقت تتنكر لكل ما تتنكر له وتؤكد كل ما تؤكده وانها بعنفها العظيم تقدم لنا درسا دقيقا في الإعداد الثوري »[2] .

وهكذا أفلحت الدعاية القومية الاستعمارية في التأثير على هذه النوعية من الاشتراكيين ونجحت في جذب جزء منهم واقناعهم بأفكارها ولو بتصور خاطىء ومختلف .

أما الاتجاه الثاني فقد ظل على موقفه المعارض للغزو الاستعماري يستنكر اعمال القوات الايطالية الوحشية في ولاية طرابلس ويندد بها باستمرار ويحث الشعب الايطالي على إيقاف الحرب العدوانية .

---

(١) Malgeri, F., **Op. Cit.**, PP. 231 - 2.

(٢) **Idem.**

وقد انتهى الصراع بين الاتجاهين في مؤتمر ريجو ايمليا عام ١٩١٢ الذي عقده الحزب الاشتراكي حيث اصدر قرارا بطرد المؤيدين للغزو من الحزب [١].

كان هذا موقف الحزب الاشتراكي والقوى النقابية وهو موقف يقترب كثيرا من موقف الحزب الجمهوري الايطالي .

٢ ـ الحزب الجمهوري :

في البداية اقترب موقف الحزب الجمهوري كثيرا من موقف الحزب الاشتراكي ، وان وجد خلاف بسيط بينهما ،فمرجعه أن الحزب الجمهوري كان لا يعارض الاحتلال الايطالي لولاية طرابلس فحسب ، بل ويعارض أيضا التحالف مع دولتي الوسط « المانيا ،النمسا والمجر » وذلك لسببين هما :

١ ـ رغبة الجمهوريين في تخليص الأراضي الايطالية الخاضعة للنمسا ، لذلك كانوا يطالبون بعدم اقامة أية علاقات مع النمسا والمجر قبل اعادة الأراضي الايطالية .

٢ ـ خوف الجمهوريين من أن الارتباط مع المانيا والنمسا والمجر قد يجر ايطاليا الى حرب في البحر المتوسط أو البلقان هي في غنى عنها [٢] .

ولكن الحس القومي المتطرف ما لبث أن أصاب بعض اعضاء الحزب الجمهوري بمثل ما حدث للحزب الاشتراكي وأصبح موقف الجمهوريين يتصف بالتردد في مواجهة نقاش حملة الغزو ثم انتهى الأمر الى وجود تيارين :

التيار الأول : الذي عارض عملية الغزو مرتبطا بانتقادات الجمهوريين ضد كل

---

(١) خليفة عبدالمجيد المنتصر ، ليبيا ص ٦٤ .
انظر أيضا حول قرار طرد المنشقين من الحزب الاشتراكي : Malgeri, F., Op. Cit., PP. 232 - 3.

(٢) Malgeri, F., Op. Cit., P. 262.

السياسة الخارجية الملكية والتي ادت للاحتجاجات والمظاهرات بالاشتراك مع الاشتراكيين كما حدث في مدينة « فورلي » حيث تم التنسيق بينهم .

التيار الثاني : كان يترأسه « بارزيلاسي » الذي أيد الغزو بعد أن رأى احتلال طرابلس يختلف في الجوهر عن جميع المحاولات الاستعمارية الايطالية السابقة في شرق افريقيا[1] .

وقد انعكس هذا الوضع على موقف الجمهوريين في البرلمان بعد قيام الحملة واحتلال طرابلس ، ورغبة الحكومة الايطالية في الحصول على موافقة البرلمان على مرسومي الحرب والضم[2] حيث أعلن « كيسيا » العضو الجمهوري في البرلمان ما يلي : « إن موجة الحماس القومي لا يمكنها أن تكون مغسل مسئوليات الحكومة التي تختلف الآراء بشأنها ونحن نعارضها بصورة مطلقة . . . انكم لم تدعوا البرلمان منذ البداية . . . ولذلك لا نستطيع اليوم أن نضمن عملياتكم وليحمل كل واحد عبء أعماله ، نحن لا نعرقل اعمالكم ولذلك سيكون صوتي الى جانب الامتناع[3] . الواضح أنه رغم معارضة النائب الجمهوري للغزو والاحتلال الا أنه اتخذ موقفا سلبيا في عملية الاقتراع داخل البرلمان على مرسومي الحرب والضم ، وهو موقف متردد يحمل قبولاً غير مباشر أكثر منه معارضة .

---

(١) Smith, M.D., Op. Cit., P. 20.

(٢) حول مرسومي الحرب والضم ، انظر الباب الثالث من البحث ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٣ .

(٣) Malgeri, F., Op. Cit., P. 262.

الفصل الثاني

التمهيد للغزو في المحيط الدولي

(بناء التحالفات الدولية)

أولا : ايطاليا والحلف الثلاثي

ثانيا : المساومات الايطالية ـ الانجليزية

ثالثا : التفاهم الاستعماري بين ايطاليا وفرنسا

رابعا : الاتفاق الروسي الايطالي حول المصالح المتبادلة

الفصل الثاني

التمهيد للغزو الايطالي في المحيط الدولي

بناء التحالفات الدولية :

منذ القرن السابع عشر وحتى ظهور مبدأ الدبلوماسية العلنية لعبت الاداة الدبلوماسية دورا على درجة كبيرة من الاهمية عندما شرعت الدول الاوربية في عملية التكالب والتنافس الاستعماري فاعتمدت عليها في تحديد مناطق النفوذ عن طريق عقد المحالفات والمعاهدات والاتفاقات ، بقصد ضمان مستعمراتها والمحافظة عليها من جانب الدول الاخرى أو في مواجهة بعضها البعض ، وكان عمل الاداة الدبلوماسية آنذاك مؤداه ان تتفق دولتان او عدة دول فيما بينها على ان تختص كل منها بجزء من اقليم معين تعتبره منطقة نفوذ لها لا تتعرض لشئونه غيرها من الدول المتعاهدة معها حتى يتيسر لكل منها وضع يدها وبسط سياستها على ما اختصت به .

ولقد استخدمت الدبلوماسية الاوربية في تلك الفترة « مبدأ التنازلات المتبادلة » لفرض السياسة الاستعمارية على الشعوب المغلوبة على أمرها ، في سبيل التوسع الاستعماري والحصول على مزيد من مناطق النفوذ ، واصطنعت الدول الاوربية ما عرف باسم « الدبلوماسية السرية » باعتبارها الشكل المناسب لتنفيذ تلك السياسة معتمدة على الغموض والمناورات والمساومات على حساب الشعوب المستعمرة وفي غيبة الرأي العام ، فعملت كل دولة للحصول على

اعتراف باطماعها الاستعمارية ، سواء بالنسبة للمناطق التي تستحوذ عليها أو التي تنوي الاستيلاء عليها فيما بعد ،وذلك في مقابل تقديمها اعترافا مماثلا، فكانت هذه الدبلوماسية سببا في توتر العلاقات بين الدول ووسيلة لانتهاك حقوق الشعوب ، وأداة دعم لسياسة التوسع الاستعماري ويمكن بهذا الخصوص ادراج ملاحظتين :

أولاهما : أنه ليس من الممكن تجزئة الحركة الدبلوماسية ما بين الدول من الناحية الواقعية لان الدولة تسعى للاتفاق مع عدة دول في وقت واحد ، ومع ذلك فانه من الايسر لفهم شبكة التحالفات التي نجحت ايطاليا في بنائها حول مصالحها في طرابلس استعراض اتفاقاتها مع كل بلد على حدة ، فيبدأ الباحث باستعراض تقارب ايطاليا من الحلف الثلاثي ثم المساومات الايطالية ـ الانجليزية ، فالتفاهم الاستعماري بين ايطاليا وفرنسا ، واخيرا الاتفاق الروسي الايطالي .

وثانيتهما : أنه لم يكن من الشائع ولا من المقبول دوليا ابرام الاتفاقيات بالمعنى القانوني لاركانها لتنظيم المصالح والاطماع الاستعمارية ، ومن هنا تكتسب المراسلات والخطابات أهمية فائقة في استكشاف طبيعة التحالفات الدولية في تلك المرحلة حيث يمكن اعتبار تلك الوثائق بمثابة اتفاقيات قانونية مستكملة لأركان الاتفاق كما يحدده العرف الدولي .

وقد استطاعت ايطاليا أن تعتمد على الاساليب الدبوماسية السرية من اجل الحصول على موافقة معظم الدول الاوربية على أمانيها الاستعمارية ، وشكلت المراسلات والتقارير الدبلوماسية التي كان يتبادلها سفراء ايطاليا وساسة حكومتهم عنصرا هاما في ابرام الاتفاقات السرية بهذا الخصوص ، كما كانت المراسلات التي تبادلها سفراء الدول الاجنبية أو ساسة هذه الدول مع ساسة الحكومة

الايطالية أداة لتقريب وجهات النظر بينهما في بعض الاحيان ، وجزءاً من هذه الاتفاقيات في احيان اخرى ، وفقا للمعنى السابق الاشارة اليه .

أولا : ايطاليا والحلف الثلاثي :

لقد شعر ساسة ايطاليا في اعقاب الاحتلال الفرنسي لتونس بضرورة البحث عن حليف أو أكثر يعترف باطماع السياسة الايطالية ويمكن الاعتماد على مساندته وتأييده ، خاصة بعد ان رأى هؤلاء الساسة ان التحالفات او المعاهدات والاتفاقيات هي العرف السائد بين الدول الاوربية لتأمين رغباتها الاستعمارية المستقبلة او الحفاظ على مصالحها الحالية في مواجهة بعضها البعض .

وعلى هذا الاساس اقتربت ايطاليا من المانيا ثم سعت كل منهما لدعم علاقتها بالاخرى ، والتقت سياستاهما من اجل تحقيق هدفين : عزل فرنسا والوقوف أمام توسعها من جهة ، والسعي لتأمين اطماعهما المتبادلة من جهة اخرى ، وقد ساعد على مزيد من التقارب بين ايطاليا والمانيا انه لم تكن هناك اية مشكلات يمكن ان تعرض العلاقات بينهما لتوتر أو خلاف ، فضلا عن أن المانيا لم تتجه بانظارها نحو الجزء الاوسط من الشمال الافريقي حيث ولاية طرابلس او تونس[1] .

أما فيما يتعلق بالنمسا والمجر فان الدبلوماسية الايطالية في تحركها للحصول على موافقة الدول الاوربية على اطماعها الاستعمارية لم تواجه صعوبة بقدر ما واجهت في علاقتها بالنمسا والمجر بسبب ما كان يطرأ على هذه العلاقات من تغير

---

(١) لم تكن لالمانيا اية قضايا قد تثير النزاع بينها وبين ايطاليا ، كتلك التي وجدت بين هذه الاخيرة وفرنسا ، والنمسا والمجر ، وعلى الرغم من انه كان لالمانيا اطماع استعمارية في ولاية طرابلس لتحقيق ما عرف باسم مشروع البارون « ناختيجال » لتكوين امبراطورية المانية تمتد من التوجو و الكاميرون الى ساحل البحر المتوسط حيث طرابلس وبرقة ، وبناء خط حديدي يربط هذه المستعمرات ، فإن هذا المشروع لم يظهر الى حيز التنفيذ ولم يعطه ساسة المانيا الاهمية الكافية ربما لشعورهم بفقر ولاية طرابلس الاقتصادي آنذاك . انظر :
ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

يحتم الخلاف والتباعد احيانا ويفرض التقارب والالتقاء احيانا اخرى ، فمحور التناقض بينهما تركز في قضيتين حددتا الى درجة كبيرة سياسة كل منهما تجاه الاخرى حيث تمثلت **أولاهما** في بقاء بعض الاجزاء من الاراضي الايطالية تحت سيطرة النمسا رغم محاولات ايطاليا المتعددة لاستعادتها ، وسوف تبقى هذه القضية مصدر خلاف لفترة طويلة تتصاعد حدتها من آن لآخر بين البلدين . أما **ثانيتهما** : فقد أخذت صورة تعارض مصالحهما الاستعمارية في منطقة البلقان والادرياتيكي .

فبالنسبة للقضية الاولى : وقفت مشكلة بقاء الاحتلال النمسوي للترانتان وتريستا ومدن ساحل دالماشيا الايطالي[1] عقبة في طريق أي تعاون أو اتفاق بينهما ، حتى جاء الاحتلال الفرنسي لتونس لا لينهي المشكلة بين الطرفين وانما ليكون بمثابة المحرك الذي يدفع بالدولتين نحو التقارب ، فايطاليا منطلقة من احساس بالعداء نحو فرنسا بعد القضاء على أمانيها في تونس وخوفها من ضياع الجزء الباقي المثل في ولاية طرابلس ، كانت في حاجة الى مساندة النمسا والمجر التي كان يحدوها الامل بدورها في الحصول على تأييد ايطاليا أو على أقل تقدير تحييدها اذا ووجهت بروسيا القيصرية في البلقان ، الى جانب عدم اقلاقها بمشكلة الاراضي الايطالية الخاضعة لها .

أما بالنسبة للقضية الثانية : فقد كان تعارض المصالح الاستعمارية بين الدولتين مصدرا للتوتر بينهما ، فايطاليا تتطلع لمد سيطرتها على البانيا واجزاء من الادرياتيكي[2] والنمسا نفس الشيء تقريبا ، لكن هذا التعارض لم يكن كبيرا بصورة تمنع تقاربهما .

---

(١) عرفت هذه الاراضي باسم « الاراضي الاستردادية » نظرا لمطالبة ايطاليا المستمرة باستردادها من النمسا والمجر التي فرضت سيطرتها عليها منذ ان كان هناك وجود لها في ايطاليا .

(٢) د . جلال يحيى ، المغرب الكبير في العصور الحديثة ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص ٧٢٤ .

وهكذا التقت اهداف الدول الثلاث عند حاجة كل منهما الى مساندة وتأييد الاخرى لها ، واستطاعت المانيا بدبلوماسيتها أن تجمع النقيضين بتوقيع معاهدةالتحالف الثلاثي في ٢٠ من مايو عام١٨٨٢خاصةوأن هذه المعاهدةجاءت مكملة لرغبة حكومة برلين الساعية لعزل فرنسا وتوسيع شقة الخلاف بينها وبين المزيد من الدول في القارة الاوربية ، وهو الامر الذي لم تحققه من خلال اتفاقها مع النمسا والمجر عام ١٨٧٩[1] .

وتعتبر المادة الثانية من المواد الهامة التي وردت في هذه المعاهدة (معاهدة الحلف الثلاثي) اذ نصت على : « انه في حالة وقوع هجوم فرنسي على ايطاليا وبدون سبب مباشر من جانبها ، ومهما كان الدافع سيكون على الطرفين الآخرين المتعاقدين أن يقدما عونا[2] للطرف المعتدى عليه ، ونفس الالتزام يقع على ايطاليا في حالة وقوع اعتداء ـ لم يتسبب فيه مباشرة ـ من جانب فرنسا ضد المانيا »[3] ، ويتضح من النص أمور ثلاثة :

١ ـ علاقة متبادلة بين المانيا وايطاليا ، فقد حصلت هذه الاخيرة على مساعدة من قبل المانيا والنمسا والمجر لها ضد أي هجوم قد يقع عليها من فرنسا ، وفي نظير ذلك اعطت ايطاليا تأكيدا بتقديم مساعدة مماثلة في حالة وقوع عدوان فرنسي على المانيا .

---

(١) لم تستطع اتفاقية التحالف الالمانية النمسوية المجرية في سنة ١٨٧٩ أن تلبي حاجة المانيا في الوقوف ضد فرنسا اذ كانت موجهة بالدرجة الاولى ضد روسيا حيث نصت على « انه في حالة وقوع هجوم على احدى الدولتين من جانب روسيا فان الدولتين ستشتركان في وضع قواتهما ضدها ، وفي حالة هجوم يأتي من دولة اخرى فانهما تعدان بعضهما بالحياد فقط » مما يعني انه في حالة وقوع اعتداء فرنسي على احد الطرفين ـ كالمانيا العدو التقليدي لها ـ فان الطرف الآخر يبقى على الحياد ، فجاءت معاهدة الحلف الثلاثي مكملة لرغبة المانيا بالنص على تقديم العون المسلح لأحد اطراف الحلف اذا وقع عليه اعتداء من طرف ثالث ، انظر : بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٥٨٦ ـ ٥٨٧ ، ٥٩٣ .

(٢) قصد بتقديم العون ـ المساعدة المسلحة للطرف المعتدى عليه من اطراف الحلف الثلاثي ؛ انظر : د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٣) د . بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٥٩٢ ، معاهدة الحلف الثلاثي تتجدد كل خمس سنوات وقد استمرت من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٥ .

٢ ـ لم تعد ايطاليا النمسا بشيء رغم أنه كان على هذه الاخيرة أن تقدم مساعدة مسلحة في حالة الاعتداء على ايطاليا من فرنسا .

٣ ـ ان الهجوم الفرنسي اذا تم ضد النمسا لا بد وأن يستدعي تدخل المانيا واشراكها في النزاع وبالتالي تتحتم مساندة ايطاليا المسلحة لها كما ورد في هذا النص الامر الذي يعني أن مساعدة ايطاليا المسلحة للنمسا قائمة ولو بطريق غير مباشر .

ومع صراحة هذا النص في تقديم المساعدة المتبادلة بين ايطاليا ودولتي الوسط ، الا أن هناك قيدا تضمنه بعدم حدوث سبب مباشر من جانب احدهما يؤدي الى هجوم فرنسي بقصد عدم اعطاء أي من الدول المتحالفة حرية البدء في دخول نزاع مسلح قد يؤدي الى اثارة بقية الدول الاوربية ضدها ويعرقل بالتالي تقديم المساعدة لها .

وفي أعقاب هذا الاتفاق ساد الاعتقاد لدى ساسة ايطاليا بأن صفحة جديدة قد بدأت من أجل تحسين العلاقات الايطالية النمسوية ، ولكن ما لبث أن ثار الايطاليون في الاراضي الخاضعة للنمسا والمجر ونددوا في الصحف التي كانوا يصدرونها بموقف حكومتهم المتواطىء مع المانيا والنمسا والمجر يدفعهم شعورهم بأنها قد تخلت عنهم ، ووقفت بعض الصحف الايطالية في انحاء متفرقة من ايطاليا تساندهم في مطالبهم ، كما جرت في الوقت ذاته محاولة لاغتيال امبراطور النمسا والمجر ، فخشيت الحكومة الايطالية أن يكون لذلك ردود فعل سيئة لدى حكومة فينا وبادر رئيس الوزراء الايطالي على الفور باستنكار هذه الاعمال في مجلس النواب الايطالي عام ١٨٨٣[١] .

ومع ذلك فان حركة المعارضة لسياسة التقارب مع النمسا والمجر بصفة

---

(١) د . نور الدين حاطوم ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ ـ ١٨٦ ، ١٨٩ .

خاصة لم تتوقف ، بل اتسعت بانشاء العديد من المنظمات المطالبة باسترداد الاراضي الايطالية ، حيث قامت في مدينة ميلانو « منظمة الالب الجولينية عام ١٨٨٤ » . وفي نفس العام انشئت في مدينة البندقية « رابطة غليوم أو بردان الجمهورية » وفي عام ١٨٨٥ ظهرت في مدينة ميلانو ايضا « حركة غاريبالدي لأجل الاستراداية الايطالية » .

وبالاضافة الى هذه المنظمات قامت العديد من التجمعات والجمعيات مثل « تجمع ايطاليا الجديدة » و« جمعية حزمة الديمقراطية » وقد كانت لها جميعها فروع في مختلف المدن الايطالية [١].

ومن الواضح أن وضعا كهذا لا بد أن يؤثر على سياسة الحكومة الايطالية ويحرجها في فترة تحرص فيها على علاقات طيبة مع حكومة النمسا ، لذا لم يتوان ساسة ايطاليا عن أن يدلوا باستمرار بتأكيدات مطمئنة لحليفتهم ، ففي عام ١٨٨٦ اعلن رئيس الوزراء الايطالي : « أن الوحدة الايطالية قد انتهت »[٢] راغبا اظهار نوايا حكومته نحو النمسا والمجر بعدم اثارة موضوع الاراضي الايطالية الخاضعة لها من ناحية وقطع الطريق أمام المطالبين بذلك من ناحية اخرى .

وعندما تولى « فرانشيسكو كريسبي » رئاسة الوزارة الايطالية عام ١٨٨٧ ، واقترب موعد تجديد معاهدة الحلف الثلاثي رأى بدوره ضرورة تجميد مشكلة الاراضي الايطالية المحتلة خاصة وأنه كان يطمع في الحصول على اعتراف صريح باطماع ايطاليا الاستعمارية ، فالمعاهدة الاولى لم تعد ايطاليا سوى قدر ضئيل من الضمانات في مواجهة فرنسا .

وسيطر على سياسة حكومته خلال تلك الفترة عاملان اخذ الالحاح يزداد

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

عليهما كلما اقترب موعد تجديد المعاهدة المذكورة ، **أولهما** : ضرورة الحصول على اعتراف صريح من دول الحلف بمطالب ايطاليا في ولاية طرابلس ، **وثانيهما** : أن تنال نصيبا في منطقة البلقان .

فالوجود الفرنسي في تونس اصبح مصدر قلق دائم لايطاليا، تارة بادعاء سيطرة فرنسا على الملاحة في البحر المتوسط مما يعرض تجارة الدول الاوربية للخطر، وتارة اخرى بسبب خشيتها من ان يمتد النفوذ الفرنسي ليشمل ولاية طرابلس متى حانت الفرصة لذلك ، ورأى « كريسبي » في التحرشات التي تقوم بها القوات الفرنسية على الحدود الطرابلسية مقدمة لاتخاذ خطوات اخرى في هذا السبيل[1] . وفي البلقان كان يرى أن امكانية أي تقارب نمسوي روسي سوف يقضي على طموحات ايطاليا فيها وسينتهي الامر بتقسيم المنطقة بين النمسا وروسيا ، لذلك فقد عمل على أن يجعل من مطالب بلاده الاستعمارية اساسا لأية مفاوضات تدور بشأن تجديد المعاهدة يدفعه شعور بضرورة ان تصبح ايطاليا في مصاف الدول العظمى .

ويبدو أن رئيس الحكومة الايطالية قد استفاد من موقف المانيا المعادي لفرنسا بسبب مشكلات الالزاس واللورين ، فازدياد التوتر الفرنسي الالماني منذ عام ١٨٨٦ كان يؤدي الى تأييد طموحات ايطاليا ، و« بسمارك » بدوره كان يراوده حلم بتحالف طبيعي بين ايطاليا والمانيا لانه يعني انهما القوتان الاكثر تناسبا وتجانسا من حيث المقدرة على شطر اوروبا الى جزئين .

في حين أن النمسا والمجر لم يكن يهمهما كثيرا ما يدور في البحر المتوسط بقدر اهتمامهما الكبير بمنطقة البلقان وحصولهما على مساعدة ايطالية مسلحة في حالة نشوب نزاع بين روسيا والنمسا والمجر .

---

(١) انظر رسالة وزير الخارجية الايطالي الى سفيره في برلين بهذا الخصوص في الملحق رقم (١) .

ورغم هذا التباين في مطالب كل طرف من اطراف الحلف الثلاثي ، فان ذلك لم يقف حائلا دون تجديد المعاهدة لمدة خمس سنوات اخرى في عام ١٨٨٧ ، وحتى يمكن ان ترضى اطرافها فقد ألحقت بها اتفاقيتان : الاولى بين المانيا وايطاليا بشأن منطقة البحر المتوسط جاء فيها : « انه اذا هاجمت ايطاليا فرنسا في اوروبا نتيجة توسع النفوذ الفرنسي في طرابلس ، فان المانيا ستؤيدها بقوة مسلحة »(١) .

ولعل اقتصار المساعدة المسلحة الالمانية لايطاليا على اوروبا مبعثه خشية الاولى من التورط في نزاع بعيد غير مضمون النتائج .

أما الاتفاقية الثانية : بين النمسا وايطاليا فكانت بشأن منطقة البلقان حيث نصت على : « أنه اذا كان من غير الممكن الاحتفاظ بالوضع الراهن في البلقان ، واذا ما أخذت النمسا والمجر في احتلال ارض بشكل دائم أو حتى مؤقت فسيكون لايطاليا الحق في تعويض »(٢) .

وهكذا نجحت ايطاليا في الحصول على موافقة المانيا بالنسبة لطرابلس ومثلها من النمسا والمجر فيما يتعلق بالبلقان ، وان كانت كلتا الموافقتين مشروطة بحدوث تغيير في الوضع الراهن في منطقة البحر المتوسط أو البلقان ، وفي الوقت الذي وعدت فيه المانيا بتقديم مساعدة مسلحة لايطاليا لم تتعهد النمسا والمجر إلا بأن تنال ايطاليا تعويضا لم تحدده وان كان القصد ينصرف الى جزء من منطقة البلقان(٣) أو طرابلس ، ويظل الاحتمال قائما بالنسبة لكلتيهما .

ان هذا النجاح الذي حققته الدبلوماسية الايطالية يرجع الفضل فيه الى

---

(١) Ponteil, F., **La mediterranée et les puissances depuis l'ouverture jusaua la nationalisation du Canal Sues.**, Paris: Payot, 1964, , P. 57. Grant, H.J., **Op. Cit.**, P.327.

(٢) Ponteil, F., **Op. Cit.**, P. 58.

(٣) تعتبر وجهة النظر النمسوية ان البانيا هي المقصودة بتعويض ايطاليا ، أما وجهة النظر الايطالية فانها كانت تعتقد بانها منطقة البترول في البلقان وطرابلس في الشمال الافريقي ، انظر منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

« كريسبي » الذي كان ميالا بصورة تفوق غيره من ساسة ايطاليا للتعاون مع المانيا والنمسا والمجر ، فقد حرص على أن يوثق علاقته بحكومة برلين من ناحية والا يسمح بتوتر العلاقات الايطالية النمسوية من ناحية اخرى ، وفي هذا المجال استمر في القضاء على الايطاليين المعارضين لاتجاه التقارب مع الحليفتين والنمسا والمجر بصفة خاصة فحل لجنة الترانتان وتريستا في عام ١٨٨٩ ، واقال وزير المالية في حكومته عام ١٨٩٠ لانه لم يعترض على مطالب الايطاليين بعودة الاراضي الأيطالية المحتلة ، وقد صرح في مدينة«فلورنسا» في ٨من اكتوبرمن نفس العام بأن هذه الاراضي في نظره تجر الاخطار لانها اذا عادت فانها تضع ايطاليا في نزاع مع النمسا والمجر[1] ، ويتطلع « كريسبي » من كل ذلك الى الابقاء على عنصرين هامين في سياسته ، فمن جانب هو لا يريد ان يقطع الحوار المستمر مع برلين لضمان عدم تغيير موقفها المعادي لفرنسا ، ومن جانب آخر يرى ضرورة توثيق الصلة « بفيينا » حتى يحصل منها على تأييد صريح لاماني ايطاليا الاستعمارية في ولاية طرابلس ، ويتضح من خلال المراسلات التي كان يتبادلها وزير الخارجية الايطالي مع سفيريه في برلين وفيينا ان السياسة الايطالية قد بدأت تعطي نتائجها باتفاق وجهات النظر بين البلدان الثلاثة ، فقد بعث « روديني »[2] برسالة مؤرخة في ١٥ من مارس عام ١٨٩١ الى سفيره ببرلين يعبر فيها عن سروره لاتفاق وجهة النظر الايطالية الالمانية حول المسألة الطرابلسية ، ويشير لاجتياز القوات الفرنسية لحدود طرابلس ، وتنبيه الحكومة العثمانية لخطورة هذا العمل التي أبدت ارتياحها لذلك[3] . والرسالة توضح ان اتصالا قد جرى بين برلين وروما بشأن محاولات فرنسا تخطى الحدود الى ولاية

---

(١) د . نور الدين حاطوم ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) كان السنيور « دي روديني » خلال هذه الفترة يشغل منصب وزير الخارجية الايطالي ثم تولى رئاسة الحكومة في اعقاب سقوط « كريسبي » مباشرة عام ١٨٩٦ .

(٣) انظر نص رسالة وزير الخارجية الايطالي في الملحق رقم (١) .

طرابلس ، وأنهما تفاهما وان المعلومات التي زودت بها سفارة ايطاليا في اسطنبول قصد بها تحريض الحكومة العثمانية ضد فرنسا واشعارها بخطورة اعمال هذه الاخيرة ؛وتصرف كهذا من قبل ايطاليا قد لاقى قبولا طيبا لدى حكومة اسطنبول .

أما رسالة وزير الخارجية الايطالي المؤرخة في ٢٢ من ابريل من نفس العام الى سفيره في فيينا ورد السفير عليها ، فانها تبين مدى التقدم الذي أحرزه « كريسبي » في سياسته ، فقد جاء فيها « أن سفير النمسا في روما أكد له عزم حكومته على التعاون مع السفارة الايطالية في اسطنبول والحكومة في روما بشأن مسألة طرابلس وان ايطاليا تبادلها نفس النية »[١] .

والملاحظ ان ذلك يعني اتفاق وجهات النظر الايطالية النمسوية حول مسألة طرابلس بتأكيد حكومة فيينا للتعاون مع الحكومة الايطالية عبر سفارتيهما في اسطنبول والتنسيق بين الحكومتين ، كما أن اشعار السفير الايطالي بهذا الموقف وبأي تقدم يتم احرازه على صعيد العلاقة بين الطرفين دليل على أن الحكومة الايطالية تتوقع خطوات قادمة لتطوير علاقاتها بفيينا ، فضلا عن أن التقارب بين البلدين بدأ يوحي بأنه مقدمة لاعتراف من النمسا بتطلعات ايطاليا الاستعمارية في ولاية طرابلس .

ومع قرب حلول موعد تجديد معاهدة الحلف الثلاثي شعر ساسة روما بأن التفاهم مع برلين قائم والتنسيق مع فيينا قد بدأ يزداد فليس هناك ما يمنع من ادخال التعديل الذي تراه ايطاليا ضروريا من أجل تحقيق مصالحها في البحر المتوسط على نصوص معاهدة الحلف الثلاثي وهو ما تم لها بالفعل .

ففي شهر مايو عام ١٨٩١ تم تجديد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة الثالثة

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة وزير الخارجية الايطالي لسفيره بفيينا والرد عليها في الملحق رقم (١) .

وأصبح البند التاسع فيها ينص على : « ان تتعاون الدول الحليفة المحافظة على الـوصع الراهن في الشمال الافريقي على البحر المتوسط ، وبالتحـديد في برقـة وطرابلس وتونس ، أما اذا حدث أن اعترفت ايطاليا والمانيا عقب فحص دقيق للحالة الدولية في تلك المنطقة بأن استمرار الاحتفاظ بالوضـع الراهـن أصبـح مستحيلا ، فان المانيا تتعهد ـ بعد اتفاق مبدئي ـ بأن تساند ايطاليا في أي عمل ايجابي أو احتلال تقوم به الاخيرة للحصول على امتيازات ، وهـذا العمـل من جانب ايطاليا انما يكون لحفظ التوازن الدولي ، والمكافأة المشروعة ، ومن المتفق عليه أنـه لنفس هذه الاحتمالات فان للدولتين أن تتباحثـا لابـرام اتفـاق مع انجلترا »[١] .

ومن الواضح أن هذا البند رغم أنه نص على تعاون الدول الحليفة للحفاظ على الوضع الراهن في برقة وطرابلس وتونس باعتباره أمرا ضروريا لهذه الدول ، الا أنه في واقع الأمر لايخدم سوى دولة واحدة وهي ايطاليا ، فما هي مصلحة المانيا والنمسا والمجر في المنطقة المذكورة؟ انها قضايا تهم ايطاليا بالدرجة الاولى ، فهي ترغب في عدم السماح لفرنسا بالاستيلاء على اقليمي برقة وطرابلس ، وعدم تغيير الاوضاع في تونس لعلها تحقق غاية مزدوجة : من ناحية امكانية أو احتمال العودة للعمل في تونس يوما ما أو على أقل تقدير يكون لها اليد العليا فيها بحكم كبر حجم المصالح الاقتصادية والمالية الايطالية هناك ، ومـن ناحية اخـرى تأمـين اراضيها القريبة من السواحل التونسية وتجارتها في البحر المتوسط .

ومما يوضح أيضا أهمية هذا البند بالنسبة لاطماع ايطاليا أنه يؤكد ضرورة تقديم المساعدة لايطاليا لتحقيق أمانيها في المنطقة اذا ما استحال بقـاء الوضـع الراهن على حالته وبعد دراسته من قبل المانيا وإيطاليا ، ثم لإضفاء صبغة الشرعية

---

(١) محمد مصطفى بازامه ، بداية المأساة ، ص ٢٣ .
انظر أيضا : Grant, A.J., Op. Cit., PP. 323 - 9.

على هذا العمل يمكن القول بأنه قصد به المحافظة على التوازن الدولي ، كما أنه نظرا لأهمية انجلترا في البحر المتوسط آنذاك فانه لا يمكن تجاهلها ، فالنص يرى أن الظروف الدولية تحتم الاتفاق معها مما يعني أنه لا يمكن اسقاطها من حساب الدولتين في أية عملية ستتم في المنطقة .

ورغم أن هذا البند الزم دولتي المانيا وايطاليا فقط ـ فالنمسا والمجر حتى تلك الفترة لم تكن لديهما ـ على ما يبدو رغبة في التدخل في مسائل البحر المتوسط ، الا أن ذلك لم يمنع ايطاليا من العمل بجدية من أجل اقناع ساسة فيينا بتغيير موقفهم هذا ، وهو ما تحقق بالفعل في سنة ١٩٠٢ عندما تم تجديد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة الخامسة ، فقد ألحق بها اتفاق نمسوي ايطالي بتاريخ ٣٠ من يونيو جاء فيه : « فيما يتعلق بالمحافظة على الوضع الراهن لاراضي الشرق ، فان الحكومة النمسوية المجرية ، ليس لها أية مصالح معينة تريد الحصول عليها في طرابلس وبرقة ، لذا فقد قررت عدم اتخاذ أي حركة أو إجراء من شأنه عرقلة أعمال ايطاليا ، وفي حالة ما اذا اضطرت المملكة الايطالية الى اتخاذ تدابير حازمة عند تغيير حالة البلدان الشرقية »[١] .

وهذا الاتفاق جاء في شكل تصريح من قبل النمسا نجحت الدبلوماسية الايطالية في الحصول عليه ليكون بمثابة الاعتراف من حكومة فيينا باطلاق يد ايطاليا في ولاية طرابلس .

وقد شعر ساسة ايطاليا بالاطمئنان لحصولهم على موافقة الحليفتين بالعمل في برقة وطرابلس ، ومع ذلك فان الامر لم يحل دون التأكد من آن لآخر من استمرار هذه التعهدات من المانيا والنمسا والمجر .

---

(١) Auter, M.H., Histoire diplomatique de l'Europe 1871-1914(Paris: les Presses Universitaires De France, 1929), P. 197.

بعض المصادر اشارت الى أن التفاهم الذي تم بين ايطاليا والنمسا والمجر في ٣٠ يونيو ١٩٠٢ لم يكن اتفاقا بل تصريحا نمسويا مجريا ، وبعض المصادر الاخرى اشارات الى كونه اتفاقا ايطاليا ـ نمسويا مجريا .

ففي عام ١٩٠٣ قام « جوليتي » أثناء زيارته لالمانيا بالتشاور مع ساسة حكومة برلين حول قضايا البحر المتوسط وحصل منهم على تعهد بعدم تدخل المانيا في حالة قيام ايطاليا بغزو ولاية طرابلس[١] ، مما أعطى المزيد من التشجيع للحكومة الايطالية بالبدء في التمهيد للغزو عن طريق التوغل السلمي ، والذي أخذ شكل التسلل الاقتصادي مع بداية عام ١٩٠٥ ، واستمرت حكومة روما في سعيها خلال عام ١٩٠٦ للابقاء على مواقف حلفائها على ما هي عليه .

وفي عام ١٩٠٧ أعادت كل من المانيا والنمسا والمجر تعهداتهما السابقة لايطاليا بمناسبة تجديد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة السادسة ، الا أنه خلال العام التالي شهدت العلاقات بين اطراف الحلف بعض التوتر ، فعقب الثورة العثمانية في سنة ١٩٠٨ قامت النمسا بالاستيلاء على اقليمي « البوسنة والهرسك » وهو ما يعد في نظر ايطاليا اخلالا بالالتزامات التي تعهدت بها فيينا من أجل المحافظة على الوضع الراهن في البلقان[٢] . ومبعث اعتراض ايطاليا على هذا العمل هو خشيتها من أن يمتد نفوذ النمسا والمجر ليشمل مناطق البلقان كلها أوأجزاء كبيرة منها والادرياتيكي وألبانيا فيقضي على كل أمل لايطاليا في هذه المناطق مما دعاها الى أن تصرح في ٢٧ من اكتوبر بأنها غير قادرة على أن تبقى حليفة للنمسا والمجر ، ففي أي صدام بين النمسا والمجر وانجلترا فان ايطاليا سوف تكون الى جانب انجلترا دون أية تحفظات ، ثم ذهبت الحكومة الايطالية الى أبعد من ذلك عندما هددت باثارة المشاعر الشعبية في المنطقة ، فردت فيينا على ذلك بقولها : « ان التيارات الشعبية تمر ، اما المصالح الحقيقية وعلاقات

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ٣٧

(٢) Grant, A.J., **Op. Cit.**, PP. 360 - 1.
Roberts, J., **Op. Cit.**, P. 253.

د. بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٧٣٨ - ٨٣٩ .

وحول احتلال النمسا للبوسنة والهرسك انظر : د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ - ٣٠٢ .

القوة فانها باقية وعلاقات القوة هي تلك التي لا تستطيع ايطاليا أن تحقق بها أي نصر »[1] .

وعلى اثر هذه التصريحات وتلك المضادة لها ظهر تيار في الحكومة النمسوية معاد لايطاليا ، وفي نفس الوقت وبالمقابل عادت مشكلة الاراضي الايطالية الخاضعة للنمسا تثار في البرلمان الايطالي وتهدد بمزيد من التوتر بين البلدين .

أما بالنسبة لالمانيا فقد أصبح موقفها صعبا للغاية بحكم ما لها من مصالح اقتصادية ، وما تتمتع به من مكانة سياسية لدى الحكومة العثمانية ، وكان عليها من خلال معادلة معقدة وشاقة ، التوفيق بين الابقاء على علاقاتها الطيبة باسطنبول وعدم فصم علاقتها بالنمسا والمجر الحليف الطبيعي لها ، مما يعني عدم السماح بزيادة التوتر بين برلين وفيينا من ناحية وبين فيينا واسطنبول من ناحية أخرى .

وقد ساعد على تحسين الاوضاع بين أعضاء الحلف ، ان الاطراف الثلاثة فيه كانوا يأملون في ألا تتطور علاقاتهم الى أسوأ مما وصلت اليه ، فايطاليا لا ترغب في ان تخسر النمسا والمجر حتى لا تسحب هذه الاخيرة تأييدها السابق لها وبالمثل حكومة فيينا لا تريد أن تتجه ايطاليا للتحالف مع دولة أخرى ، والمانيا تريد الابقاء على تماسك الحلف في وقت بدأت تشعر فيه بأنها في أشد الحاجة الى تأييد حليفتها ضد فرنسا .

ثم ما ان حل عام ١٩٠٩ حتى تحركت الدبلوماسية الايطالية في اتجاهين في آن واحد : **الاول** : العمل على تحسين العلاقات مع النمسا والمجر من جديد ومحاولة تجميد كافة الخلافات معها . **والثاني** : السعي للتقرب من روسيا القيصرية والانسياق معها لاستخدامها في الضغط على النمسا والمجر عند الحاجة .

---

(١) Auter, M. H., Op. Cit., PP. 114 - 5.
Luigi, V., Op. Cit., P. 70.

فبالنسبة للاتجاه الاول : رأت الحكومة الايطالية أن اختلافها مع النمسا والمجر سيعرقل كافة مخططاتها الاستعمارية ، لذلك قررت أن تعمل قدر الامكان على تحسين علاقتها معها من جديد خاصة بعد أن صرح وزير خارجيتها : « بأنه لا يفهم بقايا المخاوف الايطالية فالنمسا قد تعهدت بأنها سوف تستمر في اتباع سياسة الامر الواقع وعدم التدخل »[1] وقد كان هذا التصريح كافيا بالقدر الذي يشعر ساسة ايطاليا بأن النمسا لن تمد نفوذها الى مناطق أخرى . ولكن في الوقت ذاته ظل يراود هؤلاء الساسة شعور بأن النمسا قدتتفق مع دولة اخرى لاقتسام البلقان مما دفع روما لان تقترح في شهر يونيو ١٩٠٩ على حكومة فيينا « بأن يتعهد كل منهما بألا يعقد أي اتفاق مع طرف ثالث في البلقان دون اشعار الطرف الاخر به »[2] واستقبلت حكومة فيينا هذا الاقتراح بترحاب وتقدمت بدورها بمبادرة في يوليو من نفس العام عن طريق السفير الايطالي بها بالصيغة التالية : « انه في حالة ما اذا تعرضت سياسة الوضع الراهن في البلقان لتغيير فان الدولتين تتعهدان كما وضح سنة ١٩٠٧ بسياسة عدم التدخل »[3] .

ويبدو من هذه الصيغة أن النمسا والمجر لا تريد أن ترتبط باتفاق مع ايطاليا قد يقيد حركتها السياسية ، ولكنها تريد أن يظل الموقف أكثر مرونة بالقول بسياسة عدم التدخل ، فضلا عن أنها كانت تخشى من أن تتجه ايطاليا الى دول أخرى لتحقيق مآربها في البلقان ، وحينئذ ستخسر الحليف والارض معا فكتب وزير خارجية النمسا والمجر لسفيره في برلين بتاريخ ١٤ من أغسطس ١٩٠٩ ، قائلا : « ان ايطاليا لا تستطيع أن تتخلى عن حريتها في العمل ومن حقها أن تطالب بتعويضات ، لذلك وقبل كل شيء يجب منع ايطاليا من الوصول من

---

(١) Auter, M. H., Op. Cit., P.116.
(٢) Ibid., P. 115.
(٣) Ibid., P. 116.

خلف ظهورنا الى اتفاق مع قوة أخرى للتفاهم حول البلقان »[1] .

ويمكن القول ان ذلك الاتجاه يعني أمرين : **فمن ناحية** : هو اعتراف من النمسا والمجر بحق ايطاليا في العمل بما يضمن مصالحها وحقها في الحصول على تعويض ، **ومن ناحية اخرى** : عدم السماح لايطاليا بالاتفاق مع قوة ثانية لاقتسام المنطقة . وقد أدرك وزير الخارجية الايطالي أن النمسا والمجر متيقنتان من حقوق ايطاليا فبعث الى سفيره في فيينا موضحا له « ان وزير خارجية فيينا يعترف بأن لإيطاليا الحق في المطالبة بتعويضات اذا ما احتلت دولته اراضي جديدة ، ولكن أي التزام تتخذه الحكومتان لا يمكن أن يتعلق باتفاقات قد تغير الوضع الراهن في شبه الجزيرة البلقانية والادرياتيكي وبحر ايجة »[2] .

والملاحظ هنا أن ايطاليا تتمسك بابقاء الوضع القائم في البلقان على ما هو عليه ، وتبعث بمشروع اتفاق الى فيينا لتحديد الاوضاع فيها حيث نص على : « ان تتعهد الحكومتان بألا يعقد أي طرف منهما مع طرف ثالث اتفاقا فيما يتعلق بالبلقان دون موافقة الطرف الآخر ، أو الحصول منه على اذن بذلك ، وأن يتم تبادل أية مقترحات أخرى تقدم اليه من طرف ثالث ، وذلك تمشيا مع مبدأ عدم التدخل ، وعدم احداث أية تغيرات في منطقة البلقان »[3] .

والواضح أن هناك قدرا مشتركا لدى الطرفين الايطالي والنمسوي ، فكل منهما يمانع في اتفاق الاخر مع طرف ثالث منفردا حتى لا يفقد نصيبه في أي تقاسم للمنطقة ويرفض أن يتم أي تغير فيها بمعزل عنه ومع ذلك فقد خالفت ايطاليا ما اقترحته واتفقت مع روسيا القيصرية .

---

(١) **Idem.**
(٢) **Ibid.**, P. 115.
(٣) **Ibid.**, P. 117.

أما بالنسبة للاتجاه الثاني مع روسيا : فقد استطاعت ايطاليا الحصول على اعتراف بمصالحها الاستعمارية في ولاية طرابلس بتوقيع اتفاقية « راكوينجي » * في ٢٤ من اكتوبر ١٩٠٩ جاعلة في الوقت نفسه من سياسة التقارب مع روسيا أداة ضغط على النمسا والمجر لإشعارهما بأنها ليست القوة الوحيدة في البلقان ، وبالتالي فلا تستطيع أن تتخذ أي عمل دون أن تضع في اعتبارها ايطاليا .

ومثل هذه الاتفاقية لا بد أن تسبب قلقا لدى الحكومتين الالمانية والنمسوية على حد سواء ، وعلى سبيل المثال قام السفير الالماني في روما بالكتابة لحكومته يقول : « ان الفكرة العامة في روما كانت الاعتقاد بأن ايطاليا قد أصبحت احدى الدول الكبرى ، وقد استطاعت أن تأخذ مركزا مرموقا في النظام الدولي ، فقد أصبح لها حلفاء وصداقات ، وان اتفاقية راكوينجي تشكل مخالفة للضمان الايطالي تجاه النمسا وهي عبارة عن أخذ ثأر روسي أو اندفاع ضد أي تقدم نمسوي جديد في منطقة البلقان »[١] ، وهذا القول يعطي انطباعا بأن المانيا لم تكن حتى تلك الفترة تعتبر ايطاليا من البلدان ذات الوزن الدولي وأنها لم تقم بالاتفاق مع روسيا الا لتدعم مركزها كدولة كبرى ، وان قلق الدولتين مصدره الخوف من ابتعاد ايطاليا عن الحلف بعد اتفاقها مع روسيا بالاضافة الى أن هذا الاتفاق يفقد النمسا والمجر القدرة على التحرك في البلقان مستقبلا .

وقد أخذت برلين وفيينا تنبهان إلى أن اهداف روسيا التوسعية لن تقف عند حد معين ، رغم أن وزير الخارجية الروسي حاول أن يطمئن حلفاء ايطاليا بقوله : « ان الاتفاقات قد استكملت وأصبح الان أحد اصدقائكم صديقنا أيضا »[٢] .

وأحست الحكومة الايطالية بأن موقف الحليفتين قد يتغير كليا بالنسبة لها

* « راكوينجي » مدينة ايطالية كانت مقرالاقامة ملك ايطاليا وفيها عقدت الاتفاقية الايطالية ـ الروسية وسميت باسمها .

(١) Ibid., PP. 118 - 9.

(٢) Idem.

فسارعت بشرح أسباب عقد هذه الاتفاقية وبأنها ليست موجهة ضد أحد من حلفائها ، وقد توجت مساعيها الصعبة والشاقة لاقناع النمسا والمجر بصفة خاصة بتوقيع اتفاق ايطالي ـ نمسوي ، في ١٩ من ديسمبر ١٩٠٩ نص على : «انه نتيجة لاستحالة بقاء الوضع الراهن في البلقان فان النمسا والمجر اذا أجبرت بقوة الاحداث على أن تقوم باحتلال دائم أو مؤقت لسنجق نوفى بازار فان هذا الاحتلال لن يتم الا بعد الاتفاق المسبق مع ايطاليا وعلى أساس مبدأ تعويض ، وعلى الحكومتين أن تتعهدا بألا تقوم أي منهما بالاتفاق مع طرف ثالث فيما يتعلق بالقضايا البلقانية دون مشاركة أو مشاورة الحكومة الاخرى على قدم المساواة ، كما أن الحكومتين تتعهدان باشعار كل منهما الاخرى بأي اقتراحات تقدم اليها من جانب طرف ثالث وتمشيا مع مبدأ عدم التدخل أو احداث التغييرات في الوضع الراهن في مناطق البلقان وسواحل الجزر العثمانية وفي الادرياتيكي وبحر ايجة »[1] ، وبهذا الاتفاق اعادت ايطاليا علاقاتها مع النمسا والمجر الى الوضع الذي يسمح لها بعدم الانشغال والانصراف الى قضايا أخرى والتفرغ للاعداد لغزو ولاية طرابلس .

وقد استمرت الحكومة الايطالية طوال عام ١٩١٠ تناور وتراقب سياسة حليفتيها مدركة أن الصعوبة في الموقف الدقيق ناتجة عن علاقة المانيا المتعاطفة مع حكومة اسطنبول خاصة في الفترة الاخيرة .

الا أن ايطاليا لا بد أن تبدو في وضع القوة وتتخذ من سياسة المساومة وسيلة للوصول لأغراضها وأن تصر على رأيها وتجعل منه السبيل الوحيد لحل أي مشكلة ، لذا نجد وزير الخارجية يتبنى من خلال رسائله الى حكومة فيينا وبرلين نظرية غريبة في ظاهرها وهي أن الحل الوحيد ـ لتوطيد الصداقة بين روما

(١) Ibid., P. 120.

واسطنبول ولاستمرار قيام الحلف الثلاثي بسياسة منسقة في الامبراطورية العثمانية ـ لا بد من احتلال ولاية طرابلس[1] .

ولم يتخل ساسة ايطاليا عن هذه الفكرة لحظة واحدة بل اعتمدوا عليها حتى في الفترات الاخيرة السابقة على الغزو بقليل ، فعندما أبلغت حكومتا برلين وفيينا بعزم الحكومة الايطالية القيام بغزو ولاية طرابلس في وقت قريب طرحت في الوقت نفسه مسألة تجديد الحلف الثلاثي ، مما يجعل الحكومتين تدركان أن أي موقف معاد وغير ودي بالنسبة لايطاليا سيعرض الحلف للخطر[2] .

ورغم أنه في هذه الفترة ساد الاوساط السياسية في المانيا خلاف بين رأيين متعارضين[3] يرى : **أولهما** : ضرورة التخلي عن التحالف مع ايطاليا وعدم الارتباط بها وامكانية استبدالها بالامبراطورية العثمانية في الحلف الثلاثي . **وثانيهما** : يعارض فكرة التخلي عن ايطاليا حتى لا يتعرض الحلف للتمزق وتهدد المانيا بالعزلة من جديد ، كما حدث في أزمتي « مراكش » الاولى والثانية . فإن الرأي المؤيد لبقاء ايطاليا في الحلف هو الذي تأكد بعد ذلك .

ويرجع تعقد موقف الحكومة الالمانية الى خشيتها من ضياع الجهد المستمر والناجح الذي مارسته في السنوات الاخيرة لاستمالة حكومة اسطنبول الى الحلف الثلاثي ، فهي الان قرب اندلاع حرب بين احدى الحليفات والامبراطورية العثمانية ولم تكد تفرغ من تحسين العلاقات معها بسبب عمل النمسا والمجر في البوسنة والهرسك حتى بدأت تواجه نفس الموقف من جديد من أجل ايطاليا ،

---

(١) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، الطبعة الاولى (طرابلس : منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٦) ص ٥١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٣) جاء على رأس مؤيدي الفريق الاول « مارشال » السفير الالماني في اسطنبول كما وقفت بعض الصحف معبرة عن جزء من الرأي العام الالماني هذا الموقف ، في حين أن الفريق الثاني كان يتزعمه وزير الخارجية الالماني « كيدرلن » .

وهو خيار انتهى بالدبلوماسية الالمانية الى المناورة بين ايطاليا والامبراطورية العثمانية حفاظا على تماسك الحلف الثلاثي ، وعدم فقدان صداقة اسطنبول .

تتابعت الاحداث بعد ذلك بصورة سريعة حتى شهر سبتمبر ١٩١١ ، عندما حاولت الحكومة الايطالية أن تنال موافقة نهائية من المانيا فلم تتلق أي رد رسمي[١] ، ومع انها أجرت مشاورات في برلين ومفاوضات رسمية مع السفير الالماني في اسطنبول الا أنها لم تلمس سوى محاولات لايجاد حل سلمي للنزاع الايطالي العثماني ، فعادت الدبلوماسية الايطالية الى نغمة التهديد بعدم تجديد معاهدة الحلف الثلاثي قائلة بأنها غير مستعدة للارتباط في حلف مع دولة تقف من مصالحها موقفا سلبيّاً وغير ودي ، لكن الحكومة الالمانية أكدت للحكومة الايطالية أنها تحاول اقناع اسطنبول بتقديم تنازلات لها بصورة سلمية .

أما في فيينا فقد ابلغ السفير الايطالي وزير خارجيتها بموعد الغزو فطلب منه هذا الاخير ضرورة حصر العمليات العسكرية في البحر المتوسط والامتناع بقدر الامكان عن القيام بأي عمل قد يكون له آثار في البلقان ، كما طلب إمهاله بعض الوقت للنظر في الموضوع قبل تقديمه للامبراطور وابلاغ ايطاليا بالقرارات التي ستتخذها حكومة فيينا[٢] .

وفي عشية اليوم الذي بدأت فيه العمليات العسكرية الايطالية استدعى وزير الخارجية الالماني سفير ايطاليا ببرلين وطلب منه محاولة اقناع حكومته بوقف الحرب ضد الامبراطورية العثمانية ، واضعا أمامه خطر الاضطراب في البلقان وانهيار الامبراطورية العثمانية ، لكن الحكومة الايطالية لم تستجب للطلب الالماني فاضطرت حكومة برلين ان تتصرف بعد ذلك تصرفا ملائما لايطاليا لانها كانت ترى ضرورة تجديد المعاهدة الثلاثية بأسرع ما يمكن .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٢) B.D., Vol. IX, pt.1, P.281, Sir F. Cartwright to Sir E. Grey, 28 - 9 - 1911, D.No. 246.

ووضعت الاحداث التي جرت في ولاية طرابلس حكومة فيينا أمام الامر الواقع ، فجاء ردها في ٢٩ من سبتمبر من نفس العام على النحـو التـالي « ان حكومة النمسا تعرب قبل كل شيء عن اسفها لتخلي الحكومـة الايطـالية بهـذه السرعة عن الميدان الدبلوماسي ، ولكنها تعتبر أن ايطاليا حليفتها لها كل الحق في أن تتخذ ما تراه مناسبا لحماية مصالحها وانها لن تقيم أية صعوبات في وجه العمل الايطالي في طرابلس أملا في أن تتخذ ايطاليا كافة التدابير المناسبة لحصر عملياتها في البحر المتوسط وتجنب حدوث اضطرابات في البلقان »[1] .

ومن الاستعراض السابق ، يمكن القول ان المحرك الـرئيسي لكل طرف من اطراف الحلف الثلاثي الذي كان يحدد سياسته تجاه الطرف الآخر هو تحقيق مصلحته القومية .

فالموقف الالماني من النزاع الايطـالي ـ العثمانـي قد حددتـه قضية هامـة بالنسبة لالمانيا تمثلت في رغباتهـا في أن تلعـب دورا متعـاظما في سياسـة أوربـا وضرورة الحصول على تأييد ايطاليا للتصدي لفرنسا العدو التقليدي بالنسبة لها من خلال الحلف الثلاثي ، لـذلك وضعت حكومة برلين المحافظة على تماسك الحلف واستمرار اعضائه في كفة راجحة بالنسبة لما عداها من القضايا وقدمت على هذا الاساس تأييدها للحليفتين فضمنت بذلك ايطاليا مساندة المانيا لها .

وجاء تأييد النمسا لايطاليا مرتبطا بتحقيق اطماعها في البلقان وحصولها على اعتراف ايطالي بهذه الاطماع خاصة في مواجهة روسيا القيصرية المنافسة لهـا في تلك المنطقة ، وبالتالي فان الذي حدد موقف وسياسة حكومة فيينا بمساندة ايطاليا في نزاعها مع الامبراطورية العثمانية كان تحقيقها لمصلحتها القومية .

وهكذا استطاعت الدبلوماسية الايطالية ان تنجح في استثمار حاجـة كل

---

(١) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٦٥ .

طرف الى تأييدها في قضاياه في الحصول على تأييد منه واعتراف باطماعها الاستعمارية .

ثانيا : المساومات الايطالية ـ الانجليزية :

اتسمت السياسة الانجليزية باستمرار بطابع الحرص والحذر في علاقاتها مع مختلف الدول الأوربية ولم تكن ايطاليا استثناء من هذه القاعدة ، فقد كانت معظم تصريحات المسئولين الانجليز لا تخلو من أسلوب المراوغة ولا تعطي صيغة الالتزام القاطع تجاه اطماع ايطاليا في ولاية طرابلس ، ومع هذا فقد استطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تستفيد مما حصلت عليه من قبل انجلترا وأن تعطيه صفة الالتزام الكامل .

ولقد مرت هذه الدبلوماسية بمرحلتين : **أولاهما** : عندما كان هناك تناقض في المصالح والسياسات الفرنسية ـ الانجليزية فالتقت بالتالي أهداف انجلترا وايطاليا ضد فرنسا المنافسة لكليهما ، فمنذ الاحتلال الفرنسي لتونس سنة ١٨٨١ وايطاليا على غير وفاق معها[1] ومنذ الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ والتوتر يسيطر على العلاقات البريطانية الفرنسية.وشهدت **ثانيتهما**: تقاربا فرنسيا انجليزيا في أعقاب حادثة « فاشودة » ١٨٩٨ فعمدت الدبلوماسية الايطالية الى الحركة على محورين : التقارب مع فرنسا ، والحصول على تأكيد من انجلترا على تعهداتها في المرحلة السابقة وفيما يلي استعراض لهاتين المرحلتين .

ففي المرحلة الأولى : التي عرفت تقاربا ايطاليانجليزيا مضادا لفرنسا أخذت الدبلوماسية الايطالية زمام المبادرة ودعت الى عقد اتفاقية انجليزية ايطالية منبهة الى ما أسمته بالخطر الفرنسي في البحر المتوسطوملحّة على ضرورة استيلائها على ولاية طرابلس وذلك لتأمين اطماعها فيها بموافقة انجلترا .

---

(١) راجع بخصوص الخلاف الايطالي ـ الفرنسي ـ الباب الأول من البحث ص ١٣ .

ومن ناحية اخرى فان الاستجابة الانجليزية للتقارب مع ايطاليا كان مبعثها الصعوبات التي كانت تواجه انجلترا سواء في الداخل حيث شكلت المسألة الايرلندية تهديدا خطيرا للموقف السياسي الداخلي أو في الخارج بسبب عدم التفاهم مع فرنسا بالنسبة للمسألة المصرية[1] ، ومن هنا كانت حاجة انجلترا للتأييد المعنوي حتى لوجاء هذا التأييد من ايطاليا لعله يستتبع مساندة بقية أعضاء الحلف الثلاثي المانيا ، والنمسا والمجر ، وفي ضوء هذه المبادرة دعت وزارة الخارجية الانجليزية السفير الايطالي في لندن للتشاور معه بشأن تقوية أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين وتدعيم العلاقات بينهما ، ولقد اظهر السفير من جانبه تعاونا وتجاوبا حتى لقد سارعت حكومته بتقديم مشروع معاهدة لانجلترا ، وبعد مشاورات عدة وقع الطرفان اتفاقا سريا في ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٧ أخذ شكل خطابات متبادلة[2] لكي يتهرب الطرف البريطاني من التزام تصديق البرلمان ، ولقد نص هذا الاتفاق على عدة بنود :

أولها : المحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط ، والبحر الأسود ، والبحر الادرياتيكي ، وبحر ايجة .

ثانيها : منع كل من يحاول اقامة محمية أو احتلال أو ضم مناطق فيها ومعارضة أي تغيير في هذه المناطق قبل الحصول على موافقة الدولتين مقدما .

ثالثها : تأييد ايطاليا لبريطانيا في المسألة المصرية وتأييد بريطانيا لايطاليا في الشمال الافريقي وعلى وجه الخصوص في ولاية طرابلس ضد أي اعتداء قد

---

(١) د . بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٥٩٦ .

(٢) سيجري التركيز على الخطابات المتبادلة باعتبارها تمثل نوعا من انواع الاتفاق ، انظر في القيمة القانونية للخطابات المتبادلة . د . عز الدين فوده ، الدور التشريعي للمعاهدات في القانون الدولي ، الصورة المبسطة للاتفاقات المكتوبة ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد السابع والعشرون ، سنة ١٩٧١ ، ص ١٠٣ ـ ١٠٥ .

يقع عليها من طرف ثالث(١) .

والواضح من البند الأول أنه يرمي الى بيان أمرين اساسيين : من ناحية ضرورة ابقاء الأوضاع الدولية على ما هي عليه في المناطق المذكورة ، لما في ذلك من أهمية على التوازن الأوربي(٢) عا، اعتبار أن الاخلال بهـذا الوضـع يعنـي الاخلال بميزان القوى بين الدول الأوربية ، ومن ناحية أخرى أن هذا الوضع يخدم مصالح الطرفين المتعاقدين بالمحافظـة على الوجـود الانجليزي في مصر ، وتأمين أطماع ايطاليا في ولاية طرابلس ضد أي تغيير ، وفي الوقت نفسه اشارت الاتفاقية في البند الثاني الى أن حق التغيير في هذه المناطق مرهون بموافقة الدولتين مما يعني أن السماح به هو لمصلحة أي منهما أو ربما لغيرهما شرط موافقتهما عليه فالأمر يحتمل المساومة .

ومن الملاحظ أن انجلترا قد حصلت على تأييد من قبل ايطاليا لوجودها في مصر وهو أمر واقع ولـم تحصل ايطاليا سوى على وعد بتأييد مماثل في تحركها على

---

(١) B. D., Vol. VIII, PP. 1-2.
Ponteil, F., Op. Cit., P. 58.

لقد صح ما توقعته انجلترا من اتساع دائرة التأييد الايطالي ليشمل دول الحلف الثلاثي بالفعل ، ففي ٢٤ مارس ١٩٠٢ انضمت النمسا والمجر الى هذه الاتفاقية بدافع الوقوف في وجه الاطماع الروسية في البلقان ، فاضطرت انجلترا لكي تحصل على معاملة بالمثل الى أن تؤيد النمسا والمجر في المسائل البلقانية ، وايطاليا في البحر المتوسط بالنص على المحافظة على الوضع الراهن الذي جاء ذكره في الاتفاقية .

(٢) حول التوازن الاوربي انظر :

د . حسن فتح الباب ، المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة ، الطبعة الأولى (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦) ص ٣١ - ٣٩ حيث يقول : استقرت دبلوماسية التوازن الدولي في السياسة الاوربية بعقد معاهدتي صلح « وستفاليا واوترخت » في عامي ١٦٤٨ ، ١٧١٣ على التوالي ، وأصبحت تعني الاتجاه الى منع أية دولة من الوصول الى درجة من القوة تتيح لها استغلال غيرها ، ومن ثم تهديد الحياة الدولية وتعريض السلم في اوربا للخطر ، وإن تحقيق هذا الهدف يوجب المحافظة على درجة من التكافؤ بين الدول الكبرى واعتدال ميزان القوى العسكرية فيها ، ويدخل في تقدير هذه القوى عناصر المساحة والسكان والموارد ، فاذا وصلت دولة ما الى درجة من القوة تجعلها قادرة على التوسع والغـزو ، بادرت الدول المجاورة لها الى اجراء مشترك لوقفها عند حدها والحيلولة بينها وبين تحقيق غاياتها وعندئذ قد تقوم الحرب .

الشمال الافريقي بصفة عامة ، وفي اقليمي طرابلس وبرقة بصفة خاصة ، ولكن المدى الفعلي لهذا التعهد بقي بغير تحديد ، فالنص الايطالي يقول : « تَعدُ كلٌّ مِنْ ايطاليا وانجلترا الاخرى بتأييد متبادل في البحر المتوسط في كل خلاف بين احداهما ودولة ثانية » وهذا التأييد يفسر لدى الحكومة الايطالية على أنه تأييد مسلح لها .

في حين أن النص الانجليزي اقتصر على القول : « ان طبيعة هذا التعاون يجب أن يقرر بالنسبة للامكانية التي ستحدث وطبقا لظروف المسألة »[١] . وذلك يعني أن انجلترا تحتفظ لنفسها بطريقة تفسير تعهداتها حسبما تقتضي مصالحها وبما يسمح لتحركها السياسي بالمرونة ، وبالتالي فان منح أو عدم منح ايطاليا عونا ماديا أو الاقتصار على تقديم مساعدة معنوية فقط تقرره هذه المصالح في ظل الظروف الدولية المناسبة ، ومن خلال المشاورات التي كانت تتم في الغالب عبر المراسلات الدبلوماسية بعيدا عن الرقابة البرلمانية مما يساعد على الاحتفاظ بسريتها ويعطيها أهمية خاصة .

وخلاصة ما تقدم أن كل طرف كان يكيف فهمه للاتفاقية في ضوء مصالحه ويسعى لاكتساب تأييد الطرف الآخر لهذا الفهم لذلك فقد بدأت ايطاليا في نهاية عام ١٨٨٧ في اجراء سلسلة من الاتصالات بالحكومة الانجليزية عن طريق سفيرها في لندن حيث كانت تثار من آن لآخر مشكلة الحدود الطرابلسية بعد الاحتلال الفرنسي لتونس ، الأمر الذي كان يستدعي تشاور الحكومتين حول احتمالات التغيير في المنطقة ، فقد بعث السفير الايطالي بلندن بتقرير سري لحكومته بتاريخ ١٠ من ديسمبر من نفس العام يتحدث فيه عن اتصالاته باللورد « سالزبوري » فرد عليه « كريسبي »[٢] بأنه مغتبط لوعد اللورد « سالزبوري »

---

(١) د . بيير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٥٩٧ .

(٢) منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .
كان كريسبي يشغل منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الفترة من عام ١٨٨٧ الى ١٨٩١ ، ومن ١٨٩٣ الى ١٨٩٦ .

له بأنه سيتخذ الاجراء اللازم بالاتفاق مع ايطاليا في حالة حدوث تغيير في الحدود الطرابلسية لصالح فرنسا في تونس[1] وارتياح كريسبي مصدره ما ينطوي عليه الموقف الانجليزي من قبول اطماع ايطاليا في ولاية طرابلس وهو الموقف الذي شجعه بعد ذلك على حث ساسة انجلترا على عقد ارتباطات أوثق وتعاون أكبر مع ايطاليا ، وإن كان واضحا لديه في الوقت ذاته أن انجلترا لم تعط أكثر من التأييد الوارد في الاتفاقية السابقة ، لذلك نجده يبعث برسالة الى اللورد « سالزبوري » مؤرخة في ٢٣ من يولية سنة ١٨٩٠ موضحا فيها أمورا أربعة :

أولها : أن فرنسا سوف تحتل تونس اما في القريب العاجل أو مستقبلا رغم انها صرحت بعكس ذلك فيما سبق[2] ، وان عدم معارضة أحد لمثل هذا العمل لا بد أن ينتهي بولاية طرابلس الى نفس المصير ومن ثم ستتمكن فرنسا من فرض سيطرتها على اجزاء كبيرة من الشمال الافريقي وعلى الملاحة في البحر المتوسط .

وثانيها : أن مراكز انجلترا في مالطا ومصر لن تفيد في صد هذا الخطر ، لذلك يجب الوقوف بوجه اطماع فرنسا التي لا يمكن في الوقت نفسه أن تعيد تونس الى ما كانت عليه ، وضرورة منعها بشدة من الاستيلاء على ولاية طرابلس .

وثالثها : أن الوجود الايطالي في ولاية طرابلس سيكون كفيلا بردع التهديد الفرنسي للدولتين من قاعدة بنزرت البحرية ، وأن التحالف بين ايطاليا وانجلترا فيه ضمان أكيد للابقاء على السيطرة الانجليزية في مصر ومالطا وابعاد شبح التهديد الفرنسي عنها .

---

(١) انظر رد كريسبي على السفير الايطالي في لندن في الملحق رقم (٢)

(٢) المقصود باحتلال تونس هو تحويل الاحتلال الفعلي الى حالة احتلال قانوني بمعنى تحويل تونس الى جزء من الأراضي التابعة لفرنسا وهو عكس ما صرحت به فرنسا عقب ابرام معاهدة « باردو » مع باي تونس .

رابعها : ضرورة ان يعطى هذا الموضوع الأهمية الكافية من قبل الحكومة الانجليزية لارتباطه بمكانتها في البحر المتوسط[1] .

من أوضح الأشياء في رسالة « كريسبي » العداء الشديد الذي يكنه لدولة فرنسا وخشيته من أن تصبح هي الدولة المسيطرة في البحر المتوسط ، وبالتالي تغلق هذا البحر أمام طموحات ايطاليا خاصة بعد القضاء على أمانيها في تونس اذ لم يعد أمامها سوى ولاية طرابلس التي ترى أن دورها سيأتي بمثل ما جرى عليه الحال في تونس ودون معارضة الدول الأوربية ، ويدعي « كريسبي » أن في امتداد المستعمرات الفرنسية من مراكش حتى مصر تهديدا مباشرا لايطاليا وللملاحة في البحر المتوسط ، ويلجأ في محاولة لتأليب انجلترا ضد فرنسا الى القول بأن هذا الوضع سيشكل خطرا على طرق مواصلات ونقاط ارتكاز انجلترا في مالطا ومصر وأن وجودها في هذه الاماكن لن يمنع الخطر الفرنسي[2] ، ويقترح في نفس الوقت على ساسة انجلترا التعاون معه والتحالف مع دولته للوقوف في وجه اطماع فرنسا ، بل ويريد أن يجعل من الاحتلال الايطالي لولاية طرابلس عامل استقرار للاوضاع في البحر المتوسط وقادرا على وقف التهديد الفرنسي من بنزرت ، ويتخذ من مكانة انجلترا في البحر المتوسط بدعوى تهديدها من فرنسا أداة تستدعي الاتفاق بين الدولتين .

ومع ذلك فإن السفير الايطالي بلندن لم يكن يشاطر رئيس حكومته الرأي حول ربط الموضوع المتعلق باحتلال ولاية طرابلس مع قضية سيادة انجلترا على مصر راغبا في عدم تعهد دولته بشيء تجاهها فيقول في تقرير له : « إن احتلال

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة كريسبي الى اللورد - سالزبوري في الملحق رقم (٢) .

(٢) ان كريسبي يرى ضرورة التصدي لاية توسعات تسعى اليها فرنسا في طرابلس بعد ان اصبح احتلالها لتونس امرا واقعا لا يمكن التراجع عنه وعلى الرغم من اشارته للخطر الفرنسي الداهم على ايطاليا بصفة خاصة والملاحة في البحر المتوسط بصفة عامة الا انه لم يتحدث من قريب أو بعيد عن الاحتلال الانجليزي لمصر ومدى تأثيره بدوره في اوضاع المنطقة .

ولاية طرابلس يجب ان يتم بمعزل عن أحداث مصر سواء بقيت في يد السلطان أو انتقلت الى يد انجلترا »[1] وهو الأمر الذي كان يعني تحقيق غاية مزدوجة لحكومته ، فمن جانب : تترك لبلاده مرونة الحركة السياسية بما في ذلك امكانية التحرك في مصر ذاتها مستقبلا ، ومن جانب آخر : لا يعطي الفرصة لساسة اسطنبول للشك بأن عمل ايطاليا هذا سيتم مقابل مساومة مماثلة من قبل انجلترا ، فضلا عن أنه كان يرى استبدال اسلوب حكومته بآخر يعطي لأطماع ايطاليا في ولاية طرابلس أهمية كبيرة تتوقف عليها أوضاع المنطقة فأشار الى ضرورة القول : « بأن مصالح أوربا تفرض وتحتم أن تقوم ايطاليا باحتلال ولاية طرابلس لكي لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية[2] » والسفير يحاول بذلك أن يجعل من إيطاليا عنصرا فعالا من عناصر التوازن الاوربي في البحر المتوسط حتى لا تستأثر به دولة واحدة فقط .

ومن الناحية الاخرى كانت الحكومة الانجليزية من جانبها تعلم جيدا أن أي تعهد تقدمه لايطاليا سيكون قيدا عليها ولكنها لا بد أن تعطي ايطاليا شعورا بالطمأنينة على اطماعها في ولاية طرابلس ، يضمن استمرار التفاهم بينهما .

لذلك فقد كلف رئيس الحكومة الانجليزية السفير الايطالي بالابراق الى رئيس حكومته بما يلي : « في اليوم الذي يطرأ فيه تغيير على الوضع الراهن في البحر المتوسط، ولو كان تغييرا طفيفا، عندئذ سيكون من الضروري أن تحتل أيطاليا طرابلس، ولأن وقت الاحتلال لم يحن بعد، يرجى ان تقف ايطاليا موقفا حكيما يتلخص في كلمة واحدة هي « الانتظار » على أن تكون مستعدة للقيام بحملة الاحتلال في الوقت المناسب ، ان تركيا بمفردها لا تخيف ولكنها تعتمد على

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا ، ص ١٠٣ .
(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

تأييد روسيا ومساعدتها ومما لا شك فيه أن روسيا يهمها أن تجد الفرصة لتجعل من السلطان صنيعة لها مقابل دفاعها عن أراضيه »[1] .

ورغم ما ينطوي عليه هذا القول من اعتراف صريح بأن ولاية طرابلس ستصبح ايطالية ، فإن انجلترا تشترط حدوث تغيير في البحر المتوسط لتحقيق احتلال ايطاليا لولاية طرابلس ولا تعطي ساستها صكا قد يدخلون به نزاعا متسرعاً مع فرنسا مما يعرض العلاقات الأوربية وبصفة خاصة بين انجلترا وفرنسا الى توتر هي في غنى عنه بل ترى أن أي عمل متسرع سيؤدي حتما الى دخول اطراف أخرى الى دائرة الصراع لا تريد انجلترا اشراكها ، ومن الأجدى لهؤلاء الساسة ان يختاروا الوقت المناسب ويتحينوا الفرص لذلك .

ومع هذا فقد كانت رغبة ايطاليا تتجه بالتنسيق مع انجلترا الى تحذير فرنسا من خطورة أية خطوة قد تقوم بها لتغيير الوضع الراهن في البحر المتوسط حيث طلب سفير ايطاليا في لندن من « اللورد سالزبوري » أن يوجه انذارا الى فرنسا يحذرها بأن تغيير الأوضاع في هذا البحر سيجابه من قبل الاسطولين الايطالي والانجليزي معا ، وبما أن انذارا كهذا سوف ينظر اليه على أنه تهديد لفرنسا ، فقد رد رئيس الحكومة الانجليزية على الطلب الايطالي بقوله : « إن عملا على هذا النحو سيكون سببا في اثارة ضجة كبيرة في مجلس النواب الانجليزي »[2] الأمر الذي يوضح أن السياسة الانجليزية لا تقبل التسرع الايطالي ولا زالت تتمسك بالحذر والحرص في علاقاتها دون أن تتورط في مشكلات لا تخدم مصالحها وتتهرب من تلبية المطالب الايطالية بأسلوب غير مباشر .

ولكن حتى لا يفسر هذا الرد على أنه رفض للطلب الايطالي فقد سلمت الحكومة الانجليزية في ٤ من أغسطس ١٨٩٠ رسالة للسفير الايطالي لنقلها لحكومته

---

(١) المرجع السابق ؛ ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

وبالفعل قام هذا الأخير بالابراق « لكريسبي » مشيرا الى انها تتفق والتصريحات الشفهية التي سبق أن نقلت اليه مبينا أهمية تبادل الرسائل الخطية بين الدولتين من أجل التشاور حول موضوع طرابلس ، ثم أرفق رسالة رئيس الحكومة الانجليزية التي جاء فيها ، ان انجلترا تتفق ووجهة النظر الايطالية بشأن احتمالات مستقبل تونس التي ستصبح فرنسية على المدى البعيد وفي تقدير خطورة التوسع الفرنسي ، « وأن مصالح انجلترا السياسية ومصالح ايطاليا تلتقي في عدم قبول انتهاء طرابلس الى مصير مشابه لمصير مصر ، كما ترى الحكومة الانجليزية أنه رغم ان توسع فرنسا سيكون بعد فترة طويلة فإن تحذيرها كفيل بأن يجعلها تفكر مليا قبل الاقدام عليه ان لم توقفه ، وأوضحت الرسالة « ان اتخاذ الاحتياطات ازاء هذه المشكلة قبل ان يحين أوانها قد يجعلها محفوفة بالاخطار » وان احتلال ايطاليا لولاية طرابلس دون عمل مسبق من فرنسا نحوها سيؤدي الى اثارة البلاد الاسلامية ، واستنكار العمل الايطالي ، فضلا عن أن الرسالة تبرز « أن السلطان لن يحتمل ضياع ولاية اخرى من ممتلكاته وقد يثير أزمة شديدة ، وأعتقد أنه ـ أي السلطان ـ سيضحي باستقلاله ويقبل الحماية الروسية في سبيل الاحتفاظ بأراضيه » . ثم أخيرا تنصح رسالة « سالزبوري » ساسة ايطاليا بالعمل بحذر وصبر في معالجة المسألة الطرابلسية « ما دام مخطط فرنسا لم يظهر الى حيز التنفيذ » والامتناع عن التورط مع السلطان بشكل لا يمكن معالجته مستقبلا[1] .

ومن الممكن القول أن رسالة الحكومة الانجليزية تبين نقاطا أربعا :

أولاها : أنه مع التسليم بتحول تونس الى أرض فرنسية الا أن ذلك سيكون في فترة لاحقة مما يعني أن انجلترا تقصد من ذلك تأكيد حقيقتين : **من ناحية** اظهار امكانية المناورة الايطالية مع فرنسا ، لأن الأوضاع لن تستقر

---

(١) المرجع السابق ؛ ص ١٠٨ (انظر النص الكامل لرسالة « سالزبوري » في الملحق رقم (٢) .

للأخيرة الا بعد فترة طويلة ، ومن ناحية أخرى يترتب على الحقيقة الأولى أن تصرف فرنسا نظرها عن ولاية طرابلس لانشغالها في تونس ، ومتى تأكدت هاتان الحقيقتان لدى ساسة ايطاليا فانهم سوف يمتنعون عن القيام بعمل متسرع تجاه فرنسا وهو ما ترمي اليه انجلترا آنذاك .

ثانيتها : رفض انجلترا وايطاليا وقوع ولاية طرابلس تحت السيطرة الفرنسية لما في ذلك من تهديد لمصالحهماواحداث تغيير في الوضع الراهن في البحر المتوسط وبالتالي في توازن القوى بين الدول الاوربية .

ثالثتها : تنصرف الى التنبيه على ايطاليا بعدم اتخاذ أي اجراء ينطوي على مخاطر كبيرة طالما أنه يمكن انذار فرنسا كاجراء احتياطي لوقف توسعها كما يعني في الوقت ذاته تحذيرا مستترا من انجلترا لايطاليا بعدم الاقدام على الاحتلال قبل أن تتحرك فرنسا لتغيير الوضع القائم ، فضلا على أن رئيس الوزراء الانجليزي قد أشار في رسالته ـ بعد نصح ايطاليا بالعمل العقلاني السلمي ـ الى الايحاء بسحب موافقة انجلترا في حالة تورط ساسة ايطاليا مع السلطان العثماني بصورة قد لا تمكن معالجتها مرة اخرى .

رابعتها : جسمت الاخطار التي قد تنجم عن عمل متسرع ايطالي باثارة مشكلة الشرق في وقت غير مناسب ، وهولت الموقف أمام ساسة ايطاليا ، فالسلطان لن يسمح بفقدان الولاية الأخيرة له في الشمال الافريقي حتى لو أدى الأمر للتضحية باستقلال بلاده والاستعانة بروسيا مما يعقد الموقف الدولي برمته بادخال طرف آخر ويضيف مصاعب جمة أمام ايطاليا أو أمام ايطاليا وانجلترا معا .

وقد توقعت الحكومة الانجليزية بعد تسليمها الرسالة المذكورة احد احتمالين : اما أن ترفض الحكومة الايطالية ما جاء في هذه الرسالة وتأخذ موقفا من انجلترا قد يتطور الى حد تسوء معه العلاقات بينهما ، أو أن تحرص على بقاء العلاقات وتقبل ما جاء فيها وتنتظر الفرصة المناسبة لتحقيق اطماعها في ولاية

طرابلس وهو ما حدث ، فبعد أن تسلم « كريسبي » رسالة اللورد « سالزبوري » بعث برده عليها في ١٦ من أغسطس سنة ١٨٩٠ ، والذي يمكن ايجازه في نقاط خمس :

الأولى : اشار فيها « كريسبي » الى وضوح الهدف المشترك لبلديهما بفضل تبادل الرسائل والاتصالات الجارية بينهما وأنه متفق في الرأي مع ساسة إنجلترا بعدم الاندفاع في القيام بعمل قد يضطر السلطان العثماني الى اللجوء لطلب مساعدة روسيا ومعترف بأن حكومته لا تملك أي مبرر لاحتلال ولاية طرابلس في الوقت الحاضر . **أما الثانية** : فقد أكد فيها ضرورة التيقظ لاعمال فرنسا وانذارها بعدم تحويل حمايتها على تونس الى سيادة كاملة. وفي **الثالثة** : يرى أهمية اطلاع الدول الصديقة على تطورات الأحداث وما يمكن ان تؤدي اليه فيما بعد بطريقة قد لا يمكن تفاديها مما سيعوق التحرك الايطالي في الوقت المناسب . وفي **الرابعة** : يتحدث عن ضعف اسطنبول وعدم قدرتها على حماية الملاحة في البحر المتوسط وعدم استطاعتها ايقاف التعديلات التي تجري في حدود ولايتها الافريقية لصالح تونس وبالتالي فان اسطنبول ستكون عاجزة عن منع احتلال ولاية طرابلس « وانها سترغم على الظهور بمظهر المتسامح ازاء ما يحدث للمحافظة على البقية الباقية من هيبتها » . ثم في **الخامسة** : يحذر بأن « هذه الاعتبارات يجب ان لا تدفع السلطان الى الاستخفاف بالأمر ولا الى التفكير في أن يكون خطرا دائما على الدول الاخرى » وهو أمر يحتم ضمان ووجود ايطاليا وغيرها من الدول والدفاع عن حقوقها .[1] .

ويتضح من الرد السابق أن رئيس الحكومة الايطالية قد رضخ لمطلب انجلترا بضرورة التروي مقدرا الاخطار التي قد تنجم من جراء احتلال ولاية طرابلس ، ولكنه قام بلفت نظر اللورد « سالزبوري » بأنه يجب ان يكون حذرا

---

(١) المرجع السابق ، ص١١٠ - ١١١ (انظرالنص الكامل لرسالة « كريسبي » في الملحق رقم (٢) .

متحسبا لأي طارىء قد تقوم به فرنسا ، بل ويرى اهمية توجيه انذار لها بعدم احداث تغيير في وضع تونس ، ويبدو أن اصرار « كريسبي » الملح في هذه المسألة مبعثه اعتقاده بأن ذلك قد يمكنه من العمل في تونس مستقبلا ، وفي الوقت ذاته قد يوقف أي تفكير لدى ساسة فرنسا للقيام بعمل ما تجاه ولاية طرابلس ، لذا نجده يكرر باستمرار طلبه بانذار فرنسا .

و« كريسبي » لا يكتفي بذلك ، بل يريد اشعار الدول الصديقة بتوقعاته الحاضرة والمستقبلة للاحداث أملا في الحصول على موافقتها على أي عمل قد يقوم به ليسبغ عليه الشرعية اللازمة ، وربما أراد أيضا اشراك هذه الدول في الضغط على فرنسا أو نيل مساعدتها في حالة اقدام هذه الأخيرة على تغيير الوضع القائم في البحر المتوسط .

ويتحدث « كريسبي » عن ضعف تركيا وعدم امتلاكها للقوة الكافية لحماية الملاحة في البحر المتوسط متناسيا جانبين على درجة كبيرة من الأهمية :

الجانب الأول : انه ليس من مهمة الامبراطورية العثمانية حماية الملاحة في البحر المتوسط حتى بحكم وجودها في ولاية طرابلس ، فإن الأمر لا يعني بالضرورة ان تقوم بحماية الملاحة في كل البحر المتوسط .

والجانب الثاني : ان تسليم ايطاليا بأن الامبراطورية العثمانية دولة ضعيفة يعفيها من مسئولية حماية الملاحة في البحر المتوسط ويبقى هذا العمل منوطا بالدول القوية فيه ومسئولية مشتركة بينها جميعها، والا فما معنى التوازن الأوربي الذي تراه وتطالب به ايطاليا من خلال المحافظة على الوضع الراهن في هذا البحر ؟ بالاضافة الى أن اشارة « كريسبي » الى عجز الامبراطورية العثمانية عن وضع حد لتعديلات حدود ولاية طرابلس او منع احتلالها قصد منه أن تتولى ايطاليا القيام بهذا العمل .

ويصل رئيس الوزراء الايطالي الى ايجاد المبررات غير المنطقية بالقاء مزيد

من اللوم على الامبراطورية العثمانية - بهدف اعطاء الشرعية لعمله مستقبلا - بقوله: ان الظروف المحيطة بالامبراطورية وضعفها سيدفعان الدول الكبرى لاقتسامها لأن وضعا كهذا يشكل عاملا مشجعا لغزوها وبالتالي فان السلطان مسئول عن تعريض الدول الأخرى المشاركة له في البحر المتوسط للخطر بسبب ما قد يحدث من صدام بينها لاحتلال ولاية طرابلس ، ويبدو ان « كريسبي » كان يبحث عن دور لايطاليا في البحر المتوسط ويشعر بأن وجود فرنسا في تونس سيشكل خطرا على دوره هذا في حين يتغاضى عن الخطر الانجليزي الموجود في مصر .

وأخيرا يصرح بأنه على الدول ان تسعى للدفاع عن حقوقها ووجودها وكأن الدفاع عن الحقوق وضمان الوجود لا يتأتى الا من خلال الاحتلال الايطالي لطرابلس .

وبالاضافة الى ما تقدم ، عندما لاحظت ايطاليا في أوائل سنة ١٨٩١ ، أن هناك ما يشير الى وجود تفاهم فرنسي انجليزي[1] من ناحية وأن فرنسا سوف تسعى للقيام بعمل عسكري من ناحية أخرى ، بعث السفير الايطالي برسالة مؤرخة في ١٩ من مارس من نفس العام الى وزير خارجيته تتلخص في : أن الحكومة الفرنسية تقوم باجراءات عسكرية في مختلف جهات المنطقة ، وأنه قد سر للدور الذي قام به سفراء دول المانيا والنمسا والمجر وانجلترا في اسطنبول لتأكيد حقوق الامبراطورية العثمانية في ولاية طرابلس ، باعتبار ذلك أمرا يخدم ايطاليا بصورة خاصة ، حيث افادت خطوات حكومات برلين وفيينا ولندن في هذا

---

(١) صدر بيان فرنسي - انجليزي في لندن بتاريخ ٥ أغسطس ١٨٩٠ اعترفت فيه انجلترا لفرنسا بالسيطرة على الأراضي التي تقع جنوب مستعمرات انجلترا في جنوب البحر المتوسط حتى الخط الذي يمتد من (ساجي) في النيجر الى (باروا) على بحيرة تشاد ، وكذلك حق شراء شركة النيجر لكل شبر في ممتلكات سوكوتو ، حول نفس الموضوع راجع : مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩ .

السبيل رغم أن انجلترا كان لديها بعض التحفظ بسبب اتفاقها مع فرنسا حول الأراضي الداخلية لولاية طرابلس في اغسطس الماضي .

ثم أضاف السفير بأن اللورد « سالزبوري » قد أخبره « بأن الحكومة العثمانية تشعر ببعض القلق ازاء ايطاليا » مما دعاه ليؤكد له أن مصالح ايطاليا ترتبط بالمحافظة على سلامة الحقوق الاقليمية العثمانية في طرابلس ولا تنفصل عن مصالح كل أوربا « وانها تحتفظ بنفس خط الحكومات الصديقة فيما يتعلق بالأراضي الداخلية ، لأن ايطاليا أكثر اهتماما بالحفاظ على الحياة الاقتصادية الكافية التي تؤمن الاستقلال لهذه المنطقة ، وكذلك المحافظة على السلامة الاقليمية لتلك الاجزاء التابعة لولاية طرابلس القريبة من البحر حيث يمارس الباب العالي عليها سلطاته »[1] ، وأعاد السفير تأكيد اهتمام ايطاليا الخاص بالنسبة لهذه المسائل الذي يفوق اهتمام بقية الدول الاخرى ، ورغبة دولته للعمل مع الدول مجتمعة بالمحافظة على الوضع الراهن ، وقال : « ان تردد الاخرين لن يثنينا في حالة عدم تلبية رغبتنا عن أن نقف في الصف الأول « وهو ما سبق ايضاحه ، كما أنه في حديث آخر مع اللورد « سالزبوري » تحدث السفير معه حول التجهيزات العسكرية الفرنسية في تونس قائلا : « رغم التصريحات الفرنسية المطمئنة التي لا تزال تصدر فإن ارسال المدفعية لم يتوقف »[2] .

ورسالة السفير الايطالي تبين أمورا عدة منها :

أولا : أن تحركات فرنسا في تونس وعلى الحدود الطرابلسية هي موضع اهتمام وتتبع من قبل ايطاليا لاستخدامها كوسيلة لدفع انجلترا لاتخاذ موقف متشدد ضد فرنسا .

ثانيا : أن اعلام السفير الايطالي بالتحرك الدبلوماسي الأوربي الذي تم في

---

(١) منطقة تابعة لتونس حاليا وامتداداتها في المياه الاقليمية .

(٢) انظر النص الكامل لرسالة السفر الايطالي في الملحق رقم (٢) .

اسطنبول قصد به أن يكون على دراية بما قد يستجد في الموقف الدولي في البحر المتوسط ويوظفه لمصلحة ايطاليا .

ثالثا : أن موضوع المحافظة على حقوق تركيا في ولاية طرابلس أمر يهم ايطاليا اكثر من غيرها ، ولكن لا مانع من مشاركة الدول الأوربية فيه .

رابعا : لقاء السفير الايطالي باللورد « سالزبوري » أوضح له قلق الامبراطورية العثمانية من ايطاليا ولكنه في الوقت نفسه اعطاه الفرصة ليؤكد حسن النوايا الايطالية ويجعل الموضوع يأخذ دائرة أوسع عن طريق ربط المصالح الايطالية بالمحافظة على السلامة الاقليمية للامبراطورية العثمانية بمصالح أوربا حتى تكون ايطاليا طرفا في أية تسوية أو مساومة قد تحدث .

خامسا : رغم أن ايطاليا تتفق واتجاه الدول الأوربية في وجهة نظرها فيما يتعلق بالأراضي الداخلية لولاية طرابلس ، فإن رؤيتها نابعة من الاستفادة التي ستحصل عليها مستقبلا بالابقاء على هذه الأراضي ضمن حدود الولاية وعلى طرق تجارة القوافل التي تمر بها آنذاك ، وكذلك الحال بالنسبة للاجزاء القريبة من البحر .

سادسا : أن اشارة السفير الايطالي أكثر من مرة الى أن اهتمام ايطاليا بالموضوع لا يختلف عن اهتمام الدول الأوربية الأخرى - ولكنه يفوقها - انما هو تأكيد بأن ايطاليا هي المعنية اكثر من غيرها بالولاية .

ومع أنه يدعو الدول الأوربية مجتمعة للمحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط فانه لا يتردد في القول بأن بلاده سوف تستمر في ذلك حتى لو توقف الاخرون وكأنه يريد بذلك ان يضع هذه الدول أمام موقف واضح لايطاليا .

سابعا : يذكر السفير وزير الخارجية الايطالي بأنه سبق أن نقل هذه التصريحات

الى اللورد « سالزبوري » مما يعني أنها الموضوع الملح لدى الحكومة الايطالية .

ثامنا : يحاول دفع انجلترا لممارسة ضغط على فرنسا عن طريق الاشارة الى التجهيزات العسكرية والامدادات التي يتواصل ارسالها الى تونس للايحاء بأنها ستشكل خطرا على ايطاليا وانجلترا .

وهكذا وضح في المرحلة الأولى حيث كان هناك تناقض في المصالح والسياسات بين انجلترا وفرنسا ، سعي ايطاليا للتقرب من انجلترا والحيلولة دون اتفاق هذه الاخيرة وفرنسا ، وفي هذه المرحلة لم تحصل ايطاليا سوى على وعد بتأييد انجلترا لها في حالة حدوث اعتداء على ولاية طرابلس من قبل فرنسا وهو تعهد كان في حاجة لتأكيد بعد أن استمرت العلاقات الايطالية الانجليزية عدة سنوات دون أن يطرأ عليها تغيير ، فقد أخذ القلق يساور ساسة ايطاليا من احتمال تحول السياسة الانجليزية الى اتجاه آخر خاصة في ضوء ما تبين لهؤلاء الساسة من خلال المراسلات المتبادلة بالموقف المتحفظ لانجلترا .

أما في المرحلة الثانية : والتي تميزت بوجود تقارب فرنسي - انجليزي ، فإن الأوضاع السياسية بين الاطراف الثلاثة ايطاليا وانجلترا وفرنسا بقيت على ما هي علي حتى كانت حادثة « فاشودة » عام ١٨٩٨ حيث أدت الى تطورات هامة في العلاقات الانجليزية - الفرنسية انتهت باتفاقهما عام ١٨٩٩ فكان ذلك مصدر قلق لساسة ايطاليا خشية من تحول سياسة الطرفين للعمل ضد مصالحها واطماعها الاستعمارية وعلى هذا الاساس قررت الحكومة الايطالية آنذاك أن تسلك سياسة تسير في اتجاهين في آن واحد : **فمن ناحية تحاول التقرب** من فرنسا خاصة وأن « روديني » رئيس الوزارة الايطالية التي جاءت بعد وزارة « كريسبي » كان يميل الى هذا الاتجاه[1] ، **ومن ناحية اخرى العمل عن طريق**

---

(١) Montanelli, I., Op. Cit., PP. 407 - 8.

الالحاح المستمر على انجلترا لتأكيد تعهداتها السابقة عام ١٨٨٧ .

ففي **الاتجاه الأول** : نجحت سياسة الحكومة الايطالية ، فقد استطاعت التفاهم مع فرنسا وأن توقع معها عددا من الاتفاقيات ابتداء من الاعتراف الايطالي بالاحتلال الفرنسي لتونس ومرورا بالاتفاقيات التجارية وانتهاء باتفاقيتي عام ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ مما أدى الى انهاء العداء بينهما وحصول ايطاليا على اعتراف فرنسي بأطماعها في ولاية طرابلس .

وكذلك كان الحال فيما يتعلق **بالاتجاه الثاني** ، حيث تمكنت ايطاليا من تجديد اتفاقية عام ١٨٨٧ في سنة ١٩٠٢ فعندما خلف « فسكونتي فينوستا » « جوليو برنييتي » في وزارة الخارجية منذ فبراير عام ١٩٠٢ أصر على ان تبادر انجلترا بالاعتراف بأفضلية ايطاليا بالاستحواذ على ولاية طرابلس بصورة أكثر وضوحا[١] ، ورفض تجديد الاتفاقية السابقة ما لم يتم ذلك مستغلا اهتمام الحكومة الانجليزية بتقوية مواقعها في مصر والسودان .

وقد استطاعت ايطاليا اقناع انجلترا بذلك حيث وقع الطرفان في ١١ من مارس عام ١٩٠٢ اتفاقية صداقة وتعاون جاء فيها ما يلي :

أولا : اذا حدثت ظروف خارجة عن ارادة ايطاليا فحالت دون استمرار بقاء الوضع القائم كما هو فان الحكومة الانجليزية تعترف لايطاليا بحقها في احتلال طرابلس وبرقة .

ثالثا : في مقابل هذا تتعهدايطاليا بمساندةانجلترا في المسألةالمصريةوتعد بعدم

---

(١) B.D., Vol. IX,Pt.1., P.284, Sir E. Grey, To sir R. Rodd, 29-9-1911., D. No.250.
Ponteil, F., Op. Cit., P.81.

اتخاذ أية خطوات عدائية ضد انجلترا سواء أكانت متخذة من جانب ثنائي فرنسا ـ روسيا أو من امبراطوريات الوسط الاوربي[1] .

ويتبين من الاتفاقية انها لم تأت بجديد بشأن المحافظة على الوضع الراهن في منطقة البحر المتوسط اذا أكـدت نفس المبدأ مـرة اخرى وأعاد النص الثانـي ايضا اشتراط انجلترا حدوث تغيير في الوضع الراهن في البحر المتوسط لتمكين ايطاليا من احتلال ولاية طرابلس ليبذو عملها على أنه عمل خارج عن ارادتها استدعته الظروف الدولية ، أما في النص الثالث فان انجلترا لم تكتف بالحصول على التأييد الايطالي في المسألة المصرية ، كما حدث بالنسبة للاتفاقية الاولى ، بل اضافت اليها التعهد بعدم وقوف ايطاليا الى جانب روسيا وفرنسا أو المانيا والنمسا والمجر ، وبهذه الاتفاقية حصلت ايطاليا على موافقة انجلترا الصريحـة لتحقيق احتـلال ولاية طرابلس متـى اتيحـت لهـا الفرصـة لذلك ، وأدركت الحكومـة الانجليزية من جانبها أن مواقف الدول من خطط ايطاليا الاستعمارية « ستحدد ايضا اتجاهات السياسة الايطالية في المستقبل »[2] .

وعلى هذا الاساس فان الموقف الانجليزي كما حددته اتفـاقية ١٩٠٢ ، كان عاملا هاما في استمرار العلاقات الطيبة بين انجلترا وايطاليا بعد ذلك .

ثم في المرحلة الاخيرة من الاعداد للغزو العسكري عندما توجه السفـير الايطالي الى ساسة انجلترا موضحا قرار حكومته بالغـزو في محاولـة لاستطـلاع موقف الحكومة الانجليزية في هذه المرحلة ، وجد تفهما تاما من ساستها مما دعاه الى أن يبعـث لحكومتـه في ٢٦مـن يوليوعـام ١٩١١ ، قائلا : «لقدقابلـت المستر

---

(١) انظر أيضا : هنري انيس ميخائيل ، العلاقات الانجليزية الليبية ، الطبعة الاولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ص ١٥ ـ ٤٧ .

(٢) **Ibid.**, Vol. IX,pt.I, PP.267-8, Rodd to Sir E.Grey, 4 - 9 - 1911.
Ibid., P.269, Grey to Nicolson, 19-9-1911,D.No.224-225.

ادوارد جرى ووجدت الطريق ممهدا أمامي للوصول الى الهدف وشرحت له وجهة نظر ايطاليا بدقة واسهاب وأعلمته بعزمنا على وضع حد لتلك الحالة المائعة باحتلال ولاية طرابلس ، دفاعا عن كرامتنا المهانة ومصالحنا المتعددة ورعايانا المضطهدين »[1] ، والرسالة تبرز أن السفير الايطالي قد وجد المبررات اللازمة لقيام حكومته بالعدوان ؛ فهو يضع اطماع ايطاليا في اطار اخلاقي بالدفاع عن الكرامة المهانة ، ثم في وضع اقتصادي يتطلب مراعاة المصالح المتعددة والاشراف عليها والدفاع عنها حتى لا تتعرض للمضايقات،وأخيرا في طابع انساني يستدعي ضرورة الغزو لحماية الرعايا المضطهدين ، ولا شك ان اسلوبا كهذا كفيل بأن يحقق ما وراءه من حصول على أقصى تأييد من الجهات الرسمية واشعار الجهات غير الرسمية بعدالة المطالب الايطالية خاصة وأن بعض الصحف الانجليزية لم تكن توافق على اتجاهات ايطاليا العدوانية ، فكان على السفير أن يبرر أعمال حكومته التي تنوي القيام بها للرأي العام الانجليزي املا في مساندته او على الاقل عدم اثارته ضدها ، وفي الوقت ذاته اظهار موقف حكومته المتسامح والمثالي في مواجهة الحكومة العثمانية ، بادعاء الفشل في اقناع السلطات العثمانية في الولاية بتعديل سلوكها العدائي ضد ايطاليا ورعاياها ، وبتجنب المشاكل معها لفترة طويلة مما دفع الرأي العام الايطالي الى أن يثور ويطالب بصيانة مصالحه وكرامته الوطنية .

ومما يدل على أن الحكومة الايطالية قد نجحت بالفعل في توظيف كل هذه العوامل لخدمة سياستها الاستعمارية أن وزير الخارجية الانجليزي صرح قائلا : « ان ملاحظات سابقة قد جعلته يدرك صعوبة وضع ايطاليا ، ومن دراسته لهذا الوضع اقتنع بأن شكواها كانت قائمة على أسس صحيحة ، واذا كانت ايطاليا في سبيل حماية مصالحها المداسة تضطر بعد فشل كل المحاولات الممكنة لحل سلمي للمشكلة ان تتجه للحرب ، فان انجلترا لن تفعل شيئا ضدها ، بل

(١) خليفة التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٦١ .

سوف تمنحها كل عطفها المعنوي فقط وتنتظر الى الوقت المناسب لتقول لاسطنبول انها لا يمكنها أن ترجو من ايطاليا غير هذا بعد المعاملة السيئة التي عوملت بها »[1] .

وهذا التصريح يعني أن الحكومة الانجليزية ليس لديها أي اعتراض على أن تجاور ايطاليا مستعمراتها واصبح من المهم الآن ان لا تقف لا انجلترا ولا فرنسا ضد ايطاليا .

وأخيرا كان هناك عامل آخر على درجة من الاهمية دعم اتجاه السياسة الانجليزية المؤيدة لايطاليا تمثل في الاعتقاد بأن تجارة انجلترا مع ولاية طرابلس والمصالح الاقتصادية فيها ستبقى دون مساس من قبل ايطاليا بعد احتلالها للبلاد .

ومما سبق يمكن القول ان الموقف الانجليزي الذي يركز اساسا على التأييد المعنوي لمصالح ايطاليا في ولاية طرابلس حددته عوامل ثلاثة :

أولها : كان حصول انجلترا على تأييد ايطاليا لها في المسألة المصرية وهو ما تم لها من خلال تعهدات ايطاليا في اتفاقيتي ١٨٨٧ ، ١٩٠٢ .

ثانيها : تأمين انجلترا لحدود مصر الغربية ضد فرنسا عن طريق الوجود الايطالي في ولاية طرابلس لان استمرار هذه الولاية منطقة فراغ لا بد ان يؤدي في النهاية الى احتكاك بين الدول الكبرى حولها ، وانجلترا تدرك ان اتفاقها مع فرنسا على تقاسم مناطق النفوذ بينهما مع وجود منطقة « فضلة بينية » لا يمكن ان يمنع من اعادة الصراع مرة اخرى في أية لحظة ، فالوجود العثماني الضعيف في ولاية تبعد عن موقع السلطة المركزية يغري بتوسيع دائرة النفوذ بين كتلتي الاستعمار البريطاني في المشرق العربي والفرنسي في المغرب .

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ثالثها : اعتقاد ساسة انجلترا بأن تأييدهم لايطاليا فيه تأمين للتجارة الانجليزية مع الولاية واستمرار للوضع الاقتصادي فيها[1] ، فطالما أنه لن يحدث ما يؤثر على المركز الانجليزي فلا مجال للاعتراض على الاحتلال الايطالي لطرابلس .

وهكذا سارع وزير الخارجية الانجليزي تأكيدا لنوايا حكومته الطيبة تجاه ايطاليا باعطاء نصيحة استعمارية لساسة ايطاليا بقوله : « انه من الضروري ان يكون عمل ايطاليا المحتمل مبررا للقيام باعتداء صارخ على حقوقها أو بالدليل الواضح بأن الامبراطورية العثمانية تنوي وضعها في مركز اقل بالنسبة للدول الاخرى وبقصد تجنب الظهور بأن الذي قرر عملها هو الرغبة في الحصول من تركيا على مركز اقتصادي قائم على مصالح خاصة لانه في هذه الحالة يصعب على الحكومة الانجليزية أن تؤيد امام البرلمان العطف والمساندة المعنوية التي تنوي تقديمها لايطاليا ، وذلك لان بريطانيا تمسكت دائما بمبدأ الباب المفتوح في المسائل الاقتصادية حتى في اتفاقياتها مع فرنسا بالنسبة للمغرب »[2] .

ان هذه الادعاءات ليست ضرورية فقط لايطاليا للقيام بعدوانها بل هي أيضا لازمة لحصولها على تأييد الحكومة الانجليزية بموافقة البرلمان .

ثالثا : التفاهم الاستعماري بين ايطاليا وفرنسا :

استمر التوتر في العلاقات الايطالية ـ الفرنسية ، منذ احتلال هذه الاخيرة لتونس عام ١٨٨١ وطوال فترة تولي فرنشيسكوكريسبي لرئاسة الوزارة الايطالية حتى سقوطه (١٨٨١ ـ ١٨٩٦)[3] فقد توترت تلك العلاقات خلال هذه الفترة بسبب السياسة التي انتهجتها كل من الدولتين في مواجهة الاخرى ، ارتبطت

---

(١) B.D., Vol.IX,pt.1.,P.28L, Sir E. Grey to R. Rodd, 27-9-1911, No. 245.

(٢) خليفة التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٦١ .

(٣) انظر الباب الاول ، ص ٢٥ .

ايطاليا بالمانيا والنمسا والمجر بموجب معاهدة الحلف الثلاثي عام ١٨٨٢ والتقت السياستان الايطالية ـ والالمانية على صعيد العداء لفرنسا مما دعاها بدورها لاتخاذ اجراءات مضادة لكلتيهما باعتبار ان هذا الحلف موجه اليها بالدرجة الاولى ، وقد اتجهت هذه الاجراءات بصفة خاصة الى ايطاليا فسعت فرنسا لتحقيق انفصالها عن حليفتيها من خلال ممارسة بعض الضغوط عليها ، ولجأت في ذلك الى وسيلتين : الضغط الاقتصادي والتعاون مع الفاتيكان ضد سياسة الحكومة الايطالية .(١)

فمن جانب لم تسمح بتقديم اية معونات مالية من المصادر الفرنسية لمساعدة الحكومة الايطالية ولجأت في ذلك الى الايعاز للبنوك الفرنسية بعدم منح اية قروض ، كما قامت بسحب رؤوس الاموال الفرنسية المستثمرة في ايطاليا بالاضافة الى وضع الحواجز الجمركية ورفعت من قيمة الضرائب المفروضة على السلع الايطالية مما كان له تأثيرسيىءعلى الاقتصاد الايطالي .

ومن جانب آخر اتخذت من سياسة التعاون مع الفاتيكان اداة ضغط على الحكومة الايطالية لتغيير سياستها تجاه فرنسا مستغلة في ذلك الخلاف الذي نشأ بينهما منذ قيام الوحدة الايطالية ، ومستندة الى صلاتها بالبابوية بحكم رعايتها لمصالح الكاثوليك المقيمين في انحاء الامبراطورية العثمانية(٢) .

ويبدو ان السياسة الفرنسية قد نجحت الى حد ما في ذلك فقد انقسم الرأي العام الايطالي الى قسمين : قسم ينادي بمصالحة فرنسا ومعارضة السياسة الالمانية النمسوية المجرية ويهاجم الحلف الثلاثي بسبب ما تنفقه ايطاليا على التسلح وقسم آخر يؤيد الحكومة ويعارض سياسة التقرب من فرنسا لاحتلالها تونس(٣)

---

(١) د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٣) منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

ولكن هذه المرحلةانتهت بسقوط كريسبي في ٣١من ينايرعام١٨٩٦ ، عقب هزيمة ايطاليا في اثيوبيا ، وتولى دي روديني رئاسة الوزارة الايطالية الذي قدر اهمية التقارب مع فرنسا تحفزه في ذلك عوامل ثلاثة : أولها ان ايطاليا قد عمدت إلى سياسة التنافس مع فرنسا فلم تحقق اهدافها عن طريق هذه السياسة . وثانيها ان ايطاليا قد حاولت معارضة فرنسا والحد من توسعها الاستعماري عن طريق اثارة الامبراطورية العثمانية عليها فلم توفق في ذلك ايضا . ثالثها ان ايطاليا عملت على تأليب انجلترا ضد فرنسا بادعاء تهديد الملاحة في البحر المتوسط ففشلت ، لذلك رأت حكومة روديني انه من المناسب ان تنتهج ايطاليا سياسة اخرى تقوم على اساس تحسين علاقاتها بفرنسا مبتدئة صفحة جديدة في العلاقات الايطالية ـ الفرنسية .

وتحقيقا لهذا الهدف اجتمع وزير الخارجية الايطالي بالسفير الفرنسي في روما ثم رتبت مقابلة بين السفير وملك ايطاليا الذي تحدث عن روابط الصداقة الفرنسية ـ الايطالية وايد فكرة التعاون بين الدولتين[1] ، وفي اعقاب هذا الاجتماع بدأت مفاوضات بين الحكومتين لمناقشة المشكلات المعلقة بينهما ، وابدت فرنسا آنذاك استعدادها لاعطاء حرية التصرف لايطاليا فيما يتعلق بأمانيها في ولاية طرابلس شريطة ان تعترف هذه الاخيرة بالسيادة الفرنسية على تونس وتعد بعدم اثارة مشكلتها مرة اخرى ، وقد بادرت الحكومة الايطالية بالفعل الى الاعتراف بالاحتلال الفرنسي لتونس في ٢٨ من سبتمبر ١٨٩٦ بناء على اقتراح وزير الخارجية آنذاك « فسكونتي فينوستا » الذي كان يعارض محاولات المانيا لابعاد ايطاليا عن فرنسا .

وبالمقابل منح الايطاليون في تونس عقب هذا الاعتراف مباشرة امتيازات اجتماعية وقضائية ووعدوا بمعاملة افضل من قبل السلطات الفرنسية فيها ، ثم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

جاء الاتفاق التجاري الذي أبرم بين البلدين في ٢١من نوفمبر١٨٩٨، ليدعم بصورة اكثر العلاقات حيث نصّ فيه على خفض الرسوم الجمركية ورفع القيود عن الكثير من السلع المتبادلة ووضع نهاية للحرب الاقتصادية التي كانت قائمة بين الطرفين ، وفي الوقت ذاته لم يقف الاتفاق الانجليزي ـ الفرنسي عقب حادثة فاشودة عام ١٨٩٩ حائلا دون تطور العلاقات الايطالية الفرنسية ، رغم ان هذا الاتفاق سلب ولاية طرابلس من مناطق امتدادها الجنوبية واحتجت عليه ايطاليا[١] ، ومع ذلك فان وزير الخارجية الايطالي لم يتراجع عن سياسة التفاهم مع فرنسا برغبة الوصول معها الى اتفاق يعترف باطماع ايطاليا الاستعمارية في ولاية طرابلس ، وقد شهد عاما ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ اتفاق وجهتي النظر الايطالية ـ الفرنسية حول القضايا الاستعمارية فكان من نتيجة ذلك اتفاقيتان اخذتا شكل رسائل متبادلة بين السفير الفرنسي في روما ووزير الخارجية الايطالي .

وقد جاءت الاتفاقية الاولى في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٠٠ عندما بعث سفير فرنسا في روما بناء على تعليمات من حكومته برسالة الى وزير خارجية ايطاليا جاء فيها :

أولا ـ تأكيد أن اتفاقية ٢١ من مارس عام ١٨٩٩ التي قسمت مناطق النفوذ بين فرنسا وانجلترا قد اخرجت ولاية طرابلس من هذا التقسيم .

ثانيا ـ ان الحكومة الفرنسية فيما يختص بدائرة نفوذها قد وضعت حدا لا ترغب في تجاوزه بالنسبة لاقليمي طرابلس وبرقة .

ثالثا ـ انه لا يدخل ضمن مشاريعها تحويل المواصلات التجارية القائمة بواسطة طرق القوافل الى المناطق المقصودة من الاتفاقية المذكورة .

---

(١) انظر ايضا محمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، ص ٢٤ ، ١٥ .

Ponteil, F., Op. Cit., P.80.

رابعا ـ ضرورة الاحتفاظ بسرية هذه الاتصالات للمساهمة في توطيد الصداقة بين البلدين[1] .

ومن الملاحظ ان اخراج ولاية طرابلس من تقسيم دائرة النفوذ الفرنسية ـ الانجليزية ، كما وردت في رسالة السفير الفرنسي عن اتفاقية عام ١٨٩٩ كان يعني ان الحكومة الفرنسية على دراية بان السياسة الايطالية الاستعمارية قد وضعت انظارها على ولاية طرابلس ، الامر الذي دعاها لتؤكد حقيقتين لايطاليا : من ناحية ان هذه الولاية لا تدخل ضمن تقسيم مناطق النفوذ الفرنسية ـ الانجليزية ، وبالتالي فليست هناك نوايا من جانب اي من الدولتين لضمها لمستعمراتها الامر الذي يطمئن ايطاليا على اطماعها فيها ، ومن ناحية اخرى جاء التعهد بعدم المساس بطرق تجارة القوافل التي ستستفيد منها ايطاليا مستقبلا كمحاولة لاظهار حسن النوايا بالابقاء على المكاسب التي ستعود عليها ، ثم ان الرسالة فوق ذلك تجعل هذه التوضيحات سرية تحسبا لما قد تحدثه من ردود فعل لدى الامبراطورية العثمانية فيما لو اعلنت .

وقد سارع وزير الخارجية الايطالي بالرد عليها في ١٦ من ديسمبر من نفس العام وموضحا عدة نقاط :

اولها : ان الاوضاع في البحر المتوسط واحتمالات المستقبل فيه تستدعى التشاور وابعاد أي سوء تفاهم قد يحدث بين الدولتين .

وثانيها : ان ايطاليا تدرك ان اهتمام فرنسا بمراكش مبعثه انها تجاور حدود مستعمرتها في الجزائر ، وان اي عمل فرنسي في مراكش لن يمس بمصالح ايطاليا في البحر المتوسط .

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة السفير الفرنسي في الملحق رقم (٣) .

ثالثها : انه في حالة تعديل الحالة السياسية والاقليمية لمراكش فستحتفظ ايطاليا بحقها في تطوير نفوذها بالنسبة لولاية طرابلس على اساس المعاملة بالمثل .

ورابعها : المطالبة بالاحتفاظ بسرية هذه التفسيرات لصالح الدولتين[1] .

والواضح ان رسالة وزير الخارجية الايطالي تشير الى اهمية التشاور بين ايطاليا وفرنسا بشأن الاوضاع الحالية او الاحتمالات التي قد تطرأ في البحر المتوسط حيث جعلت من تبادل الآراء اساسا لتقارب وجهات النظر بينهما ، كما اوضحت في الوقت نفسه ان ايطاليا ترغب في ان تكون طرفاً مهما في هذا البحر مما يعني انها تريد الدخول في لعبة التوازن في المنطقة حتى لا تترك المجال امام فرنسا وانجلترا وحدهما وربما امام المانيا في المستقبل ، فهي ترى انها تطل على البحر المتوسط ، وتوجد فيه اكثر من غيرها فمن الجدير بها ان تكون طرفا فيما يدور فيه او فيما يحتمل ان يتم فيه من احداث[2] .

بالاضافة الى ذلك فان رسالة الوزير الايطالي تبين ان حقوق فرنسا في مراكش لن تمس مصالح ايطاليا في منطقة البحر المتوسط ولكنها وضعت شرطا للاعتراف بهذه الحقوق ـ التي سيرتب عليها تغيير الاوضاع السياسية والاقليمية لمراكش ـ هو ان يكون من حقها القيام بعمل مماثل في ولاية طرابلس ، ولا شك ان ذلك يدخل في اطار المساومة مع فرنسا من اجل الاعتراف بالحقوق الاستعمارية لكليهما .

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة وزير الخارجية الايطالي في الملحق رقم (٣) وقد جاءت اشارة الى تفاهم ايطالي ـ فرنسي تم في ٤ يناير سنة ١٩٠١ بنفس الخصوص انظر : **Ponteil. F., OP. Cit., P. 80** كما يورد د . جلال يحيى في مؤلفه المغرب الكبير في العصور الحديثة ، ص ٧٠٩ اشارة الى رسالة من السفير الفرنسي للحكومة الايطالية بتاريخ ١٠ يونيو عام ١٩٠١ جاء بها : « تأكيد فرنسا لضماناتها للحكومة الايطالية فيما يتعلق بحقوقها في ولاية طرابلس في مقابل اعتراف ايطاليا من جانبها بحقوق فرنسا في التصرف في مملكة مراكش » لم ترد هذه الرسالة في المراسلات التي شكلت الاتفاقية الاولى أو الثانية .

(٢) استندت الحكومة الفرنسية خلال السنوات الاخيرة الى نفس المنطق في الاعتراض على الوجود السوفييتي ـ والأميركي ، في البحر المتوسط حيث كان ديجول ينادي بمبدأ « المتوسط للمتوسطيين » .

ومن ناحية أخرى ساعد على تجاوب السياسة الفرنسية مع ايطاليا آنذاك عاملان مهمان كانا يفرضان ضرورةالتفاهم معها، تمثل اولها في توتر العلاقةبين الامبراطورية العثمانية وفرنسا . اما ثانيهما فقد تمثل في قرب تجديد معاهدة الحلف الثلاثي .

فبالنسبة للعامل الاول : تسببت سلسلة من المشكلات بين فرنسا والامبراطورية العثمانية في تردي العلاقات بينهما ، ففي البداية جاء استيلاء فرنسا على تونس التي كانت تربطها بالامبراطورية العثمانية روابط شكلية فاتحة للخلافات بين البلدين ثم عقب ذلك ثارت النزاعات بشأن الحدود بين ولاية طرابلس وتونس وترتب عليها مصادمات بين القوات العثمانية والقوات الفرنسية مما زاد في تعقيد الموقف بينهما ، واخيرا كان اتفاق عام ١٨٩٩ الفرنسي - الانجليزي الذي استقطع بعض الواحات من اطراف الولاية وضمها للمستعمرات الفرنسية موضع اعتراض الحكومة العثمانية ولم تجد في حله مذكرة السفير العثماني في باريس لوزارة الخارجية الفرنسية[١] واستمر التدهور في العلاقات الفرنسية ـ العثمانية بعد ان رفضت حكومة باريس فتح باب المناقشة في هذا الموضوع مع حكومة اسطنبول الامر الذي ساعد على تقارب فرنسي - ايطالي ، وضح في اتفاق عام ١٩٠٠ وكذلك في التصريح الذي القاه وزير خارجية ايطاليا في البرلمان حيث جاء فيه « ان فرنسا لا ترغب في التوسع فيما وراء الحدود الشرقية لمستعمراتها داخل ولاية طرابلس ، وذلك يعتبر اساسا لعلاقات الصداقة التي تنمو بين البلدين »[٢] .

اما بالنسبة للعامل الثاني : فقد كان قرب موعد تحديد معاهدة الحلف الثلاثي عاملا مهماً يحث ساسة فرنسا على اتباع سياسة طيبة مع ايطاليا فهم ان لم

---

(١) Noradounghian, G.E., Op. Cit., P. 484, D.No. 958.

(٢) د . جلال يحيى ، المغرب الكبير في العصور الحديثة ، ص ٧٠٩ - ٧١١ .

يستطيعوا ابعادها او تحقيق انفصالها عن هذا الحلف فإنهم قادرون على الاقل ان يخففوا من الاتجاهات المعادية لفرنسا داخل الحلف بالتعاون مع ايطاليا وعدم معارضة امانيها الاستعمارية ، وقد نجحت فرنسا في تحقيق ذلك اذ وقفت ايطاليا موقفا يتمشى مع ما كانت تطمح اليه فرنسا ، وكتب السفير الايطالي بباريس لوزير خارجيته يعلمه بما قدمه للحكومة الفرنسية من تعهدات لطمأنة ساستها فقدجاء في رسالته المؤرخةفي ٤من يونيوعام ١٩٠٢ ،بأنه قدسلم تصريحا لوزير الخارجية الفرنسي بخصوص عدم وجود اي خطر على فرنسا بسبب تجديد معاهدة الحلف الثلاثي لان ايطاليا قد ابعدت منها كل ما يمكن ان يكون موجها ضد فرنسا بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وان الحكومة الفرنسية قد اعربت عن امتنانها لهذا الموقف ، وارفق السفير برسالته نص التصريح الايطالي الذي تضمن تعهدا بانه لن يكون هناك شيء مباشر أو غير مباشر ، معاد لفرنسا في حالة تجديد الحلف الثلاثي وان ايطاليا لم ترتبط بما يجبرها على الوقوف الى جانب اي اعتداء قد يقع على فرنسا ، كما انه لا توجد اتفاقيات اضافية للحلف لتحويل طابعه الدفاعي الى هجومي ضد فرنسا ، وان هذا الاشعار سيكون عاملا من اجل توطيد الصلة بين الدولتين[١] .

وهذه التعهدات اوضحت دون مواربة صدق نوايا السياسة الايطالية نحو فرنسا وبما لا يدع مجالا للشك بعد ذلك بان ايطاليا سوف تقف موقفا عدائيا لفرنسا او تشترك في عمل عدواني عليها[٢] ، ويبدو ان ساسة ايطاليا ارادوا من هذا أن يؤكدوا عدم وجود تعارض بين مصالح الدولتين ويجعلوا من موقفهم هذا بداية للحصول على اعتراف صريح من قبل فرنسا بالاطماع الاستعمارية الايطالية

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة السفير الايطالي بباريس الى وزير خارجيته في الملحق رقم (٣) .

(٢) « عدم الاشتراك في عمل عدواني ضد فرنسا » يعني عدم الاشتراك مع اي دولة اوروبية « كالمانيا مثلا » في هجوم عسكري على فرنسا .

في ولاية طرابلس وهي الخطوة التي ابرزتها بعد عدة شهور رسالة وزير الخارجية الايطالي المؤرخة في اول نوفمبر في نفس العام الى السفير الفرنسي بروما ، وشكلت بداية مراسلات الاتفاقية الايطالية الفرنسية الثانية .

وقد احتوت هذه الرسالة على عدة نقاط فقد اشارت **النقطة الاولى** : الى المحادثات السابقة التي جرت بين البلدين حول اوضاع البحر المتوسط ومصالح الدولتين بينما طالبت **النقطة الثانية** بتحديد الارتباطات التي جاءت في الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية الايطالي السابق وبين السفير الفرنسي **إما النقطة الثالثة** فقد بينت ان كلا من الدولتين تستطيع التحرك لتطوير دائرة نفوذها دونما حاجة الى الارتباط بالاخرى في حين اكدت **النقطة الرابعة** قبول التفسير الفرنسي المتعلق بحدود ولاية طرابلس وانه لا يوجد خلاف حول مصالح الطرفين في البحر المتوسط . وتعلقت **النقطة الخامسة** بالتصريحات التي كلف وزير الخارجية الايطالي بالإدلاء بهاوجاء فيها: « انه في حالة حدوث اعتداء مباشر او غير مباشر على فرنسا من قبل دولة واحدة او اكثر فان ايطاليا ستلتزم بالحياد التام » . كما اوضحت أن نفس الامر يقع على فرنسا في حالة حدوث استفزاز مباشر يدفعها لاعلان الحرب دفاعا عن شرفها وامنها ، على أن تقوم بابلاغ الحكومة الايطالية « مسبقا بنيتها من اجل التحقق من ان الامر هو حالة استفزاز مباشر » ، وكررت **النقطة السادسة** تعهدات ايطاليا « انه لا يوجد لديها ولن تقوم بابرام اي بروتوكول أو نص عسكري ذي طابع تعاقد دولي قد يكون مخالفا لهذه التصريحات » . واضافت **النقطة السابعة** القول : « بأنه باستثناء تفسير مصالح الدولتين في البحر المتوسط الذي يكتسب الصفة النهائية وفقا لروح الرسائل المتبادلة في ١٤ و١٦ ديسمبر ١٩٠٠ ما بين السفير الفرنسي والمركيز فيسكونتي فينوستا فان التصريحات السابقة الذكر بما انها منسجمة مع ارتباطات ايطاليا الدولية الحالية فان الحكومة الملكية تفهم انها ستكتسب قيمتها الكاملة » . وما لم تشعر فرنسا ان ارتباطاتها قد تعدلت . وطلبت **النقطة الثامنة** : ضرورة الرد على رسالة وزير الخارجية

الايطالي مع الاحتفاظ بسرية ما جاء فيها من قبل الحكومة الفرنسية[1] .

ومما سبق يمكن القول ان رسالة وزير الخارجية الايطالي تحدد اكثر من ذي قبل امورا خمسة هي :

أولا ـ اعطاء صفة الاتفاق النهائي للمراسلات السابقة بين السفير الفرنسي ووزير الخارجية الايطالي السابق فسونتي فينوستا وتحديد اكثر للارتباطات عبر المراسلات التالية .

ثانيا ـ فصل تحرك الدولتين احداهما عن الاخرى فيما يتعلق بالتوجه الاستعماري سواء من حيث المبادرة الاستعمارية او من حيث اختيار الزمن لذلك فإمكان قيام اي من الطرفين بتحقيق امانيه الاستعمارية لم يعد مرتبطا بقيام الطرف الاخر بعمله ، وفي الوقت المناسب له بقصد اعطاء مزيد من حرية التحرك الاستعماري لكليهما .

ثالثا ـ تأكيد حياد ايطاليا في حالة حدوث اعتداء على فرنسا من قبل دولة او أكثر وهو ما لم تنص عليه اتفاقية عام ١٩٠٠ ، وانه في حالة اعلان فرنسا للحرب بعد استفزاز مباشر لها عليها اشعار الحكومة الايطالية مسبقا بقصد تجنب تورطها في حرب ضد فرنسا .

رابعا ـ التزام ايطاليا بعدم الدخول في اتفاقيات او احلاف ايا كان نوعها فضلا عن تعهدها بأنها لم تعد ترتبط بما يخالف التزاماتها الجديدة تجاه فرنسا وذلك اثباتا لحسن النوايا .

خامسا ـ تكتسب هذه التعهدات قيمتها الكاملة بالنسبة للطرفين ما لم تخطر فرنسا بانها قد عدلت من ارتباطاتها .

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة وزير الخارجية الايطالي لسفير فرنسا في الملحق رقم (٣) .

وقد بادر السفير الفرنسي بالرد على رسالة وزير الخارجية الايطالية في نفس اليوم مشيرا الى ما جاء في رسالة الوزير الايطالي من اتفاق وجهات النظر بين البلدين ، ومكلفا بدوره بتقديم تعهدات فرنسا « بنفس الروح الودية التي تنظم علاقاتها العامة تجاه ايطاليا » حيث اعلن تصريحات مماثلة لتلك التي أعلنتها ايطاليا بالنقاط التالية :

أولا ـ التزام فرنسا الحياد في حالة وقوع اعتداء مباشر او غير مباشر من دولة أو اكثر على ايطاليا .

ثانيا ـ اشعار فرنسا في حالة قيام ايطاليا باعلان الحرب للتأكد من أن دافعها كان الرد على استفزاز مباشر لها .

ثالثا ـ تعهد بان فرنسا لم ترتبط « بأي بروتوكول او نص عسكري ذي صبغة تعاقد دولي يكون مخالفا لهذه التصريحات ، بالاضافة الى تعهد بعدم الارتباط باي منها مستقبلا » .

رابعا ـ « باستثناء تفسير مصالح الدولتين في البحر المتوسط الذي يتخذ الطابع النهائي وفقا لروح الرسائل المتبادلة في ١٤ و١٦ من ديسمبر فان التصريحات سالفة الذكر ستكتسب كامل قيمتها » ما لم تخطر ايطاليا الحكومة الفرنسية بان ارتباطاتها قد تعدلت»[1] .

وحتى يمكن ازالة اي لبس بين الطرفين قد يحدث في المستقبل من جراء تفسير بعض الالفاظ الواردة في رسالة وزير الخارجية الايطالي ومن اجل مزيد من الدقة والوضوح فقد بعث السفير الفرنسي في اليوم التالي برسالة يقول فيها : « يبدو انه من الضروري ـ ولابعاد أي سوء تفاهم ممكن ان يطرأ ـ ان نحدد معنى ووزن كلمة « مباشر » الواردة في عبارة « استفزاز مباشر » المستعملة في

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة السفير الفرنسي لوزير الخارجية الايطالي في الملحق رقم (٣) .

التصريحات المذكورة ، اكون ممتنا لكم لو اكدتم لي التفسير الذي تتضمنه هذه الكلمة حسب رأيكم »[١] . وهذا يعني رغبة فرنسا في ان تكون التفسيرات تدل دلالة قاطعة على المعنى والقصد الصحيح . وبالفعل اوضح وزير الخارجية الايطالي ان كلمة « استفزاز مباشر » تعني ان الاحداث التي قد يكون من المحتمل الاستناد اليها كمكونة للاستفزاز يجب ان تتعلق بالروابط المباشرة ما بين الدولة المستفزة والدولة التي استفزت »[٢].

وهكذا تم الاتفاق بين البلدين باعتراف كل كنهما بمصالح الاخرى الاستعمارية في منطقة نفوذها وفي الوقت ذاته اصبح في امكان اي من الطرفين التحرك لتحقيق اطماعه دونما حاجة لانتظار الطرف الآخر .

ونتيجة لهذا الاتفاق وفي سبيل دعم اواصر الصداقة بين البلدين قام ملك ايطاليا بزيارة لفرنسا سنة ١٩٠٣ وما لبث رئيس جمهورية فرنسا ووزير خارجيته ان قاما برد الزيارة في العام التالي حيث استغل رئيس الوزراء الايطالي الفرصة في الحصول على تأكيدات للوعود التي سبق ان اعطتها فرنسا لايطاليا في اتفاقيتي عامي ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢[٣].

وعندما تم تقارب جديد بين انجلترا وفرنسا واسفر عن الاتفاق الودي في ابريل عام ١٩٠٤ وتضمنت بنوده اعترافا انجليزيا بالمصالح الفرنسية في مراكش في مقابل اعتراف فرنسي بالمصالح الانجليزية في مصر مع التخلي عن ولاية طرابلس لنشاط ايطاليا[٤] ، لم يعد هناك شك لدى ساسة ايطاليا بان ذلك قد

---

(١) انظر النص الكامل لرسالة السفير الفرنسي لوزير الخارجية الايطالي بشأن توضيح بعض الالفاظ الواردة في الاتفاقية والرد عليها في الملحق رقم (٣) .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) احمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبل الغزو الايطالي ، ص ٣٣٤ .
د . جلال يحيى ، المغرب الكبير في العصور الحديثة ، ص ٧١٤ .

(٤) Sabvemini, G., Op. Cit. P. 26.

اضاف دعمـا لموقفهم في الميدان الاستعماري وطمأنهم على أن كلتا الدولتـين قد حافظت على التزاماتها تجـاه الحكومة الايطالية ، وفي الوقت الذي شرع فيه هؤلاء الساسة يخططون للبدء في التوغل السلمي عن طريق التسلسل الاقتصـادي في ولاية طرابلس سنة ١٩٠٥ تناولت الصحافة الايطـالية خبر حصـول احـدى الشركات الفرنسية على امتياز لبناء ميناء طرابلس الامر الذي اعتبرتـه الحكومـة الايطالية محاولة فرنسية جديدة لمد نفوذها الى ولاية طرابلس ، فاصبحت فرنسا هدفا لهجوم الصحافة الايطالية عليها[١] ولم يوقف الضجة التي اثيرت حول هذا الموضوع الا التصريحات العديدة للحكومة الفرنسية وتأكيداتها أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة وانه ليس لديها النية في ان تتولى شركات فرنسية اية اعمال في منطقة تدرك تماما ان انظار ايطاليا قد اتجهت اليها .

ويبدو ان حرص ساسة الحكومة الفرنسية على عدم اثارة أية قضية مع ايطاليا كان مبعثه خشيتهم من ان تغير موقفها تجاه فرنسا في مؤتمر الجزيرة الذي انعقد عام ١٩٠٦[٢] وهو المؤتمر الذي كان يشكل اهمية خاصة بالنسبـة لاطماع فرنسـا في مراكش .

وما ان تأكد عدم تغير الموقف الايطالي خلال انعقاد المؤتمر المذكور حتـى باشرت فرنسـا في عام ١٩٠٧ عملية الاسـتيلاء على المزيد من اراضي ولاية طرابلس ، وقد اعتبرت الحكومة الايطالية هذا الالتهام الجديد للاراضي الجنوبية خطرا يهدد ما تسميه حرية القوافل الصحراوية ، وقد يقضي على اطماعها في هذه المنطقة ، وعبر رئيس الوزراء الايطالي عن ذلك في ٣ مـن يونيو سنة ١٩٠٨ بقوله : « ان تجـارة وسـط افـريقيا ستسـير حتما - ازاء هذا الوضـع - بمـا يقلل من اهميتها . . . ان طرق القوافل الصحـراوية ستفقد الكثير من قيمتها مع الطرق

---

(١) د . جلال يحيى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
(٢) حـول مؤتمر الجزيرة انظر . د . سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ - ٢٤٢ .

الجديدة التي تربط ضفة بحيرة تشاد مع المحيط الاطلنطي ، واستطرد قائلا : ولكي نحفظ ونصون تجارة منطقة نفوذنا كان من الضروري دفع الحكومة الايطالية بأكبر قدر ممكن الى ولاية طرابلس من اجل خلق مصالح جديدة ومبادرات مضادة (لفرنسا) وذات فعالية »[١] .

وفي يونيو سنة ١٩٠٩ استولى الفرنسيون على (واداي - وابيسكر)[٢] فأخذت ايطاليا تذكر فرنسا بصورة سرية بالاتفاقات السابقة حول طرق القوافل وعلى أثر ذلك جاء في تصريح وزير خارجية فرنسا لسفير ايطاليا بباريس قوله : « نحن مستعدون دائما لتقديم التعهدات الملائمة لكم وننوي البقاء مخلصين كما وعدناكم »[٣] .

ومن ناحية ثانية رأت فرنسا ان تتفق مع الامبراطورية العثمانية فيما يتعلق بالحدود بين ولاية طرابلس وتونس بعد ان تعددت الحوادث بشأنها وتكونت لجنة عثمانية - فرنسية اجتمعت في مدينة طرابلس في مايو عام ١٩١٠ وتوصلت الى وضع اتفاق بشأن تحديد الحدود من جديد بين البلدين[٤] ، وهذا الاتفاق طمأن ساسة ايطاليا بانهم لن يرثوا مشاكل بهذا الخصوص مستقبلا .

وعلى اثر ذلك اصبح الطريق ممهدا امام ايطاليا للقيام بغزوها الاستعماري حيث صرح وزير الخارجية الايطالي في أوائل عام ١٩١١ قائلا : « انه لا توجد الآن في الوضع الدولي اية عقبات سياسية يمكن ان نصادفها لاحتلال طرابلس وبرقة لان فرنسا بموجب الاتفاقات لا تستطيع ان تعارض ذلك »[٥] مما يدل دلالة

---

(١) كانت ايطاليا تخشى وقوع الاراضي الداخلية تحت سيطرة فرنسا التي مدت نفوذها من الجزائر الى النيجر وتشاد متجهة الى الشرق حيث الصومال الفرنسي (جيبوتي) .

(٢) مقاطعة واقعة ضمن الاراضي الداخلية لولاية طرابلس . انظر : محمد ناجي ومحمد نوري ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ، ٢٣٨ .

(٣) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٣ .

(٤) محمد ناجي ومحمد نوري ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ - ٢٤٦ .

(٥) ز . ب . ياخيوفتش ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

شبه مؤكدة بان فرنسا لن تقف ضد اطماع ايطاليا الاستعمارية .

ثم قامت الحكومة الايطالية اثناء ازمة مراكش بنشاط دبلوماسي واسع في عواصم الدول الاوروبية هدفه سبر غوراالحكومات الاوروبية ، وطالبت عبر السفير الفرنسي في روما وعن طريق سفيرها في باريس بضرورة تنفيذ اتفاقية عام ١٩٠٢ مستندة الى موقفها المؤيد الذي قدمته لفرنسا في قضية مراكش .

ولقد ادركت الحكومة الفرنسية جيدا وقبلت بلا تحفظ بان الحل النهائي الذي انتهت اليه قضية مراكش بالاتفاقيات الاخيرة مع المانيا يفتح امام ايطاليا - بشكل تام - طريق حل قضية ولاية طرابلس .

وكان السفير الايطالي قد حصل مؤخرا على تصريحات مباشرة محددة من وزير الخارجية الفرنسي وغيره من الوزراء المعنيين بالامر تتصل باخلاص فرنسا ووفائها للاتفاقيات المبرمة عامي ١٩٠٠ - ١٩٠٢ .

وفي ١٢ من سبتمبر كلف السفير الايطالي باجراء محادثات مع وزير الخارجية الفرنسي لشرح موقف حكومته بغزو ولاية طرابلس ، فارسل السفير يقول : « لقد اجريت محادثة مع وزير الخارجية الفرنسي وبينت له بدقة وضوح موقفنا من ولاية طرابلس وشرحت له جميع الظروف التي اضطرتنا الى ان نقرر غزوها قريبا ، ولا انكر انني دهشت لما وجدته من تأييد لنا اذ صرح : بان ايطاليا يمكنها ان تعتمد في تصرفها بولاية طرابلس على وقوف فرنسا غير المشروط الى جانبها »[١] .

رابعا : الاتفاق الروسي الايطالي حول المصالح المتبادلة :

لم تترك الحكومة الايطالية اية فرصة دون ان تغتنمها في مجال المناورات الدبلوماسية وذلك لكي تحصل على مزيد من الضمانات من أجل اطلاق يدها

---

(١) خليفة التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٦٣ .

لاحتلال ولاية طرابلس ، فبعد ان أمنت ايطاليا موافقة بعض الدول الاوربية الكبرى على خططها الاستعمارية وجدت انه من المناسب ان تحصل على تأييد روسيا ايضا على هذه الخطط .

الواقع انه كان هناك عاملان على درجة كبيرة من الاهمية فتحا الباب لحدوث تقارب ايطالي روسي . **اولهما** : تمثل في العداء للنمسا المنافسة لكل من روسيا وايطاليا في منطقة البلقان . **ثانيهما** : التناقضات الروسية العثمانية من جانب والخلاف الايطالي العثماني الذي بدأ في التبلور من جانب آخر[١] .

فقد كانت روسيا تخشى منافسة النمسا لها في البلقان حيث اتجهت اليها هذه الاولى بانظارها منذ فترة طويلة ولكن خشيتها ازدادت وبدأت تقف موقف المعارض لسياسة فيينا في اعقاب احتلالها لاقليمي البوسنة والهرسك بعد الثورة العثمانية ١٩٠٨ ،عندئذ شعرت الحكومة القيصرية بأن اطماع النمسا سوف تتجاوز هذه الحدود الى مناطق أخرى ، وسوف تنال النصيب الاكبر في البلقان ، وبالتالي سيكون لها الدور القيادي في المنطقة وكل هذا يتعارض مع ما تطمع اليه روسيا [٢] .

وايطاليا بدورها كانت تكنُّ عداء للنمسا رغم اشتراكها في عضوية الحلف الثلاثي الى جانبها ومبعث ذلك سيطرة النمسا على التونتان وتريستا ومدن ساحل دالماشيا الايطالي من ناحية ومعارضة الاطماع الايطالية في البحر الادرياتيكي وألبانيا من ناحية اخرى ، وأساس ذلك ان الشعور الذي كان سائدا في فيينا تلخص في ان ايطاليا تعيش في حلم مخادع وذلك بجعل الادرياتيكي بحرا ايطاليا خالصا وتحقيق آمالها في البانيا ، كما كان الاحتلال النمسوي للبوسنة والهرسك عاملا مضاعفا لزيادة العداء بينهما حيث نظرت اليه ايطاليا على انه مخالف لمعاهدة

---

(١) ز. ب. باخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٥٦ . انظرا ايضا :
Grant, A.J., Op. Cit., P. 372.

(٢) Roberts, J., Op. Cit., PP. 261-3.

التحالف الثلاثي التي تعهدت فيها بالمحافظة على الوضع الراهن في البلقان وبالتالي اصبح يشكل تهديدا خطيرا لطموحات ايطاليا في المنطقة[1] .

وهكذا اصبحت النمسا هي المنافس الاساسي لروسيا في البلقان والنشط لايطاليا في الادرياتيكي ووضح تعارض مصالحها وتطلعاتها مع مصالح وتطلعات كل من روسيا وايطاليا فأمكن حدوث تقارب بين الاخيرتين ، وفي الوقت ذاته لعبت التناقضات الروسية - العثمانية والخلاف الايطالي العثماني دورا كبيرا في حدوث تفاهم اكثر بين البلدين ، فقد شكلت مسألة المضايق العثمانية واحدة من اعقد المشكلات أمام السياسة الروسية ، فما ان تهدأ حدة المطالب حولها حتى تعود من جديد نتيجة لاحساس روسيا بانها سجينة البحر الاسود ، الامر الذي يحد من تحركها في مواجهة الدول الاوربية الاخرى[2] ويمثل قيدا على أي دور تريد ان تلعبه كدولة كبرى ، فكان لا بد من اتفاقها مع دول أخرى ، لتحقق اهدافها ، فسعت للتقارب مع ايطاليا وايدت الدول البلقانية في صراعها ضد الامبراطورية العثمانية .

أما ايطاليا فان خلافها مع الامبراطورية العثمانية قد تبلور ابتداء من المشكلات التي اخذت تفتعلها في ولاية طرابلس تارة بدعوى المضايقات الاقتصادية وتارة أخرى بحجة التعرض للجالية الايطالية او منعها من ممارسة نشاطها الديني ، فضلا عن ان أمانيها الاستعمارية المتجهة الى البلقان والادرياتيكي كانت تدفعها لمؤازرة حركات ودول تلك المنطقة ضد الامبراطورية العثمانية لعلها تظفر بنصيب فيها .

ونتيجة لذلك التقت مصالح روسيا وايطاليا على صعيد العداء للنمسا

---

(١) حول علاقة ايطاليا بالنمسا ، انظر ، ص وما بعدها .
انظر ايضا
Auter, M.H. Op. Cit., P. 116.
Ponteil, F., Op. Cit., PP. 35-7.

(٢) انظر ايضا : بير رنوفان ، مرجع سابق ، ص ٥٠٨ .

بسبب تعارض مصالحهما معها والخلاف مع الامبراطورية العثمانية لاتجاه تطلعاتهما الاستعمارية الى ممتلكاتها واصبح الجو ممهدا لعقد اتفاقية بينهما .

وعندما زار قيصر روسيا نيقولا الثاني ايطاليا عام ١٩٠٩ انتهز جيوفاني جوليتي رئيس الوزارة الايطالية فرصة هذه الزيارة وبحث معه عدة مسائل وتعرض للعلاقات الايطالية ـ الروسية التي وصفها « بأنها ودية بدرجة تجعلها تتجاوز نطاق الود لتدخل في نطاق الاخوة » . ومن ناحية أخرى طرح موضوع قيام ايطاليا بغزو ولاية طرابلس واحتلالها فلمس تجاوبا مبدئيا من القيصر يوحي بالموافقة على ذلك ، واخذ الامر الصفة الرسمية بعد ذلك ودخل حيز المفاوضات السرية بينهما [١] .

وللوهلة الاولى شعر جوليتي بمدى اهتمام الجانب الروسي بموضوع حرية المرور في المضايق ، بالطبع استطاع استغلال ذلك في المساومة على الاحتلال الايطالي لولاية طرابلس .

وقد وقفت بعض الصعوبات أمام هذه المفاوضات ، حين اصر الجانب الروسي على ان يكون الاعتراف بحقوق ايطاليا مقتصرا على مدينة طرابلس فقط حيث توجد الجالية الايطالية ، واعترض جوليتي على ذلك الموقف الذي لا يتفق ورغبته في السيطرة على الولاية كلها ، وحاول اقناع وزير الخارجية الروسي ولكن هذا الاخير تمسك برأيه ، ورأى جوليتي ان المفاوضات مهددة بالتوقف والانقطاع ان هو رفض رأي المفاوضين الروس وربما اضاع فرصة من ايطاليا قد لا تسنح لها مرة اخرى ، فاقترح ان تحذف كلمة « مدينة » بحيث يصبح النص بدونها على النحو التالي : ان روسيا تعترف بحقوق ومصالح ايطاليا في طرابلس . وتكمن الاهمية في حذف كلمة « مدينة » في ان هذا المعنى يصبح شاملا لجميع انحاء

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

ولاية طرابلس حسب الاصطلاحات العثمانية[1] . وعلى هذا الاساس جاء في الاتفاقية الايطالية ـ الروسية التي عقدت في مدينة راكونيجي الايطالية وحملت نفس التسمية ما يلي :

أولا ـ تتعهد الدولتان بالمحافظة على الوضع القائم في البلقان .

ثانيا ـ اذاحدث تغيير في المنطقة المذكورة فان الدولتين ستؤيدان استقلال الدول البلقانية ، وابعاد اي سيطرة اجنبية عنها .

ثالثا ـ ستقوم الدولتان بعمل مشترك ضد كل اتجاه معارض لهذه الغايات .

رابعا ـ عدم ابرام اتفاقيات جديدة بخصوص الشرق الاوروبي مع دولة ثالثة بخلاف الاتفاقيات الموجودة حاليا قبل التشاور بين البلدين .

خامسا ـ تأييد روسيا لمصالح ايطاليا في اقليمي طرابلس وبرقة وتأييد ايطاليا لمصالح روسيا في مسألة المضايق[2] .

ومن الواضح ان النص على استتباب الوضع الراهن في منطقة البلقان كما جاء في اتفاقية راكونيجي يشكل اهمية لكل من ايطاليا وروسيا لذا تتعهدان بالمحافظة عليه على أساس ان أي تغيير قد يطرأ في المنطقة سيصيب بالضرر اطماعهما فيها [3] .

---

(١) لقد اضيفت كلمة « برقة » في النص الايطالي في حين خلا النص الروسي منها ولم يشمل سوى كلمة طرابلس .

(٢) انظر النص الكامل للاتفاقية في الملحق رقم (٤)
وحول نفس الاتفاقية انظر :
وفلاديمير بورفيتش لوتسكي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .
ومحمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، ص ٢٧ .
مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) اطماع روسيا تشمل السيطرة على اجزاء كبيرة من البلقان وتغيير نظام المضايق في حين أن اماني ايطاليا الاستعمارية تشمل منطقة البترول والبلقان والبانيا ومناطق في الادرياتيكي وبحر ايجه . انظر : منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

اما النص على انه في حالة حدوث تغيير في البلقان فانهما سيقدمان التأييد للدول البلقانية للمحافظة على استقلالها حتى لا تقع تحت سيطرة الدول الاوربية الطامعة فيها فقد كان القصد منه قطع الطريق على دولة النمسا والمجر التي تطمع بدورها في الاستيلاء على المنطقة .

ويبدو ان وجهة النظر الايطالية ـ الروسية في الشرق الاوربي قائمة على أساس طرح مبدأ أساس يمكن ايجازه في عبارة « البلقان للشعوب البلقانية » حتى لا تتاح الفرصة لدول أخرى للتدخل في المنطقة ، وهو ما يؤكده استعدادهما لمقاومة اية معارضة لهذا المبدأ معا ، على ان يكون ذلك في اطار تحرك دبلوماسي ، أما إذا استدعى الأمر غير ذلك فانهما سيتشاوران مسبقا قبل اتخاذ اي اجراء .

كما يلاحظ ايضا ان كليهما حريص على الا يبادر الطرف الآخر بالاتفاق مع دولة ثالثة .

وفي النهاية أكدت الاتفاقية التفاهم التام بين الدولتين فيما يتعلق بتطلعاتهما الاستعمارية اذ اعترفت لروسيا بالمضايق العثمانية ، ولايطاليا بطرابلس وبرقة .

ولكن التقارب الايطالي الروسي احدث ردود فعل متفاوتة لدى بعض الدول الاوربية[1] وبصفة خاصة النمسا والمجر والمانيا فالاولى تخشى ان تجد نفسها يوما خارج منطقة البلقان والاخيرة ترى في هذا العمل ابتعادا من ايطاليا عن الحلف الثلاثي ،وقد سارع ساسة ايطاليا وروسيا باعطاء التأكيدات المطمئنة حول اتفاقهما للدول الاوربية فعمل وزير الخارجية الايطالي على اقناع الحكومتين الحليفتين بان هذا الاتفاق لن يتعارض مع أية تعهدات التزمت بها ايطاليا من خلال معاهدة الحلف الثلاثي ، واستطاع في النهاية ان يقنع حكومة برلين بوجهة

---

(١) بعض الدول الاوربية كانت تتخوف من الاتفاق الروسي ـ الايطالي كانجلترا وفرنسا اعتقادا منها بأنه سيؤدي الى الإخلال بالوضع الراهن فضلا عن النمسا والمجر والمانيا التي رأت فيه إخلال بتعهدات ايطاليا في الحلف الثلاثي .

النظر الايطالية . وان يتوصل مع حكومة فيينا الى اتفاق في ١٩ من ديسمبر عام ١٩٠٩ ابعد الشك عن فكرة تحلل ايطاليا من تعهداتها في معاهدة الحلف[١] . أما وزير الخارجية الروسي فقد قام بتوزيع بيان على السفارات الروسية وذلك في محاولة منه أيضا لعدم اثارة الدول الاوربية ضد التفاهم الايطالي ـ الروسي ، جاء فيه « ان روسيا وايطاليا مستمرتان في سياستيهما وفي نفس الاتجاه للمحافظة على الوضع السياسي الراهن للامبراطورية العثمانية ، وفي نفس الوقت تنمية الاستقلال الطبيعي للدويلات البلقانية . »[٢] . لكن من الواضح ان هذا البيان يحمل بين طياته تعارضا بين هدفين اذ في الوقت الذي ابرز فيه تعهد ايطاليا وروسيا بالمحافظة على الوضع السياسي الراهن للامبراطورية العثمانية ـ مما يعني الابقاء على سيطرتها على الدول البلقانية الثائرة ضدها ـ اشار الى تنمية الاستقلال الطبيعي لهذه الدويلات الذي سيؤدي بالضرورة الى فصلها تماماً عن الامبراطورية العثمانية ، كما يمكن ملاحظة التعارض بين ما ورد في البند الخامس من الاتفاقية المذكورة القائل : بأن « تتعهد ايطاليا وروسيا بأن تأخذا بعين الاعتبار الودي مصالح روسيا في مسألة المضايق ومصالح ايطاليا في طرابلس وبرقة » ، وبين فقرة البيان المتعلقة بالمحافظة على الوضع السياسي الراهن للامبراطورية العثمانية ، فتحقيق مصالح ايطاليا وروسيا في ولاية طرابلس والمضايق على التوالي سيترتب عليه اخلال بهذا المبدأ ، وقد تأكد التناقض اكثر في ٤ من نوفمبر من نفس العام عندما بعث وزير الخارجية الروسي الى سفيره في صوفيا برسالة يوضح فيها « انه على الدويلات البلقانية ان تقتنع بأنه يجب عليها عدم تصعيد الوضع السياسي في البلقان خاصة وأنها مؤمّنة ضد اي اعتداء قد يأتيها من الخارج »[٣] . في حين ان البند الثالث من اتفاقية راكونيجي يقول « لكل احتمال

---

(١) انظر ايطاليا والحلف الثلاثي ، ص ١٤٥ وما بعدها من البحث .

(٢) Auter, M.H. Op. Cit., P. 117.

(٣) Ibid., P. 118.

قد ينشأ في البلقان ستؤيد الدولتان تطبيق مبدأ الوطنية عن طريق تنمية الدول البلقانية »[1] . فعلى الرغم من ان روسيا تبدي استعدادها لمساندة هذه الدول ضد اسطنبول فانها تطلب منها عدم تصعيد الوضع السياسي في البلقان ، مما يعني احد احتمالين : اما ان روسيا ليست جادة في تعهداتها للدول البلقانية أو انها ترى أن الوقت غير مناسب ـ عقب اتفاقها مع ايطاليا ـ لمساعدة هذه الدول .

ويبدو ان التصرف الروسي مبعثه خشية الحكومة القيصرية من ان تتهم من قبل الدول الاوربية بتحريك مشاكل البلقان بما يعرض المنطقة لمخاطر عديدة ويقود الى تغيير الوضع القائم وبالتالي يخل بميزان القوى بين الدول الاوربية .

ورغم ذلك يمكن القول مما سبق ان الاتفاقية الروسية ـ الايطالية قد اعطت حرية الحركة لطرفيها وجعلت ساسة ايطاليا بصفة خاصة يسرعون بالاعداد للغزو العسكري لولاية طرابلس .

وفي شهر اغسطس عام ١٩١١ عادت ايطاليا لجس نبض الحكومة القيصرية حول اعلان الحرب على الامبراطورية العثمانية ومعرفة ما اذا كان قد طرأ تغيير على تعهداتها السابقة لايطاليا ، الا ان الرد كان مطمئنا لها ، الامر الذي دفع بالسفير الايطالي في بطرسبورج الى ان يبعث لحكومته بتاريخ ١٩١١/٨/٢٦ قائلا : « لقد قابلت وزير الخارجية نيراتو وبعد ان بحثت معه الموضوع افهمته اننا ننوي غزو ولاية طرابلس الشيء الذي يتطلب بطبيعة الحال اعلان الحرب على الامبراطورية العثمانية ، فوجدت منه تأييدا مطلقا وتشجيعا على الاسراع في التنفيذ »[2] .

هكذا حددت الموقف الروسي من النزاع الايطالي ـ العثماني مسألتان

---

(١) انظر البند الثالث من اتفاقية راكونيجي في الملحق رقم (٤) .

(٢) محمد خليفة التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٦٣ - ٦٤ .

اولاهما : تعارض المصالح الروسية مع المصالح النمسوية . **وثانيتهما** : اطماع روسيا في المضايق العثمانية ، فحصلت الدبلوماسية الايطالية على مزيد من التأييد لاطماعها في ولاية طرابلس .

ومما سبق يمكن القول ان ايطاليا استطاعت عن طريق حركة دبلوماسية معقدة وبانتهاجها مبدأ التنازلات المتبادلة الذي تستخدمه دبلوماسية الدول الاستعمارية ان تضمن موافقة ابرز الدول الاوربية على استيلائها على ولاية طرابلس ، فبدأت في محاولة الحصول على اعتراف المانيا والنمسا والمجر دولتي الحلف الثلاثي الذي انضمت اليه في عام ١٨٨٢ ، وعند تجديده في عام ١٨٨٧ استطاعت ان تنال اعترافا المانيا باطماعها الاستعمارية في ولاية طرابلس في مقابل استمرارها في التصدي لفرنسا الى جانب المانيا ، كما حصلت على موافقة النمسا والمجر بالنسبة لامانيها في البلقان على أساس تقديم تأييدها لفيينا في نفس المنطقة في مواجهة روسيا القيصرية .

وفي نفس العام كانت حاجة انجلترا للتأييد والمؤازرة دافعا لمنح ايطاليا حرية العمل للاستحواذ على ولاية طرابلس على ان تقوم ايطاليا بتأييد الوجود الانجليزي في مصر .

وعادت المانيا عندما حان موعد تجديد معاهدة الحلف الثلاثي في عام ١٨٩١ للاعتراف مرة اخرى بحق ايطاليا في الاستيلاء على ولاية طرابلس في مقابل نفس التعهدات التي سبق ان قدمتها ايطاليا لالمانيا ، وبعد ان امكن تحسين العلاقات الفرنسية ـ الايطالية وتخفيف حدة العداء بين الطرفين اوضحت فرنسا عام ١٩٠٠ انها تدرك احقية ايطاليا في الولاية العثمانية الباقية في الشمال الافريقي لذا فقد استبعدت من منطقة النفوذ الفرنسي ـ الانجليزي في افريقيا ، وصرحت لها ايطاليا من ناحيتها بان العمل الفرنسي في مراكش لن يتعارض والمصالح الايطالية في البحر المتوسط ، ولكن تعديل الاوضاع السياسية

والاقليمية يستتبع معاملة بالمثل لايطاليا لتحقيق امانيها في ولاية طرابلس ، ولم تتوان انجلترا في سنة ١٩٠٢ في ان تعيد تأكيد تعهداتها السابقة لايطاليا بالوجود على مقربة منها في الشمال الافريقي فأعطت ايطاليا بدورها تأييدا لاستمرار بقاء انجلترا في مصر .

وفي نفس العام رضخت النمسا والمجر للالحاح الايطالي وسلمت بحق ايطاليا في الاستيلاء على ولاية طرابلس ، ثم جاء الاعتراف الفرنسي الثاني في نهاية عام ١٩٠٢ بعد ان تعهدت ايطاليا بعدم الوقوف الى جانب اي اعتداء قد يقع على فرنسا أو الارتباط بأية اتفاقات او بروتوكولات للحلف الثلاثي مضادة لفرنسا .

وأخيرا نجحت الدبلوماسية الايطالية في الحصول على تأييد روسيا لمصالحها في ولاية طرابلس على ان تمنحها ايطاليا تأييدا مشابها في مسألة المضايق العثمانية .

وهكذا اتمت ايطاليا بنجاح بناء شبكة من التحالفات الدولية مؤيدة لمصالحها في ولاية طرابلس . وكان ذلك أحد الشروط الضرورية لاطلاق حملة الغزو العسكرية .

الباب الثالث

ايطاليا في الاراضي الطرابلسية

الفصل الاول : الاحتلال الايطالي

الفصل الثاني : التسوية السلمية



الباب الثالث
ايطاليا في الاراضي الطرابلسية

تمهيد :

تسترت حركة الاستعمار عادة تحت شعار الرسالة الحضارية وتمكين الشعوب المتخلفة من الاخذ باسباب المدنية ، ولهذا فلا يثير العجب أن أول محاولات ايطاليا لغزو ولاية طرابلس قد تمثلت في مجرد رحلة استكشافية قام بها « مانفريدو كامبيرتو » موفدا من قبل الجمعية الايطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري ، فكانت مدخلا لرحلات متعددة من هذا النوع سعت في غالبيتها الى استطلاع امكانيات الولاية الاقتصادية في البداية وانتهت بمعرفة قدراتها الدفاعية والعسكرية . وقد واكب هذه المرحلة أو بعد بدايتها بسنوات قليلة مجيء البعثات التبشيرية باسم الدين والحضارة وبحجة انقاذ سكان ولاية طرابلس من براثن التخلف .

وفوق ذلك بدأ النشاط الاقتصادي الصريح للجالية الايطالية في الاتساع داخل الولاية وبدعم ومساعدة الحكومة الايطالية خاصة بعد انشاء بنك روما ، وحيث يقول المبدأ الاستعماري « الراية تتبع التجارة » فقد كان هذا النشاط مدخلا للحملة العسكرية واحتلال البلاد في النهاية ، لقد حركت العمليات العسكرية التي خاضتها القوات الايطالية في ولاية طرابلس وما لاقته من مقاومة عنيدة وعنيفة من الاهالي والقوى الدولية المختلفة في محاولة للسيطرة على

الاحداث ومنع الصدام الايطالي ـ العثماني من الاتساع خارج نطاق التنازع على الولاية حيث ان ايطاليا ، وقد عجزت عن فرض سيطرتها الفعليةعلى الولاية ، حاولت اثارة القلاقل للحكومة العثمانية في ممتلكاتها الاخرى خاصة في البلقان وفي بحر ايجة ومضيق الدردنيل ، وهو ما يمس مصالح دولية عديدة خاصة النمسا والمجر وروسيا ، وبالتالي المانيا وفرنسا وانجلترا . لهذا سعت هذه الدول جميعا لدى الطرفين المتنازعين لتسوية النزاع على الولاية بطريقة سلمية لا تشكل تهديدا شاملا لتوازن القوى الدولي حتى وجدت الدولتان ان مصلحتهما ان تدخلا في مفاوضات مباشرة لتحقيق تسوية سلمية ، وهكذا جاءت معاهدة الصلح .

وعلى ذلك ينقسم هذا الباب الى فصلين :

أولهما : عن الاحتلال : ويتناول محاولات التوغل الايطالي في أراضي الولاية ثقافيا واقتصاديا ثم الحملة العسكرية ومقاومة السكان لها .

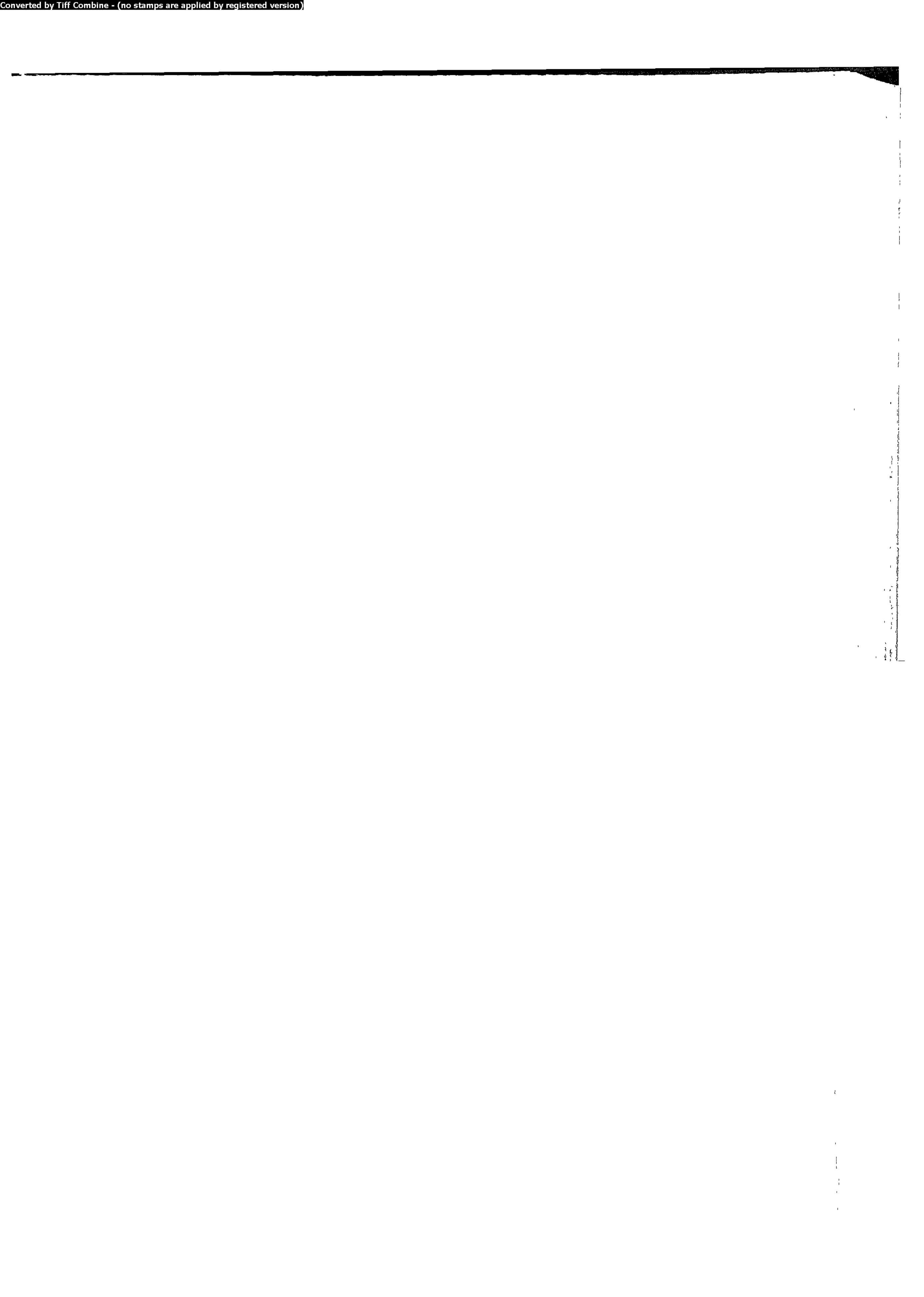
ثانيهما : عن التسوية : ويتناول المساومات المتبادلة بين الطرفين لتحقيق التسوية السلمية والضغوط الدولية التي رافقت هذه العملية حتى امكن للطرفين ان يجلسا معا ويتوصلا الى معاهدة الصلح .

الفصل الاول

الاحتلال الايطالي

المبحث الاول : التوغل السلمي

المبحث الثاني : الغزو العسكري



الفصل الاول

الاحتلال الايطالي

يميز علماء السياسة بين ثلاثة مستويات لتحليل السياسة الخارجية :

أولها : تخطيط السياسة الخارجية الذي يرتبط بدراسة كيفية حشد موارد الدولة لتحقيق ما تنطلق اليه من اهداف في المجال الخارجي .

وثانيها : اتخاذ القرار السياسي بمعنى توجيه قدرات الدولة في اتجاه هدف محدد .

وثالثها : أدوات التنفيذ التي يحددها صانع القرار لتحقيق سياسته .

وعلى هذا المستوى الثالث اي الادوات امكن حصر وتصنيف خمس أدوات اساسية تلجأ اليها الدول المختلفة لتنفيذ ما تتخذه من قرارات على المستوى الدولي ، وهي : الادوات الدبلوماسية ، والادوات النفسية ، والادوات الاقتصادية ، والنشاط الهدام ، والادوات العسكرية ، مع ملاحظتين هامتين :

أولاهما : ان هذه الادوات تتدرج من حيث استخدامها فتتصاعد من الادوات السلمية (الدبلوماسية مثلا حتى الادوات العسكرية) الى الحرب التي تعتبر اكثر الادوات عنفا ، والتي تلجأ اليها الدول عادة بعد ان تستنفد اختبار الوسائل الاخرى .

وثانيتهما: ان الدول عادة ما تجمع في تنفيذها للسياسة الخارجية اكثر من اداة ، فعملية التفاوض الدبلوماسي قد تصاحبها الدعاية والحرب النفسية

والتهديد باتخاذ تدابير اقتصادية ، كذلك فان الحشود العسكرية والضغوط الاقتصادية قد يصاحبها دعاية سلمية ودبلوماسية هادئة لتجنب آثار استخدام القوة .

ويمكن القول ان اجراءات الغزو الايطالي لولاية طرابلس قد اصطبغت بهاتين الملاحظتين : حيث سبقت الاشارة على سبيل المثال الى دور الأداة الدبلوماسية في التمهيد للغزو .[1] ، وفضلا عن ذلك فقد لجأت الحكومة الايطالية الى الأداة النفسية فيما يعرف اليوم بعمليات الدعاية والحرب النفسية ممثلة في النشاط الثقافي الذي وجهته الى سكان ولاية طرابلس في محاولة لاقناعهم بقبول الاستعمار الايطالي [2] .

كذلك تمكنت ايطاليا من استكمال ما اسماه « فرانشيسكو ماجيري » التوغل السلمي[3] باستخدام الأداة الاقتصادية سواء بطريق صريح أو ضمني حتى تمكنت من السيطرة على الحياة الاقتصادية للولاية .

واخيرا عندما شعرت الحكومة الايطالية بامكانية استخدام الاداة العسكرية شرعت على الفور في اطلاق الحملة العسكرية لفرض سيطرتها على الولاية بصورة حاسمة ، وعلى ذلك يلزم تتبع مراحل وأدوات الاحتلال والتمييز بين مرحلتين متتاليتين كانت لكل منهما ادواتها الخاصة :

---

(١) انظر الباب الثاني من البحث : ص ١٠● وما بعدها .

(٢) على الرغم من عدم تبلور مفهوم ووسائل النشاط الهدام بهذه المرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية فإن الاستعمار الايطالي قد لجأ الى ما يمكن اعتباره نوعا من هذا النشاط حيث عمد الى بث الفرقة بين السكان العرب وبين العثمانيين القائمين عليهم بادعاء ان هؤلاء قد جاءوا لنهب البلاد وفرض التخلف والفقر على اهلها ، وان كان من الملاحظ ان استخدام هذه الأداة لم يحقق الفاعلية والنجاح المرجو منه مما يرد الى قوة الرابطة الدينية بين السكان العرب والعثمانيين على الاقل في المراحل الاولى من الغزو .

(٣) فرانشيسكو ماجيري ، كاتب ايطالي وقد استخدم هذا التعبير التوغل السلمي **La penetrazione pacifica** لتعريف الوسائل الاقتصادية وتستخدمه الدراسة للاشارة الى الادوات الثقافية والاقتصادية معا .

أولاهما : مرحلة التوغل السلمي وتتناول الادوات الثقافية والاقتصادية .

وثانيتهما : مرحلة الغزو العسكري .

وسنتناول كلا منهما في مبحث مستقل .

المبحث الاول

التوغل السلمي

تعددت أدوات التوغل السلمي للاستعمار من دولة الى أخرى ومن زمن الى آخر ، ولكن من ابرز هذه الأدوات وأكثرها فاعلية كانت الادوات الثقافية ، والاقتصادية ، ولا شك ان كثيرا من الدول الاستعمارية قد لجأت الى أداة أو اكثر في سبيل دعم وجودها ومد نفوذها في المستعمرات فشكلت هذه الأداة أو تلك قناة أو مجموعة من القنوات عبرت من خلالها هذه الدول وصولا الى اهدافها .

ويوضح السياق التاريخي لحركة الكشوف وما تبعها من نشاط استعماري ان الدول الاستعمارية كانت تلجأ في الغالب الى اعمال الادوات الثقافية في شعوب الدول التي تسعى لاستعمارها لخلق المناخ المناسب لاتمام عملية الاستعمار .

الادوات الثقافية :

ان دور هذه الادوات في التمكين للسيطرة الاستعمارية لا يقل اهمية عن دور اية أداة أخرى بل في كثير من الاحيان يفوقها لانها اسهل تغلغلا واعمق اثرا وأكثر استمرارا فهي تسعى لطمس معالم حضارةوتراث الشعوب المستعمرة ، ومن ثم تقوم باعداد عقول ابنائها لقبول الاستعمار والتعاون معه لتتحول بالتالي العلاقة التي تربط هذه الشعوب بالدولة المستعمرة الى علاقة عضوية حيث يتجه هؤلاء بولائهم اليها .

وقد شهدت شعوب مستعمرات عديدة تطبيقات لسياسات ثقافية قصد بها جميعا طبع الشعوب المستعمرة بطابع الدول الاستعمارية وتشويه خصائصها القومية والحضارية .

ويمكن القول بان الاستعمار الايطالي قد لجأ الى استخدام اداتين هامتين من هذه الادوات الثقافية عندما شرع في غزو ولاية طرابلس :

أولاهما: حركة الرحالة التي استخدمت في جانب منها فيما يسمى اليوم بعمليات الاستطلاع السياسي .

وثانيتهما : التنشئة الاستعمارية التي عرفت باسم سياسة الطلينة ، وقد اعتمدت على دور البعثات التبشيرية ـ والمدارس الايطالية .

أولا ـ حركة الرحالة :

لم يكن الصراع العنيف الذي عرفه العالم في العصور الوسطى بين الدول الاوربية المتسابقة في مضمار الكشف الا حلقة في سلسلة طويلة من المحاولات الدائبة التي قامت بها فيما بعد لانتزاع مناطق مختلفة من بقاع العالم ، ولقد عمد الاستعمار الاوربي الى استغلال حركة الكشف الجغرافي التي كانت لها صبغة علمية في البداية حيث ولدت هذه الحركة في اعقاب الثورة الصناعية في اوربا وما تطلبته من البحث عن المواد الخام والاسواق الجديدة في بقاع متعددة من العالم ، وكان لا بد للمصالح الاستعمارية ان تبحث عن وسيلة لتحقيق اطماعها . ومن هنا لجأت الى التستر خلف الجمعيات الجغرافية والعلمية المتعددة الاغراض والاهداف واصبحت هي المحرك الرئيسي لنشاطها[1] .

ومع ذلك يجب عدم انكار ما قدمته هذه الجمعيات من دراسات وابحاث علمية صرفة الا ان الاستفادة الكبرى منها ذهبت لصالح الدوائر الاستعمارية في

---

(١) أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الغزو الايطالي ، ص ٢٩٦ .

الدول الاوربية خاصة وانه لم يكن ممكنا ان تحقق محاولات الرحالة نجاحا كبيرا لو انها بقيت محاولات فردية يقوم بها افراد ذوو قدرات مالية محدودة ، وانما حققت ذلك النجاح لان اصحاب المصالح اقاموا مؤسسات لرعاية هذه المحاولات والاشراف عليها ، كما كانت الدول الاوربية الاستعمارية تزود الرحالة من رعاياها بما يحتاجون اليه وتقدم لهم التسهيلات الممكنة عن طريق سفاراتها أو قنصلياتها أو ممثليها ، وبالتالي فان تلك الدول الاوربية التي كانت تعمل بالامس بجد ونشاط لزيادة حصيلتها في مجال الكشف هي التي اصبحت تتمتع بميزات استعمارية كبيرة ولم تكن بالطبع الصدفة وحدها هي التي جعلت منها المسيطرة في هذا الميدان[١] .

وولجت ايطاليا كغيرها من الدول الاوربية من هذا الباب،اذ تعتبر حركة الرحالة من اولى الادوات التي اعتمد عليها الاستعمار الايطالي في التعرف على الولاية العثمانية الباقية في الشمال الافريقي ، وهي وان لم تتساو في اهميتها مع بقية الادوات الاخرى فإنها لا تقل عنها كثيرا .

ففي نفس الفترة التي اخذت فيها الاطماع الايطالية تتضح وتتبلور تدريجيا حول ولاية طرابلس بدأت رحلات الكشوف الايطالية تتعدد تحت اسماء وشعارات مختلفة وحجج واغراض ظاهرها علمية وحقيقتها تجميع اكبر قدر ممكن من المعلومات والدراسات حول البلاد المزمع غزوها . وكانت معظم البعثات التي قدمت لولاية طرابلس في تلك الفترة قد قامت بزيارتها بايعاز من الحكومة أو بناء على مبادرة من الجمعية الايطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري ، وهي كما يتضح من اسمها ليست مقصورة على الكشف الجغرافي بل شمل اختصاصها البحث التجاري مما قد يدل على اهدافها الاستغلالية والاستعمارية .

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وقد لاحظت ايطاليا تعهد قناصل الدول الطامعة في ولاية طرابلس لهذه الرحلات بالرعاية وتقديم المعونة سواء عن طريق توفير المعلومات اللازمة عن الجهات الداخلية من الولاية او بتأمين الحماية المطلوبة قدر المستطاع ، فزادت من جهودها لدعم رعاياها في هذا المجال [1].

وكانت اولى الرحلات الايطالية تلك التي قام بها مانفريدو كامبيريو موفدا من قبل الجمعية الايطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري في عام ١٨٨٠ حيث زار معظم مناطق اقليم برقة ، ثم قام جوزيبي هايمان في عام ١٨٨١ بزيارة مدينة طرابلس وبعض المناطق الداخلية من الولاية حيث اعد بعض الدراسات عنها ، كما قام بيترو مامولي في عامي ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ برحلة الى انحاء متفرقة من البلاد وقدم ابحاثه للجمعية المذكورة ، وكذلك الرحالة أ . بنشيتي في عام ١٨٩٥[2] ثم في عام ١٩٠١ قام بيدريتي بتحدي حظر السلطات العثمانية على دخول الولاية والتجول فيها للاجانب وتمكن من القيام برحلة منطلقا من مدينة بنغازي باتجاه الشرق حتى مدينة درنة . وفي عام ١٩٠٣ قام الجيولوجي فينا سادي رينجي بدراسات جيولوجية على طول الساحل الطرابلسي ، ولم تقتصر هذه الرحلات على بعض العلميين أو الجغرافيين بل شملت ايضا السياسيين والصحفيين والعسكريين ، فقد قام عضو مجلس الشيوخ الايطالي الذي تقلد عدة مناصب سياسية فيما بعد السنيور دي مارتينو بزيارة لاقليم برقة عام ١٩٠٧ لاغراض يسهل تصنيفها بانها لا تنتمي لحركة الكشوف الجغرافية وانما يغلب عليها الطابع السياسي ، كما زارها بنفس الهدف النائب كاستليني[3] . فضلا عن ان عددا كبيرا من الصحفيين الايطاليين قد قاموا بعدة جولات في ولاية طرابلس ، وكتبوا عن انطباعاتهم عنها ولو بصورة مخالفة للحقيقة ، كما حدث من قبل عدد من

---

(١) محمد رجب الزائدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
(٢) شارل فيرو ، مرجع سابق ، ص ٧٩١ . انظر ايضا Leone, E., Op., Cit., PP. 257 — 67.
(٣) فرانشيسكو كورو ، مرجع سابق ، ص ١٧١ - ١٧٥ .

محرري اكبر الصحف الايطالية[1] وبالاضافة الى ذلك جاءت عدة بعثات عسكرية تحت اسماء مستعارة وستار اعمال مختلفة لدراسة طبيعة الولاية ومعرفة امكانياتها الدفاعية، فقد تعددت خلال الفترة السابقة على الغزو العسكري البعثات الايطالية خاصة تلك التي كانت بتكليف مباشر من الحكومة أو من بعض الساسة شخصيا مثل رحلة السنيور كوربيتا ، ومادالاري ، وروسي ، ودي سانكتيس الذي توجه مع بعثته لبعض المدن في اقليم برقة سنة ١٩١٠[2] . وقد كان آخر تلك الرحلات هي الرحلة التي قام بها العالمان اسفورزا وسان فليبو للبحث الجيولوجي والتنقيب عن المعادن ، وقد احدثت هذه البعثة الاخيرة ضجة واسعة آنذاك اذ ان أعضاءها أودعوا السجن من قبل السلطات العثمانية في اعقاب الغزو العسكري مباشرة ولم يطلق سراحهم إلا في شهر نوفمبر ١٩١٢ بعد توقيع معاهدة الصلح[3] .

ولا شك أن معظم رحلات هؤلاء الرحالة شكلت الخطوة الأولى في طريق التمهيد للغزو العسكري فقد أمكن الاستفادة منها على وجهين : فمن ناحية اتاحت فرصة جمع المعلومات اللازمة عن الولاية واكتشاف مناطقها وبقاعها المختلفة ومعرفة امكانياتها الدفاعية وايسر السبل للانزال العسكري عند الغزو ، ثم هي من ناحية اخرى سمحت بمعرفة ودراسة الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها اقتصاديا في المستقبل .

وقد واكب هذه المرحلة على الأقل في الفترة الأخيرة منها صورة اخرى

---

(١) زار انريكو كورديني ، الذي كان من كبار محرري صحيفة « الفكرة الوطنية » وكذلك جوسيبي بياتسا ، المحرر بصحيفة « لاتريبونا » ولاية طرابلس وكتبا عدة مقالات ، اشادا فيها بثروات طبيعية غير حقيقية وصفوا فيها البلاد كجنة تنتظر الرواد الايطاليين ، انظر ص ٧٠ وما بعدها .

(٢) Volpi ,G .,O P, Cit., P. 28.

(٣) شارل فيرو ، مرجع سابق ، ص ٧٩٢ ، فرانشيسكو كورو ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ . مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

تمثلت في عملية التنشئة الاستعمارية التي عرفت باسم الطلينة ، لاعداد سكان الولاية لقبول الوجود الايطالي .

ثانيا ـ التنشئة الاستعمارية :

لم تكن التنشئة الاستعمارية بالسياسة الجديدة التي ابتدعتها ايطاليا ولكنها كانت معروفة من قبل بعض الدول الاستعمارية كانجلترا وفرنسا . وبغض النظر عن نجاح أو فشل هذه السياسة فان شعوبا عديدة قد خضعت لتطبيقاتها من سياسة الجلزنة (أي اضفاء صبغة انجليزية) لدى شعوب الكومنولث وسياسة الفرنسة لدى شعوب المستعمرات الفرنسية الى سياسة التتريك كما عرفتها الشعوب العربية في أعقاب ثورة الاتراك الاتحاديين عام ١٩٠٨ .

وقد اختارت ايطاليا ان تسلك نفس السياسة في ولاية طرابلس ، حيث حاولت طمس المعالم الدينية والقومية للسكان العرب ، وخلق اتباع يؤمنون بالولاء الذي لا ينفصم للدولة الجديدة باعتبارهم جزءا لا يتجزأ منها ، وتحقيقا لهذا الهدف لجأت للاستعانة بالبعثات التبشيرية من ناحية والمدارس الايطالية من ناحية أخرى .

فمن ناحية البعثات التبشيرية : اندفع رجال الدين بحماس شديد لتأييد احتلال ولاية طرابلس ، كما اظهروا استعدادهم لإعداد اهل البلاد لقبوله واضعين انفسهم في خدمة السياسة الاستعمارية تحركهم في ذلك دوافع ثلاثة :

اولها : الرغبة الكامنة لدى المبشرين خاصة ورجال الدين الايطاليين عامة بضرورة استعادة كافة المناطق التي سادتها قديما الامبراطورية الرومانية المسيحية في محاولة لاعادة نشر الديانة المسيحية فيها من جديد .

وثانيها : نظرة رجال الدين للامبراطورية العثمانية المتداعية باعتبارها الممثلة للمسلمين وحاملة لواء الدين الاسلامي وبالتالي فان القضاء عليها او على

أي جزء توجد فيه هو نصر للديانة المسيحية[١] .

وثالثها : تقلص نفوذ سلطات الكنيسة ورجال الدين في ايطاليا نفسها فتطلع هؤلاء لاستعادة نفوذهم ومجدهم وسلطانهم في المستعمرات[٢] .

ولقد وضح دور البعثات التبشيرية الكبير في ولاية طرابلس من اجل تحقيق اهداف السياسة الايطالية الاستعمارية في الإعداد النفسي للسكان لقبول الوجود الاستعماري الايطالي كجزء من التنشئة الاستعمارية ، ورغم ان هذا العمل التمهيدي الذي قامت به البعثات التبشيرية ككل ، أو المبشرون فرادى ، عمل غير مباشر في كثير من الأحيان فقد كان يخدم بطريق أو آخر الغزو الايطالي للولاية .

ويعود نشاط البعثات التبشيرية في البلاد الى سنة ١٨٨٩ عندما انشئت مدرستان ابتدائيتان كانتا تابعتين للفرنشيسكان ، ثم اتسع نشاط هذه البعثات فشمل انحاء متفرقة في الولاية حيث انتشر المبشرون في معظم المدن والقرى واقاموا الكنائس بحجة ممارسة نشاطهم الديني ، وانشأوا المزيد من المدارس[٣] ، كما اسسوا بعض الملاجىء وشرعوا في عمل جاد ونشط من اجل كسب عطف السكان وعدم معارضة السلطات العثمانية لنشاطهم في الولاية ، فادعوا بأن عملهم انساني قصد به نشر المدنية وانقاذ اهل البلاد من التخلف والتأخر وان اهداف البعثات التبشيرية التي جاءت بتكليف من المنظمات الكاثوليكية أو من الفاتيكان مباشرة أو من قبل الحكومة الايطالية هي اهداف

---

(١) لقد اعتبر الكثير من رجال الدين الايطاليين والمبشرين بصفة خاصة الحرب ضد الامبراطورية العثمانية حربا « صليبية ضد الهلال » انظر حول هذا الموضوع . Smith , M. D , Op . Cit ., P. 29.

(٢) B.D., Vol. lx, Pt. I, PP. 260 1 and PP. 293-4, Sir R. Rodd to Sir E. Grey, 1-10-1911, D.N. 295.

(٣) Tunninetti, M.D., Cirenaica D' Oggi, Roma: Casa Editrice Ponciana, 1933, PP. 199-206.

يشير المرجع الى نشاط تبشيري سابق على عام ١٨٨٩ في مدينة بنغازي بصفة خاصة ومدينة درنة .

سامية من أجل نقل الحضارة المسيحية دون المساس بمعتقدات وديانة السكان ، وتأكيدا لهذا المعنى اخذت الهيئات الكاثوليكية امثال : اوسافاتوري رومانو ، وبوبولو رومانو ، ترسم صورة مؤلمة للفقر والتأخر في اقليمي طرابلس وبرقة ، وتغضب لاستمرار العبودية في هذه المناطق ، وتتحدث بإسهاب عن المهمة النبيلة والعليا التي تتمثل في حمل الحضارة المسيحية الى هذه المناطق(١) .

وفي الوقت ذاته اخذت هذه البعثات تقوم بادخال اليتامى ومن لا عائل لهم من السكان العرب الى الملاجىء التابعة لها ، كما أخذ المبشرون يجوبون القرى والمناطق النائية بحثا عن أمثال هؤلاء وإرسالهم الى الملاجىء محاولة لتنصيرهم(٢) .

كما ادخلوا ايضا عددا من ابناء السكان الى المدارس التي انشأوها ليشبوا على الثقافة والدين المسيحيين لأن مثل هذه المدارس تقدم نوعية معينة من الثقافة والتعليم لتترسب في اذهان وعقول النشء ويتعلقوا بها ، ومن الملاحظ ان معظم مدارس البعثات التبشيرية ان لم تكن كلها كانت تتلقى معونات مادية ومعنوية مختلفة من الحكومات الايطالية المتتابعة ، وذلك ضمانا لاستمرارها وايمانا بنشاطها في خلق قاعدة عريضة من النشء المؤمن بايطاليا وبالتالي اقناع ذويهم برغبة ايطاليا في انقاذهم من براثن التخلف والتأخر التي يعيشون فيها في ظل السلطات العثمانية التي لم تحرك ساكنا لانقاذهم منها .

وبالاضافة الى ذلك فان هذه البعثات جعلت علاقتها مباشرة مع القنصل الايطالي تتلقى منه الأوامر وكأنها ليست ببعثات خاضعة لمؤسسات دينية أو للفاتيكان بل للحكومة الايطالية مما يضع هذه البعثات تحت الاشراف المباشر

---

(١) D.D.F.,Ser.111,Vol.1,PP.276-7 Bompard à de Selves, 15 -11-1911,D.No.218.

(٢) Tuninetti, M.D.,Op. Cit., P.200-1.

للحكومة الايطالية[1] . ومع ذلك فان وجود هذه العلاقة المباشرة كان يعطي انطباعا ولو بطريق غير مباشر وتلقائي للسكان بأن الوجود الايطالي مهم وجيد في الولاية وسيكون عاملا مساعدا للاسراع بعملية التحضر .

ومن المعروف ان نشاط هذه البعثات في مجاله على هذا النحو كان يدفع لتنمية الاحساس لدى السكان العرب بدور ايطاليا الحضاري فيعتقد هؤلاء بأنه في الامكان قبول الحكم الايطالي والتعايش معه بدلا من الحكم العثماني .

لقد قبلت هذه البعثات - خاصة في الفترة السابقة على الغزو مباشرة - بين اعضائها رجالا عسكريين جاءوا في مهام عسكرية بحتة فضلا عن أنه كان هناك كثير من الجواسيس والأعوان الايطاليين الذين دخلوا الولاية تحت ستار رجال الدين وبحجة انهم مبشرون ، ولم يتوقف دور البعثات عند هذا الحد بل اخذ يتحول تدريجيا ليكون أداة ضغط على صانعي القرار السياسي في ايطاليا وذلك عندما اشاع المبشرون أن العثمانيين اناس متعصبون ولا يحترمون الديانات الأخرى وادعوا بأن بعثاتهم التبشيرية تتعرض للأذى من قبل السلطات العثمانية في ولاية طرابلس . ثم اتخذوا من مقتل الأب « جوسيتون » بمدينة درنة ثم انتحار الأب « قاستونة يتريني » في منطقة تقع بين مدينتي طرابلس والخمس[2] وسيلة لتضخيم فكرة الاضطهاد الديني ودعوا حكومتهم الى شن حرب دينية ضد الامبراطورية العثمانية لتخليصهم من الظلم .

وقد تأكدت هذه الروح المفعمة بالتعصب الصليبي فيما بعد في النشيد الذي كان يردده الجنود الغزاة قائلين :

« أماه صلي لا تبكي ، بل اضحكي وتأملي ، ألا تعلمين أن ايطاليا

---

(١) محمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، ص ٣٦ ، انظر ايضا : د . محمد فؤاد شكرى ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٢) أريس ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

تدعوني وانا ذاهب الى طرابلس فرحا مسرورا لأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة ولأحارب الديانة الاسلامية . . . سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن ، ليس للمجد من لم يمت لايطاليا ، تحمسي ايتها الوالـدة وان سألك احـد عن عدم حدادك عليَّ فأجيبيه انه مات في سبيل محاربة الاسلام »[1] .

والملاحظ ان البعثات التبشيرية استطاعت ان تصل الى تحقيق هدفهـا في حث ايطاليا على غزو واحتلال الولاية ولكن دور البعثات التبشيرية لم يكن هو الدور الوحيد في عملية التنشئة الاستعمارية فقد كان يدعمه في نفس الوقت تقريبا نشاط المدارس الايطالية .

دور المدارس الايطالية :

كانت المدارس التي اقيمت في ولاية طرابلس قبل الغزو العسـكري أداة اخرى من ادوات التنشئة الاستعمارية وبالتالي من أدوات التوغل السلمي فهي علاوة على كونها جسرا لتوطيد الصلة وربط الرعايا الايطاليين بالدولة الأم يبقى دورها الرئيسي قائما على أساس غرس الثقافـة واللغـةالايطاليتين لدى السـكان العرب في الولاية وتعميق الدور الحضاري الايطالي . وفي الوقـت ذاتـه كانـت تسعى الى تشويه الخصائص القومية وطمس اية معالم للحضـارة الاسـلامية ، اعتقادا بأنه يصبح من الممكن ايجاد نشء يشب على التعلق بحب ايطاليا وبكل ما يمت لها بصلة عن طريق السيطرة على عقولهم وتهيئة المحيطين بهم لقبول الوجود الاستعماري كضرورة حضارية ،كما كانت الحكومات الايطـالية المتتابعة تتطلع الى امكانية استخدام خريجي هذه المدارس للعمل في الوظائف البسيطة لتسهيل وتيسير اعمال الادارة الايطالية في البلاد . وتولت ايطاليا اعداد مناهـج خاصـة عنيت فقط بنشر نوع خاص من الثقافة الايطالية يتلاءم واهدافها فكانت تزرع من

---

(١) محمد رجب الزائدي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

الأفكار والمبادىء في نفوس الاطفال والشبان ما يقربهم من ايطاليا ويهون عليهم امر الانتقال فيما بعد من السلطة العثمانية الى السلطة الايطالية ويرغبهم فيها[1] .

وكثيرا ما قاد انشاء هذه المدارس الى مناقشات بين حكومة الولاية العثمانية وساسة اسطنبول بسبب المنافسة الشديدة التي تمثلها هذه المدارس بالنسبة للتعليم العثماني والاسلامي بل للوجود العثماني ذاته ، خاصة وأن المدارس الايطالية كانت تتمتع بامكانيات ضخمة ومتنوعة مما يجعل دور امكانيات المدارس العثمانية والأهلية يتضاءل الى جانبها[2] ومن المعروف ان انشاء المدارس الايطالية لم يكن وليد سنوات قليلة أو سابقة على الغزو العسكري مباشرة بل بدأ منذ فترة طويلة وفي مناطق متعددة من الولاية[3] كما يوضحها الجدول التالي .

---

(١) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٢) حول منا فسة المدارس الايطالية للمدارس العثمانية نشرت صحيفة المؤيد بتاريخ ٢٢ يناير عام ١٩١١ بعددها رقم ٦٢٧٠ عن اخبار مجلس المبعوثان تقول : أن ولايتنا الآن تنازع الموت وتعالج الاحتضار . . إن للايطاليين في بلادنا اكثر من اثنتي عشرة مدرسة راقية وحكومتنا لم تهتم منذ اعلان الدستور إلى الآن ولا بتأسيس مدرسة واحدة » .

(٣) لا تختلف اعداد المدارس الايطالية التي ذكرت في المراجع المختلفة إلا بصورة بسيطة عن اعداد المدارس ودورها ، انظر فرانشيسكو كورو ، مرجع سابق ص ١٢ . د . أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الغزو الايطالي ، ص ٢٤ .

Tuninetti, M.D., Op. Cit., P. 209.

الرقم	نوعية المدرسة	اسم المدينة	الجهة التابعة لها المدرسة
١	مدرستان ابتدائيتان للذكور اقيمتا في عام ١٨٨٩ .	طرابلس	تابعة لبعثة الفرنشيسكان التبشيرية .
٢	مدرسة ابتدائية للذكور مدتها خمس سنوات .	طرابلس	تابعة للحكومة الايطالية .
٣	مدرسة ابتدائية للاناث مدتها خمس سنوات .	طرابلس	تابعة للحكومة الايطالية .
٤	مدرسة تجارية مدتها اربع سنوات	طرابلس	تابعة للحكومة الايطالية .
٥	مدرسة ابتدائية مسائية للكبار .	طرابلس	تابعة للحكومة الايطالية .
٦	مدرسة ابتدائية للذكور مدتها خمس سنوات .	بنغازي	تابعة للحكومة الايطالية
٧	مدرسة ابتدائية للاناث مدتها خمس سنوات .	بنغازي	تابعة لبعثة الفرنشيسكان
٨	مدرستان ابتدائيتان اقيمتا في عام ١٩٠٢	بنغازي	تابعة للراهبات الفرنشيسكان
٩	مدرسة ابتدائية للذكور اقيمت في عام ١٩٠٢	الخمس	تابعة للحكومة الايطالية
١٠	مدرسة ابتدائية للاناث اقيمت في عام ١٩٠٢ .	الخمس	تابعة لبعثة الفرنشيسكان
١١	مدرسة ابتدائية للذكور .	درنة	تابعة لبعثة الفرنشيسكان

والملاحظ ان انشاء المدارس بهذه الكيفية كان يهدف الى توزيعها على المناطق الآهلة بالسكان في محاولة لترسيخ دعائم الجالية الايطالية واكسابها صفة مميزة عن بقية الجاليات الاجنبية الاخرى وابراز دورها الحضاري في البلاد .

ومما تقدم يتضح ان الأدوات الثقافية تعتبر من أذكى الأدوات المستخدمة لدعم النفوذ الاجنبي فهي نمط اكثر استقرارا واستمرارا في فرض السيطرة الاستعمارية خاصة وان التسلط الثقافي يؤدي الى تحويل الشعوب الرافضة او الثائرة تدريجيا الى شعوب أكثر قابلية للوجود الاستعماري بعد أن تتشرب ثقافته ولغته ، ولكن ذلك لا يعني ان الأدوات الثقافية وحدها كافية بالقدر الذي يلغي الحاجة الى استخدام ادوات اخرى وانما هي تتكامل مع بقية الأدوات الأخرى في التمكين للسيطرة الاستعمارية » .

الأدوات الاقتصادية :

ادركت غالبية الدول الأوربية الكبرى أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية وبأنها بالغة الفاعلية في تحقيق السيطرة الاستعمارية ، دونما حاجة الى التعرض الى أية مخاطر يمكن ان تقود اليها الأدوات الأشد عنفا فيما لو استخدمت كالنشاط الهدام أو الغزو العسكري .

فقد بلغ من فاعلية الأدوات الاقتصادية انها قادرة على توجيه هياكل وانشطة البلاد المستخدمة فيها بالصورة المطلوبة ، وهي كفيلة في الوقت ذاته بتعريض هذه البلاد الى أسوأ المخاطر والنتائج ، فضلا عن أن استخدام هذه الأدوات كأداة ضغط على صانع القرار السياسي يمكن أن يضع قيدا على قراراته واختياراته .

وعلى هذا الأساس فان بعض الدول تراها كافية لتوجيه السياسات في البلدان المستخدمة فيها بما يخدم اهدافها ، فتصبح بمثابة بلدان تابعة .

ويبدو أن هذه الفكرة قد وجدت طريقها الى ايطاليا فقد اقتنع ساستها بأهمية استخدام الأدوات الاقتصادية على الأقل في فترة كانوا يدركون فيها صعوبة استخدام الأدوات العسكرية أو أن الفرصة لم تحن بعد لاستخدامها واتخذوا قرارا بضرورة التغلغل الاقتصادي داخل ولاية طرابلس كقاعدة هامة يمكن الاستناد اليها في تحقيق السيطرة الاقتصادية أولا ، ثم خلق الحجج والذرائع بعد ذلك لاحتلال البلاد .

لذلك عرف مصطلح التوغل السلمي في السنوات التي سبقت الغزو العسكري للدلالة على جهود الحكومات الايطالية المتتابعة لخلق شبكة من المبادرات الاقتصادية في مختلف انحاء الولاية . ومن بين الأدوات الاقتصادية المتعددة لجأت ايطاليا الى أداة هامة حيث رأى الساسة انه من الضروري لتحقيق هدفهم البحث عن جهاز مالي يمكنه ان يتولى القيام باعباء سلسلة من العمليات الاقتصادية في ولاية طرابلس تعطي ايطاليا امتيازا في الميدان الاقتصادي كمقدمة ضرورية للضم السياسي .

وقد وقع الاختيار سنة ١٩٠٥ على بنك روما للقيام بمثل هذا الدور خاصة وأن هذا البنك كان مرتبطا بالدوائر الحاكمة من ناحية ، وبالأوساط الكاثوليكية ذات النفوذ الديني من ناحية أخرى[١] .

وعندما صرحت الحكومة الايطالية رسميا بأنها مهتمة بالسيطرة على ولاية طرابلس اقتصاديا وأنها لا ترغب في الوقت الحاضر على الأقل في احتلالها عسكريا ، بل ستتخذ من سياسة التوغل الاقتصادي وسيلة أولى لتحقيق هذا الهدف بادر بنك روما ليكون في خدمة الحكومة من اجل ذلك .

وقد تحول هذا البنك فيما بعد لأداة مزدوجة لها اهميتها في الاسراع بعملية

---

(١) Malgeri, F., Op. Cit., P. 17
B.D., Vol. IX Pt. 1, P. 262, D. N, 181.

الغزو ، اذ تحول من مجرد وسيلة تمهيدية في البداية الى أداة ضغط على ساسة ايطاليا يدفع للتعجيل بالغزو بعد عدة سنوات[1] .

ولم يجد نشاط البنك في واقع الأمر في الولاية أية مقاومة من جانب السلطات العثمانية سوى في عهدي رجب باشا وابراهيم باشا (١٩٠٤ - ١٩١٠)[2] فيما عدا ذلك فان بقية الولاة تميزوا بالضعف ، وعدم القدرة على مواجهة النشاط الاستعماري ، واستطاع البنك ان يؤثر عليهم ويستغل علاقته بهم في تقويةمركزه والتدخل في شؤون الولايةووصل اتباعه الى التغلغل في الادارة العثمانية واتخاذ الاصدقاء والأعوان للتأثير على سياسة الباب العالي تجاه نشاط البنك في الولاية . وعندما وقف الوالي رجب باشا في طرابلس يعارض تأسيس البنك فيها مستخدما سلطاته في الولاية أو في اسطنبول لم يسع البنك الا أن يلجأ الى اعوانه في اسطنبول للتأثير على حكومة الاستانة وبالفعل انشيء البنك رغم احتجاجات والي طرابلس رجب باشا ودون استصدار مرسوم من حكومة الاستانة ، وعندما وقف رجب باشا من جديد ضد سياسة البنك القائمة على شراء الأراضي في مختلف انحاء الولاية سارعت ادارة البنك الى الحكومة الايطالية تستنجد بها فقامت هذه الأخيرة تستنكر موقف الوالي المعادي للنشاط الايطالي ، وأبلغت استنكارها الى السفير العثماني في روما حقي باشا فبعث بدوره الى حكومته برسالة جاء فيها :

« إن ايطاليا تبذل جهدا كبيرا لمساعدة الحكومة العثمانية ومن الواجب على

---

(١) Ibid., P. 293, Sir R. Rodd to Sir E. Grey., 1-10-1911, D. N. 259.

(٢) رجب باشا تولى حكم ولاية طرابلس سنة ١٩٠٤ وقد شغل منصب قائد الحامية العسكرية في طرابلس ، وعين وزيرا للحربية التركية عقب ثورة ١٩٠٨ وتوفي في ١٦ أغسطس من العام نفسه ، ابراهيم ادهم عين واليا على طرابلس عام ١٩١٠ ولم يستمر سوى بضعة شهور عزل بعدها من حكم الولاية .

(٣) الطاهر أحمد الزاوي ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الباب العالي ان يتسامح مع بنك روما تدعيا لأواصر المودة بين الدولتين ، واحكاما لعلاقات الصداقة ».

وبالفعل استجابت الحكومة العثمانية لطلب سفيرها وارسلت الى رجب باشا تعليمات بعدم عرقلة نشاط البنك الا ان ساسة الحكومة الايطالية ادركوا مدى الخطورة التي يشكلها والى طرابلس على نشاطهم الاقتصادي والسياسي مستقبلا ، فسعوا لدى الباب العالي حتى عزل من ولاية طرابلس وجيء بعده بولاة كانوا أشبه بالأدوات في أيدي الحكومة الايطالية والقائمين على إدارة بنك روما في الولاية حتى مجيء إبراهيم ادهم واليا على طرابلس عام ١٩١٠ فوقف موقفا مماثلا لرجب باشا فاضحا اساليب ايطاليا الاستعمارية ، إلا أن البنك كان قد دعم مركزه في الولاية خاصة وأن حقي باشا السفير العثماني السابق في روما قد أصبح صدرا اعظم بمساعدة الحكومة الايطالية[1] .

فتجاوزت اعمال البنك كافة الاختصاصات وابتعدت عملياته عن المهام الأصلية للبنوك . ولم تستطع الحكومة الايطالية أن تخفي بقدر كاف الصفة شبه الرسمية التي اتخذها البنك في مبادرته الطرابلسية ، فالعثمانيون كانوا يعلمون جيدا أن لايطاليا مطامع في الولاية وعلى افتراض انهم لم يكونوا على علم فإن الصحافة الايطالية ساهمت في اشعارهم بذلك ، ولا بد أن عددا كبيرا من ساسة اسطنبول وعوا سريعا امام مظاهر كثيرة وملموسة أن البنك لا يعدو ان يكون حصان طروادة اطلقته الحكومة الايطالية للعمل في الجزء الباقي من الامبراطورية العثمانية في منطقة الشمال الافريقي .

وكانت مطالبة الصحافة الايطالية أو الحكومة ذاتها بأن تكون مواقف الوالي العثماني في طرابلس مطبوعة بالرضا والتفاهم مع روما . . أمرا مبالغا فيه لأنه ينطوي على قبول للتغلغل الاستعماري الايطالي دون معارضة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

وقد استمر نشاط بنك روما في تزايد ليؤكد وجودا ايطاليًا دائما ونشطا في الولاية التي بدأت تخضع تدريجيا للسيطرة الاقتصادية الايطالية .

ومن خلال تتبع بعض انشطة هذا البنك في مختلف ارجاء الولاية يمكن التعرف على مدى السيطرة الاقتصادية التي حققها في طريق التمهيد للغزو .

النشاط الاقتصادي لبنك روما

اتجه بنك روما بنشاطه نحو ولاية طرابلس العثمانية بعد أن انشأ فروعا له بمدينة الاسكندرية سنة ١٩٠٥ ودعم مركزه عن طريق مشاركته في بنك اثيوبيا عام ١٩٠٦ ، وكذلك بنك الدولة في مراكش ، ثم أسس فروعه في مدينتي طرابلس ، وبنغازي في ابريل عام ١٩٠٧ ، وتعددت بعد ذلك فروعه في بقية المناطق والمدن بالولاية ، فشملت مدينة زوارة ، والخمس ، وسرت ، وزليطن ، وطبرق ، والسلوم[1] ، ولعل تتبع جزء من نشاط هذا البنك يوضح مدى السيطرة الاقتصادية التي استطاع أن يحققها في سنوات قليلة ـ بحيث تسلل الى كافة الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية .

فعلى المستوى الصناعي : تأسست في ديسمبر عام ١٩٠٧ منشأة الزيوت الايطالية بمدينة طرابلس ثم بعد ذلك في كل من مدينة الخمس ، ومدينة مسلاتة ، ومدينة زليطن ، وفي مارس عام ١٩١٠ افتتح في طرابلس مصنعا لعصر الزيوت بواسطة احد الايطاليين ممولا من قبل البنك ، ودشن في ١٦ اغسطس من نفس السنة في مدينة طرابلس ايضا مطحنا كبيرا للغلال بمساهمة البنك ، كما اقام مصنعا للثلج ، ومطبعة ، وعددا من المشروعات الصغيرة الاخرى ، وكان من اهداف البنك ايضا البحث عن المعادن في الولاية والعمل على استغلالها كالفوسفات والكبريت وكلف في هذا الخصوص المهندس اسكانيوا

---

(١) انظر د . محمد مصطفى الشركسي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ـ ٤٤ .
Malgeri, F., Op. Cit. P. 19.

سفورزا ومساعدة سان فليبو برئاسة بعثة للبحث عن المعادن والقيام بإجراء الدراسات الجيولوجية ، وبالفعل قامت هذه البعثة بجمع المعلومات عن وجود هذه المعادن وامكانية استغلالها من جانب البنك[1] .

اما في القطاع الزراعي : فقد تمكن البنك من شراء عدة الآف من الهكتارات كأراضٍ زراعية في ضواحي مدينة بنغازي وقام بتوزيع نحو ١٥ الف رأس من الماشية على بعض القبائل وذلك للعمل بطريق المشاركة بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الاراضي وتربية الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول ، وقد كان للنجاح الذي حققه البنك صداه في الصحافة الايطالية اذ نشرت مجلة « البعث الايطالية » في تلك الفترة عن تعدد انشطة البنك واشادت به فقالت : ان صناعاته عديدة ، ومغازله ، ومحاجر مواد البناء التابعة له ، وبأكثر اهمية تجارة الحلفا والحبوب والاسفنج ، وريش النعام والعاج ، والصوف ، والمطحن الكهربائي ، وميكنة صناعة عصر الزيتون ، انها اعمال عظيمة لبنك يحمل اسم ايطاليا[2] .

وعلى الجانب التجاري : استفاد البنك من تمويل الحكومة الايطالية له فقام بتسيير خطوط ملاحية بين موانىء طرابلس وبنغازي وطبرق وربطها بموانيء مالطا ، وجنوة ، وبالرمو ، واسطنبول . ومارس البنك في الوقت ذاته عملية منح القروض التجارية مقابل الرهينات لصغار التجار بفوائد كبيرة وذلك ضمن مخطط لافقار المتعاملين معه من العرب[3] .

وهكذا لم يحل عام الغزو ١٩١١ حتى اصبح البنك يسيطر على معظم

---

(١) D' Alessandro, A., 'Il Banco di Roma e La guerra di Libia' in Storia epolitica Luglio - Settembre, 1968.

(٢) مفتاح السيد الشريف ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
انظر مزيدا من التفاصيل حول عمليات بنك في القطاع الزراعي ، د . مصطفى الشركسي ، مرجع سابق ، ص ٨٧ - ٩٣ .

(٣) Salvemini, G., Op. Cit., PP. 193- 4.

الانشطة الاقتصادية في ولاية طرابلس وصار له اتباع وعملاء كثيرون وتشعب نشاطه بصورة كبيرة كما تحرك اعوان ايطاليا في ارجاء الولاية باسمه وتحت ستار اعماله .

ولكن رغم هذا النشاط الكبير فان الولاية لم تخل من منافسين آخرين لايطاليا ، ولم يكن الوجود الاقتصادي قاصرا عليها فحسب بل سعت كل من فرنسا والمانيا[1] لتدعيم وجودها فيها ايضا وهو الامر الذي كان يقلق ايطاليا نظرا للامكانيات الضخمة التي تتمتع بها الدولتان والقادرة على منافسة النشاط الايطالي وربما القضاء عليه نهائيا ، كما كان عمل المانيا الدائب للحصول على امتيازات للبحث عن المعادن مصدرا آخر لخشية حكومة ايطاليا خاصة وان المانيا ترتبط بعلاقات وطيدة بالامبراطورية العثمانية[2] ولا بد ان تحظى اعمالها بموافقة وتأييد الباب العالي ، وقد عبر دي سان جوليانو وزير الخارجية الايطالي عن استيائه لتزايد النشاط الالماني اعتقادا منه بأن المانيا تستغل الصعوبات التي تواجه النشاط الايطالي في الولاية لتدعيم مركزها . فقد كتب الى السفير الايطالي في اسطنبول يقول : « ان المانيا مثل النمسا عليها واجب معنوي بأن تبذل كل وسيلة في امكانها لايقاف المنافسة في منطقة ليس لها فيها مصالح ملحوظة مثل المصالح الايطالية . . .

---

(١) يورد مالجيري ان هناك محاولات فرنسية ـ المانية ـ اميركية جرت للحصول على امتيازات بالبحث عن المعان في ولاية طرابلس . Malgeri, F. Op. Cit., P; 21.

(٢) تعرض التغلغل الاقتصادي الايطالي خلال عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ بعد ثورة الاتحاديين في اسطنبول لهزة عنيفة ، واصبحت حكومة اسطنبول الجديدة لا تثق في الدولة الاوروبية التي اخذت توسع في دائرة اعمالها في اراضي الامبراطورية العثمانية ، وقد اتجه الشك بصفة خاصة لكبار التجار الايطاليين والمؤسسات الايطالية التي كانت تمول من قبل الحكومة الايطالية للقيام باعمال سياسية حربية وبعيدة كل البعد عن مجال التجارة ، ونتيجة لتلك الشكوك ، فقدت المؤسسات الايطالية مكانتها امام منافسة المؤسسات الالمانية ، حيث تفوقت شركة « كروب » الالمانية على شركة « انسالدو » الايطالية وتغلبت شركة « سيمنس » على شركة « ماركوني » وتفوق « الدوتشي بنك » على « بنك روما » . حول هذا الموضوع انظر :
Smith, D.M., Op. Cit., PP. 423-4, 438;
Villari, L., Op. Cit., PP. 68 - 90.

ان وضعنا الذي اكتسبناه في افريقيا العثمانية بكثير من التضحيات مهدد وان مهمة سعادتكم هي ان تبذلوا نفوذكم بصورة غير مباشرة لدى زملائكم وخاصة لدى السفير الالماني لكي يدرك أنه من مصلحة كيان ولايات الامبراطورية العثمانية الافريقية ان لا تواجهنا منافسة هناك »[1] .

والملاحظ من رسالة وزير الخارجية الايطالي أن دولته لا تقبل اية منافسة لها من دولة أخرى في منطقة تعتقد بتبعيتها لمناطق نفوذها ، وقد استغل بنك روما المنافسة الالمانية للنشاط الاقتصادي الايطالي في الضغط على صانع القرار السياسي للتعجيل بغزو ولاية طرابلس .

بنك روما والضغط السياسي :

لا شك ان جميع أنشطة هذا البنك في ولاية طرابلس قد تحققت بتفاهم تام ومتواصل مع الوزراء المختصين بصفة عامة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية بصفة خاصة ، باعتبار البنك ممثلا للمصالح الايطالية في الولاية ، وبالتالي فان اي مساس به لا بد ان تنعكس اثاره في ايطاليا في صورة تصريحات أو تعليقات ، وعندما اصطدم البنك بالسلطات العثمانية صرح وزير الخارجية الايطالي على الفور قائلا : « ان قصد السلطات العثمانية في تلك البلاد هو اثارة حرب ضد المصالح الاقتصادية والتجارية الايطالية ، وذلك بمنع المواطنين العرب من ان تكون لهم علاقة ببنك روما بل منع البنك ذاته من الحصول على الاعتراف القانوني أمام المحاكم المحلية »[2] .

وهذا التصريح يوضح دون شك المكانة التي يتمتع بها البنك لدى ساسة ايطاليا ويعكس التأثير المتبادل الذي يمكن ان يمارسه أحد الطرفين : البنك أو الساسة على الطرف الآخر وهو ما شرع فيه البنك بالفعل فقد اشاع ان الالمان

(١) Malgeri, F., Op. Cit., P. 21.

(٢) ز . ص ٢٢٥ ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

سوف يؤسسون مصنعا نموذجيا في مدينة طرابلس لمعصرة زيت ينافس ذلك الذي يديره البنك ، وان تجارة المانيا سوف تزدهر عقب تسيير خط الملاحة الذي تديره الوكالة الالمانية « دوتش ليفانت ليني » ، ثم اخذ يمارس ضغطا أكثر تأثيرا على صانعي القرار السياسي عن طريق التلويح بضياع المصالح الاقتصادية لايطاليا ما لم تتدخل الحكومة لانقاذ هذه المصالح . واعلن البنك أنه سيبيع مصالحه للبنك الالماني لانه لم يعد قادرا على العمل بحرية في ولاية طرابلس وان الحكومة الايطالية لم تتدخل لمساعدته ضد تعسف السلطات العثمانية وانها تكتفي باصدار التصريحات وارسال المذكرات لحكومة اسطنبول دون العمل الفعلي[1] . واوعز البنك الى بقية المؤسسات التجارية الايطالية التي كانت قائمة في ولاية طرابلس بأن تتخذ نفس الموقف كنوع من الضغط على ساسة ايطاليا لاتخاذ قرار بالاسراع في غزو الولاية . وقد اعلنت بعض هذه المؤسسات بدورها أن شركة « كروب سيمنسي » و« الدوتش بنك » على وشك الاستيلاء كليا من الناحية الاقتصادية على طرابلس تمهيدا للاحتلال الالماني المنتظر ، وأن مفاوضات سرية كانت جارية بين حكومتي برلين واسطنبول لتأجير ميناء طبرق للاسطول الالماني[2] .

كل ذلك كان كافيا ليصيب الساسة والحكومة الايطالية مجتمعة بالذعر ويدعوها لاتخاذ الاستعدادات النهائية للغزو وخاصة بعد ان قدم احد الساسة تقريرا اوضح فيه موقف بنك روما المؤيد للغزو على النحو التالي :

أولا - ان المبادرات الصناعية والتجارية المماثلة لمبادراتنا تساعدها السلطات المحلية بدون شك لذا فهي تكون ضررا ظاهرا لوضعنا السياسي

---

(١) يعترف جوليتي في مذكراته قائلا : « لقد بلغت الامور درجة دفعت بنك روما الذي كانت له مصالحه الخاصة في طرابلس الى الشروع في مفاوضات مع جماعة مصرفية المانية نمسوية للتخلي لها عن مصالحه هناك بعد أن رأى نفسه معرضا لاخطار كثيرة دون معونة من أحد » . انظر : خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٥٤ .

(٢) Barclay, T., The Turco - Italian War (London: Methuen, 1912), PP. 58 - 9.

والاقتصادي في طرابلس ، وقد تخلق مع الزمن حالة مضادة لمصالحنا في المستقبل .

ثانيا ـ ليس لدينا اية طريقة لمنع الاتراك من مساعدة المبادرات الاجنبية للاضرار بالمبادرات الايطالية وليس لدينا ايضا اية طريقة لمنع الرعايا الاجانب من القيام بصفقات تجارية في طرابلس والحكومة العثمانية تمارس واجبها المقدس في مقاومة تغلغلنا الذي تخشاه وحده .

ثالثا ـ كلما تأخر الحل المنطقي الوحيد للمشكلة الطرابلسية كلما زادت صعوبة حلها[1] .

والملاحظ ان هذا التقرير يرمي الى اظهار الوضع الخطير الذي يتهدد المصالح الايطالية محاولا التأثير على صانعي القرار السياسي فيجد هؤلاء انفسهم امام مسلك واحد لا بديل عنه هو تحطيم التردد والانتقال بصورة حاسمة للقيام بالغزو .

وهكذا بدأ اعداد الاسطول الايطالي لكي يتولى تحقيق الاحتلال العسكري لولاية طرابلس .

Malgeri, F., Op. Cit., P. 23. (١)

المبحث الثاني
الغزو العسكري

كان الغزو العسكري احدى ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الايطالية التي لجأ اليها ساسة ايطاليا لتحقيق اطماع بلادهم في ولاية طرابلس ، بعد ان شعروا أن الوقت قد حان لذلك ، ويلاحظ بداية على استخدام هذه الأداة عدة ملاحظات :

أولها : ان استخدام العسكرية جاء مكملا للادوات الاخرى السابقة الاشارة اليها سواء من ناحية اعداد المجتمع الايطالي ذاته او من ناحية تهيئة الاطار الدولي الموافق للغزو او من ناحية التغلغل الثقافي والاقتصادي في ولاية طرابلس .

وثانيها : ان الباحث لن يركز في هذا المجال على العمليات العسكرية من حيث هي وانما ستأتي اليها اشارة موجزة حيث ان تحليل تلك العمليات يخرج عن نطاق هذه الدراسة .

وثالثها : ان بدء الحملة العسكرية كان مرتبطا بالقضايا الدولية فان الصلة بايطاليا وفي مقدمتها الخلاف بين فرنسا والمانيا حول المسألة المراكشية ، ولذلك يلزم لتحليل عملية الغزو العسكري الاشارة الى المسألة المراكشية وعلاقتها بقرار الغزو كمقدمة لمراحل تنفيذه وهي : الانذار ، اعلان

الحرب ، الانزال العسكري ، وما ترتب على ذلك من تنازع للسيادة بين الامبراطورية العثمانية وايطاليا حول ولاية طرابلس .

المسألة المراكشية وقرار الغزو :

لقد تأثر استخدام الاداة العسكرية بالمسألة المراكشية من ناحيتين : **فمن ناحية** وضعت هذه المسألة قيدا على تحرك الدبلوماسية الايطالية لارتباطها بفرنسا والمانيا طرفي النزاع فيها ، **ومن ناحية اخرى** تسببت في اختلاف اراء ساسة ايطاليا حول توقيت بدء الغزو العسكري لولاية طرابلس . **فمن الناحية الاولى** : يبدو ان علاقة ايطاليا الوطيدة بكل من المانيا وفرنسا جعلتها في وضع حرج بالنسبة لتأييد أي منهما تجاه الطرف الاخر[1] - فهي ترتبط بعلاقات وثيقة مع المانيا من خلال الحلف الثلاثي وبالتالي لا تستطيع ان تتخذ موقفا ضدها ، في وقت تشعر فيه الحكومة الايطالية اكثر من اي وقت مضى بحاجتها الى مساندة هذا الحلف قبل الاقدام على مغامرتها الاستعمارية ، كما ان علاقتها بفرنسا قد تدعمت بصورة كبيرة الامر الذي جعل من الصعب عليها الانحياز بشكل او آخر الى جانب المانيا لان ذلك سيعرضها لاحتمالات قد تضر باطماعها في ولاية طرابلس كأن تقوم فرنسا بسحب تأييدها السابق في اتفاقيتي ١٩٠٠ - ١٩٠٢ او أن تدخل القوات الفرنسية الى طرابلس وتحاول ضمها الى تونس ، وقد ادى هذا الوضع الى ان تتبع الحكومة الايطالية سياسة سلبية في هذه المرحلة الدقيقة[2] .

ومن ناحية ثانية : اختلفت اراء ساسة ايطاليا حول توقيت بدء الغزو العسكري طبقا لتطورات المشكلة المراكشية ، ويمكن القول انه كان هناك

---

(١) حول علاقة المسألة المراكشية بقرار غزو ولاية طرابلس انظر :
Volpe, G., **L'Impresa di Tripoli 1911 - 1912** (Roma: Edizioni Leonards, 1946), PP. 36-44.

(٢) رغم اعتراف ايطاليا الصريح باطماع فرنسا في مراكش كما جاء في اتفاقيتي ١٩٠٠ - ١٩٠٢ فان ايطاليا حرصت الا تتخذ اي موقف معاد لألمانيا عندما احتدمت المشكلة المراكشية عام ١٩١١ .

اتجاهان بخصوص هذه المسألة : احدهما يطالب باستغلال تعقد الموقف في مراكش للاسراع بالغزو العسكري ، وتبنى هذا الرأي كل من وزير الخارجية والسفير الايطالي بباريس . والآخر يرى ضرورة انتظار تسوية هذه المسألة وقد نادى به رئيس الوزراء الايطالي .

وفي الوقت الذي كانت فيه الساحة الاوروبية تشهد ازدياد الخلاف الفرنسي الالماني حول مراكش الح وزير الخارجية الايطالي على الاسراع بالعمل في طرابلس اعتقادا منه بانه من الانسب القيام بعملية الغزو قبل حل هذه المشكلة ، فالرأي العام الاوروبي سيكون منشغلا باخطار المسألة المراكشية ، وبالتالي فلن تثير هذه العملية سوى اهتمام قليل ولن تجد اية عراقيل [1]، وعبر السفير الايطالي بباريس عن نفس الفكرة بأساليب مختلفة ، اذ رأى ان العملية لن تجد اية معارضة في فرنسا ما دام القلق قائما بالنسبة للمسألة المراكشية ، ولكنه يخشى انه اذا ما حلت هذه المسألة فان الحكومة الفرنسية رغما عن نواياها الحسنة في المحافظة على التزاماتها لايطاليا بخصوص طرابلس ستجد نفسها تحت ضغط الحزب الاستعماري الفرنسي القوي الذي لا يحبذ وجود ايطاليا بالقرب من المستعمرات الفرنسية بشمال افريقيا [2] .

ذلك في حين ان رئيس الوزراء الايطالي كان رأيه مخالفا للرأي السابق فهو يخشى ان تتورط حكومته في خلافات مع المانيا او تضطر للدخول في صراعات مع فرنسا ، فالعلاقات بين الدول الاوروبية لا تحتمل اضافة نزاع جديد فضلا عن ان ذلك سيعرقل مشروعات ايطاليا الاستعمارية التي توشك القيام بها فيقول « الآن وما دام خطر الحرب الاوروبية قائما فيجب ألا نغفل ما من شأنه ان يزيد الحالة تعقيدا وخاصة بالنسبة للعلاقات ما بين المانيا وفرنسا وذلك كي لا يتحمل

---

(١) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جواليتي ، ص ٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٢ و٥٣ .

المسئولية الخطيرة في المساهمة في الانفجار العام ، ولكي نكون احرارا تماما كما تقتضي مصلحتنا في حالة قيام حرب غير متورطين في عملية قد تزيد من تعقيد وضعنا »[1] .

والملاحظ ان تصريح رئيس الحكومة الايطالية هذا يرتكز على نقطتين **اولاهما** : خشيته من خطر اندلاع حرب اوربية . **وثانيتهما** عدم الاقدام على عملية الغزو قبل ان تستقر الاوضاع الدولية حتى لا تجد ايطاليا نفسها في وضع شائك وذلك وصولا الى عزل القضية الطرابلسية عن صراع مراكش وانتظار تسويته فتضمن ايطاليا تأييد الدول الاوروبية وعدم الخضوع الى مساوماتها وتتمكن من الحركة بحرية أكبر ، ويبدو ان الحكومة الايطالية وبصفة خاصة رئيس الوزراء الايطالي كان حريصا على عدم تغيير الدول الاوروبية لمواقفها تجاه بلاده ، ومن هنا جاء اصراره على انتظار تسوية النزاع الالماني الفرنسي حول مراكش وهو ما يؤكده في قوله « ان انتظار نهاية المسألة المراكشية معناه ان المسألة الطرابلسية ستقدم الى الميدان الدبلوماسي معزولة تماما مما يسهل حصول موافقة الجميع عليها اما اذا قمنا بعملنا في الوقت الذي لا تزال فيه مسألة اخرى تستحوذ على اهتمام الدول الاوروبية الكبرى ، فان موافقتها ستخضع للمساومة والاشتراطات من كل ناحية مما يعقد الامور »[2]

وما ان قاربت فرنسا والمانيا الوصول لاتفاق بخصوص المشكلة المراكشية بعد مساومات استعمارية حتى شعر صانع القرار السياسي الايطالي ، بان حل

---

(١) رئيس الوزراء الايطالي لا يريد القيام بغزو ولاية طرابلس قبل حل مشكلة مراكش حتى لا يعطي الفرصة لساسة برلين للاعتقاد بان ايطاليا ساومت فرنسا على مراكش الامر الذي قد تترتب عليه خلافات بين البلدين وفي الوقت نفسه لا يود ان يدخل في نزاع مع فرنسا اذا شعرت هذه الاخيرة بان ايطاليا لا تعبأ بتحقيق مصالح فرنسا في مراكش ، وربما تعتقد بان ايطاليا قد لا تلتزم بتعهداتها وتقوم بتأييد المانيا ، لذا رأى رئيس الحكومة الايطالية ان تسوية المشكلة المراكشية امر ضروري لتحقيق عملية الغزو . انظر : **D.D. F., Ser, . III., VoL. I, P. II.** انظر ايضا خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٥٣ .

(٢) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

تلك المشكلة هو في حكم المنتهي وفي امكانه البدء في التحرك السريع نحو احتلال ولاية طرابلس[١] ، ومع ذلك فقد كان هناك عامل اساسي وضعه صانع القرار في اعتباره قبل اتخاذ قرار الغزو هو ان يؤكد تمسكه بالمحافظة على بقاء الوضع الراهن في البلقان للحليفة النمسا والمجر وحتى لا يتسبب العمل الايطالي في قيام الثورات في تلك المنطقة وبالتالي زيادة التوتر الدولي وحدوث تدخلات اوروبية قد لا تقف عند حد منطقة البلقان بل تشمل اجزاء اخرى ربما من بينها ولاية طرابلس ذاتها باعتبارها الشرارة التي ادت الى التوتر .

وفي اللحظات الاخيرة وقبل تسليم الانذار الى حكومة اسطنبول ارسلت برقية الى كل من مفوضيات ايطاليا في اثينا ، وبلغراد ، وصوفيا ،وبوخارست وقناصلها الى سالونيك ، وبقية المدن البلقانية نصت على « ان حكومة المملكة (الايطالية) مصممة على حل المسألةالطرابلسية بما يتفق ومصالح وشرف ايطاليا ولكن ايا كانت الطرق التي ستتبعها لبلوغ هذه الغاية فان اساس سياستها سيظل دائما الاحتفاظ بالوضع القائم في اراضي البلقان وفي الامبراطورية العثمانية في اوروبا » [٢].

وكانت الاستعدادات الخاصة بعملية الغزو العسكري تجري في سرية تامة والاجتماعات الدورية للحكومة الايطالية تعقد منذ بداية شهر سبتمبر ١٩١١ ،

---

(١) D.D.F., Ser, 111, Vol.P.11
D.D.F., Ser. 11, Tome. XIII, PP. 585-9. D. No.317. Communcation Du Ministère des Colonies,
Projet de Contrat. 24-5-1911; D.D.F. Ser. 111.
Vol. 1. PP. 19-30. D. No. 19, M. Jules Cambon, Ambassadeur de France à Berlin à M. De Selves. Ministre Des Affaires.Etrangères, 5-11-1911.

يقول رئيس الوزراء الايطالي . « عندما انتهت المسألة المراكشية ما بين فرنسا والمانيا بصورة سلمية فقد رأيت ان وقت العمل قد حان لقد فهمت الحكمة الفرنسية جيدا ، وقبلت بلا تحفظ ، بان الحل النهائي الذي انتهت اليه بالاتفاقيات الاخيرة مع المانيا يفتح امام ايطاليا بشكل تام طريق حل قضية طرابلس » .

(٢) اوضحت برقية وزير الخارجية الايطالي في ٢٦/٩/١٩١١ تعهد ايطاليا بالمحافظة على اراضي الامبراطورية العثمانية الاوروبية وليس الافريقية .
انظر : محمد مصطفى بازامه ، بداية المأساة ، ص ٥٠ .

ثم في الحادي والعشرين من نفس الشهر عقد وزير الخارجية دي سان جوليانو ووزير للحربية بالوسبينقاري ووزير البحرية باسكوالي ليورناردي كاتوايكا ، ووزير المالية فرنشيسكو تديسكو اجتماعا سريا « لمعرفة سير اجراءات الحملة ، ثم في ٢٥من سبتمبراجتمع مجلس الوزراء الايطالي في تمام هيئته برئاسة جوليتي ، وكانت عملية غزو ولاية طرابلس النقطة الرئيسية المدرجة في جدول اعماله ، وفي هذه الجلسةبين كل وزير وضع الحكومةالايطالية فيما يتعلق بوزارته ، فتحدث وزير الخارجية عن الوضع الخارجي واستعرض الموقف السياسي الدولي وانتهى الى انه لا يعوق ايطاليا عن القيام باحتلال ولاية طرابلس ، وافصح كل من وزير البحريةووزير الحربيةعما انجز من الترتيبات العسكريةلامداد الحملة والخطة المشتركة للقيام بالغزو المنتظر لتلك الولاية ، وحدد وزير الخزانة الوضع المالي للدولة ، واكد انه لا يحول دون الاقدام على تنفيذ خطة الغزو وانه في امكان الخزانة الايطالية العامة ان تتحمل اية مصروفات اضافية طارئة قد تستدعيها الظروف وتحتمها ، وتقرر في هذا الاجتماع تقديم انذار نهائي للحكومة العثمانية [١] .

الانذارالايطالي : في مساء يوم ٢٦ - ٢٧من سبتمبر١٩١١أرسل وزيرالخارجية الى الوزير المفوض والقائم باعمال السفارة الايطالية في اسطنبول نص الانذار الايطالي لتقديمه في صورة مذكرة الى الباب العالي . وقد جاءت في هذا الانذار النقاط التالية :

أولا - تذكير ايطاليا المستمر للباب العالي « بالضرورة القصوى لوضع حد لتلك الفوضى والاهمال اللذين تركت فيهما طرابلس وبرقة من قبل الحكم العثماني « وهو وضع ترى ايطاليا ضرورة تعديله وفقا لمقتضيات المدنية والمصلحة الحيوية لايطاليا بحكم قرب سواحلها من اراضي الولاية .

(١) نفس المرجع ، ص ١٨ - ١٩ انظر ايضا : خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٧٥ .

ثانيا ـ ان مساندة الحكومة الايطالية الدائمة للامبراطورية العثمانية في كثير من المسائل السياسية حتى في الفترة الاخيرة « قوبلت بتجاهل رغبات ايطاليا في ولاية طرابلس وبمعارضة انشطة الايطاليين فيها » .

ثالثا ـ رفض الحكومة الايطالية لاقتراح اسطنبول باجراء مفاوضات تمنح بمقتضاها ايطاليا امتيازات اقتصادية في الولاية « وتحفظ لاسطنبول شرفها ومصالحها العليا » لانها تعتقد بأن تجارب الماضي اوضحت عدم جدوى مثل هذه المفاوضات التي قد تطرح أمورا تصبح محل نزاع او احتكاك جديد .

رابعا ـ الادعاء بأن تقرير قناصل ايطاليا في طرابلس وبرقة تصور « خطورة الحركة السائدة ضد الايطاليين والتي خلقها فيما يبدو الضباط وهيئات اخرى من السلطات المحلية » . وهي خطورة ليست قاصرة على الايطاليين وحدهم بل على جميع الاجانب مما دفعهم لمغادرة البلاد .

خامسا ـ ان الحركة العثمانية ترسل الناقلات العسكرية لتزيد من تأزم الموقف في الولاية ، الامر الذي يدفع ايطاليا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد هذا العمل .

سادسا ـ قررت الحكومة الايطالية ـ وقد رأت نفسها مضطرة الى التفكير في شرفها ومصالحها ـ الاقدام على احتلال طرابلس عسكريا « باعتبار ذلك هو الحل الوحيد الذي يمكن ان تقبله ايطاليا » .

سابعا ـ تطلب الحكومة الايطالية اصدار الاوامر للممثلين والسلطات العثمانية في الولاية بعدم مقاومة الغزو ومن الممكن الاتفاق على تنفيذه دون اية عراقيل . « وستتخذ بعده القرارات اللازمة لتسوية الحالة التي ستنتج عنه »[1]

---

(١) انظر النص الكامل للانذار في الملحق رقم (٥)

Archivio Centrale della Stato. Roma. **Carte di Giovani Giolitti,** busta 17, fascicolo 38, Vol. Barelay T., **Op. Cit., PP. 58.- 9.**

وطلب وزير الخارجية الايطالي من سفارته باسطنبول التماس الرد الحازم في الموضوع من الحكومة العثمانية في حدود ٢٤ ساعة من تقديم الانذار وفي حالة عدم الرد ستجد الحكومة الايطالية نفسها مضطرة لاتخاذ الخطوات الرامية لتثبيت الاحتلال ، على ان يصل رد الحكومة العثمانية عبر سفارتها في روما .

والواضح ان توجيه الانذار الايطالي بهذه الكيفية لم يتعد الاجراء الشكلي لدفع اسطنبول لقبول الغزو اللاحق فالمدة التي حددها لا يمكن ان تكون كافية للحكومة العثمانية لدراسته والرد عليه بل يهدف الى ارباكها وعدم تمكينها من ايقاف اي اجراء ستقوم به ايطاليا وفي الوقت ذاته هو محاولة لاقناع الدول الاوربية في حالة اعتراضها بان انذارها يحمل كافة المبررات التي تصبغ عملها بالشرعية ، كما يلاحظ من الانذار ايضا ان ايطاليا قد نصبت نفسها للدفاع عن حقوق الولاية وكأنها مسؤولة عن تحقيق تقدمها وجعلت من تعديل الوضع في طرابلس ضرورة حضارية لان التخلف فيها يمس مصالح ايطاليا الحيوية بحكم القرب الجغرافي رغم الفاصل الهائل المتمثل في البحر المتوسط ، وبحثت الحكومة الايطالية عن مبررات للتدخل في الولاية بحجة مقاومة السلطات العثمانية فيها لنشاط الايطاليين ورفضت الاقتراحات العثمانية مدعية أنها قد جاءت بعد فوات الاوان لعقد مفاوضات ومنح مزايا اقتصادية ، وأوضحت عدم جدواها لتأمين مصالحها في المستقبل لانها ستكون مصدر نزاع مما يعني ان المزايا التي ستحصل عليها من خلال هذه المفاوضات لن تكون كافية لاشباع اطماعها الاستعمارية ، واضافت مذكرة الانذار ادعاءات اخرى كاذبة[1] ، مؤكدة انها جاءت في تقارير قناصلها في طرابلس وبرقة تتحدث عن تهديد الرعايا الايطاليين والاجانب مما دعاهم لترك

= انظر ايضا حول الانذار الايطالي : صفحة المحروسة المؤرخة في ١٢ اكتوبر سنة ١٩١١ في عددها رقم ٨٢٦ للسنة السادسة والثلاثين اوردت نص الانذار الايطالي والرد العثماني عليه وتعليق الصحيفة عليه ، ص ١ - ٢ .

(١) حول الادعاءات الكاذبة ، انظر : ١٣٦ وما بعدها من البحث .

البلاد مضطرين وذلك في محاولة لتأليب الدول والرأي العام الاوربي ضد الامبراطورية العثمانية والوقوف الى جانب ايطاليا ضد الاعمال التعسفية التي تتخذ في مواجهة الاوربيين .

وذكرت الحكومة الايطالية انها ترى - كما جاء في انذارها - أن تزويد ولاية طرابلس بالعتاد عن طريق الناقلات العسكرية عمل صعد من خطورة الموقف فيها وليس حقا من حقوق الامبراطورية العثمانية السيادية واصرت من ثم على ان تتصدى له ، ثم ادعت ايضا ان كل هذه الاسباب ستضطرها لاحتلال ولاية طرابلس باعتبار ان هذا العمل هو الاسلوب الوحيد لتسوية هذه المشكلة وكأنها قد إستنفدت كافة الحلول بما فيها المفاوضات . وهي فوق ذلك لا ترغب في مقاومة العثمانيين لها في ولاية طرابلس .

ويبدو ان حشد كل هذه المبررات قد قصد به قطع الطريق امام حكومة اسطنبول للحديث عن اية مساومات ، ويؤكد رئيس الوزراء الايطالي ذلك اذ يقول عن مذكرة الانذار « انها اعدت بطريقة لا تفتح بابا للتملص ولا تمنح وسيلة لجدال طويل كنا في ذلك الوقت نريد تجنبه »[١] .

اثر الانذار الايطالي على الحكومة العثمانية :

قام السفير الايطالي بتسليم مذكرة الانذار لرئيس الحكومة العثمانية حقي باشا الذي دعا وزارته للانعقاد وبحث الامر معها ثم عرض الموقف على السلطان الذي طلب مشورة سعيد باشا - أحد الساسة القدامى -[٢] بعد ان ترددت حكومته في اختيار القرار المناسب ونوعية الرد الذي يمكن ان توجهه اسطنبول الى

(١) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٧٥ .
(٢) سعيد باشا ، احد ساسة اسطنبول وقد شغل عدة مرات رئاسة الوزارة العثمانية ، وقد استعان به حقي باشا رئيس الوزراء العثماني آنذاك لخبرته السياسية ، كما تولى سعيد باشا رئاسة الحكومة العثمانية عقب استقالة حقي باشا .

روما ، فالاختيار صعب امام الحكومة العثمانية اما قبول الاحتلال الايطالي بما يعنيه ذلك من استسلام وبالتالي ضياع آخر جزء من الامبراطورية العثمانية في الشمال الافريقي او الدخول في حرب مع ايطاليا بكل نتائجها وقد وجد صانع القرار السياسي نفسه اشبه بالعاجز امام عدد من المشكلات ، فمن ناحية هو يدرك مدى ما وصلت اليه القوات العثمانية من ضعف بسبب الحروب العديدة التي خاضتها . ومن ناحية اخرى يقدر خطر احتمالات اندلاع ثورات او حروب في منطقة البلقان في أية لحظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، فضلا عن الانهاك الاقتصادي الذي تعيشه وتراكم الديون عليها .

وقد اشار سعيد باشا على رئيس الحكومة العثمانية بالبحث عن حل وسط للمشكلة لان الامبراطورية العثمانيةلا تستطيع ان تستسلم بهذه الصورة المخزية[1] والا فقدت حكومة الاتحاد والترقي ثقة شعبها ومركزها في نظر الشعوب الاسلامية خاصة وان الامبراطورية كانت تمثل آنذاك حاملة لواء الخلافة الاسلامية ، وتخليها أو تخاذلها عن ولاية طرابلس شيء قد لا يمكن قبوله ببساطة من الشعوب الاسلامية عامة والعربية خاصة .

وفي الوقت نفسه لا يمكن لحكومة اسطنبول ان تحارب ايطاليا كدولة قوية تسعى لاخذ مكانها بين الدول الاوربية الكبرى في البحر المتوسط وذلك بالاضافة الى ان بعد ولاية طرابلس عن الحكومة المركزية سيقف عقبة امام الامدادات العسكرية العثمانية لمحاربة ايطاليا في حين ان الحل الوسط كفيل باتاحة فرص المساومة امام حكومة اسطنبول ، وقد تلخص هذا الحل في تقديم اكبر قدر ممكن من التنازلات لعلها تحقق احد امرين : اما ان يحتفظ العثمانيون بسلطاتهم في الولاية مع ما قدموه لايطاليا من تنازلات او تتدخل الدول الاوربية لايقاف اعلان

---

(١) فقرة مترجمة لمحمد الاسطى نشرت في مجلة الافكار التي كانت تصدر عن جمعية الصداقة الليبية ـ التركية في عددها السابع من السنة الاولى يونيو ـ يوليو ١٩٥٦ ، ص ٦ ـ ٧ ـ ٨ ، عن محمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، ص ٥٦ .

الحرب بعد ان لمست ما قدمته الحكومة العثمانية من تنازلات تضعف معها مبررات ايطاليا لغزو طرابلس .

وقبل انقضاء مدة ٢٤ ساعة قدمت الحكومة العثمانية ردها على الانذار الى السفير الايطالي باسطنبول والى الحكومة الايطالية في روما عن طريق ممثلها ، ثم قدم حقي باشا استقالته ليتولى بعده سعيد باشا رئاسة الوزارة العثمانية .

وقد ابرز الرد العثماني عدة نقاط : حيث اوضحت **النقطة الاولى** عدم مسئولية حكومة الاتحاد والترقي عن الوضع المتخلف في ولاية طرابلس والقاء تبعة ذلك على الحكومات السابقة ، وبينت **النقطة الثانية** عدم تعرض هذه الحكومة للمشاريع الايطالية في الولاية ، بل كانت تشجع قيامها « وتطيع رغبات ايطاليا في هذا الخصوص من اجل المحافظة على صداقتها وثقتها . وانطلاقا من احساسها بهذا الشعور اقترحت مؤخرا على السفارة الملكية تسوية تقوم على منح تسهيلات اقتصادية تهدف لاعطاء النشاط الايطالي ميدانا فسيحا في طرابلس وبرقة ، جاعلة قيدها الوحيد الشرف والمصالح العليا للامبراطورية ». وعبرت **النقطة الثالثة** عن تسامح الحكومة العثمانية باستمرار ولكن دون انتهاك لما ترتبط به من معاهدات او اتفاقيات مع الدول الاخرى والتي لا يمكن « ان تضمحل قيمتها الدولية بناء على رغبة من جهة واحدة » وأكدت **النقطة الرابعة** حرص الحكومة العثمانية التام على الامن والنظام وحسن تقديرها لما يجري في الولاية فضلا عن عدم وجود اي مبرر يدعو للقلق على مصير الايطاليين والاجانب على حد سواء ، واشارت الى خلو الولاية في الوقت نفسه من القلاقل او الدعاية المحرضة ضد الاوربيين ، كما اشادت بالتزام رجال السلطات العثمانية بالمحافظة على النظام كواجب نيط بهم في اخلاص . وانكرت **النقطة الخامسة** قيام اسطنبول بارسال ناقلات عسكرية الى الولاية فيما عدا ناقلة صغيرة لا تحمل جنودا ، ولكنها كانت قد ارسلت في محاولة لاضفاء الطمأنينة . وابدت **النقطة السادسة** استعداد الحكومة العثمانية لتقديم الضمانات التي تراها ايطاليا كفيلة بتحقيق مصالحها

الاقتصادية اذا لم تقدم هذه الاخيرة على احتلال ولاية طرابلس . وطلبت النقطة السابعة من ايطاليا توضيح طبيعة تلك الضمنات لاسطنبول التي اعربت عن استعدادها « للرضوخ لها ما دامت لا تمس اراضي الدولة » . ومع تعهدها بعدم تغيير الاوضاع القائمة في طرابلس ولا سيما من الوجهة العسكرية . وأخيرا ناشد الرد العثماني ايطاليا ان تثق في حسن نوايا الحكومة العثمانية[1] .

ان الرد العثماني يوضح محاولة حكومة الاتحاد والترقي القاء مسئولية التخلف والتأخر في ولاية طرابلس على حكومات العهد السابق ، رغم انها غير مطالبة بايضاح ذلك وليس من حق ايطاليا محاسبتها عليه ، ومع ان الحكومة العثمانية قد نفت انها عرقلت اي نشاط ايطالي في الولاية لانها قبلته جنبا الى جنب مع انشطة الدول الاوربية الاخرى لتطوير طرابلس ومع انها لبت رغبات ايطاليا دائما ، ونظرت في كافة الاحتجاجات المقدمة من السفارة الايطالية وعملت على تنفيذها حرصا منها على ودها وصداقتها الا انها تتمادي على هذه الصورة في بيان النواحي المذكورة أضعف من هيبة الحكومة العثمانية . فمن ناحية تؤكد حسن المعاملة التي يلقاها الايطاليون في ولاية طرابلس واثبات النوايا الطيبة التي تكنها حكومة الاتحاديين للتعاون مع ايطاليا ، ومن ناحية أخرى : تهدف الى اظهار وكشف ادعاءات ايطاليا الكاذبة لكسب تأييد الدول وربما تدخلها لمنع ايطاليا من محاربة الامبراطورية العثمانية ، ومع ذلك فان أسلوبا كهذا يظهر ضعفا في مواجهة ايطاليا أكثر من أي شيء آخر . وهي حقيقة يؤكدها أن حكومة اسطنبول تبدي استعدادها لتقديم امتيازات اقتصادية واسعة دون قيد سوى المحافظة على مصالح الامبراطورية العثمانية العليا وعدم التعارض مع المعاهدات المعقودة مع الدول الاخرى .

ويمكن القول ان الحكومة العثمانية عندما احتفظت لنفسها بحق حفظ

---

(١) انظر النص الكامل للرد العثماني في الملحق رقم (٥) .

الامن والنظام في الولاية وتعهدت بالمحافظة على الرعايا الايطاليين والاوربيين قد افقدت ايطاليا حجة قوية لعلها تستند اليها لاحتلال ولاية طرابلس بادعاء اهدار مصالحها الاقتصادية او تعرض رعاياها للخطر ، اما فيا يتعلق بالرد العثماني حول ارسال ناقلات عسكرية فان الامر لا يعدو ارسال ناقلة صغيرة وبسبب اضفاء الطمأنينة مما يوحي بان النية لا تتجه لمقاومة عمل ايطاليا .

ورغم ان صياغة الرد العثماني قد وصلت في النهاية الى تعرية الاطماع الايطالية اذ حصرتها في النواحي الاقتصادية مبدية لها استعداد الباب العالي لحل الخلاف بينهما بصورة جذرية بشرط عدم استيلاء ايطاليا على الولاية الا انها اوضحت ان الحكومة العثمانية تتشبث حتى اللحظة الاخيرة بالتسوية السلمية متعهدة بتلبية المطالب الايطالية مقدمة ضمانات لذلك وتأكيدا لعدم المساس باوضاع الاقليم حتى على الصعيد العسكري لاثبات عدم مقاومتها للنشاط الايطالي على امل ان تتجاوب معها .

وخلاصة ما يمكن استنتاجه من تقديم التنازلات على هذا النحو حقيقتان :

أولاهما : سلب ايطاليا من اية مبررات قد تدعيها للغزو بعد ان اكدت لها حكومة اسطنبول حسن نيتها وقدمت لها تنازلات عديدة .

وثانيتهما : التشبث الشديد بالتسوية السلمية في صورة اظهرت جليا مدى الضعف الذي وصلت اليه الحكومة العثمانية .

اعلان الحرب :

وصل الرد العثماني على الانذار الايطالي قبل انقضاء الاربع والعشرين ساعة التي حددتها الحكومة الايطالية لكن تصميم هذه الاخيرة على غزو واحتلال ولاية طرابلس كان امرا لاعلاقة له بالرد مهما كانت نوعيته ، ففي ٢٩ من سبتمبر

١٩١١ اصدر ملك ايطاليا المرسوم التالي : « بما ان الحكومة العثمانية لم تقبل المطالب التي احتواها الانذار الايطالي فان ايطاليا والامبراطورية العثمانية ابتداء من اليوم ٢٩ من سبتمبر عام ١٩١١ ومن الساعة ١٤ والدقيقة ٣٠ تصبحان في حالة حرب ، وتتكفل الحكومة الملكية بحماية جميع الجاليات في طرابلس وبرقة ايا كانت جنسيتها بما تحت يدها من امكانيات ، وتحاط الدول المحايدة سريعا بأمر حصار سواحل طرابلس وبرقة »[1] ومن الواضح ان الامبراطورية العثمانية لم ترفض المطالب الايطالية من خلال ردها على الانذار الايطالي كما يدعى اعلان الحرب ، بل حاولت اسطنبول ان تحتفظ لنفسها بحقها الشرعي في السيادة على الاقليم الطرابلسي ، وان حجة ايطاليا في هذا الاعلان لا تعدو ان تكون مبررا لعدم التراجع في قرار الغزو العسكري الذي سبق اتخاذه ، فالفترة ما بين وصول الرد العثماني وبين اعلان الحرب لا تزيد على ساعات قليلة ليست كافية لبحثه بصورة جدية . وبافتراض ان دراسة الرد العثماني قد تمت فانها لم تغير شيئا في قرار الغزو العسكري وتوقيته مما يدل على ان هذا القرار قد اتخذ في السابق بمعزل عن الانذار وعما قد يستجد من ظروف .

وفي نفس يوم اعلان الحرب كانت بعض سفن الاسطول الايطالي الذي كان يحاصر الشواطىء الطرابلسية منذ منتصف شهر سبتمبر تقريبا تلوح في الافق امام مدينة طرابلس .

الانزال العسكري ومقاومته :

منذ ٢٩ من سبتمبر والاسطول الايطالي في حالة ترقب حتى ٢ من اكتوبر حيث ارسل قائده الى الدفتردار بمدينة طرابلس احد ضباطه وبصحبته القنصل الايطالي يطلب التسليم خلال ٢٤ ساعة ، وبعث بصورة من انذار التسليم الى

---

(١) محمد مصطفى بازامة ، بداية المأساة ، ص ٦٦ .
انظر ايضا : Robert, et Cornevin. M. Op. Cit,P.322.

قناصل الدول الاجنبية عارضا عليهم الحماية عن طريق نقلهم لسفن الاسطول ، وقد رفض امر التسليم بحجة عدم تلقي اوامر من حكومة اسطنبول بذلك وقامت مدفعية الاسطول على اثر هذا الرفض بقصف المدينة وحصونها المتداعية ، وردت قلعتا « السلطانية والحميدية » على القصف لتغطية انسحاب الحامية العثمانية والمجاهدين الذين التحقوا بها الى المناطق الداخلية من الولاية ، وفي يومي ٣ ، ٤ من شهر اكتوبر اسكتت مدافع القلعتين على التوالي الا ان القوات الايطالية لم تنزل الى مدينة طرابلس إلا في يوم ٥ من اكتوبر بعد ان تأكدت من عدم وجود مقاومة بها ، وفي مدينة طبرق التي كانت توليها ايطاليا اهمية خاصة لتأمين الحدود الشرقية للولاية خوفا من تسرب الاسلحة والمتطوعين اليها من مصر ، حيث اعتقد رجال البحرية الايطالية في ٤ من اكتوبر انهم لم يجدوا مقاومة فحدث العكس ودارت المعارك الى ان تمكنت القوات الايطالية من احتلال المدينة بعد ان انسحب الوطنيون المجاهدون منها[١] .

وفي محاولة لتأكيد الاحتلال الايطالي لمدينة طرابلس اصدر الاميرال «فرانيلي» في ٩من اكتوبرأول منشورعسكري الى اهالي طرابلس اعلن فيه استيلاءه على المدينة باسم ملك ايطاليا وأنه عين « رفائيلي بوريايتشي » حاكما عاما لها مع منحه كافة السلطات المدنية والعسكرية[٢] وتعرضت القوات الايطالية في نفس اليوم لهجمات المجاهدين كرد على هذا المنشور .

وفي ١٢من اكتوبراصدر قائدالحملة«الجنرال كارلو كانيفا» منشورا وزع في مدينة طرابلس كمحاولة لاستمالة السكان لايطاليا والكف عن المقاومة بعد ان ازدادت حدتها ، فحاول ايهام الاهالي في الولاية بنوايا ايطاليا الطيبة تجاههم مستخدما اسلوبا دينيا لاقناعهم[٣] ، ومنذ ٣٠من سبتمبر وقطع الاسطول تجوب

---

(١) Malgeri, F. Op. Cit., P. 406.
(٢) Ibid., P. 394.
(٣) Ibid., 396- 7.

المياه امام مدينةدرنةثم في ٦من اكتوبرطلب الاميرال «برسبيتير» عبثا مـن الحامية العثمانية والمجاهدين تسليم المدينة دو ن قتال ولكن هؤلاء رفضوا فأخذت المدفعية تقصفهاولم يتم انزال القوات الايطاليةالافي ١٩من اكتوبر بعدانسحاب المدافعين عنها وتركزهم في المنطقة الجبلية المشرفة على المدينة لمعاودة الهجوم مرة اخرى ، وفي مدينةالخمس كانت السفن الحربيةتواجه الشاطىء في ١٧ مـن اكتوبر حيث رفضت المدينة التسليم فوجهت مدفعية الاسطول نيرانها اليها ، وعندما حاول الايطاليون النزول لاحتلال المدينة التحموا في معركة حامية مع الوطنيين انتهت بانسحابهم وعودتهم لسفن الاسطول التي قامت على الفور بقصف شديد ومركز يومي ١٩ ، ٢٠من اكتوبرحتى تم انسحاب المجاهدين ونزلت القوات الايطالية لاحتلال المدينة . اما في مدينة بنغازي فقد تجمعت السفن الحربية الايطالية التي بلغ عددهانحو٣٠ سفينةيوم ١٨مـن اكتوبروأرسـل قائدهـا الى المتصرف وقائد الحامية العثمانية يطلب التسليم خلال ٢٤ ساعة ولكن بمثل ما كان عليه الحال في بقية المدن رفض امر التسليم فأخذت المدفعية البحرية في ضرب المدينة بقنابلها ثم قامت بانزال قواتها على شاطىء « جوليانه » التي اصطدمت بمقاومة عنيفة حيث استمرت المعارك طاحنة حتى مساء ١٩ من اكتوبـر ، وفي اليوم التـالي عززت القوات الايطالية مواقعهـا وتمكنـت من الاسـتيلاء على المدينـة بعـد انسحـاب المجاهدين الى الضواحي[١] .

---

(١) خليفة محمد التليسي ، معجم معارك الجهاد في ليبيا ، ص ٢٥ ـ ٣٢ .

ويبين الجدول التالي معارك الانزال وما بعدها في الفترة من بدء الغزو حتى توقيع معاهدة الصلح (١٩١١ ـ ١٩١٢)[١] .

تاريخ المعركة	اسم المدينةأو المعركة	تاريخ المعركة	اسم المدينةأو المعركة
٤ اكتوبر ١٩١١	معركة طبرق	١٢ مارس ١٩١٢	معركة سوانى عبد الغنى
٨ ، ٩ ، ١٠ اكتوبر ١٩١١	معرك طرابلس	١٠ أبريل ١٩١٢	معركة أبي كماش
١٦ أكتوبر ١٩١١	معركة درنة	١١ أبريل ١٩١٢	معركة فروة
١٩ ، ٢٠ أكتوبر ١٩١١	معارك بنغازي «جوليانه» وسيدى حسين	١٧أبريل ١٩١٢	معركة تاجوراء
١٧ ، ٢١ أكتوبر	معارك الخمس	٢مايو ١٩١٢	معركةلبدة ـ المضبة
٢٣أكتوبر ١٩١١	معركة المرقب	٨ يونيو١٩١٢	معركةسيدي عبدالجليل
٢٣ اكتوبر١٩١١	معركةالهاني ـ شارع الشط	١٦ يونيو١٩١٢	معركة قصر حمد
٢٦ نوفمبر١٩١١	معركة الهاني ـ ابو مليانه	١٦ يونيو١٩١٢	معركة مصراتة
٢٦ نوفمبر١٩١١	معركة الهاني ـ سيدي المصري	٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ يونيو ١٩١٢	معارك سيدي سعيد
٢٧ نوفمبر١٩١١	معركة الكويفية	١٣ يوليو١٩١٢	معركة سيدي على
٩ ديسمبر١٩١١	معركة بئر طبراز	٢٠ يوليو١٩١٢	معركة الغيران
١٨ يناير١٩١٢	معركة قرقارش	١٥ أغسطس ١٩١٢	معركة سيدي عبدالصمد
١٨ يناير١٩١٢	معركة ازواره	١٧ سبتمبر١٩١٧	معركةمقر اللبن (درنة)
٢١ ، ٢٢ يناير ١٩١٢	معارك سوانى عصمان	٢٠ سبتمبر١٩١٢	معركة سيدي عبدالله
٤ مارس ١٩١٢	معركة بئر التركي	١٨ اكتوبر١٩١٢	معارك سيدي عبدالله

(١) Leone, D.E. Op. Cit. PP. 62-5.

حول معارك الانزال انظر : خليفة محمد التليسي ، معجم معارك الجهاد ، ص ٩٣ ـ ٥٢٩ ، كما وردت تقارير عن سير معارك الانزال وما بعدها لدى Malgeri, F., Op. Cit. PP.406-16. وعن نفس المعارك انظر ايضا ، محمد مصطفى بازامة ، العدوان ، ص ٩١ ـ ١٣١ .

والتوقف عند شهر نوفمبر يوضح حقيقة غاية في الاهمية وهي ان المعارك الحربية التي دارت خلال شهر اكتوبر سواء عند الانزال او عقبه مباشرة قد دفعت ايطاليا لاتخاذ رد فعل في محاولة لايقاف القتال وهجوم المجاهدين على قواتها تمثل في اصدار مرسوم بضم طرابلس وبرقة الى المملكة الايطالية في ٥ من نوفمبر ١٩١١ جاء فيه « ان ملك ايطاليا عمانويل الثالث ، بعد موافقة رئيس واعضاء مجلس الوزراء وبناء على المادة الخامسة من القانون الاساسي للمملكة يعلن أن طرابلس وبرقة قد وضعتا تحت السيادة الكاملة والتامة للملكة الايطالية »[١] . وقد ترتب على هذا المرسوم تنازع سيادة ولاية طرابلس بين ايطاليا المعتدية والامبراطورية العثمانية صاحبة السيادة الشرعية عليها .

تنازع السيادة على ولاية طرابلس : بعد ان ازدادت المعارك الحربية واشتدت حدتها في الولاية خشيت ايطاليا من ان تبدو في نظر الرأي العام والدول الاوربية انها غير مؤهلة لتكون دولة استعمارية كبرى فقواتها لم تتعد الوقوف عند بعض المدن الساحلية التي ما زالت تتعرض فيها لهجوم المجاهدين الوطنيين ، فسارعت الحكومة الايطالية باستصدار مرسوم ملكي بضم الولاية في محاولة لتحقيق اهداف ثلاثة : **اولها** اقناع الدول الاوربية بان ايطاليا قد ملكت زمام الامر في ولاية طرابلس . **وثانيها** وضع الامبراطورية العثمانية امام الامر الواقع واجبارها على الاعتراف بسيادة ايطاليا عليها . **وثالثها** ايقاف المعارك الحربية على اعتبار انها ستصبح غير قانونية او شرعية في مواجهة الدولة الايطالية صاحبة السيادة الجديدة .

فعقب المعارك الاولى للانزال وما بعدها قامت بعض الصحف الانجليزية بمهاجمة ايطاليا لعجزها عن تحقيق التقدم في اراضي الولاية واستعملت

---

(١) D.D.F.,Ser.III,Vol.1,P.47, Laroché de Selves, 7 - 11 - 1911.
Malgeri.F.,Op.Cit., P.398.
انظر ايضا ، فلاديمير بورفيتش لوتسكي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩ .

لهجة عنيفة في اسلوبها الناقد ووصفت الجنود الايطاليين بالـوحشية،كذلك كان قسم كبير من صحف المانيا والنمسا تقـوم بحملـة تشهـير حول اعمال القـوات الايطالية الانتقامية[1] ، وخشيت ايطاليا من اثارة الرأي العام الاوربي ضدها أو تغير مواقف الحكومات الاوربية ، اذا حاولت من خلال اصدار مرسـوم الضـم اقناع الجميع بانها قد سيطرت على البلاد وان اعمالها تتسم بالقانونية والشرعية كما انها أرادت ان تضع حكومة اسطنبول امام الامر الواقع فتتـوقف عن محاولاتهـا لاستعادة الولاية ولو على المستوى الدبلوماسي ، وتدفعها ايطاليا بذلك للاقـرار بسيطرتها وسحب الحامية العثمانية او منعها من الاشتراك في العمليات الحـربية ضد القوات الايطالية . وهي اخيرا تطمع في ايقاف هذه المعارك من قبل الوطنيين بعد مرسوم الضم بادعاء انه يعطيها حجة قانونية في مواجهة الـوطنيين بتـطبيق القانون الداخلي الايطالي عليهم باعتبارهم متمردين أو خارجين على القانون ، كما ان جعل المسألة الطـرابلسية قضية داخلية يقطـع الطـريق امـام أي محاولـة للتدخل من جانب الدول الاوربية الاخرى ، وما ان علمت الحكومة العثمانية بصدور هذا المرسوم حتى سارعت الى اصدار بيان للـرد عليه احتـوى النقـاط التالية :

أولا ـ رفض الباب العالي للمرسوم على المستويين الواقعي والقانوني لانه يرى فيه « تناقضـا مع القانـون الـدولي ، وحالـة الحـرب القائمـة بـين ايطـاليا والامبراطورية العثمانية التي تنوي الدفاع عن مصالحها في الولاية .

ثانيا ـ تعتبر الحكومة العثمانية مرسوم الضم « خرقا لمعاهـدات واتفاقـات دولية عقدت بين الامم ومنها اتفاقيتا باريس وبرلين اللتان تعهدت ايطاليا فيهما بالمحافظة على السيادة الاقليمية » للامبراطورية العثمانية .

---

(١) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٦٧ .

ثالثا ـ « استنادا على هذه الاتفاقيات ، فان الباب العالي يعتبر المرسوم لا مفعول له »[1] .

ويلاحظ ان رفض الحكومة العثمانية لمرسوم الضم الايطالي مبعثه امران : احدهما : الصعوبات العسكرية التي واجهت القوات الايطالية لاحتلال الولاية ، والآخر : اعتقاد باحتمال رفض الدول الاوربية للمرسوم استنادا لتعارضه مع اتفاقيتي باريس وبرلين ، ففي البداية اعتقدت الحكومة العثمانية بان القوات الايطالية سوف تتمكن بسهولة من احتلال الولاية ولكنها ما لبثت ان اكتشفت خطأ اعتقادها عندما رأت المقاومة العنيفة للقوات الغازية من السكان الوطنيين المزودين باسلحة عتيقة وامكانيات عسكرية بسيطة للغاية ولم تستطع القوات الايطالية سوى التمركز في بعض المدن الساحلية دون أن تجرؤ على تخطيها ، ودخلت في معارك عديدة مع الوطنيين وتكبدت فيها القوات الايطالية خسائر فادحة ، ولم يعد الامر مجرد نزهة بحرية سهلة كما تخيلت الاوساط السياسية الحاكمة في ايطاليا ، وبالتالي فان الوضع العسكري الايطالي على هذا النحو شكل أداة ضغط رغبت حكومة اسطنبول في استغلالها لاجبار ايطاليا على انهاء الاحتلال والقبول بمساومات اقتصادية من جانب ومن جانب آخر ساد الاعتقاد لدى الساسة العثمانيين ان الدول الاوربية سوف تتردد في الموافقة على مرسوم الضم استنادا الى الناحيتين الواقعية والقانونية .

فمن الناحية الواقعية : انحصر الاحتلال الايطالي في ساحل ولاية طرابلس ولم تستطع القوات الايطالية ان تتقدم الى مناطق اخرى أو ان تحقق أي نصر شامل وحاسم ، وبالتالي فقد بقيت السيادة الحقيقية هناك للامبراطورية العثمانية .

ومن الناحية القانونية : تعارض مرسوم الضم الايطالي مع اتفاقيتي باريس سنة

---

(١) منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ فقد جاء في المادة السابعة من اتفاقية باريس الاولى الموقعة في ٣٠من مارس ١٨٥٦ما يلي :«يعلن اصحاب الجلالةملكةانجلترا، امبراطور النمسا ، امبراطور فرنسا ، ملك بروسيا ، امبراطور روسيا ، وملك سردينيا أن الباب العالي قد قبل ان يشترك في النظام العالمي في اوربا ، ويعلن اصحاب الجلالة، كل نيابةعن دولته، عن رغبتهم في احترام استقلال وحرمة (قداسة) مناطق الامبراطورية العثمانية وان اي خرق لهذا الاستقلال وهذه الحرمة سيعد مخالفة تهم الجميع »[1] وجاءت اتفاقية برلين[2] غير مختلفة في مسألة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، وايطاليا قد قبلت شروط اتفاقية باريس بتوقيعها لاتفاق لندن المبرم في ١٣/ ٣/ ١٨٧١ لذا فإن اعتداءها وغزوها واحتلالها يعد مخالفة لما قبلته في هذه الاتفاقيات .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٧ ، يورد اتفاقية باريس الثانية الموقعة في ١٥/ ٤/ ١٨٥٦ من بريطانيا وفرنسا والنمسا ، ففي المادة الاولى منها جاء ما يلي : تتعهد الاطراف المتعاقدة بضمانة سلامة الامبراطورية العثمانية الواردة في اتفاقية ٣٠/ ٣/ ١٨٥٦ الموقعة في باريس جماعيا وفرديا ، وجاء في المادة الثانية ، « يعتبر الاطراف الموقعون هنا أي انتهاك أو تعد على اتفاقية باريس المشار اليها بمثابة اعلان حرب .

(٢) بخصوص مرسوم الضم الايطالي وتعارضه مع اتفاقيتي باريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ . انظر :

D.D.F., Ser. 111, Vole. 1, PP. 61-2, D.N63, L'Ambassade Britannique à Paris au Ministre des Affaires Etrangeres, 8-11-1911.

الفصل الثاني

التسوية السلمية

المبحث الاول : مساومات الصلح .

المبحث الثاني : المفاوضات الثنائية ومعاهدة الصلح .

الفصل الثاني

التسوية السلمية

اصطدم الغزو الايطالي بمقاومة عنيفة من اهالي ولاية طرابلس والحامية العثمانية وتكبدت القوات الغازية خسائر فادحة في الارواح والمعدات ولم تستطع ان تتقدم بعد اقتحامها لشواطىء الولاية ، فلم تتمكن من ان تفرض احتلالا واقعيا تاما مما اثر على قدرتها على المساومة سواء تجاه الدول الاوربية لاقناعها باستيلائها الكامل على ولاية طرابلس او في مواجهة الحكومة العثمانية صاحبة السيادة القانونية على البلاد .

كذلك فان الحكومة العثمانية لم تستطع صد الغزو عسكريا لضعفها عموما وضعف حاميتها في ولاية طرابلس بصفة خاصة ، فضلا عن عدم قدرتها على سد الثغرات التي حاولت ايطاليا شقها سواء في منطقة المضايق أو في منطقة البلقان .

وبناء على ذلك كان لا بد ان يحدث التقاء في مصالح الطرفين الايطالي والعثماني للوصول الى تسوية سلمية لنزاعهما حول ولاية طرابلس يحقق لايطاليا مصالحها واهدافها من الغزو ، كما يحفظ للامبراطورية العثمانية هيبتها ويمنع عنها ثورة الشعوب العربية والاسلامية ، ولقد دفع الى هذا الالتقاء أيضاً الضغوط التي مارستها الدول الاوربية التي اخذت مصالحها تتأثر بهذا النزاع الذي اخذ يتسع على جبهات متعددة .

ولهذا فمن اللازم لتفهم مراحل التسوية السلمية التي توصل اليها الطرفان

المتحاربان في ولاية طرابلس ، البدء بتحليل الموقف الدولي في اعقاب الغـزو مباشرة ، وما ادى اليه من تعثر محاولات التسوية كمدخل لمفاوضات الصلح التي بدأت بالمبادرات الدولية اولا ثم انتهـت بالمفاوضـات المبـاشرة وابـرام معاهـدة الصلح .

وعلى ذلك ينقسم هذا الفصل الى مبحثين :

يتناول اولها : مساومات الصلح سواء المبادرات الـدولية او بداية المفاوضـات المباشرة . .

ويتناول ثانيهما : مفاوضات الصلح الثنائية ويبحث في الظروف التي ادت الى عقد معاهدة (لوزان ـ اوش) لوضع تسوية سلمية للنزاع .

المبحث الاول

مساومات الصلح

أولا : الموقف الدولي في اعقاب الغزو :

ما ان اندلعت الحرب بين الامبراطورية العثمانية وايطاليا حتى اعلنت الدول الاوربية حيادها[1] سواء دول الحلف الثلاثي أو دول الوفاق وروسيا ، وسارعت حكومة اسطنبول تطلب منها جميعها التدخل لايقاف الحرب وحل النزاع عبر مذكرة ارسلتها اليها في الوقت الذي كان يحرك كل دولة منها مصلحة ما تجاه طرفي الصراع . وكانت النمسا والمجر اولى الدول التي لبت طلب الامبراطورية العثمانية مدفوعة بعاملين : اولهما خشيتها من اتساع نطاق

---

(١) اعلنت الحكومة الروسية حيادها في ٩ أكتوبر ونشرت صحيفة المحروسة المؤرخة في ١٨ اكتوبر ١٩١١ بعددها رقم ٢٨١ للسنة السادسة والثلاثين نص هذا الاعلان في الصفحة رقم ٣ الذي جاء فيه : « تعلن الحكومة الروسية للدولتين المتحاربتين بان مقاصدها ترمي الى حفظ الحياد التام والمحافظة على صداقة ومودة حكومتي اسطنبول وروما على حد سواء » .

انظر ايضا B.D., Vol. Ix, P. 294, Mr O'Berne to Sir E. Grey, 1-10-1911, D.No 260.

وعن حياد انجلترا صدر ما يلي « ان حكومة صاحبة الجلالة اكدت ضرورة الاتجاه الكامل للحياد في حالة الحرب التي شبت لسوء الحظ بين الامبراطورية العثمانية وايطاليا انظر :

B.D., Vol. Ix, Pt. I,P. 780,Memorandum by Sir A. Grey, 2-11-1911.

كما اعلنت الحكومة الاميركية عن حيادها عقب مقابلة تمت بين القائم باعمال السفارة الايطالية في واشنطن ومسئولي وزارة الخارجية الامريكية ، انظر ، منصور عمر الشتيوي ، مرجع سابق ، ص ٥٩ عن لندن تايمز المؤرخة في ٢/ ١٠/ ١٩١١ .

وقد سارعت الحكومة النمسوية ايضا باعلان حيادها وافصحت عن عزمها المحافظة على الوضع الراهن في البلقان ، انظر :

ز. ب. ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

العمليات الحربية الايطالية وانتقالها الى بحر ايجه والادرياتيكي وربما الى البلقان مما يهدد المصالح النمسوية هناك . وثانيهما اخذ زمام المبادرة من دول الوفاق ، ومن روسيا التي ابدت استعدادها للقيام بهذا العمل .

وقد اجتمع وزير خارجية النمسا والمجر « اهربنتال » بالسفير الايطالي في ٣من أوكتوبر١٩١١ وابلغه امكانيةتسويةالمسألةالطرابلسية بالطرق السلمية كما أكد للسفير استعداد الحكومة العثمانية لتلبية « المطالب الاقتصادية والادارية التي تعتبرها الحكومة الايطالية ضرورية » . شرط الابقاء على السيادة العثمانية على ولاية طرابلس ، ولكن الحكومة الايطالية اعتبرت ذلك غير كاف لتسوية المسألة[1] .

وتحركت الحكومة الروسية بدورها بعد ان اخذت موافقة الحكومتين الفرنسية والانجليزية عن طريق تشاريكوف السفير الروسي في روما عارضة توسطها ، ولا شك ان الحكومة القيصرية ايضا قد وضعت نصب عينيها تحقيق مصالحها بالدرجة الاولى التي تتلخص في تحقيق مطلبين يتعلق احدهما بتغيير نظام المضايق العثمانية وفتحها أمام السفن الحربية الروسية ، في حين يدور الآخر حول زيادة النفوذ الروسي في منطقة البلقان على حساب اطماع النمسا والمجر . ولقد اعتقد ساسة بطرسبورج ان نجاح الدبلوماسية الروسية في مساعيها سيؤدي الى الاستجابة لتلك المطالب ، وفي ضوء هذه المفاهيم دخل تشاريكوف في ١٢ من أكتوبر من نفس العام في مفاوضات مع حكومة اسطنبول مقترحا بناء سكك حديدية في الاراضي البلقانية ، ومشروع إقامة حلف بلقاني يضم الامبراطورية العثمانية ، وتغيير نظام المضايق الذي يعتبر جوهر الاقتراح الروسي حيث ارسلت به مذكرة للدول الاوربية[2] .

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ص ١١٦ .

(٢) D.D.F., Ser.111, Vol. 1,PP. 55-6, M. Bompard à M. De Selves. 8-11-1911, D.No. 53.

ورغم ان الوقت لم يكن مناسبا لطرح مثل هذه المقترحات فـإن الحكومة العثمانية من جانبها اعتقـدت انه بامكانها المساومة بهذا الاقتراح تجاه كل من المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وانجلترا ، فهي تريد ضغطا أوربيا على ايطاليا لايقاف الحرب وسحـب قواتهـا من ولاية طرابلس ويمكنهـا في مقابـل ذلك ان ترفض الاقتراح الروسي[١] .

ومن ناحية ثانية كانت المانيا والنمسا والمجر تدركان ان اي تقارب عثماني - روسي ، سوف يكون بمثابة ضياع لمكانتيهما داخل اسطنبول ذاتها وزيادة نفوذ روسيا فيها وقد يتطور الامر الى فقدان مصالحهما في الاقاليم العثمانية ، أما فرنسا وانجلترا.فرغم انهما ترتبطان بروسيا القيصرية بعلاقة ودية فـإنهمـا لـم تكونا على استعداد للسماح بخروج القوة البحرية الروسية الى البحار الدافئة وازديادها في البحر المتوسط باعتبار ان ذلك الامـر قد يهـدد مصـالحهما من ناحية وخشية ان تطالب بطرسبورج بنصيبها وحصتها في المنطقة وبحجة الدخول في لعبة التوازن الاوربي في البحر المتوسط من ناحية اخرى .

لذلك ابدت الدول الاوربية الكبرى ردودا سلبية تجاه الاقتراح الروسي وبصفة خاصة ما يتعلق منه بتغيير نظام المضايق . وقد شعرت الحكومة الايطالية خلال تلك الفترة بضرورة التحرك قبل ان تدخل المسألة الطرابلسية في مرحلـة المساومات والتدخلات من قبل بقية الدول الاوربية فتقوم بفرض تسوية لا تحقق أهداف السياسة الاستعمارية الايطـالية واستصـدرت الحكومـة مرسومـا بضـم طرابلس وبرقة الى المملكة الايطالية ، ورغم ان ساسة ايطاليا لـم يطرحوا مسألة الاعتراف بالمرسوم رسميا بين الدول الاوربية فـإنهـم كانوا يترقبون باهتمام بالغ

---

(١) لقد حاول السفير العثماني في لندن توفيق باشا ان يلوح باقتراح تشاريكوف من اجل عقد حلف انجليزي - عثماني ولكن الحكومة الانجليزية رأت ان ذلك يتعارض مع حيادها ، انظر :

B.D., Vol. Ix, Pt. 1,PP. 779-80. Communication From Towfik Pasha, 31-10-1911.
Ibid., P 780. Memorandum by Grey, 2-11-1912.

رد الفعل الذي سيحدثـــه ، ويأملون في تجاوب الحكومات معهـم في مواجهـة حكومة اسطنبول ، ولكن موقف الدول الاوربيةكان متحفظا للغاية[1] ، ويبدو انها اتفقت جميعهـا على ان المرسـوم لا يعـكس مطلقـا الوضـع الفعلي في ولاية طرابلس ، فالقوات الايطالية ما زالت تلاقي صعوبات جمة ولـم تثبت اقدامهـا بعد في تلك الاراضي التي احتلتها ، وبالتالي فان اصدار المرسوم الايطالي لا يعدو ان يكون مبادرة سياسية لكسب تأييد دبلوماسي لايطاليا ولا يخدم حل المشكلة بل قد يقف عقبة أمام اية تسوية سلمية عاجلة للنزاع العثماني ـ الايطـالي ، وعلى هذا الاساس اكتفت دول الوفاق الودي باحاطة ايطاليا علما بأنها قد تسـلمـت المرسوم ولكن امتنعت عن اتخاذ اي موقف في صورة استحسـان أو ادانـة لهـذه الخطوة[2] .

ولم تبد حكومتا برلين وفيينا اي تعليق علني خوفا من ان يفسر على انـه اضعاف من شأن الحلف الثلاثي يدفع بتحول ايطاليا نحو علاقات اوثق مع دول الوفاق، ولكن هذا لم يمنع من أن تعبركل من المانياوالنمساوالمجرعـن استيائـها من تسرع ايطاليا في اتخـاذ مثل هـذا القرار ، وأكـدت انـه اجـراء كفيل بتعقيد علاقات اسطنبول مع دول الحلف الثلاثي من جانب وعامل سيدفع لتأجيل اية تسوية للنزاع في مثل هذه الظروف من جانب آخر[3] .

---

(١) ان رئيس الوزراء يتهرب من الافصاح عن موقف الدول الاوربية المتحفظ من المرسوم الايطالي بقوله « لم يعد يخطر ببال أحد أنه يمكن الحصول من ايطاليا على التخلي عن المرسوم الذي اعلنت بموجبه السيادة على ولاية طرابلس » ويرى في تحرك الدبلوماسية الاوربية لانهاء الحرب بعد ذلك اعترافـا بالامـر الواقـع ، انظر :
خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٩٠ .

(٢) تبودلت رسائل بين السفير الانجليزي بباريس ووزير الخارجيةالفرنسي حول مدى تعارض مرسوم الضم مع اتفاقيتي باريس عام ١٨٥٦ وبرلين عام ١٨٧٨ ، انظر حول هذا الموضوع :

D.D.F., Ser. III, Vol. 1, PP. 61-2. L'Ambassade Britanniqe à Paris au Minsitre des Affaires. Etrangères, 8-11-1911. D.No.63, P.62. Note Pour L'Ambassode Britannique, 8-11-1911, D.No.64.

(٣) ز. ب. ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

وعبثا قام سفراء ايطاليا للمرة الثانية بابلاغ لندن وبطرسبورج وباريس بالمرسوم متوقعين الحصول على رد اكثر تحديدا منها ولكن دون جدوى[1] .

وازاء هذا الموقف المتحفظ والسلبي الذي اتخذته الدول الاوربية من المرسوم الايطالي وتعبيرا من الحكومة العثمانية عن امتنانها لذلك اعلنت رفضها للمقترحات الروسية في ٢١ من ديسمبر ١٩١١[2]، الاان هذا لايمنع من ملاحظة ان كلا من طرفي النزاع حاول ان يستميل الدول الاوربية الى جانبه والضغط على الطرف الآخر . فحكومة اسطنبول سعت الى ان تجعل من المقترحات الروسية أداة مساومة مع برلين وفينا وباريس ولندن لتضغط حكوماتها على ايطاليا لايقاف الحرب والتفاوض حول تسوية مقبولة للمسألة الطرابلسية ، وبالمقابل استخدمت الحكومة الايطالية مرسوم الضم لنفس الغرض معتقدة بان اقناع الدول الاوربية بسيطرة ايطاليا على الموقف في ولاية طرابلس سيحثها على ممارسة ضغط على اسطنبول لقبول الأمر الواقع ، ووضح ان أيا من الطرفين لم ينجح في خطته رغم ان نجاح احدى الدولتين المتحاربتين كان سيبرز الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤثرات الدولية في صورة ضغط اوربي على صانع القرار السياسي في الدولة التي خضعت للضغط .

وقد تسبب هذا الاخفاق ان ساد القلق ساسة ايطاليا بصورة اكبر مما عليه الحال في اسطنبول وهو الامر الذي اكدته تطورات الاحداث بعد ذلك ففي البداية اعتقد صانعو القرار الايطاليون بامكانية احتلال سهل وسريع لولاية طرابلس ، فتبين لهم فيا بعد ان العمليات الحربية قد لا تنتهي في فترة قصيرة ، فضلا عن انها اصبحت تكلفهم المزيد من الخسائر البشرية والمالية التي ستكون لها

---

(١) D.D.E. Ser. III, Vol. 1, PP. 41-9, M.De Selves awx Represntants diplomatiques dé France à Londres, ST-Petersbourg, Rome, Vienne, Berlin, Constantinople. 6-11-1911. D.No. 31.

(٢) ز. ب. ياحيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

نتائج خطيرة على خزينة الدولة واقتصاد ايطاليا بصفة عامة ، لذلك اخذت النية تتجه في روما لعمل آخر يؤدي الى اجبار الحكومة العثمانية على الاستسلام ، وطالما ان الاحتلال العسكري لولاية طرابلس لم يتم بالكامل والمعارك لم تتوقف فيها ومرسوم الضم لم يحقق ما كان مرجوا منه ، فلا بد من التخطيط لنقل العمليات الحربية الى مقربة من مركز السلطنة العثمانية في بحر إيجه والادرياتيك .

وما ان احست الدول الاوربية بقرب بدء هذا العمل حتى تحركت صوب ايطاليا محاولة اقناعها بالعدول عنه لما سيترتب عليه من نتائج سواء تلك المتعلقة باثارة مشاكل البلقان او الخاصة باغلاق المضايق العثمانية واثرها على التجارة الدولية . وكانت روسيا من الدول التي يقلقها هذا الموضوع نظرا لارتباطه المباشر بمصالحها في المنطقة فبادر وزير خارجيتها « سازونوف »[1] بتقديم اقتراح للدول الاوربية لجعله اساسا للمفاوضات بين الحكومتين العثمانية والايطالية ، وقد تضمن هذا الاقتراح عدة نقاط هامة :**أولاها**ان تقوم الدول الكبرى بخطوة دبلوماسية في اسطنبول هدفها اقناع الامبراطورية العثمانية بحتمية فقدان هذه المناطق التي احتلتها ايطاليا ، ومن ثم التأثير عليها لقبول الهدنة كأسلوب لايقاف العمليات الحربية ، **وثانيتها**: ان تسحب الحكومة العثمانية حاميتها العسكرية من مقاطعتي طرابلس وبرقة ، **وثالثتها** : ان تدفع ايطاليا تعويضا نقديا لاسطنبول مقابل تخليها عن ولاية طرابلس في الشمال الافريقي ، **ورابعتها** : ان توافق الحكومة الايطالية على عدم مطالبة الحكومة العثمانية بأن تعترف رسميا بانتقال هذه المناطق الى سيطرة المملكة الايطالية ولكن بشرط ان تقوم الدول الاوربية بمثل هذا الاعتراف ، كما اقترح سازونوف قيام فرنسا باقناع اسطنبول

---

(١) سازونوف ، سياسي روسي ولد سنة ١٨٦٠ وقد تولى وزارة الخارجية الروسية خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩١٦ .

بقبول المبادرة الروسية[1] .

مواقف الدول الاوربية من اقتراح سازونوف : تباينت ردود طرفي النزاع حول الاقتراح الروسي الذي قدمه سازونوف كما اختلفت مواقف الدول الاوربية بشأنه .

فبالنسبة لصانعي القرار السياسي في كل من روما واسطنبول كان يحكمهم اطار معين يتحركون من خلاله ولا يجازفون بتجاوزه ، وبالتالي يحدد هذا الاطار قبولهم أو رفضهم لمثل هذا الاقتراح .

ففي الوقت الذي استقبلت فيه الحكومة الايطالية اقتراح سازونوف بترحاب بالغ لانها رأت فيه تحقيقا لرغباتها مع ابداء عدم ثقتها في ان حكومة اسطنبول ستقوم بسحب قواتها من الولاية خلال فترة الهدنة بل قد يحدث العكس ، وتلجأ الى تدعيم هذه القوات بالسلاح والرجال ، الا انها في هذا الوقت قبلته بشرط ان يتم سحب الحامية العثمانية من طرابلس قبل الشروع في اية مفاوضات واعادة نظام الامتيازات للرعايا الايطاليين في اسطنبول[2] ، والمرونة النسبية التي وجدها صانع القرار السياسي الايطالي في اطار هذا الاقتراح الروسي هي التي حددت تحركه لقبوله . في حين ان حكومة اسطنبول رفضته ورأت في ذلك سلبا لكافة حقوقها السيادية ، فخروج قواتها من هذا الاقليم هو بمثابة تسليم منها باحتلال ايطاليا الكامل والتام للولاية[3] ، وهو امر لم يتم حتى الآن .

---

(١) خليفة محمد التليسي مذكرات جوليتي ، ص ٩١ ، انظر ايضا :
Malgeri. F. Op. Cit., P. 331.
خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ١٤٤ .

(٢) ز. ب ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٣) D.D.F., Ser.III, Vol. 1, P. 445, Bompard à De Selves, 5-1-1912, D.No .436.

كذلك كان يحد من قدرة الحكومة العثمانية في الموافقة على الاقتراح الروسي سببان هامان : **من ناحية** ما قد يثيره قبول هذا الاقتراح من ردود فعل قوية لدى السكان المسلمين والعرب في بقية الولايات العثمانية **ومن ناحية اخرى** ليست هناك ضمانات كافية بان ايطاليا ستقدم تعويضا مناسبا بعد سحب الحامية العثمانية من ولاية طرابلس .

أما بالنسبة للدول الاوروبية : فان موافقتها كانت محددة في اطار مصالحها ازاء المشكلة واطرافها ، فالمانيا مثلا كانت راغبة في انهاء الحرب العثمانية الايطالية باسرع ما يمكن لعلاقتها الوطيدة بالدولتين المتحاربتين فتحركت في سياستها على محوري : اسطنبول ـ روما ، فاعلنت من جهة عن استعدادها للقيام بدور الوسيط لحكومة الاستانة ومن جهة أخرى قبلت الاقتراح الروسي في محاولة للتأثير على صانعي القرار السياسي الايطالي لتحقيق هدفين : **اولهما** : اشعار الحكومة الايطالية بان المانيا ما زالت حليفا لا يمكن التضحية بصداقته . **وثانيهما** : تجديد التحالف الثلاثي قبل موعده مع الاحتفاظ بالمشاركة الايطالية فيه .

لكن حكومة النمسا عملت من جانبها على الا تعطي اية فرصة لعمل فردي تقوم به دولة اوربية أخرى مؤسسة وجهة نظرها على ضرورة العمل الجماعي لاجبار الطرفين على احترامه وتنفيذه[1] ، لذلك فقد رفضت الاقتراح الروسي متفقة في ذلك الى حد بعيد مع موقفي باريس ولندن ، فالحكومة الفرنسية اظهرت قلقها من ان اقتراحا كهذا لو قدم عن طريقها فانه سيهدد مصالحها الاقتصادية في الامبراطورية[2]، وان هذه الاخيرة ستنظر اليه على انه محاولة للضغط عليها وارغامها على التخلي عن ولاية طرابلس ، ولكن في الوقت ذاته أرادت الحكومة

---

(١) Ibid., PP. 468-72, Louis à De Selves, 10-1-1912, D.No. 452-6.
(٢) Ibid., P. 397, Panafieu à De Selves, 25-12-1912, D.No .393.

الفرنسية معرفة ما اذا كانت مقترحات سازونوف ستجد قبولا لدى حكومة اسطنبول ، فأرسلت الى سفيرها هناك تطلب رأيه في ذلك ، فبعث هذا بدوره الى حكومته يحذرها من قبول الوساطة لانها لن تخدم سوى مصالح حكومة بطرسبورج[1] ، وعندئذ اقترحت باريس ان تقوم كل من انجلترا وروسيا والمانيا والنمسا مجتمعة بالتحرك الدبلوماسي لحل المسألة الطرابلسية[2] وابدت الحكومة الانجليزية تحفظها في البداية ثم اعتراضها على مبادرة سازونوف مستندة في ذلك الى عوامل ثلاثة :

أولا : عدم توفر الظروف المناسبة للحل السلمي فكل طرف في الحرب يعتقد بانه لا يمكن ان يقدم تنازلا للطرف الآخر .

ثانيا : ان موقف حكومة اسطنبول يبدو سلبيا بالنسبة للمبادرة وعلى هذا الاساس فان الحكومة الانجليزية ترى ان الالحاح بشدة من قبل الدول الاوربية على الحكومة العثمانية سيأخذ صبغة الضغط التي لا تتفق مع التزامات الحياد » [3] .

ثالثا : تفرد روسيا القيصرية بتقديم مقترحاتها قد يجعلها تغفل مصالح بقية الدول الاوربية لذلك لا بد ان يصدر أي تحرك عن طريق الجهود المشتركة للحكومات الاوربية مجتمعة .

وعند هذا الحد خشي سازونوف من فشل مبادرته فتقدم بمذكرة ارسلتها وزارة الخارجية الروسية الى الدول الاوربية للحصول على موافقة ايطاليا للدخول في مفاوضات مبدئية مع حكومة اسطنبول حول وقف القتال توطئة

---

(١) **Ibid.**, PP. 427-8, De Selves à Bompard,2-1-1912. D.No .415. Bompord à De Selves,PP.444-8, 5-1-1912, D.No .436.

(٢) **Ibid.**, P. 473, De Selves à Louis, 11-1-1912, D.No .458.

(٣) **Ibid.**, PP. 416-8. Note de L'ambassade britannique, 30-12-1911, D.No .407.

لتسوية المشكلة ، خاصة وان انجلترا كانت قد تقدمت بنفس المبادرة في ١٢ من فبراير١٩١٢ ولكن بشكل معاكس يقوم على أساس منح اسطنبول تفويضا للدول الاوربية الخمس للتشاور مع ايطاليا بشأن حل النزاع[١] الا ان خطوة سازونوف الاخيرة اثارت بعض الجدل حولها وأوضحت بما لا يدع مجالا للشك تحيز روسيا القيصرية الى جانب ايطاليا .

ورغم ان الحكومة الفرنسية رأت في خطوة سازونوف الاخيرة عدم مراعاتها لمصالح الطرفين معا ، وانه من الاجدى القيام بهذه الخطوة في الدولتين في آن واحد فإنها[٢] مع ذلك قبلتها في ٢ من مارس ١٩١٢ حتى لا تعطي الفرصة لحدوث اختلاف بين دول الوفاق وروسيا[٣] .

اما برلين وفيينا فقد اعتقدتا بان قبول خطة سازونوف الاخيرة كفيلة باحداث تباعد بين دول الوفاق فيا بينهما او مع روسيا فبعث وزير الخارجية الالماني الى سفيره بروما في ١٤ من فبراير ليدعم الاقتراح الروسي ، كما وافقت النمسا والمجر على هذه الخطوة في ٧ من مارس من نفس العام .

وفي ١٥من مارس ردت الحكومةالايطاليةعلى طلب الدول الخمس بقبول مبادرة سازونوف الاخيرة كأساس للحوار مع حكومة اسطنبول وابدت في الوقت ذاته استعدادها لتقديم بعض التنازلات التي حددتها في موافقتها على احتفاظ السلطان بسلطته الدينية فقط في طرابلس وبرقة وطالبت باعادة النظر في نظام الامتيازات ، وتعهدت بدفع تعويض للباب العالي عن ممتلكاته ، وكذلك

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ١٤٥ ، المقصود بالدول الاوربية الخمس هي : انجلترا وفرنسا وروسيا والمانيا والنمسا والمجر .

(٢) **D.D.F.**, Ser. 11, Vol. 11, P. 141, P.Combon à Poincaré, 4-3-1912, D.No .150.

(٣) **Ibid.**, Ser.III, Vol. III, PP. 150-7, Poincaré à P. Combon, 5-3-1912. Poincaré à Barrère, 5-3-1911.

الحصة التي تقع على ولاية طرابلس من الدين العثماني واعلان العفو عن الوطنيين الذين حاربوا ضد ايطاليا واحترام التقاليد والعادات المحلية والاشتراك مع الدول الاوربية الاخرى في التعهد و المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية .

وقد حاولت الحكومة الروسية القيام بخطوة اخرى بعد موافقة الدول على اقتراح سازونوف وذلك بالحصول على موافقة فرنسا وانجلترا بان يقوم السفراء الاوربيون في اسطنبول بنصح الحكومة العثمانية بالاذعان للوساطة ، الا ان مثل هذه الخطوة كان محكوما عليها بالفشل[1] لانها كانت تعني اجبار اسطنبول على قبول العمليات الحربية فورا وليس اجبار الحكومة العثمانية على الاعتراف بمرسوم الضم . »[2] الا ان أيا من الدول الاوربية لم توافق على طلب روسيا الاخير .

في ١٨ من مارس ابدت حكومة اسطنبول استعدادها لقبول وساطة الدول الاوربية ولكن بشرط أن تقتصر على محاولة استيضاح شروط الهدنة من الطرفين المتحاربين دون فرض اية تنازلات عليها او محاولة الزامها بالاعتراف بمرسوم الضم[3] واشار ساسة الحكومة العثمانية الى ان ممارسة اي ضغط عليها سيؤدي الى خطر اثارة العرب في شبه الجزيرة العربية والشام والعراق[4] .

وقد ساندت معظم الدول الاوربية فكرة عدم الضغط على العثمانيين ، ففرنسا اعادت تأكيد ما ذهب اليه ساسة اسطنبول واعلنت خشيتها من اثارة المسلمين في المستعمرات الفرنسية والانجليزية على حد سواء ، كذلك بعث السفير البريطاني بباريس الى حكومته برأيه حول نفس الموضوع في مذكرة اوضح فيها ، ان الحكومة الانجليزية تشاطر فرنسا الرغبة في تجنب ممارسة اي ضغط على

---

(١) **Ibid.**, PP. 228-9, Poincaré à Louis, 19-3-1912, D.No 223-4.

(٢) **Ibid.**, P. 242. Louis à Poincarè. 21-3-1912. D.No .238.

(٣) **Ibid.**, P. 217. Note De L' Ambassade Ottomane, 18-3-1912, D.No . 217.

(٤) **Ibid.**, P. 239, Bomperd à Poincarè, 20-3-1912, D.No .234.

اسطنبول ، ومن هنا فانها اقترحت ان تعرف في البداية الشروط التي تراها الحكومة العثمانية مقبولة لانهاء الحرب ويمكن بعد ذلك التوسط بين الدولتين المتحاربتين[١] . ولم تتخلف كل من المانيا والنمسا والمجر عن هذا الموقف حتى تحافظ على علاقتها الطيبة بالامبراطورية العثمانية[٢] .

والواضح أن الدول الاوربية الكبرى لم تكن ترغب في فرض موقف معين على أحد الطرفين المتنازعين ، ولكن مع هذا لوحظ أن الحكومة الروسية كانت منحازة الى جانب ايطاليا وتسعى بطريقة أو أخرى لارغام اسطنبول على قبول شروط معينة ، بهدف أن تملي هي عليها مستقبلا مطالبها المتعلقة بالمضايق .

وفي ٤من ابريل عام ١٩١٢وافق «سازونوف» على أن تستوضح الدول الاوربية من الباب العالي عن الشروط التي يراها مناسبة لقيام الوساطة الاوربية[٣] ، وبالفعل قام سفراء الدول الاوربية الخمس ، المانيا ، والنمسا والمجر ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيافي ١٦من ابريل من نفس العام بمعرفة شروط الهدنة من حكومة اسطنبول ، حيث أجابهم الباب العالي على ذلك رسميا في ٢٣ من ابريل معلنا : « انه طالما أن طرابلس وبرقة جزء لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية فانه مستعد لمعركة طويلة للمحافظة عليها ، ولقد حذرت الحكومة العثمانية كثيرا من أن اقتطاع هاتين المقاطعتين يهدد بحدوث تعقيدات في الوضع الدولي لذا فانها لا تستطيع أن تقبل الوساطة الا على أساس الاعتراف بحقوق السيادة للسلطان وتخلي ايطاليا رسميا عن ضم طرابلس وبرقة والتزامها بسحب قواتها من هناك »[٤] .

---

(١) **Ibid.**, P.243, Note De L'Ammbassade Britannique, 21-3-1912, D.No .239.

(٢) ز. ب باخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٣) **D.FD.F.**, Ser.III, Vol.11,P.308. Poincaré aux ambassadeurs de France apetersbourg,Londres, Rome, Berlin, Vienne, Constontinople, 14-4-e èç, D.No.299.

(٤) **Ibid.**, PP.P.384-6, Bompard à Poincaré, 23-41912, D.No. 387.

ويوضح هذا الرد أمرين : **أولها** : موقف متشدد من جانب اسطنبول وتصميم على مواصلة الحرب ضد ايطاليا ، وبالتالي عدم قبولها لاي ضغط من الدول الاخرى باعتقاد أنها في موقف قوي يمكنها من المساومة ، مبعثه استمرار المعارك الحربية في ولاية طرابلس وعدم توقفها رغم صدور مرسوم الضم الايطالي . **وثانيهما** : اصرار الحكومة العثمانية على عدم التخلي عن الولاية وقبولها لاقتراح واحد : أن تقوم الدول الاوربية بنصح ايطاليا بوقف الحرب وسحب قواتها ، وهكذا تعثرت محاولات التسوية .

ثانياً : تنازع المصالح وتعثر محاولات التسوية :

ترتيباً على ما تقدم دخلت المسألة الطرابلسية دائرة المساومات بعد فشل الدول الكبرى في العمل على حل النزاع وانهاء الحرب وازداد الموقف تعقيداً بين الطرفين المتحاربين ، فحكومة اسطنبول ضاعفت من اصرارها على التمسك بولاية طرابلس بعد ان رأت استمرار المقاومة الوطنية في مواجهة القوات الايطالية دون ان يكون هناك وجه للمقارنة بين القوتين ، واعتقد الساسة العثمانيون في الوقت نفسه ان اطالة امد الحرب ستكون كفيلة باضعاف القوة الايطالية من ناحية ويكون من الممكن استخدامها كأداة للمساومة مع ايطاليا من ناحية اخرى ، فقد كانت القوات الايطالية تشتت جهودها في ارض شاسعة وساحل يمتد نحو ١٩٠٠ كم دون ان تستطيع حسم الامور بتحقيق نصر على المجاهدين والحامية العثمانية أو تأكيد السيطرة الكاملة على الولاية ، الأمر الذي اعطى حجة للحكومة العثمانية للمساومة في وجه ايطاليا .

اما الحكومة الايطالية فقد ادركت صعوبة الموقف الذي وجدت فيه قواتها في ولاية طرابلس ، فكان عليها ان تتحرك بصورة سريعة ـ لاجبار الحكومة العثمانية على ايقاف الحرب وسحب حاميتها ثم التنازل عن الولاية مدفوعة في ذلك بأسباب ثلاثة : **أولها** تزايد عدد الخسائر التي كانت تتعرض لها القوات

الايطالية في هذه الحرب . **وثانيها** : شعور الرأي العام الايطالي بالقلق على مصير الحملة الايطالية خوفاً من ان تلقى مصير حملة اثيوبيا الفاشلة . **وثالثها** : احتمالات تغير الظروف الدولية لغيرمصلحةايطاليا بمرور الوقت ، وقد بدأت الحكومة الايطالية تستعد للقيام بعمليات بحرية بالقرب من الشواطىء العثمانية في الدردنيل وبحر ايجه بحجة منع تسرب الاسلحة والقوات الى ولاية طرابلس ، كما اخذت تستوضح مواقف الدول من هذه العملية ، وهي مواقف تتحدد في الغالب وفقاً لمصالح كل دولة .

ولقد بادرت انجلترا بمجرد أن شعرت بنية ايطاليا ضرب المضايق العثمانية خشية من نتائج هذا العمل وما سيترتب عليه من تعطيل الملاحة وتوقف التجارة الدولية التي تمر عبر المضايق بادرت في ٢٩ من فبراير عام ١٩١٢ بتقديم مذكرة الى الدول الكبرى اوضحت فيها ما ستتعرض له التجارة الدولية من خسائر فادحة اذا ما قررت الحكومة العثمانية كاجراء دفاعي غلق الدردنيل وزرع الالغام به ، واقترحت الحكومة الانجليزية ان يطلب ممثلو الدول الاوروبية الكبرى من الحكومة الايطالية معرفة ما اذا كانت مستعدة لتأكيد أنه لن تتم أية عملية في الدردنيل والمياه المجاورة ، كما قام السفير الانجليزي بروما بتكليف من حكومته بابلاغ ساسة ايطاليا بأن توقف الملاحة التجارية في الدردنيل بسبب العمليات الحربية التي تنوي ايطاليا القيام بها سوف يمس المصالح الانجليزية بالدرجة الاولى ، لذلك فان حكومته ستحتفظ لنفسها بحرية العمل الذي تراه مناسباً في حالة اقدام ايطاليا على مثل هذا الاجراء[1] .

اما فرنسا فكانت بدورها يهمها تأمين اطماعها المستقبلة والمتجهة نحو الشام ، فهي لا ترغب في ان تتوسع ايطاليا في عملياتها الحربية نحو المضايق فحسب بل وعليها ان تتجنب القيام بأية عمليات في شرقي البحر المتوسط ،

B. D., Vol. Ix. Pt.1. P.368, Sir. E. Grey. to Bertie, 28-2-ء èç, D.No .370. (١)

وبالتالي فان الحكومة الفرنسية لم تعترض على الاقتراح الانجليزي[1] .

وأما روسيا القيصرية فقد رفضت الاقتراح الانجليزي بحجة انه يمثل نوعاً من ممارسة الضغط على ايطاليا ويتنافى وتصريحات الحياد التي اعلنت من قبل الدول الاوروبية ، ويبدو ان الحكومة الروسية كانت تخفي وراء اعتراضها على الاقتراح الانجليزي رغبتها الحقيقية في تشجيع ايطاليا على القيام بعملية الدردنيل بهدف اضعاف الحكومة العثمانية وربما خضوعها للمطالب الروسية بتغيير نظام المضايق [2] .

في حين ان كلا من النمسا والمجر التي كانت تخشى تهديد مصالحها وامانيها في منطقة البلقان من جراء العمل الايطالي لم تتوان في ان تقف موقف المعارض لما تنوي ايطاليا القيام به ، واحتجت عليها بنص المادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي وتصريحات وتعهدات ساسة ايطاليا بحصر العمليات الحربية في منطقة طرابلس[3] .

ولكن المانيا سعياً وراء مصالحها ايضاً كان يهمها المحافظة على تماسك الحلف الثلاثي في وقت كانت تشعر فيه بالقوة المتنامية لانجلترا وفرنسا فضلاً عن ان خروج ايطاليا من الحلف الثلاثي سينتهي بالضرورة بانضمامها الى دول الوفاق وهو أمر لا ترغب الحكومة العثمانية في حدوثه ، لذلك فقد كان عليها ان تسعى اما لاقناع ساسة روما بالعدول عما خططوا للقيام به في الدردنيل او التأكيد لساسة فينا بان ذلك اجراء مؤقت من ايطاليا قصد به اجبار حكومة اسطنبول على قبول الامر الواقع في ولاية طرابلس ، وقد شعرت الحكومة الالمانية قبل الشروع في خطوتها هذه بان ايطاليا لن تقبلها فكان من الايسر لها التأثير على النمسا للابقاء

---

(١) ز . ب . ياخيموفتش ، مرجع سابق ، ص ١٤٥

(٢) D.D.F., Ser. III. 11. P.139, Viengué à Poincaré, 3-3-1912.

(٣) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ٩٧

على تماسك الحلف الثلاثي[١] ، وعندئذ وجد صانعو القرار السياسي في ايطاليا الفرصة لتنفيذ خطتهم في الدردنيل بعد ان رفضوا وجهة النظر الانجليزية باعتبارها تحد من حريتهم في العمل على تقصير امد الحرب بينهم وبين الامبراطورية العثمانية كما انهم لم يقبلوا حجج النمسا والمجر وردوا عليهما بأن عمليات ايطاليا في الدردنيل لا تتعارض ونص المادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي [٢] .

وبناء على ذلك شرع الاسطول الايطالي مع منتصف شهر ابريل في التحرك صوب المضايق العثمانية لكن حكومة اسطنبول قامت ببث الالغام عند مضيق الدردنيل ولم يتمكن الاسطول الايطالي من اختراقها عندما حاول ذلك في ١٨ من ابريل ١٩١٢ فما كان منه الا ان اخذ في قصف الساحل العثماني وبعض الجزر ، وسارعت الحكومة العثمانية باغلاق المضايق في وجه الملاحة الدولية وابلغت الدول الاوروبية بذلك في محاولة لاثارتها ضد العمل الايطالي[٣] .

وبالفعل استنكرت النمسا والمجر الهجوم الايطالي على الدردنيل والساحل العثماني واعتبرته « عملاً من اعمال التحرش » [٤] ، اما الحكومة الانجليزية التي اصيبت تجارتها عبر المضايق بالشلل فقد اقترحت عن طريق سفيرها في اسطنبول اعادة فتح المضايق ولكنها اوضحت في الوقت نفسه حق الحكومة العثمانية باغلاقها في حالة تعرضها للتهديد او الخطر [٥] .

واتخذت الحكومة الفرنسية نفس الموقف تقريباً معبرة عن اهمية استمرار

(١) ز . ب . ياخيموفتش ز ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) نصت المادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي على المحافظة على للوضع الراهن في اجزاء الامبراطورية العثمانية الاوروبية ، واعتبرت النمسا والمجر منطقة بحر ايجه والادرياتيكي والدردنيل مناطق مشمولة بنص هذه المادة .

(٣) ز . ب . ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٤٦

(٤) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٠٤

(٥) D.D.F., Ser. III, Vol. 11. P. 393, Bompard à Poincaré, ç'4-1912.

حركة التجارة الدولية عبر المضايق ، فما كان من الحكومة العثمانية الا ان سارعت بابداء استعدادها لاعادة الملاحة في الدردنيل حتى تستبعد اية ضغوط قد تمارس عليها من قبل الدول الاوروبية المعنية بالامر فيما لو اعترضت على ذلك وهي تأمل أيضاً في الحصول على ضمان من هذه الدول لسلامة المضايق .

وهكذا اعلنت الحكومة العثمانية في أول مايو من نفس العام اعادة فتح المضايق امام السفن التجارية التابعة للدول المحايدة مع الاحتفاظ بحقها في اغلاقها في حالة بروز اي تهديد جديد لها [١] .

ويبدو ان الحكومة الايطالية لم تكن تتوقع مثل هذه المبادرة من جانب اسطنبول وكانت تأمل في ان تتدخل الدول الاوروبية لمصلحتها عن طريق اجبار الامبراطورية العثمانية على اعادة فتح المضايق وايقاف الحرب مع ايطاليا وسحب الحامية العثمانية من ولاية طرابلس .

وعندما خاب أمل ساسة ايطاليا في ذلك قرروا القيام بمحاولة اخرى للضغط على صانعي القرار السياسي في حكومة اسطنبول عن طريق القيام باحتلال جزر الدودبكانيز في بحر ايجه واتخاذها أداة مساومة يحقق بها الاسطول الايطالي تهديد الساحل العثماني من جهة ويمنع اية امدادات عسكرية بحرية تحاول الوصول الى ولاية طرابلس من جهة اخرى حتى يمكن في نهاية الامر ارغام الحكومة العثمانية على قبول التنازل عن ولاية طرابلس ، وقامت الحكومة الايطالية بالاعلان عن رغبتها هذه للدول الاوروبية مع الاشارة الى ان احتلالها للجزر سيكون عملاً مؤقتاً [٢] ، ولقد شرعت بالفعل قوات الاسطول الايطالي باحتلال الجزر في ٤ من مايو، ورغم ان النية كانت تتجه لاحتلال معظم الجزر التي

---

(١) ز.ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٤٩

(٢) D.D.F., Ser. III, Vol. III, PP. 8-9, Note de,Pouncare, 15-5-1912.

تقع على مقربة من الشواطىء العثمانية الا ان الدول الاوروبية ابدت اعتراضها على ذلك لاعتبارات مختلفة : فقد شعرت النمسا والمجر بأن عمل ايطاليا هذا سيدفع روسيا الى ان تحذو حذوها في منطقة البلقان ، كما انها ستطالب باعادة النظر في نظام المضايق الامر الذي يهدد بعدم المحافظة على الوضع الراهن في ممتلكات الامبراطورية العثمانية الاوروبية ، فاوضحت انها تعارض قيام ايطاليا بذلك وتعتبر اعمالها التوسعية معادية لها [١] .

ورأت كل من انجلترا وفرنسا ان الاحتلال الايطالي لجزر بحر ايجة قد دعم من قوة اسطولها وعزز مواقعها في وسط وشرقي البحر المتوسط الامر الذي يجعل منافستها لكلتيهما احتمالا ليس ببعيد ، كما ان الوجود الايطالي في الجزر قد خرق توازن القوى لصالح الحلف الثلاثي . حيث اكدت انجلترا أن مركز ايطاليا « فلا قبرص ولا مالطا في حالة تمكنهما من ان تجابها اسطول العدو ، لذا فان مصر والطريق الى الهند اصبح مكشوفاً لضربات المانيا [٢] .

كذلك صرحت فرنسا بأن احتلال الجزر يجب ان يكون عملاً مؤقتاً حتى لا يضيف تعقيدات جديدة للنزاع العثماني ـ الايطالي [٣] بالاضافة الى ان الحكومة الفرنسية كانت ترى في بقاء ايطاليا في الجزر امراً قد يمكنها في المستقبل من تهديد مصالح فرنسا في شرق البحر المتوسط .

وقد عبرت رسالة السفير الفرنسي في اسطنبول لوزير الخارجية الفرنسي عن هذا المعنى بقولها ان احتلال هذه الجزر سيؤدي الى اثارة مسألة توازن القوى في البحر المتوسط وتهديد مواقع الدول الاوروبية ، وبصفة خاصة فرنسا ، وعلينا ان نحذر من ان نتركه يحدث ولنسهر على الجلاء واستتباب السلم بين ايطاليا

---

(١) Ibid., PP.25-6, Saint-Aulaire à Poinoaré, 20-5-1912.
انظر ايضا : خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ص ١٥٤ .

(٢) Ibid, PP.43-4, Geoffray à Poincaré, 24-5-1912.

(٣) Ibid., PP. 8-9, Note de Poincaré, 15-5-1912.

والامبراطورية العثمانية [1] فضلاً عن ان ساسة فرنسا كانوا يخشون باستمرار من ان يؤدي عمل ايطاليا الى اثارة الشعوب العربية والاسلامية خاصة تلك الواقعة تحت سيطرتهم في الشمال الافريقي، مما دفع رئيس الوزراء الفرنس إلى ان يصرح في شهر اغسطس ١٩١٢ قائلاً : « مهما كان تعاطفنا مع ايطاليا ومهما كان قرارنا بتنفيذ اتفاقيتي ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، بشأن طرابلس مخلصاً فاننا لا نستطيع ان نعرض هيبتنا للضياع في الاقاليم الافريقية بسبب العمل الايطالي[2] .

والملاحظ ان تصريح رئيس الوزراء كان يعد بمثابة تحذير لايطاليا بضرورة التخلي عن الجزر والاسراع بحل نزاعها مع الامبراطورية العثمانية ، والا فالحكومة الفرنسية مستعدة للتضحية بعلاقتها مع ايطاليا من اجل الحفاظ على استقرار مستعمراتها في الشمال الافريقي .

ثالثاً : الاتجاه نحو التفاهم ـ المبادرات الدولية :

عند هذا الحد من النزاع شعر الطرفان المتنازعان بضرورة الوصول الى حل مرض، فالحكومة العثمانيةاحست بخطورة الاحتلال الايطالي للجزر القريبة من اراضيها لذلك بدأت تبحث عن اساس للمفاوضات يكون مقبولا بالنسبة لها وتقبل به ايطاليا ايضاً ، ولقد كانت الحكومة الايطالية بدورها راغبة في عقد الصلح حتى يمكنها التفرغ لمجابهة توسع النمسا والمجر في منطقة البلقان والسعي للسيطرة على البانيا [3] وبالاضافة لذلك ادركت بقية الدول الاوروبية اهمية الاسراع في ايقاف الحرب بين الدولتين .

فوجهة النظر الانجليزية والفرنسية كانت قائمة على اساس عدم اعطاء مكاسب لاي طرف من اطراف النزاع[4] بحيث يحقق هذا اهدافاً خمسةلصالح

---

(١) Ibid., P. 100, Bompard à Poincaré, 7-6-1912.
(٢) Ibid., P. 339.
(٣) Salvemini, G., Op. Cit., PP. 241 - 2.
(٤) D.D.F., Ser. III, Vol. III, P. 101.

انجلترا وفرنسا : **أولها** : تنازل الامبراطورية العثمانية عن ولاية طرابلس لايطاليا دون المساس بكرامة العثمانيين . **وثانيها** : تجنب اثارة المسألة الشرقية بجميع ابعادها . **وثالثها** : منع ايطاليا من الاحتفاظ بجزر الدوديكاينز وعدم تمكينها من البقاء فيها . **ورابعها** : اضعاف ايطاليا في البحر المتوسط بقدر الامكان وعدم تعزيز نفوذ الحلف الثلاثي . **وخامسها** : اخذ زمام المبادرة من المانيا حتى لا تتمكن من اخذ دور الوسيط والحكم بين الدولتين المتحاربتين .

ان رغبة انجلترا وفرنسا في حصول ايطاليا على ولاية طرابلس ينبع من خشيتهما من ان تقع تحت السيطرة الالمانية فتهدد نفوذهما ان لم يكن وجودهما في الشمال الافريقي برمته ، فضلاً عن ان عدم المساس بكرامة الباب العالي يجعل من قبول الاحتلال الايطالي امراً سهلاً لدى الشعوب العربية والاسلامية ، كما ان تجنب اثارة المسألة الشرقية سيمكن من استمرار المحافظة على الوضع الراهن في منطقة البلقان ولا يسمح باختلال التوازن الاوروبي في حين ان عدم تمكين ايطاليا من الاحتفاظ بجزر الدوديكاينز سوف يبعد اي خطر ايطالي قد يهدد المصالح الانجليزية والفرنسية في وسط وشرق البحر المتوسط [1] ، بالاضافة الى ان اضعاف ايطاليا وعدم تعزيز نفوذ الحلف الثلاثي في البحر المتوسط سيضمن بقاء النفوذ الانجليزي والفرنسي في المنطقة اطول فترة ممكنة ، وفيما يتعلق بأخذ زمام المبادرة من المانيا فان ذلك سيدعم مركز دولتي الوفاق في نظر طرفي النزاع .

وكان موقف الحكومة الروسية ايضاً مؤيداً لوجهة النظر الانجليزية ـ الفرنسية ، ويرى ضرورة تكتيل الجهود لعقد الصلح وان بدا هذا الموقف وديا اكثر تجاه ايطاليا[2] .

---

(١) كانت للحكومتين الانجليزية و الفرنسية ، رغبة في ان تنال ايطاليا نصيباً في البحر المتوسط ، ولكنهما لم تكونا على استعداد للسماح بتعاظم قوتها بما يهدد وجودهما ومصالحهما في منطقة البحر المتوسط .

(٢) ز . ب . ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٥٦

اما بالنسبة لالمانيا فقد تطلعت للقيام بدور ايجابي من اجل عقد الصلح بين ايطاليا والامبراطورية العثمانية وذلك تأميناً للابقاء على تماسك الحلف الثلاثي من ناحية وتأكيداً لمكانتها لدى حكومة اسطنبول من ناحية اخرى [١] .

كذلك حافظت النمسا على قناع الصداقة مع ايطاليا رغم انها كانت ترى « انه كلما صار الاستيلاء على المناطق الافريقية اكثر صعوبة كلما فقدت ايطاليا طاقة اكثر في البحر المتوسط وكلما ضعفت اعمالها في الادرياتيك إلا وتعززت بالتالي المكاسب النمسوية»[٢] .

وهكذا بدأت الدولتان المتحاربتان في طرح تصوراتهما للحل على الدول الاوروبية بطريق غير رسمي ، فقد اوضحت الحكومة الايطالية لكل من الحكومتين الانجليزية ـ والفرنسية انها مستعدة للموافقة على الاحتفاظ للسلطان العثماني بسلطته الدينية في الولاية ، في حين ان حكومة اسطنبول ابدت استعدادها ان تتقاسم اقليمي الولاية (طرابلس وبرقة) بينها وبين ايطاليا ، او أن تقوم الدول الاوروبية باقتراح شروط صلح مناسبة تكون مقبولة من الدولتين المتحاربتين وعلى اثر ذلك سارع ساسة فرنسا بأخذ زمام المبادرة بالدعوة لعقد مؤتمر اوروبي يقوم بوضع شروط مناسبة لحل المشكلة الطرابلسية على ان يقتصر المؤتمر على ذلك دون التطرق الى موضوعات جانبية قد تعرقل سيره ، ووصولا لهذا الهدف اقترحت فرنسا على الدولتين المتنازعين تقديم بعض التنازلات المتبادلة كتعبير عن رغبتهما الصادقة في عقد الصلح كأن تقوم الامبراطورية العثمانية بسحب حاميتها من ولاية طرابلس وبالمقابل تعيد ايطاليا الجزر اليها مع عدم تحديد شكل النظام السياسي المقبل للولاية حتى يتم تجنب تنازل حكومة اسطنبول عن ممتلكاتها بصورة رسمية [٣] .

(١) D.D.F., Ser. III. Vol. III, PP. 17-8, P.Combon à Poincaré, 17-5-1912.

(٢) Ibid., P. 199, Barrère à Poincaré, 30-6-1912.

(٣) Ibid, PP. 41-2, Poincaré aux représentants dimplomtiques de France à St-Petersbourg et Londres, 24-5-1912.

والملاحظ ان فرنسا باقتراحها هذا كانت ترغب في عدم اعطاء اي من الطرفين المتنازعين مكاسب قد تحقق له تفوقاً وتشكل خطراً على مصالحها وهو مبدأ سبق ان اتفقت عليه وجهة النظر الانجليزية ـ الفرنسية وتأكد من جديد من تصريح السفير الفرنسي في اسطنبول في ٧من يونيو١٩١٢ الذي قال: «يبدولي انه من اجل انهاء الحرب العثمانية ـ الايطالية يجب على فرنسا ان تسعى لعقد صلح ودي بحيث لا يعطي ايا من الجبهتين المتحاربتين نجاحاً تاما ففشل ايطاليا الصريح سيشكل خطراً حقيقيا على ممتلكاتنا الاسلامية في افريقيا ولكن انتصارها لن يكون اقل خطراً على وضعنا في اسطنبول»[١] .

ومن الواضح ان فرنسا تحسب بدقة ردود الفعل المتوقعة من فشل ذريع او نجاح باهر لايطاليا على مصالحها ، ومع ذلك فان الاقتراح الفرنسى لم ينل موافقة الدول الاوروبية المعنية بالمشكلة فقد رأت الحكومة الايطالية أنها ستكون في موقف ضعيف في المؤتمر المقترح نتيجة عدم سيطرتها الكاملة على ولاية طرابلس وبالتالي فلن تستطيع مطالبة الدول المشتركة في المؤتمر بان يُعترف لها بأرض لم تحتلها بعد لذلك فان ساسة ايطاليا يفضلون اجراء محادثات ثنائية مع ساسة اسطنبول مع عدم رفض وساطة الدول الاوروبية [٢] .

اما الحكومة العثمانية فانها لم تبد اعتراضها المباشر على عقد المؤتمر الاوروبي ولكن كان لها تحفظات حول بعض النقاط الواردة في الاقتراح الفرنسي تدور في جوهرها حول الخوف من ان تفرض عليها صلحاً يكون مجحفاً بحقوقها في الولاية ، ولذلك فان هذه التحفظات قد بددت الأمل في عقد مثل هذا المؤتمر [٣] .

وكذلك كان موقف الحكومة الروسية عندما طرح وزير خارجيتها بقوله :

---

(١) **Ibid.**,P. 101.
(٢) **Ibid.**, P. 62, Barrère à Ppoincaré, 27-5-1912.
(٣) **Ibid.**, P. 63, Bompard à Poincaré, 28-5-1912.

« انني اعتبر فكرة المؤتمر الاوروبي غير عملية وذلك لسعته وشمول اختصاصاته وبسبب الخوف من ان تثار فيه مسائل لا علاقة لها مباشرة بموضوع الحرب الدائرة بين ايطاليا والامبراطورية العثمانية ثم للشروط المقيدة التي عبر عنها الجانبان المتحاربان والتي لم تترك مجالاً للتوصل الى اتفاقية عملية»[1].

كما ان انجلترا رغم اهتمامها الشديد بعقد مثل هذا المؤتمر ، كانت تخشى من ان يؤدي الى ابراز التناقضات بين التكتلات الاوروبية بصورةاشمل قد يصعب معها التفاهم لحل النزاع العثماني - الايطالي ، لذا فان الحكومة الانجليزية كانت ترى ضرورة التوصل الى اعمال تتفق عليها الدول الخمس الكبرى ، قبل الشروع في عقد اي مؤتمر اوروبي [2] .

وفي الوقت ذاته رفضت الاوساط الحاكمة فيحكومات المانياوالنمسا والمجر فكرة عقد مؤتمر اوروبي وذلك لاعتقادها بان المبادرة الاولى يجب ان تكون من جانب الحلف الثلاثي ، فضلاً عن ان حكومة برلين كانت تخشى ان تجد نفسها في موقف صعب في هذا المؤتمر [3] ، وهو الامر الذي دفع النمسا الى ان تتقدم باقتراح جديد بعد فشل الاقتراح الفرنسي ، ففي اول يونيو ١٩١٢ تقدمت الحكومة النمسوية لتأخذ دور الوسيط بين طرفي النزاع بقصد تحسين علاقتها بايطاليا من جانب وتأكيد رغبتها في مساعدةحكومةاسطنبول لتسويةنزاعها من جانب اخر فاقترحت ان يمنح اقليم برقةلخديو مصر، واقليم طرابلس لباي تونس على ان يقوما بتسليمها لايطاليا ، وذلك حتى تتجنب الحكومة العثمانية الاعتراف الرسمي بالسيادة الايطالية على الاقليمين ، وتلتزم ايطاليا بالمقابل

---

(١) ز.ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٦٠

(٢) B.D., Vol. IX, Pt. I, PP. 398-399, Sir, E. Grey to Bertie, 10-6-1912 and Sir, E. Grey to Goschen 26-6-1912.

(٣) ان صعوبةالموقف الالماني نابعةمن علاقتها بالحليفةايطاليا والصديقةاسطنبول فهي لا تريد اتخاذ موقف قد يبدو في نظر احد الطرفين المتحاربين عملا معاديا ، انظر حول هذا الموضوع :

D.D.F., Ser. III, Vol. III, R 199, Barrère à Poincaré, 30-6- 1912.

بضمان حقوق الخليفة الدينية في هذه الولاية وباعلان العفو العام عن الأهالي ، وترحيل الحامية العثمانية بشكل مشرف ، لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً لدى الدولتين المتحاربتين فقد رأت ايطاليا من جانبها ان قبوله مهين لقواتها التي ترابط في ولاية طرابلس ويلغي دورها الذي قامت به في احتلال ساحل الولاية [١] ، وحتى لو سلمت به فان انتقال الاقليمين من السلطة العثمانية لسلطة خديو مصر وباي تونس ثم انتقالها الى السيادةالايطالية بعد ذلك ستترتب عليه صعوبات جمة وقد يستغرق سنوات طويلة وهو امر لا ترغب فيه ايطاليا .

اما الحكومة العثمانية فلم تكن على استعداد للتنازل عن اقليمي الولاية بمثل هذه السهولة ودون ان تنال شيئاً في مقابلها لذا فقد اقترحت من جانبها ان تعلن استقلال الاقليمين تحت سيادة امير أو (بك) عربي ثم تنسحب القوات العثمانية والايطالية من الولاية على ان يتألف حرس وطني وحكومة محلية وتتولى ايطاليا بعد ذلك ابرام اتفاق مع هذه الحكومة مماثل لوضع فرنسا في تونس [٢] .

وقد لاحظ سفير النمسا ان هذه الشروط لن تكون مقبولة من قبل الحكومة الايطالية ، فعرض اقتراحاً آخر يقوم على اساس استقلال اقليم طرابلس بعد التنازل عنه من الامبراطورية العثمانية على ان يظل اقليم برقة تحت السيادة العثمانية [٣] فرفض من قبل جميع الدول بما فيها ايطاليا التي كانت غير مستعدة لقبول تجزئة الولاية وتصر على ان تكون سيادتها شاملة لكل اقاليمها . وهكذا يمكن القول ان مواقف الدول الاوروبية المعنية بالمشكلة من هذه الاقتراحات كانت تتراوح بين السلبية والرفض ولذلك انتهى معظمها الى الفشل ، فضلاً عن ان تدخل الدول الاوروبية قد ادى الى اثارة قضايا اخرى ليست ذات علاقة مباشرة بتسوية النزاع العثماني ـ الايطالي ، بقدر ما هي لخدمة اهداف الدول

---

(١) ز.ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٦١
(٢) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١١٧
(٣) المرجع السابق ، ص ١١٨

الطامعة في مزيد من المكاسب الاستعمارية ، ولكن في نفس الوقت لا يمكن اغفال ان اعمال الوساطة التي قامت بها الدول الاوروبية والمقترحات التي قدمتها كان لها تأثيرها في التمهيد لقبول التسوية السلمية للنزاع من قبل ساسة الحكومتين الايطالية والعثمانية بالنظر الى مواقفهما المتصلبة في السابق ، كما ان تدخلات الدول الاوروبية اوضحت ايضاً استعداد الجانبين المتنازعين لتقديم بعض التنازلات حتى يمكن عقد الصلح بينهما ، خاصة وان كليهما كان يواجه اشتداد الصعوبات العسكرية والاقتصادية والسياسية مما فتح الباب امام الدولتين للالتقاء مباشرة ودون وساطة الدول الاخرى .

رابعا : الضغوط الداخلية وبداية المفاوضات المباشرة :

شعر صانعو القرار السياسي في الحكومتين العثمانية والايطالية بان الموقف العسكري ، والوضع الاقتصادي ، والظروف السياسية للدولتين تفرض ضرورة الاسراع بالوصول الى حل النزاع الدائر بينهما .

فبالنسبة للموقف العسكري : كانت القوات العثمانية المرابطة في ولاية طرابلس قد وصلت الى درجة كبيرة من الانهاك بسبب شدة المواجهة مع قوات غازية تفوقها عددا وعدة ، بالاضافة الى ان الامدادات العسكرية لم تعد تصل للقوات العثمانية بعد احتلال ايطاليا لجزر الدوديكاينز . وبدا دور الكثير من قادة الحامية العثمانية يتضاءل ويتقلص في الحرب بعد بروز العديد من القيادات الوطنية التي اخذت تتصدر ساحات القتال مما يعني شبه خروج للقوات العثمانية من دائرة القتال الفعلية .

وكانت القوات الايطالية بدورها تواجه مشكلات اشد واعنف اذ انها لم تستطع التوغل بعد في المناطق الداخلية لولاية طرابلس وانعكس عجزها هذا منذ فبراير عام ١٩١٢ في صورة خلاف بين القيادة العسكرية في الولاية والقيادة السياسية في ايطاليا، فرئيس الوزراء الايطالي جوليتي ،كان يريد تحقيق نصر

حاسم ونهائي وسيطرة تامة على الولاية دون علم بحقيقة الموقف العسكري للقوات الايطالية ، وقائد الحملة الجنرال « كانيفا » كان لا يستطيع التقدم بقواته في ظل اشتداد المقاومة الوطنية وظروف طبيعية صعبة يجهلها مما ادى الى ازدياد خسائر هذه القوات وانتشار التذمر بين افرادها وقد ادى الامر في النهاية الى عزل قائد الحملة في ٣١ من أغسطس من نفس العام وانشاء قيادتين : إحداهما لاقليم طرابلس والاخرى لاقليم برقة[1] وذلك في محاولة لتحسين الموقف العسكري للقوات الايطالية .

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي : للبلدين المتحاربين فقد كان يزداد سوءا باستمرار القتال ، ويضيف اعباء جديدة لكليهما ، فمنذ شهر يونيو والحكومة العثمانية تعاني من عجز مالي حاد وقد حاولت الاقتراض من بعض الدول الاوربية حيث توجهت الى البنوك الفرنسية التي ادعت أن اقراضها يتنافى واعلان الحياد الذي التزمت به فرنسا بين طرفي النزاع[2] ، ويبدو ان الحكومة الفرنسية كانت لا ترغب في تعريض علاقتها بايطاليا لاي توتر قد ينشأ بسبب ذلك وكان موقف البنوك الالمانية مشابها لموقف البنوك الفرنسية بحجة ان حكومة برلين تحرص على عدم تعكير علاقتها بايطاليا ، وقد ازداد الوضع الاقتصادي تدهورا في الامبراطورية العثمانية باندلاع الثورات الشعبية في البانيا ومقدونيا ، فاضطرت الحكومة العثمانية لفرض ضرائب جديدة مما ضاعف من موجة السخط عليها .

كذلك كان الوضع الاقتصادي في ايطاليا سيئا فقد استنزفت الحرب الطرابلسية الميزانية الايطالية وابتلعت نصف ايراداتها تقريبا في الفترة من بداية الحرب حتى سنة ١٩١٢ فتقلصت الموارد المالية بدرجة كبيرة ، واستنفدت معظم موارد الدفع في ايطاليا[3] ، وتعرضت البلاد لمصاعب مالية خطيرة بسبب زيادة

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ص ١٥١ .
(٢) ز. ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

النفقات العسكرية لمواجهة المتطلبات الجديدة التي فرضها استيلاء الاسطول الايطالي على جزر الدوديكاينز من ناحية ، وازدياد النشاط العسكري في ولاية طرابلس لتوسيع رقعة الاراضي المحتلة او لدعم الموقف العسكري أساساً من ناحية اخرى .

وكانت محاولات ايطاليا للاقتراض من فرنسا تأكيدا لما يسود الوضع الاقتصادي في ايطاليا من تدهور . وقد انعكس الوضع السيِّء للطرفين المتحاربين على الحياة السياسية في الدولتين .

فقد شهدت الحياة السياسية في البلدين متغيرات جديدة فرضت تأثيرات هامة على النظام السياسي لكلا الطرفين وكان على ساستها التحرك الفوري لتدارك الامور بالسرعة الممكنة فحكومة الاتحاديين في اسطنبول فقدت البقية الباقية من شعبيتها لاسباب ثلاثة : **اولها** : عجزها عن الدفاع عن ولاية طرابلس باعتبارها احدى ولاياتها في الشمال الافريقي . **وثانيها** : التهديد الذي اصبح يشكله الاسطول الايطالي للشواطىء العثمانية وعلى طول ساحل آسيا الصغرى . **وثالثها** : فقدان جزر الدوديكاينز .

ويبدو ان هذا الوضع قد شجع القوى المعارضة للحكومة العثمانية الاتحادية على تأليب الشعب عليها في اسطنبول ومحاولة اثبات عجزها وضعفها في مواجهة التحدي الايطالي . فضلا عن ان هذه الحكومة قد فقدت نفوذها بين قطاعات كبيرة من الجيش العثماني[1] ، مما دفع قيادة حزب الاتحاد والترقي الحاكمة للاتجاه نحو تشديد قبضتها على كافة الشئون الداخلية خاصة بعد اشتداد المعارضة الداخلية في اسطنبول بين قطاعات كبيرة من الشعب من جهة وقيام الثورات في اقاليم البلقان من جهة أخرى [2] .

---

(١) D.D.F., Ser. III, Vol. III, PP. 196-7, Bompard à Poincaré, 30-6-1912.

(٢) ز. ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

ولم يكن الحال بالنسبة لايطاليا بافضل مما هو عليه في الامبراطورية العثمانية فقد عجلت الحرب الطرابلسية بانحلال المؤسسات الليبرالية واستسلامها للقوى المحافظة في البلاد فقد تراجع الحزب الليبرالي الحاكم وعلى رأسه جوليتي أمام ضغط التجمعات القومية المحافظة ذات الميول الاستعمارية المتطرفة فعمل في سنتي ١٩١١ ـ ١٩١٢ على تقييد الحريات البرلمانية في ايطاليا واوجد بذلك سابقة خطيرة ، كما اخذت الحكومة تنكل بالصحافة المعارضة والقوى الاشتراكية كلما زادت هذه القوى في معارضتها للحرب بسبب تزايد الخسائر التي لحقت بالقوات الايطالية في ولاية طرابلس فتعددت المظاهرات والاضرابات العمالية كتعبير عن السخط على تصرفات الحكومة الايطالية التي ضاعفت من جانبها عمليات القمع والارهاب[1] .

ويمكن القول ان كل هذه المشكلات كانت كافية في نفس الوقت لدعوة الاطراف المتحاربة للاسراع نحو تسوية المسألة الطرابلسية وايقاف الحرب بينهما . وقد اسهم الكوندتور فولبي ـ الذي ارتبط بعلاقات صداقة مع العديد من ساسة اسطنبول ـ في استمرار العلاقات غير المباشرة بين البلدين ، وكذلك الكومندتور نوجارا الذي كان ممثلا للوكالة التجارية الشرقية الايطالية ويحظى باعتبار وتقدير شخصيات عديدة في اسطنبول[2] .

ففي البداية اخذ الكومندتور فولبي يبدي مساعيه في سبيل تقريب وجهات النظر بين ساسة الدولتين وفي نهاية شهر مايو عام ١٩١٢ ابلغ حكومته بامكانية

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٢) A.C.S.C.G., Busta 18. Fascicolo 43-1. Lettera di Volpi a Giolitti del 26 Gennaio 1912
Malgeri, F., Op. Cit., P.344.

الكونت جوزف فولبي (١٨٧٧ ـ ١٩٤٧) سياسي ورجل اعمال ايطالي كانت له نشاطات اقتصادية في البلقان والشرق ، تولى حكم ولاية طرابلس في الفترة ١٩٢١ الى ١٩٢٥ كما شغل عضوية مجلس الشيوخ الايطالي ١٩٢٢ ثم تولى وزارة المالية في العهد الفاشستي منذ سنة ١٩٢٥ ، عن خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١١٨ .

استطلاع موقف الحكومة العثمانية ومعرفة الأسس التي تقبل بها ايقاف الحرب ، والتعرف على اتجاهات صانعي القرار السياسي بشأن حل النزاع ، وبالفعل قام فولبي في ١٠ من يونيو بالاتصال بعدد من الشخصيات في الحكومة العثمانية وبحث الامر معهم ، وقد اوضحت له هذه الاتصالات رغبة حكومة الاتحاد والترقي في البحث عن مخرج للمسألة الطرابلسية ، خاصة وان العمليات الحربية للاسطول الايطالي في بحر ايجه والدردنيل واحتلال الجزر كانت تسبب الكثير من القلق لهؤلاء الساسة[1] .

وفي اعقاب هذا الحوار عقد اجتماع لجمعية الاتحاد والترقي شارك فيه ابرز الوزراء وتم فيه وضع مشروع حل للنزاع تلخص في : « ان الامبراطورية العثمانية تعترف بأنها قد فقدت سيطرتها على المقاطعتين طرابلس وبرقة ولكنها على يقين في نفس الوقت من انه لم يتم لايطاليا حتى الآن احتلال كل الولاية عمليا ، وفي ظل هذه الاوضاع فان حكومة اسطنبول مستعدة للعدول عن تصرفاتها التي اعلنتها حتى ذلك الوقت ، على ان تتراجع ايطاليا ايضا عن قراراتها بصفة جوهرية وترى الحكومة العثمانية والمجلس امكانية اعلان الحكم الذاتي للمقاطعتين ، جاعلة منهما دولة او دولتين تقومان على مواثيق دولية ، ويصبح كل نشاط اقتصادي وصناعي فيهما حكرا على ايطاليا وحدها ويكون الحرس وطنيا يديره ضباط مختلطون من العثمانيين والايطاليين ، كسيادة مشتركة وتبقى القوات الايطالية بالمناطق التي احتلتها[2] ، وقد اكد وزير الخارجية العثماني هذه النقاط تقريبا موضحا وجهة نظره القائلة بامكانية الوصول الى الاعتراف بالسيادة الايطالية الكاملة والمطلقة على مدينة طرابلس وضواحيها

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .

(٢) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٢١ .

المباشرة ، وبهذه الطريقة تظهر الحكومة الايطالية بمظهر المنفذ لمرسوم السيادة على طرابلس وتحصل على قاعدة بحرية .

وقد ابلغ فولبي بمشروع الحكومة العثمانية المذكور كما ابلغ قبل سفره الى ايطاليا بانه قد تقرر تعيين لجنة مشكلة من اعضاء بارزين في جمعية الاتحاد والترقي وبموافقة الحكومة العثمانية بقصد اجراء اتصالات بكل المفاوضين الايطاليين ولايجاد قاعدة لايقاف الحرب والوصول الى اتفاق[1] .

واوكلت مهمة الحفاظ على استمرار الاتصالات مع الباب العالي الى الكومندتور نوجارا بعد سفر فولبي [2] .

والملاحظ اته رغم تسليم ساسةاسطنبول بضياع ولايةطرابلس عاجلا او آجلا ، كانوا يحاولون الاحتفاظ ولو بجزء قليل من حقوقهم السيادية على الولاية ، وبالتالي فقد جعلوا من المساومة اساسا لهم في الحصول على اية مكاسب من ايطاليا .

والواضح ان صانعي القرار السياسي في اسطنبول كانوا يخشون من ردة الفعل القوية لدى الشعوب الاسلامية والعربية على حد سواء في حالة اقدامهم على اية خطوة باتجاه التنازل عن ولاية طرابلس ، وبالنسبة لايطاليا فانه على الرغم من رفضها للمشروع العثماني فإنها كانت تقدر أهمية اعتراف حكومة اسطنبول بالدخول في مفاوضات للوصول الى تفاهم مباشرة واستبعاد اي تدخل او وساطة قد لا تؤدي الا الى مزيد من تعقيد الموقف المتأزم أصلا ، وفي محاولة لاثبات حسن نوايا الحكومة الايطالية وتشجيعا لساسة اسطنبول بالاقدام على مفاوضات الصلح صرح وزير الخارجية الايطالي قائلا : « إن ايطاليا لا

---

(١) A.C.S.C.G., busta 19, fascicolo 43-1,Lattera di Volpi a Giolitti Del 26 gennaio 1912.

(٢) Ibid., busta 19, fascicicolo 43-2. del 27. gennaio, 1912.

تسعى للقضاء على تركيا وانما بالعكس تريد المحافظة على كرامتها وهيبتها ومصالحها في العالم الاسلامي »[1] .

وهكذا شعر الطرفان بامكانية البدء في مفاوضات رسمية حول وقف الحرب بينهما وعقد معاهدة او اتفاقية صلح لتسوية النزاع ، ورغم انه قد ثار خلاف في البداية حول مكان انعقاد مفاوضات الصلح فإن الامر قد استقر في النهاية على اختيار سويسرا كمقر للمفاوضات باعتبارها بلدا محايدا .

D.D.F., Ser. III, Val. III, P.306, Bompard à Poincaré, 28-7-1912. (١)

المبحث الثاني
المفاوضات الثنائية ومعاهدة الصلح

بعد ان تقرر بصفة نهائية اجراء مفاوضات مباشرة بين الدولتين المتحاربتين شرعت كل منهما في اعداد وفدها المفاوض حيث تشكل الوفد العثماني من بعض اعضاء جميعة الاتحاد والترقي برئاسة سعيد حليم باشا الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الدولة في اسطنبول في حين ضم الوفد الايطالي نائبي البرلمان برتوليني ، وفوسينانو [1] . بالاضافة الى الكومندتور فولبي الذي كان له فضل الشروع في اجراء الاتصالات بين البلدين .

وقد رأت الحكومتان الايطالية ـ والعثمانية في البداية انه من المناسب ان تكون للمفاوضات صفة تبادل الرأي غير الرسمي مع الاحتفاظ بسريتها ، ومن هنا عقدت في ١٢ من يوليو ١٩١٢ بمدينة لوزان اولى جلسات المفاوضات وطرح كل جانب تصوراته لحل النزاع فقدم الجانب العثماني الشروط التي كان يرى ان تقوم عليها اتفاقية الصلح وقد لخصها في اربع نقاط . **أولاها** : ان تتنازل الامبراطورية العثمانية لايطاليا عن قاعدتين بحريتين على ساحل ولاية

---

(١) سعيد حليم باشا ، سياسي عثماني كان يشغل في فترة ما مركز رئيس جمعية الاتحاد والترقي باسطنبول ، اما برتوليني (١٨٥٩ ـ ١٩٢٠) فهو سياسي ايطالي كان نائباً في البرلمان الايطالي ، وفوسينا كان نائباً ايضاً في البرلمان الايطالي ويتمتع بخبرة واسعة في مجال القانون الدولي . عن خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

طرابلس . **وثانيتها** : ان تمنح ولاية طرابلس استقلالاً ذاتيا ويكون على رأسها امير مسلم ينتخب بموافقة الحكومتين الايطالية والعثمانية . **وثالثتها** : ان تحصل ايطاليا على امتيازات اقتصادية هامة في الولاية . **ورابعتها** : ان يكون لايطاليا الحق في اجراء اصلاحات داخلية في المناطق التي تحتلها قواتها بصورة فعلية[1] .

ولقد رد الجانب الايطالي بأن هذا الحل لا يطابق وجهة النظر الايطالية وان حكومته لا يمكنها ان تقبل التوقيع على معاهدة صلح مع الحكومة العثمانية الا على اساس الصيغة التالية : « ان تمنح الحكومة العثمانية الحكم الذاتي لولاية طرابلس باجراءات داخلية نابعة من سيادتها ، بينما تقوم ايطاليا باجراءات داخلية لتحدد على اوسع الوجوه المبادىء الادارية التي ستطبق في الولاية ، وبهذه الطريقة تكون الحكومتان قد اعلنتا نهاية الحرب ، اما عن اتفاق او اجراءات فردية تتم في وقت واحد ويتم بعد ذلك بفترة وجيزة ابرام اتفاق لاعادة العلاقات الدبلوماسية » [2] .

والواضح منذ بداية المفاوضات ان كل طرف قد حدد موقفاً لا يحيد عنه وفي اطار هذا الموقف كان عليه ان يقوم بعملية المساومة والمناورة في محاولة لاقناع الطرف الآخر بوجهة نظره .

فقد جعل الجانب العثماني من اعلان الحكم الذاتي لولاية طرابلس قاعدة للمفاوضات على اعتبار ان التنازل عن هذا الهدف من وجهة نظره سيؤدي الى النيل من الهيبة العثمانية في نظر الشعوب العربية والاسلامية ، ويبدو ان ساسة اسطنبول كانوا يخشون من رد الفعل الذي يمكن ان يحدثه قبولهم مبدأ التنازل في داخل اسطنبول نفسها فحاولوا التشبث بموقفهم .

في حين ان الجانب الايطالي جعل من مرسوم فرض السيادة على مقاطعتي

---

(١) D.D.F., Ser, III, Vol.III, PP. 227.— Bompard à Poincarè. èù-7-1912.

(٢) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٢٨

طرابلس وبرقة اساساً لا يقبل ما يخالفه وان الاعتراف لهما بالحكم الذاتي - فيما لو تم - ينبغي ان يكون من وجهة النظر الايطالية في اطار مرسوم الضم لان ايطاليا ستتخذ من جانبها الاجراءات الكفيلة بتأكيد سيادتها على الولاية ككل .

وعلى اثر الجلسات الاولى من المفاوضات شعرت الحكومة الايطالية بأن الحكومة العثمانية لا يمكن ان تتحول عن موقفها هذا بسهولة فقررت اجبارها على تغييره وتقديم المزيد من التنازلات عن طريق ممارسة ضغط مزدوج عليها عسكريا ودبلوماسيا ، فمن ناحية توجهت بعض قطع الاسطول الايطالي مساء ١٨ - ١٩ من يوليو ١٩١٢ في محاولة منها لاختراق مضيق الدردنيل ولكنها تراجعت بعد ان اكتشف امرها وتبادلت القصف مع المدفعية العثمانية [١] ، ومن ناحية اخرى قرر الجانب الايطالي المفاوض في نفس اليوم - بناء على تعليمات من حكومته - ان يقوم باستبدال اسلوب طرح تصوراته للحل بأسلوب آخر يقوم على اثارة موضوعات ثانوية والزج بقضايا بعيدة عن جوهر البحث ، ويمكن للجانب الايطالي ان يتنازل عنها فيما بعد لدفع المفاوضين العثمانيين لتقديم تنازلات مماثلة ، وبالفعل طرح المفاوضون الايطاليون ، موضوع الضمانات التي يجب ان تقدمها الحكومة العثمانية للادريسي [٢] حليف ايطاليا في اليمن ، وموضوع التعويضات التي سيحصل عليها الرعايا الايطاليون الذين طردوا من اسطنبول بعد اعلان الحرب مباشرة بالاضافة الى التلويح بقضية الاحتفاظ بجزر بحر ايجة او اعادتها مع وضع ضمانات لسكانها [٣]. وكان يمكن للحكومة الايطالية ان تنجح فيما خططت له لولا ان الحكومة العثمانية قامت باستدعاء وفدها المفاوض من سويسرا رداً على العمل

---

(١) ز . ب . ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٦٥

(٢) كانت الحكومة الايطالية قد تعاونت مع محمد بن علي الادريسي (١٨٧٦ - ١٩٢٣) مؤسس اسرة الادارسة في صبيا وعسير باليمن ، ثار ضد الامبراطورية العثمانية ، وفشلت الحكومة العثمانية في اخماد ثورته وقد اتسع سلطانه على عسير واستولى على الحديدة هادن الانجليز وتواطأ مع الايطاليين ضد اسطنبول . وقد منحته ايطاليا مبالغ طائلة وامدته بنحو عشرة آلاف بندقية وعدة بطاريات مدفعية وبعض الفنيين » . عن خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٣٠ .

(٣) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ١٥٩ .

الايطالي في الدردنيل وهددت من جديد باغلاق المضايق ، ولكن الدول الاوروبية سارعت اليها تطلب منها التخلي عن هذه الفكرة [1] . وقد ثار خلاف حاد خلال هذه الفترة بين اعضاء الحكومة العثمانية التي كانت بيد جمعية الاتحاد والترقي انتهت بسقوطها وتأليف حكومة جديدة برئاسة « غازي مختار باشا » حيث كان لحزب الائتلاف والحرية نصيب كبير في المراكز الهامة فيها ، ورأت هذه الحكومة ضرورة العودة لاستئناف مفاوضات الصلح ، وكاجراء لدعم موقفها في مواجهة المعارضة قامت بحل البرلمان الذي كانت السيطرة فيه لانصار مواصلة الحرب ضد ايطاليا ، وبعثت بمفاوضين جدد من ابرزهم نابي بك وفخر الدين بك [2] اللذان تقلدا عدة مناصب دبلوماسية ، وكانت الحكومة الايطالية من جانبها ترغب في استئناف المفاوضات حيث صرح وزير الخارجية الايطالي مشيراً الى أهمية استمرار التفاوض مع الجانب العثماني قائلاً. «اننا لا نتوقع منهم شيئاً يستحق الاعتبار ولكن هذا هو خيط الاتصال الذي ينبغي الا يقطع » [3] . واستمر اعضاء الوفد الايطالي دون تغيير .

وفي جلسة ١٣ من اغسطس ١٩١٢ اعلن نابي بك أنه مكلف من قبل حكومته بأن يقدم خمسة اقتراحات تشكل في مجملها قاعدة للتفاوض ، وقد قدم في هذه الجلسة ثلاثة منها فقط ، طالب الاقتراح الاول والثاني بتخلي ايطاليا عن ولاية طرابلس في مقابل حصولها على امتيازات كبيرة ، اما الاقتراح الثالث فقد اتجه الى قيام حكم في الولاية شبيه بحكم فرنسا في تونس ، ولكن الجانب الايطالي رفض هذه الاقتراحات الثلاثة ، وفي محاولة اخرى تمت في ٢٧ من اغسطس من

---

(١) **D.D.F.**, Ser III, Vol. III, PP. 277-81, J.Combon à Poincaré, 19 - 7 - 1912; Bompord à Poincaré, 22-7-1912.

(٢) شغل نابي بك منصب وزير مفوض بصوفيا ، وكان فخر الدين باشا احد اعضاء السلك الدبلوماسي بروما ثم قنصلاً عاماً في بودابست .
انظر : ز.ب. ياخيموفيتش ، مرجع ساق ، ص ١٦٨ و١٦٩

(٣) **D.D.F.**, Ser. III. Vol. III, P. 307, Berrère à Poincaré, 27-7-1912.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نفس العام عرض المفاوضون العثمانيون اقتراحين آخرين يقضي احدهما بمنح الحكم الذاتي مع التنازل عن السيادة الكاملة على ميناءين يقع اختيارهما في الوقت الحاضر في الأماكن غير المأهولة . والآخر كان يعرض منح الحكم الذاتي لاقليم برقة والتنازل التام عن اقليم طرابلس للحكومة الايطالية التي عليها ان تتنازل في مقابل ذلك عن مصوع وارتيريا للحكومة العثمانية [1] ، الا ان هذين الاقتراحين رفضا بدورهما ، وكان اقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات في اعتقاد الجانب العثماني هو ذلك الاقتراح الذي عرض في اوائل سبتمبر والقائم على اساس احتفاظ العثمانيين بالمناطق الداخلية على ان يكون لهم ميناء على ساحل البحر كميناء طبرق مثلاً [2] . لكن هذا الاقتراح ايضاً لم يقبل كغيره من الاقتراحات .

ويبدو ان الجانب العثماني قد قصد من تقديم كل هذه الاقتراحات توضيح أمرين : **أولهما** : اشعار الحكومة الايطالية برغبة حكومة اسطنبول الجديدة في ايجاد حل مرضٍ للطرفين وبالتالي فهي تبذل كل ما في وسعها من اجل هذا الهدف . **وثانيهما** : لفت نظر الدول الاوروبية إلى أنها قدمت كافة الحلول من اجل تحقيق السلام .

الا ان هذه المقترحات اوضحت في الوقت ذاته ان الحكومة العثمانية ليست مستعدة بعد للتخلي التام او الكامل عن جميع اجزاء الولاية مما يعني ايضاً انه على الرغم من عدم قدرتها على مساعدة سكان ولاية طرابلس فإنها ترغب مع ذلك في ان تراهم يقاومون القوات الايطالية بوسائلهم الخاصة . أما الجانب الايطالي فقد قدم مشروعاً يقوم على اساس استقلال الولاية الذاتي وتعيين مندوب ديني للخليفة وذلك باجراء فردي من جانب الحكومة العثمانية وتتعهد ايطاليا من جانبها

---

١) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

٢) ز.ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

ودون النص على ذلك في الاتفاقية بان تقدم للعرب كافة التنازلات الممكنة ، بينما يتعهد العثمانيون من جانبهم دون النص على ذلك في الاتفاقية أيضاً بان يقدموا كل التنازلات الممكنة لسكان بحر ايجة ويتم بعد ذلك الانتقال الى مناقشة معاهدة الصلح [1] . وبهذه الصيغة يرى المفاوضون الايطاليون ان الحكومة العثمانية ستتجنب مصاعب كثيرة او يرون انه لا ضرورة في هذه الحالة للاعتراف بالسيادة الايطالية بالطريق المباشر كما ان ايطاليا لن تجد نفسها ازاء أية ارتباطات دولية نحو العرب في ولاية طرابلس ولا ازاء سكان جزر بحر ايجة ، وواضح من المشروع الايطالي محاولة اقحام موضوع الجزر للتأثير على الجانب العثماني لانه يمس امن الامبراطورية العثمانية ، ومع هذا فان المشروع الايطالي لم يجد قبولاً لدى الحكومة العثمانية التي اشارت الى ان وجود الممثل الديني امر مفروغ منه ونتيجة ضرورية يقتضيها الدين الاسلامي لتمثيل الخليفة في البلدان الاجنبية لأنه موجود أساساً في الاقاليم العثمانية ، وقد قبلت به الدول الاخرى كالهند ، وروسيا ، وبلغاريا ، وحيث يوجد مسلمون . . . ولكن اسطنبول يمكنها ان تقبل اقتراحاً بتعيين (بك) كحاكم للولاية تقوم ايطاليا بعزله بعد سنة او اكثر [2] .

وهكذا تعددت الاقتراحات من الجانبين : العثماني - والايطالي وسواء جاءت تتعلق بتحكيم اطراف اخرى او وساطتهم او كانت مرتبطة بتعويضات معينة ، او تلك التي طرحت فكرة السيادة المزدوجة ، فانها جميعها آلت الى الفشل بسبب تمسك كل دولة بوجهة نظرها [3] ، ومع ذلك فقد تدخلت عدة عوامل دفعت بالاتجاه نحو الاتفاق .

---

(١) D.D.F., Ser, III. Vol. III, PP. 52-6. Larsché à Poincaré. 19-9-1912.

(٢) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٣٨ .

(٣) - تم تبادل الآراء بين الطرفين حول تحكيم انجلترا في النزاع ، او تحكيم رئيس الولايات المتحدة الاميركية آنذاك في تقديم وساطة امبركية او تعويض الامبراطورية العثمانية عن فقد ولاية طرابلس بسفينتين حربيتين ، او فرض حكم عثماني ايطالي على ولاية طرابلس ، ولكن هذه الآراء والمقترحات لم تنجح في الوصول الى اتفاق بين الطرفين المتحاربين .
عن المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

الاتجاه نحو الاتفاق : في الوقت الذي كان فيه ساسة اسطنبول يعانون من تفاقم المشكلات الداخلية والخارجية ، ويحاول كل طرف منهم ان يحمل الطرف الاخر مسؤولية الوضع ونتائجه تدخلت عوامل ثلاثة كان لها اهميتها في دفع صانعي القرار السياسي بالاسراع نحو الوصول الى اتفاق ينهي النزاع العثماني - الايطالي.تمثل **اولها** في التهديد الايطالي بتوسيع نطاق الحرب ضد الامبراطورية العثمانية في حين شكل **ثانيها** تدخل الدول الاوروبية بالوساطة في النزاع العثماني - والايطالي من جديد . اما **ثالثها** فكان انفجار الموقف في البلقان .

التهديد بتوسيع نطاق الحرب : جاء التهديد الايطالي بتوسيع رقعة الحرب بعد الشعور بالمماطلة من جانب الحكومة العثمانية التي حاولت ان تستغل قرب اندلاع الحرب في البلقان لتأجيل البت في شأن النزاع العثماني الايطالي انتظاراً لما قد تسفر عنه الاحداث ، وأملاً في الدعوة لعقد مؤتمر اوروبي لحل المشكلات البلقانية يمكن أثناء انعقاده او في اعقابه تسوية المسألة الطرابلسية .

ويبدو ان هذا الاعتقاد الذي كان سائداً لدى ساسة اسطنبول مبعثه ان تسوية اي نزاع في مؤتمر كالمؤتمر الاوروبي سوف تتيح الكثير من فرص المماطلة والمساومة ، بل يمكن لمثل هذا المؤتمر ان يجد حلا مرضيا للطرفين المتحاربين ، الا ان الحكومة الايطالية سرعان ما ادركت ان هذه الفترة مناسبة جدا لممارسة ضغطها على الحكومة العثمانية ، ويتضح ان الاقتناع بضرورة اشعار اسطنبول بضغط قوي وفعال كان يستند عند ساسة ايطاليا إلى تقدير الوضع الذي توجد فيه الحكومة العثمانية بين الارتباك والصعوبات الحقيقية وبين قضية الصلح مع ايطاليا والتهديد بالحرب البلقانية الوشيكة الوقوع .

وقد بادر الجانب الايطالي في المفاوضات بالتصريح « بانه اذا ما انفجر الوضع في البلقان فان ايطاليا ستقطع المحادثات فوراً لانه مما يلائم ايطاليا ان تتم

تسوية القضية البلقانية وهي تملك وتسيطر سيطرة تامة على جزر بحر ايجة » [1].
وهذا يعني انها ستتفرغ كليا لاحكام احتلالها للجزر واستعدادها للقيام بنشاط واسع ضد الامبراطورية العثمانية ، وفي نفس الوقت اثارت الحكومة الايطالية مخاوف الحكومات الاوروبية عندما اشارت الى انها لن تقف مكتوفة الايدي ازاء ما يجري في البلقان . بل ستتدخل لمساعدة دول تلك المنطقة ، ما لم توقع اسطنبول معاهدة الصلح مع ايطاليا ، وتأكيداً لهذا المعنى توالت تصريحات التهديد من ساسة ايطاليا فقد تحدث السفير الايطالي في باريس قائلاً : « ان الصلح بين ايطاليا والامبراطورية العثمانية سيكون ممكناً فقط قبل قطع العلاقات بين هذه الامبراطورية والدول البلقانية اما في حالة قطعها فاننا سنكون ملزمين معنويا بمواصلة العمليات الحربية لكي لا نترك الدول البلقانية المسيحية بمفردها في اثناء هجومها على الهلال الاسلامي » [2] . والملاحظ ان هذا التهديد لم يترك لساسة اسطنبول سوى فترة وجيزة للاسراع بقبول شروط ايطاليا قبل نشوب الحرب في البلقان .

وقد ابلغ وزير الخارجية الايطالي بدوره الدول الاوروبية نفس التهديد تقريباً لزيادة مخاوفها بقوله : « انه اصبح من اليقين الثابت لدى ايطاليا ان الحكومة العثمانية تريد التهرب من عقد الصلح لذلك سنقرر قطع المفاوضات واستئناف الحرب بقوة اكثر ليس في ولاية طرابلس فحسب ولكن ضد كل الاجزاء الحيوية من الامبراطورية العثمانية » [3] .

والواضح ان ايطاليا كانت ترغب من ذلك ان تتدخل الدول الاوروبية لتمارس ضغطها على ساسة اسطنبول لاجبارهم على الاسراع بعقد الصلح وبالفعل عادت الدول الاوروبية للتوسط بين الدولتين المتحاربتين .

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .
(٢) D.D.F., Ser. III, Vol. IV, P. 25, Declaration de Tittoni, 3-10-1912.
(٣) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٤٣ .

التدخل الاوروبي بالوساطة من جديد : فرض تدخل الدول الاوروبية لتسوية النزاع خشيتها من توسيع نطاق الحرب في البلقان ، بصورة قد تهدد توازن القوى الاوروبي بسبب اعتزام ايطاليا التدخل في هذه المنطقة وقد قام السفير الالماني في اسطنبول بحثّ الساسة العثمانيين وخاصة اولئك المعارضين للتسوية السلمية بضرورة الموافقة على الصلح وتدارك الموقف في البلقان لان معظم الدلائل تشير الى ان الظروف الدولية لن تكون في صالح الامبراطورية العثمانية ، كما دعا السفير الالماني ايضاً الايطاليين الى الاعتدال في مطالبهم حتى يمكن الوصول الى تسوية تنهي النزاع القائم [١] .

وقد اسرعت دول الوفاق بدورها بالتدخل حتى لا تعطي الفرصة لالمانيا وحدها حيث نصح وزير الخارجية الفرنسي السفير العثماني في باريس بعدم تأخير توقيع معاهدة الصلح ، واشار الى انه في حالة تسوية المسألة الطرابلسية سيكون من السهل على الدول الاوروبية مجتمعة الضغط على الدول البلقانية لوقف الحرب [٢] .

كما بعث الوزير الفرنسي الى سفيره في اسطنبول ليؤكد نفس المفهوم لدى ساسة الحكومة العثمانية فاوضح لهم ذلك بقوله : « ان مصلحة الباب العالي ان تكون يداه طليقتين في الظروف الراهنة » [٣] . وابدت الحكومة الانجليزية نفس وجهة النظر الفرنسية مع شيء من الحذر حتى لا يفسر موقفها على انه محاولة للضغط على اسطنبول ، وابدت اسفها في الوقت ذاته لان المفاوضات الايطالية - العثمانية قد طالت دون ان تصل الى نتيجة حتى الآن [٤] وقد تفاقم الوضع بصورة أكبر عندما عادت القضية البلقانية تفرض نفسها على الاحداث وتنذر

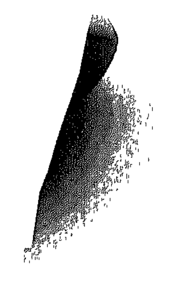
---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٢) D.D.F., Ser. III, Vol. IV, P. 107, Poincaré à L'arsche, 11-10-1912.

(٣) Ibid., P. 127, Poincaré à Bompard, 12-10-1912.

(٤) Ibid., P. 55, P. Combon à Poincaré, 14-10-1912.



بتطورات خطيرة سيكون لها أكبر الآثار على الامبراطورية العثمانية بصفة خاصة ، وعلى الاوضاع الدولية بصفة عامة اذا لم تتدارك الموقف .

انفجار الموقف في البلقان : كان التوتر يسود منطقة البلقان منذ فترة ليست بالقصيرة ولكنه اخذ يزداد حدة بعد ذلك حتى واجهت الامبراطورية العثمانية اعتباراً من بداية شهر اكتوبر ١٩١٢ خطر اندلاع الحرب بينها وبين الدول البلقانية جميعها فقد اعلنت بلغاريا تعبئة الجيش ودعوة افراد الاحتياط وانجزت التعبئة العامة في صربيا واليونان ، كما اعلنت روسيا والنمسا والمجر التعبئة الجزئية ، ثم قامت في الجبل الاسود بشن الحرب على الامبراطورية العثمانية في ٨ من اكتوبر وتبعتها صربيا في ١١ من اكتوبر ، وما لبث ان قدمت الدول البلقانية مجتمعة ، للباب العالي انذاراً نهائيا طالبت فيه بمنح الاستقلال لصربيا ومقدونيا [١] .

وازاء هذا الموقف الصعب ونظراً الى الحاجة الشديدة للأموال اللازمة لمواجهة النفقات العسكرية التي ستترتب على الدخول في حرب ضد الدول البلقانية سارع صانعو القرار السياسي في حكومة اسطنبول بارسال تعلياتهم الى وفدهم المفاوض في سويسرا بأن يقبل المطالب الايطالية بشرط ان تدفع ايطاليا مبلغاً يتراوح بين ٨٠ و١٠٠ مليون فرنك [٢] ، املاً في الاستعانة بها في المواجهة البلقانية ، ورغم ذلك فان الاتفاق لم يتم بين الطرفين. وعندئذ عادت الحكومة الايطاية الى ممارسة اقصى قدر ممكن من الضغط فقد كان المفاوضون العثمانيون والايطاليون قد توصلوا منذ ٦ سبتمبر الى صيغة اتفاق سري يجري توقيعه قبل توقيع الاتفاقية العلنية وارسلت منه نسخة الى الحكومة العثمانية لإبداء رأيها فيه ، ولكن مضت ثلاثة اسابيع دون ان يصل الرد العثماني فبادرت

---

(١) ز.ب. ياخيموفيتش ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٢) D.D.F., Ser. II, Vol. IV, P., Bompard à Poincaré, 3-10 - 1912.

الحكومة الايطالية بانذار ساسة اسطنبول بانه اذا لم يتم التوقيع خلال ثمانية ايام وحتى ١٠ من اكتوبر فانها سوف تستأنف العمليات الحربية ضدها برا وبحراً بشدة وعلى نطاق واسع[١] وقام اعضاء الوفد العثماني المفاوض في ٤ من اكتوبر بابلاغ الوفد الايطالي بأن صيغة الاتفاق السري قد وافق عليها من قبل مجلس الوزراء العثماني دون تعديلات جوهرية تذكر .

ولكن في ٨من اكتوبرواثناء انعقادمجلس الوزراء العثماني لتقريرالصلح تجمعت مظاهرة صاخبة امام الباب العالي وطالبت باسقاط الحكومة ومواصلة الحرب ، فاوقفت الحكومة العثمانية الاجراءات التي تم التصديق عليها في الاتفاق السري [٢] مدفوعة في ذلك بأسباب ثلاثة : **اولها** : رفض المقاومة الوطنية في ولاية طرابلس للصلح . **وثانيها** : اشتداد المعارضة في البرلمان العثماني . **وثالثها** : تذمر الرأي العام العثماني .

اذ ما ان ابلغ القائد العسكري لطرابلس بالمفاوضات حتى ابرق الى اسطنبول بانه سيستمر في الحرب حتى لو تم الصلح ، واخذ قادة المجاهدين الواحد تلو الآخر يبعثون الى الحكومة العثمانية مؤكدين عزمهم واصرارهم على مواصلة القتال وعدم القاء السلاح وموضحين ايضاً انهم لن يعترفوا بأي اتفاق [٣] .

وقد جرت عدة محاولات من جانب الحكومة العثمانية لارسال وفود تقوم بتهدئة السكان في ولاية طرابلس ، ولكن هذه المحاولات لم تتم بسبب اشتداد المعارضة.ففي البرلمان العثماني كان هناك عدد كبير من الاعضاء الذين وقفوا ضد

---

(١) Ibid., PP. 24-5, Declaration de Tittoni, 3-10-1912.

(٢) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، ص ١٨٥

(٣) الطاهر احمدالزاوي ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، المرجع يورد نص رسالة لاحد زعماء المجاهدين :الحكومة اسطنبول يرفض فيها ومن معه وقف الحرب ضد ايطاليا حتى لو تم توقيع الصلح بين اسطنبول وروما .

اية اتفاقية تقوم على اساس الغاء الوجود العثماني نهائيا من الولاية واعتبروا أن هذا العمل لو تم فانه سيكون كفيلاً بفقدان ثقة كل الشعوب الاسلامية والعربية في الامبراطورية العثمانية ، فضلاً عن ذلك فان المظاهرات عمت كل انحاء اسطنبول تقريباً ونادت باسقاط الحكومة العاجزة عن مواجهة ايطاليا ، فقامت حكومة اسطنبول من جانبها باعلان حالة الطوارىء في البلاد خوفاً من قيام انتفاضات عسكرية مؤيدة للرأي العام ، ويبدو ان رد الفعل هذا كان كافياً لأن تتقدم الحكومة العثمانية لايطاليا مقترحة تعديل الاتفاق السري بحيث يعرض المرسوم السلطاني الخاص بمنح الحكم الذاتي للولاية ، وكذلك سحب الحامية العثمانية منها على البرلمان العثماني للتصديق عليهما [1] .

كما اقترحت ايضاً ان تتخلى ايطاليا عن حماية السكان اذا وجد هؤلاء في أراضٍ عثمانية وكذلك التخلي عن المادة التي تفرض على الحكومة العثمانية منع ارسال السلاح من اراضيها الى العرب الذين يصرون على مواصلة الحرب [2] .

ويتضح من تراجع الحكومة العثمانية على هذا النحو ان الظروف الداخلية كانت تشكل ضغطاً عليها لا يمكنها ان تتجاهله ، وترغب في ان تتفهم الحكومة الايطالية طبيعة هذه الظروف ، وبالتالي تؤجل النظر في القضية الطرابلسية.الا ان ايطاليا لم تعد مستعدة لقبول مثل هذا الامر ونظرت اليه على انه مماطلة جديدة من جانب الحكومة العثمانية وشرعت على الفور في توجيه جزء من الاسطول الايطالي نحو الشواطىء العثمانية مع اعطاء مهلة يومين لحكومة اسطنبول للموافقة على المعاهدة [3] ، فاضطرت تحت هذا التهديد وبعد ان لاحظت أن هناك مادة في الدستور العثماني تعطي الحق للحكومة، في حالة الخطر ، لأن تعقد

---

(١) D.D.F., Ser. III, Vol. IV, P. 132, Barrére à Poincaré, 12-10-1912.

(٢) Idem.

(٣) خليفة محمد التليسي ، مذكرات جوليتي ، ص ١٣٣ - ١٥٠ .

الصلح بمرسوم قانون دون انتظار لموافقة البرلمان وابرقت الحكومة العثمانية الى وفدها بالتوقيع على الاتفاقية السرية ، في ١٥ من اكتوبر عام ١٩١٢ .

وفي ١٦ من اكتوبر صدر فرمان سلطاني بمنح الاستقلال الذاتي لولاية طرابلس ، وفي ١٧ من اكتوبر من نفس العام صدر مرسوم ملك ايطاليا بتأكيد السيادة الكاملة والشاملة لمملكة ايطاليا على ولاية طرابلس ، ثم في ١٨ من اكتوبر تم التوقيع على معاهدة الصلح في مدينة اوشي بسويسرا لتضع حدا للنزاع الايطالي ـ العثماني حول ولاية طرابلس .

وفيما يلي نعرض أهم ما جاء في الاتفاقية السرية وملاحقها بما فيها معاهدة السلام العثمانية ـ الايطالية التي تعتبر احد الملاحق الرئيسية :

اوضحت الاتفاقية السرية ان الحكومة الايطالية لا يمكنها ان تخالف القانون الصادر في ٢٥ من فبراير ١٩١٢ بضم منطقتي طرابلس وبرقة[1] ، والحكومة العثمانية بدورها لا تستطيع ان تعترف بالقانون المذكور اعترافاً صريحاً ، لذا فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على التغلب على هذه المشكلة باتباع الاسلوب التالي :

أولاً ـ ينشر السلطان العثماني خلال ٣ ايام فرماناً وفقاً للملحق الاول للاتفاقية السرية .

---

(١) كانت الحكومة الايطالية قد استبدلت « المرسوم الملكي الايطالي » الصادر بتاريخ ٥ نوفمبر من عام ١٩١١ بضم مقاطعتي طرابلس وبرقة الى املاك مملكة ايطاليا بقانون من قوانين الدولة وذلك في ٢٥ من فبراير عام ١٩١٢ حيث عرف باسم قانون الحاق طرابلس « بروما » وقد دارت مساومات عديدة بين الحكومتين العثمانية والايطالية من اجل ان تخلو المعاهدة العلنية من اي ذكر صريح للتنازل العثماني او قانون الالحاق المذكور ، ويبدو ان الحكومة الايطالية قد اقتنعت بعد ذلك بان هذه اجراءات شكلية لن تعوق حصولها على اعتراف بسيادتها من قبل الحكومات الاوروبية عقب توقيع معاهدة الصلح حول هذا الموضوع . انظر :

D.D.F., Ser. III, Vol. IV, P. 110.
Bompard à Poincaré, 11-10-1912.
PP. 143-4, Poincaré à P.Combon 13-10-1912.

ثانياً : يعين السلطان نائباً او ممثلاً له بعد أخذ موافقة الحكومة الايطالية عليه ويتقاضى مخصصاته من الخزينة المحلية للولاية اما القاضي فتدفع مخصصاته من الحكومة العثمانية ويظل عدد نواب القاضي كما كانوا قبل بداية الحرب وتدفع رواتبهم من الموارد المحلية .

ثالثاً ـ تصدر الحكومة الايطالية مرسوما ملكيا عقب الفرمان السلطاني بثلاثة ايام وذلك وفقاً للملحق الثاني من الاتفاقية السرية .

رابعاً ـ تصدر الحكومة العثمانية بعد ثلاثة ايام من المرسوم الأيطالي فرماناً بخصوص جزر بحر ايجة طبقاً للملحق الثالث من الاتفاقية السرية .

خامساً ـ بعد الانتهاء من اصدار الفرمانات والمراسيم يتم التوقيع على المعاهدة من قبل الدولتين طبقاً للملحق الرابع من الاتفاقية السرية .

سادساً ـ تتعهد الحكومة العثمانية بالامتناع عن ارسال الاسلحة والذخائر والضباط لولاية طرابلس .

سابعاً ـ التعهد بعدم مطالبة أي من الحكومتين بنفقات اطعام الاسرى او ايوائهم .

ثامناً ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بالمحافظة على سرية هذا الاتفاق ويشرع في تنفيذه بمجرد توقيعه .

تاسعاً : ملاحق هذه الاتفاقية تعد جزءاً متمماً لها[1] .

---

(١) انظر : الاتفاقية السرية وملاحقها في الملحق رقم (٦) .

وأهم ما جاء في الملحق الاول للاتفاقية السرية :

المتعلق بالفرمان السلطاني بمنح الاستقلال الذاتي لولاية طرابلس ما يلي :

تضمن فرمان السلطان العثماني محمدالخامس الصادرفي ١٦من اكتوبر ١٩١٢ اعتراف الحكومة العثمانية بعجزها عن تقديم المساعدات الفعالة والضرورية للدفاع عن الولاية وبالتالي فانه مراعاة لرفاهية السكان الحاضرة والمستقبلة من ناحية ورغبة في اجتناب الحرب المدمرة لسكان الولاية والخطر على الامبراطورية ولاعادة السلام من ناحيةاخرى فان السلطان بما لديه من حقوق سيادية يمنح مقاطعتي طرابلس وبرقة استقلالاً ذاتياً كاملاً « وعلى هذا الاساس فانه ستحكم البلاد قوانين جديدة يساهم السكان في اعدادها بما يتفق وحاجاتهم وتقاليدهم ».كما عين الفرمان شمس الدين بك نائباً أو ممثلاً للسلطان لرعاية المصالح العثمانية في الولاية لمدة خمس سنوات يمكن تجديدها او استبداله بممثل آخر ، واحتفظ الفرمان بحق السلطان في تعيين قاض للولاية ودفع مخصصاته من الحكومة العثمانية وعليه ان يختار نواباً له من علماءالولاية وتدفع مخصصات النواب وموظفي الشريعة من الموارد المحلية [1] .

أما أهم ما جاء في الملحق الثاني للاتفاقية السرية :

المتعلق بتأكيد السيادة الايطالية على ولاية طرابلس :

فهوالاشارةالى القانون رقم ٢٨الصادرفي ٢٥من فبرايروالذي ألحق الولاية للسيادة الملكية الايطالية وأوضح انه بناء على اقتراح مجلس الوزراء الايطالي فانه اصدر هذا المرسوم الملكي الذي تضمن أربع مواد: منحت اولاها العفو التام

---

(١) انظر النص الكامل للملحق الاول من الاتفاقية السرية في الملحق رقم (٦) .

العام لجميع سكان الولاية الذين اشتركوا في الحرب أو اتهموا بسببها باستثناء الجرائم المختصة بالحق العام. ونصت ثانيتها على استمرار سكان طرابلس وبرقة في التمتع بحرية اقامة شعائرهم الدينية والدعوة للسلطان أو ممثله الذي ستدفع رواتبه من الايرادات المحلية ، كما نصت نفس المادة على « احترام حقوق المصالح الدينية (الاوقاف) ، كما كانت في الماضي، وبألا يوضع أي عائق في سبيل علاقة المسلمين بقاضي القضاة » ولا نوابه المعينين منه والذين تدفع رواتبهم من الموارد المحلية . وجاءت ثالثتها تعترف لممثل السلطان بحق حماية مصالح الامبراطورية العثمانية والرعايا العثمانيين في ولاية طرابلس وفي اطار القانون المذكور اعلاه.واشارت رابعتها إلى أنه سيصدر مرسوم ملكي بتعيين لجنة تضم من بين اعضائها بعض اعيان البلاد لاقتراح الانظمة المدنية والادارية للولاية على ان تراعي اللجنة في اعمالها العادات والتقاليد السائدة في البلاد [1] .

في حين جاء الملحق الثالث للاتفاقية السرية :

يتعلق بالاجراءات التي ستتبع من قبل الحكومة العثمانية بالنسبة لسكان جزر بحر ايجة [2] .

وأهم ما جاء في الملحق الرابع للاتفاقية السرية :

معاهدة السلام العثمانية ـ الايطالية

وجاءت معاهدة السلام الموقعة في ١٨ من اكتوبر مشتملة على إحدى عشرة مادة تتلخص في النقاط التالية :

أولاً : التزام الدولتين بايقاف الحرب عقب التوقيع على هذه المعاهدة .

---

(١) انظر النص الكامل للملحق الثاني من الاتفاقية السرية في الملحق رقم (٦) .

(٢) الملحق الثالث متعلق بالاجراءات الخاصة بسكان جزر بحر ايجه ولا علاقة له بولاية طرابلس سوى كونه اداة مساومة استخدمتها الحكومة الايطالية في مواجهة الحكومة العثمانية .

ثانياً ـ تتعهد الحكومتان باستدعاء ضباطهما وجنودهما وموظفيهما المدنيين من ولاية طرابلس بالنسبة للحكومة العثمانية ومن جزر بحر ايجة بالنسبة للحكومة الايطالية على ان تبادر الحكومة العثمانية بالقيام بهذا العمل اولاً .

ثالثاً ـ تتبادل الحكومتان الاسرى والرهائن في اقرب وقت .

رابعاً ـ تتعهد الحكومتان باعلان العفو العام بالنسبة لسكان ولاية طرابلس من قبل الحكومة الايطالية ولسكان جزر بحر ايجة من قبل الحكومة العثمانية « الذين اشتركوا في النزاع او تورطوا بسبب الحرب ، ويستثنى من ذلك الجرائم العادية » كما لا يجوز محاكمة اي شخص من اي طبقة او من اي فئة كانت ، ولا المساس بشخصه أو املاكه او حقوقه وذلك بسبب اعماله العسكرية او السياسية او لآراء عبر عنها خلال الحرب .

خامساً ـ اعادة العمل بجميع المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات ، ايا كان نوعها او طبيعتها والسارية المفعول بين الطرفين المتعاقدين قبل اعلان الحرب ، بالاضافة الى اعادة أوضاع الرعايا الى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب .

سادساً ـ تعهد ايطاليا بعقد معاهدة تجارية مع الامبراطورية العثمانية طبقاً « للحقوق الاوروبية العامة » وتعديل المعاملات التجارية والجمركية .

سابعاً ـ التزام الحكومة الايطالية بازالة مكاتبها البريدية [1] من الامبراطورية العثمانية شرط ان تقوم الدول الاخرى بنفس العمل .

ثامناً ـ تأييد ايطاليا للباب العالي ومساندته في دعوته لمؤتمر اوروبي بقصد وضع

---

(١) كانت المكاتب البريدية جزءاً من نظام الامتيازات التي تتمتع بها الدول الاوروبية في الامبراطورية العثمانية .

حد لنظام الامتيازات في الامبراطورية العثمانية والاستعاضة عنه بطرق تحترم القانون الدولي .

تاسعاً ـ اعلان الحكومة العثمانية ـ اعترافاً بولاء وخدمات الرعايا الايطاليين الذين عملوا بالادارات العثمانية واضطرت الحكومة الى اعفائهم من وظائفهم عند نشوب الحرب ـ أنها مستعدة لاعادتهم الى وظائفهم التي كانوا بها ودفع مستحقاتهم عن فترة ايقافهم مع عدم حساب مدة الانقطاع ضد من يستحق منهم التقاعد .

كما تتعهد الحكومة العثمانية باستعمال وساطتها لدى المؤسسات التي ترتبط بها مثل المؤسسات المالية العثمانية (ادارة الدين العثماني ، والبنوك ، ومصلحة السكك الحديدية وغيرها) للحصول على نفس الحقوق المذكورة للموظفين الايطاليين .

عاشراً ـ تعهد الحكومة الايطالية بانها ستدفع ديونها للامبراطورية العثمانية سنويا بمبلغ تعادل قيمته معدل دفعه كل سنة من السنوات الثلاث التي سبقت الحرب وتحول هذه الدفعات الى وزارة المالية بعد الحصول على دخل المقاطعتين (طرابلس وبرقة) كما ستتولى لجنة من الدولتين تحديد القيمة التي تدفع سنويا ، واذا لم يتفق اعضاء اللجنة تستعين الدولتان بطرف ثالث يتولى تصفية الخلاف فإذا لم ينجح في ذلك تقوم كل دولة من الدولتين المتعاقدتين باختيار دولة اخرى لتكون ممثلة لها في مناقشة الخلاف ويعد القرار نهائيا فيما بعد . وسيكون من حق الحكومة الايطالية او وزارة المالية العثمانية استبدال القيمة السنوية التي تدفعها الحكومة الايطالية بمبلغ نقدي بالاضافة الى ٤٪ كفوائد موازية للدخل السنوي ، وتعلن الحكومة الايطالية ان المبلغ السنوي لن يكون اقل من مليوني ليرة ايطالية وانها مستعدة لتحويل ذلك المبلغ الى وزارة المالية العثمانية حالما يطلب منها ذلك .

حادي عشر - يسري مفعول هذه المعاهدة من يوم توقيعها[1] .

من الواضح ان الاتفاقية السرية تؤكد حقيقة تواطؤ الحكومة العثمانية آنذاك على حساب سكان ولاية طرابلس لصالح ايطاليا، وما ورد فيها من بنود يوضح ذلك ويكشف ان كل ما كان يهم الامبراطورية العثمانية هو حفظ هيبتها السياسية والدينية حتى لا تبدو امام الرأي العام العربي والاسلامي في صورة الاستسلام والتخاذل .

ان النص في المادة الاولى من هذه الاتفاقية على اصدار فرمان سلطاني بمنح مقاطعتي طرابلس وبرقة الاستقلال الذاتي هو محاولة للتمويه على سكان الولاية وتضليلهم بان الحكومة العثمانية لم تفرط في حقوقهم التي يجب ان يقرروها بأنفسهم في الوقت الذي تعلم فيه الحكومة الايطالية ما ينطوي عليه هذا الفرمان وبالتالي فهي تدرك انه لا يعدو ان يكون اجراء شكليا حتى لا يتهم الباب العالي بالاستسلام للمطالب الايطالية ويتجنب اية اعتراضات قد تثور لعرقلة الاتفاقية .

اما فيما يتعلق بالمادتين الثانية والثالثة فهما دليل على ان الحقوق السيادية للامبراطورية العثمانية على ولاية طرابلس قد انتقلت الى مملكة ايطاليا ، فالنص على ضرورة الحصول على موافقة الحكومة الايطالية قبل تعيين ممثل السلطان في الولاية يعني ان ممارسة السلطات السيادية قد اصبحت في يد ايطاليا التي يجب ان يؤخذ رأيها في اية اجراءات تخص الولاية وهو ما اكدته أيضاً المادة الثالثة التي اعلنت اصدار مرسوم ملكي من قبل الحكومة الايطالية بالعفو العام عن سكان

---

(١) انظر النص الكامل للملحق الرابع من الاتفاقية السرية ، معاهدة السلام العلنية الايطالية العثمانية في الملحق رقم (٦) .

الولاية وبحق هؤلاء السكان في اقامة شعائرهم الدينية بحرية مما يعني ان ايطاليا قد اصبحت تباشر سلطاتها بالفعل على الولاية .

ورغم ان المادة الرابعةمن الاتفاقية السرية لا تتعلق بالمسألة الطرابلسية اذ نصت على اصدار فرمان سلطاني بالعفو عن سكان جزر بحر ايجة الذين حاربوا ضد الحكومة العثمانية او وقفوا ضدها فانها اعطت الدليل الواضح على عملية التواطؤ والمساومة التي تمت بين الحكومتين الايطالية والعثمانية .

وبما أن المادة الخامسة من الاتفاقية قد دعت الى التوقيع على معاهدة السلام العلنية عقب الانتهاء من اصدار المراسيم الثلاثة الواردة في المواد السابقة لهذه المادة فان ذلك يوضح ان معاهدة السلام تصبح لا قيمة لها دون تحقق الشروط الواردة في الاتفاقية السرية ، وحيث وجدت معاهدة لتسوية المسألة الطرابلسية وايقاف الحرب العثمانية ـ الايطالية فما معنى الاتفاقية السرية ان لم يكن التسليم بحق ايطاليا في السيطرة على ولاية طرابلس ؟

ثم ان تعهد الحكومة العثمانية في المادة السادسة بالامتناع عن ارسال السلاح والذخائر او الضباط هو بمثابة تخلي هذه الحكومة عن الدفاع عن جزء منها او ولاية من ولاياتها فجأة بحجة اعطاء الاستقلال الذاتي والعجز عن الدفاع عنها ، وكان يمكن ان يكون هذا الامر مقبولاً فيما لو تم في ظروف غير هذه .

وقد اوضحت المادة السابعة التفاهم بين الحكومتين على عدم المطالبة بالنفقات المترتبة على الحرب وكأن القضية مالية بحتة بالنسبة للامبراطورية العثمانية وهي حقيقة تأكدت في المادة العاشرة من معاهدة السلام .

واكدت المادة الثامنة أن الطرفين قد اتفقا على سرية ما جاء في الاتفاقية مع اعطاء اي من الحكومتين حق الخيار في عرض الاتفاقية السرية مع المعاهدة العلنية على البرلمان فقط الامر الذي يبرز اهميةهذه الاتفاقيةوالخشيةمن ردود الفعل التي قد تترتب على اعلانها فجعلتها المادة الثامنة مقصورة على عدد محدود من الناس

(البرلمان العثماني) هم بالطبع ليسوا من سكان ولاية طرابلس .

وأخيراً بينت المادة التاسعة ان الملاحق المنصوص عليها في الاتفـاقية هي جزء مكمل لها بما فيها الملحق الخاص بمعاهدة السلام اي انها على درجة واحدة من الاهمية وان كانت الاتفاقية السرية هي الأساس .

ويلاحظ على معاهدة السلام المعلنة عدة نقاط :

بالنسبةلنص المادةالاولى تعتبر خروجاً عن المألوف فقد جرت العادةفي مجال العلاقات الدوليةان تكون هناك هدنةيتم خلالها ايقاف العمليات الحربيةثم يلي ذلك معاهدة صلح ، ولكن الذي حدث بالنسبة لاتفاقية « اوشي » ان معاهدة الصلح سبقت اقامة الهدنة وايقاف اطلاق النار وهي حالة لم ترد إلا في الحرب الروسية ـ اليابانية ، وواضح من المادة الثانية ان عملية استدعاء ضباط وجنود وموظفين عثمانيين من احدى الـولايات العثمانية هو بمثابـة تخـل عن ادارة هذه الولاية حتى لو تم ذلك بعد صدور الفرمان السلطاني بمنح الاستقلال ، فصدور هذا الفرمان كان في ١٦ من اكتوبر والتوقيع على معاهدة الصلح تم في ١٨ من اكتوبر مما يبين ان النية كانت مبيتة على التسليم في ولاية طرابلس لايطاليا .

ورغم ان الاعتراف المبـاشر بسيادة ايطـاليا على الـولاية لم يرد في المادة الرابعة فـإن التعهد الذي منحته الحكومة الايطالية بالعفو الشامـل عن سكان طرابلس وبرقة بموجب هذه المادة كان يعني انها تمارس حقوقاً سيادية كاملة على الولاية ، وفي المادة الخامسة يتأكد انتصار وجهة النظر الايطالية ، فقـد جرت العادة على ان المعاهدات او الاتفاقيات الثنائية تعتبر ملغاة بمجرد قيام حرب بين دولتين ترتبطان بمعاهدة او اتفاقية بعكس الحال بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات والالتزامات الجماعية ـ ايا كان نوعها او طبيعتها ـ المعقودة والسارية المفعول بين الطرفين قبل نشوب الحرب وكأن الحرب لم تكن .

وفيما يتعلق بالمادة السادسة التي لم ترد الاشارة اليها في الاتفاقية السرية

فقد جاءت بشأن اجراء تعديلات على الاتفاقات والمعاملات التجارية والجمركية بين الامبراطورية العثمانية وايطاليا او الدول الاوروبية الاخرى ، ويبدو انها وردت اما لابعاد اية شكوك حول التواطؤ في معاهدة السلام أو انها إتمام للمساومات التي لم ترد في الاتفاقية السرية خاصة وان اغلب التعديلات التي جاءت في هذه المادة كانت مشروطة .

وبالنسبة للمادة السابعة التي نصت على الالتزام بازالة مكاتب البريد الايطالية في الامبراطورية العثمانية بشرط ان تقوم الدول الاوروبية الاخرى التي لديها مكاتب مماثلة بازالتها ، وهذا يعني ان وجود هذه المكاتب كان يتنافى ومبدأ سيادة الدولة (بمعنى حرية التصرف في شؤونها الداخلية وفي تنظيم حكومتها ومرافقه العامة وفي فرض سلطانها على كافة ما يوجد على اقليمها من اشخاص وأشياء) ويترتب على ذلك انه لايجوز لاية دولة او هيئة اخرى ان تباشر سلطانها في اقليم الدولة ، ومع هذا فقد جعلت ايطاليا شرط ازالة مكاتبها البريدية اساساً للمساومة ، وعملاً معلقاً على اجراء مماثل من قبل الدول الاوروبية الاخرى .

اما المادة الثامنة وهي أيضاً لم ترد في الاتفاقية السرية فانها توضح تحايل ايطاليا باظهار نواياها الطيبة تجاه الامبراطورية العثمانية عن طريق موافقة الحكومة الايطالية على دعوة حكومة اسطنبول لعقد مؤتمر اوروبي يضع حدا لنظام الامتيازات ويستبدل به ما يتفق والقانون الدولي ، ولكن ايطاليا تعلم انه من الصعوبة بمكان اقناع بقية الدول الاوروبية المستفيدة من هذا النظام بتغييره ، وبالتالي فليس هناك ما يمنع من تأييد دعوة اسطنبول في خطوة تشعر الحكومة الايطالية بعدم جدواها .

وتضيف المادة التاسعة تنازلاً جديداً لصالح ايطاليا يتعلق بالرعايا الايطاليين في الاقاليم العثمانية وتكاد تتناقض هذه المادة مع المادة السابقة لها ،ففي الوقت الذي ترغب فيه حكومة اسطنبول بازالة نظام الامتيازات تعيد في المادة التاسعة الرعايا الايطاليين الى سابق وظائفهم بكل امتيازاتهم .

وعن نص المادة العاشرة الذي يتحدث عن الدين العثماني يبرز الاعتراف بسلطة ايطاليا على ولاية طرابلس ، ففي تعهد الحكومة الايطالية بدفع الدين العام يتضح اثر الميراث الدولي في الديون العامة ، فرجال القانون يفرقون في حالة الميراث بين نوعين :

حالة الميراث الكلي : حيث تنتقل كافة ديون الدولة المورثة من ذمتها الى ذمة الدولة الوارثة ، وهذا في نظير استفادة الدولة الاخرى من موارد الاقليم الذي ضمته وتطبيقاً لقاعدة ان الوارث يأخذ التركة بما عليها من الديون » [1] .

وحالة الميراث الجزئي : « فان العرف الدولي جرى على ان الديون المحلية التي تكون الدولة قد التزمت بها لمصلحة ذلك الجزء من الاقليم الذي انفصل عنها هذه الديون المحلية تنتقل بأكملها الى ذمة الدولة التي انتقل اليها الاقليم » [2] .

وهكذا يمكن القول انه طالما اصبحت ايطاليا صاحبة السيادة على مقاطعتي طرابلس وبرقة فانه يتعين عليها ، طبقاً لفكرة الميراث الدولي ، ان تدفع ما عليها من ديون للخزينة العثمانية .

(١) انظر الدكتور محمد حافظ غانم ، القانون الدولي العام ، الطبعة الاولى ، (القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٧٢) ، ص ٢٤٠

(٢) انظر ايضا د. عبد العزيز محمد سرحان ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٨ .

الخاتمة

انطلق هذا البحث في محاولة تحليل الغزو الايطالي لولاية طرابلس في مطلع القرن العشرين من فرضية اساسية ، وهي أن قرار السياسة الخارجية يعتبر محصلة لتفاعل كل من المتغيرات الداخلية ممثلة في الخبرة التاريخية والقوى الاقتصادية والمصالح الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي من ناحية ، والمتغيرات الخارجية ممثلة في اتجاهات القوى الدولية المؤثرة وتطورات مصالحها المتبادلة ، بالاضافة الى ما يمكن تسميته دور القوى المعنوية من ناحية اخرى .

وتوضح الحالة الدراسية التي عنى بها هذا البحث عمق التفاعل بين هذين النوعين من المتغيرات من حيث المبدأ ، وفي اطار ذلك يوضح البحث أيضاً أنه ينبغي التمييز بين مرحلتين اساسيتين بخصوص قرارات السياسة الخارجية : **اولاهما** : مرحلة اتخاذ القرار ، وهنا يبرز أساساً دور المتغيرات الداخلية باعتبارها المتغير الأصيل في دفع التطورات ، مع عدم التقليل من أهمية المتغيرات الخارجية ايضاً . **وثانيتهما** : مرحلة تنفيذ القرار ، وهنا تلعب المتغيرات الخارجية دوراً أكثر أهمية لان القرار يصطدم بالبيئة الدولية بأوسع معانيها ويصبح مستقلا الى حد ما عن القوى التي اطلقته ، ومع ذلك تلعب القوى المحلية دوراً أيضاً في هذه المرحلة وأن يكون دوراً مساعداً . ليس ذلك فحسب ، بل ان أي تساؤل عن مستقبل فكرة الغزو ينبغي أن ينطلق أيضاً من تحليل مجموعة المتغيرات

الداخلية والخارجية السائدة للاجابة عن هذا التساؤل البسيط : هل يمكن تكرار عمليات الغزو في الربع الاخير من القرن العشرين ؟

للاجابة عن هذا التساؤل ، ينبغي استخلاص ما تكشف عنه هذه الدراسة بخصوص التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية وأثر ذلك سواء في مرحلة اتخاذ قرار الغزو ، او في مرحلة تنفيذه .

١ ـ مرحلة اتخاذ القرار :

يكشف تحليل مجموعة الدوافع التي حركت الاستعمار الايطالي لغزو ولاية طرابلس عن دور المتغيرات الداخلية في اتخاذ قرار الغزو باعتبارها تمثل ما يمكن تسميته « المتغير الأصيل » في هذه الرحلة بالاضافة الى دور المتغيرات الدولية التي كان لها دور « المتغير التابع » .

ففي اطار البيئة الداخلية الايطالية توافرت متغيرات ثلاثة دفعت باتجاه التوسع الاستعماري بصفة عامة وغزو ولاية طرابلس على وجه الخصوص ، وعندما طرحت الفكرة ووجدت المبررات أصبح المجال مُهيَّأً لاتخاذ القرار :

اولاً : في ظل الظروف التاريخية التي عرفتها ايطاليا في اعقاب الوحدة القومية طرحت فكرة مستعمرات المنفى ثم كان الاحتلال من رد فعل أدى الى توجه استعماري ايطالي الى شرق افريقيا،وعندما مني هذا التوجه بالهزيمة في اثيوبيا طرحت شعارات أخرى بضرورة محو عار هذه الهزيمة واستعادة الأراضي التي كانت تسودها الامبراطورية الرومانية القديمة ، فكان مولد فكرة غزو ولاية طرابلس .

ثانياً : قادت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ايطاليا آنذاك الى ايجاد المبررات العملية لفكرة الغزو ، فالازدهار الصناعي والاقتصادي الذي جاء في اعقاب دخول الثورة الصناعية الى ايطاليا وتحولها الى مرحلة

الرأسمالية أدى الى جذب انظار القوى الاقتصادية الى هذه الولاية وحث تلك القوى على التفكير جدياً في مسألة احتلالها ، وفي الوقت ذاته أدى هذا التطور الصناعي والاقتصادي الى بروز مشكلات عديدة في المجتمع الايطالي بزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب وزيادة الفوارق بين الطبقات في ظل ظروف تطور سكاني كبير مما أدى الى فرض ضغوط متعددة على صانع القرار في سعيه لحل مثل هذه المشكلات ، ومن هنا بدأ توجيه الانظار الى الخارج بحثاً عن منطقة جديدة خارج ايطاليا كمتنفس لها من ناحية ، ويمكن أن تكون مورداً للمواد الخام ، وموطناً للأسواق الجديدة وميداناً لاستثمار رؤوس الأموال من ناحية اخرى .

ثالثاً : كانت الملابسات السياسية التي عرفتها ايطاليا من حيث عدم استقرار النظام السياسي ، والانقسام والصراع بين صفوف الصفوة الحاكمة وبروز دعاة الاستعمار بمثابة العنصر المعجل الذي سمح باتخاذ قرار الغزو ، ففي مثل هذه الظروف كان قرار احتلال ولاية طرابلس مماثلاً في ظروفه للقرار السابق باحتلال شرق افريقيا .

وفي اطار البيئة الدولية : كانت هناك أيضاً متغيرات ثلاثة ساندت فكرة الغزو الايطالي لولاية طرابلس ، **أولها** : عامل الجذب ، **وثانيها** : عامل التشجيع ، **وثالثها** : عامل التقبل .

فمن الناحية الاولى : مثلت ولاية طرابلس أهمية اقتصادية واستراتيجية على الاقل من وجهة نظر الساسة الايطاليين ، وبناء على الدراسات والبحوث الايطالية التي اجريت حولها في تلك الفترة ، وبالتالي فان الاعتقاد بامكانية الاستثمار الاقتصادي من ناحية ، واهمية الموقع الاستراتيجي كمدخل لافريقيا ونقطة تمركز وانطلاق لايطاليا الى جميع الاتجاهات من ناحية اخرى كان عامل

الجذب لدى صانعي القرار السياسي الذي يقوي احلام اعادة امجاد الامبراطورية الرومانية ووضع ايطاليا في مصاف الدول الكبرى .

ومن الناحية الثانية : ضاعف من عامل الجذب هذا ، عامل آخر تمثل في تداعي الحكم العثماني في ولاية طرابلس من الناحيتين السياسية والعسكرية ، فضلاً عن تجزئة السلطة داخلها ما بين الدولة العثمانية والحركة السنوسية الامر الذي شجع ايطاليا على استغلال كافة هذه العناصر .

وساهمت الاوضاع الداخلية في الامبراطورية العثمانية نفسها في تلك الفترة أيضاً مساهمة فعالة في تشجيع ساسة ايطاليا للاقدام على غزو ولاية طرابلس ، ولقد تفاعل في هذا المجال ضعف الامبراطورية بسبب الانتفاضات والثورات التي قامت في اقاليمها وولاياتها ، بالاضافة الى تدخل الدول الاوروبية في شؤونها الداخلية ، ثم قيام الثورة التركية بصورة كشفت عن اختلال نظام الحكم العثماني وضعفه ، مما أدى في النهاية الى استنزاف هذه الامبراطورية اقتصاديا وعسكريا وتشجيع ايطاليا على محاربتها وغزو ولاياتها .

ومن الناحية الثالثة : يمكن القول ان اتجاه الدول الكبرى للاستعمار آنذاك كان عاملاً مساعداً على قبول الاتجاه الاستعماري الايطالي من قبل تلك الدول ذات السبق في الحركة الاستعمارية ، بمعنى ان البيئة الدولية كانت تقبل في هذه المرحلة التاريخية فكرة الغزو الاستعماري من الناحيتين الشرعية او الفكرية والفعلية ، كما كان خضوع العلاقات الدولية في تلك المرحلة لمؤثرات جديدة اقتصادية وديموغرافية وسياسية ثم اشتداد التكالب الاستعماري وتعدد التحالفات والاتفاقيات السرية بين الدول الاوروبية عنصراً آخر دعم حركة التوجه الاستعماري الايطالي .

٢ ـ مرحلة تنفيذ القرار :

في مرحلة تنفيذ القرار يمكن القول أن الاستراتيجية التي اتبعها الاستعمار

الايطالي في غزو ولاية طرابلس كانت تعكس في داخلها ذلك التفاعل الهام بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية وان كان من اللازم الاقرار بأن قرار الغزو بمجرد اصداره يصبح خاضعاً في تطوراته لتأثير واتجاهات المتغيرات الخارجية التي تلعب في هذه المرحلة الدور الاكثر حسماً .

فعلى المستوى الداخلي ، كان دور المتغيرات الداخلية بارزاً بصفة خاصة في مجالي الصحافة والاحزاب السياسية الايطالية فلقد وضح دور الصحافة الايطالية بصورة كبيرة في تكتيل الرأي العام الايطالي لتأييد الغزو من جانب والضغط على صانعي القرار السياسي من جانب آخر ليتخذوا قراراً في هذا الاتجاه ، وقد استعملت الصحافة في ذلك كل اساليب الاغراء والاكراه في نفس الوقت .

فبالنسبة لتكتيل الرأي العام الايطالي ، أثارت الصحافة فكرة الامجاد القديمة للامبراطورية الرومانية والرسالة الحضارية للشعب الايطالي ثم ركزت على الحلول الشافية لمشكلات الايطاليين الاقتصادية والاجتماعية .

وبالنسبة للضغط على صانعي القرار السياسي ، لم تتورع بعض الصحف عن شن الحملات العنيفة عليهم مبرزة تخليهم عن مسؤولياتهم التاريخية وعن تأكيد الذات القومية لايطاليا ، ولم تنجح الصحف المعارضة للغزو سواء كان منطلقها عقائديا او اقتصاديا او تعكس خبرة معارك سابقة في وقف هذا الاتجاه .

كذلك تزامن دور الصحافة الايطالية مع دور الاحزاب السياسية فقد ساهمت هذه الاخيرة بدورها في اعداد المواطن الايطالي لتأييد قرار الغزو ومساندته ، وبالتالي في دعم موقف صانع القرار السياسي في مواجهة المعارضة وللاسراع باتخاذه ، والضغط على صانع القرار اذا تردد في ذلك .

وفي نفس الوقت كشف موقف الاحزاب السياسية من عملية الغزو الايطالي لولاية طرابلس عن دور وموقف المعارضة الحزبية بصورة واضحة للغاية حيث قاد الحزبان الاشتراكي والجمهوري حملة مضادة لهذه العملية الا ان كافة اساليبها في

معارضة الغزو من نشاط صحفي ومنشورات واضرابات قد فشلت في وقف الحملة الاستعمارية المحمومة وعرضت قوى المعارضة للانشقاق ، حيث بدأت بعض فصائلها في التأثر بالدعاية الاستعمارية التي اطلقتها الحكومة الايطالية .

وعلى المستوى الخارجي : استطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تحقق نجاحاً كبيراً في اعداد المسرح الدولي لقبول استعمارها لولاية طرابلس وفي الحصول على اعتراف صريح بأطماعها الاستعمارية في تلك الولاية من الدول الاوروبية الكبرى التي كانت محوراً للعلاقات الدولية آنذاك وهي المانيا ، والنمسا ، والمجر ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وذلك بانتهاجها لمبدأ التنازلات المتبادلة « كأسس لتحقيق المصالح المتبادلة » فضلاً عن استغلالها للتناقضات التي كانت قائمة بين هذه الدول او التي كانت تنشأ من آن لآخر فيما بين البعض والبعض الآخر .

وبالاضافة الى ما تقدم فقد ابرزت عملية الغزو العسكري لولاية طرابس ملاحظتين هامتين :

اولاهما : ارتباط المصالح الاستعمارية بعضها بالبعض الآخر ، فقد ارتبط توقيت بدء الحملة العسكرية على ولاية طرابلس بحل المسألة المراكشية بين فرنسا والمانيا ، لمصلحة الاولى ، وذلك لاعطاء حرية الحركة لايطاليا في العمل دون معارضة احدى الدولتين تطبيقاً لمبدأ التنازلات المتبادلة .

ثانيتهما : أن المقاومة الوطنية التي تصدت للحملة العسكرية وعملية الانزال العسكري بصفة خاصة قد أبرزت خطأ التقديرات الايطالية التي روجت لفكرة الاستيلاء على ولاية طرابلس بسهولة بعد نزهة بحرية ، وبالتالي خطأ كافة البيانات والدراسات التي اعدت في هذا الخصوص من قبل ، فاشتداد المقاومة الوطنية ضد الاحتلال اكد صعوبة تحقيق الحلم الايطالي ودفع لاتخاذ قرار بضم الولاية الى مملكة ايطاليا في محاولة لارغام

الامبراطورية العثمانية على الاعتراف بضياع هذا الجزء منها ، كأمر واقع ، وايقاف العمليات العسكرية لسكان الولاية ضد القوات الايطالية ، ورغم ذلك فان هذا الامر زاد من تعقيد الموقف بين ايطاليا والامبراطورية العثمانية ودعا الى تدخل الدول الاوروبية للقيام بدور الوسيط بين الاطراف المتحاربة .

ومن هنا يمكن القول : ان المتغيرات الخارجيةتلعب الدورالاساسي بصفة خاصة في عملية تسوية الاوضاع المترتبة على الاشتباكات العسكرية بين الاطراف المتحاربة ، مع افساح المجال لدور المتغيرات الداخلية في داخل هذه الاطراف نفسها لكي تمارس دوراً لا يمكن التقليل من اهميته في توازن القوى الذي يعقب الحروب بصفة خاصة .

فمن ناحية اولى ، كشفت المبادرات التي بذلتها الدول الكبرى لمحاولة تسوية العلاقات العثمانية ـ الايطالية اثناء الغزو عن امرين :

أولهما : ان تحقيق اهداف ومصالح واطماع أية دولة اوروبية يأتي في مقدمة اي عمل تنوي القيام به .

ثانيهما : التناقض القائم بين مصالح وأهداف الدول الاوروبية الكبرى المعنية بالمشكلة .

فعقب تعقد النزاع الايطالي ـ العثماني سارعت أكثر من دولة اوروبية بتقديم مبادرة لتسوية النزاع بين الدولتين المتحاربتين ، ولكن هذه المبادرات في مجموعها اوضحت أنها كانت تضع مصالح واهداف كل دولة الى جانب ما كانت تراه من حل للمشكلة ، وفي ذات الوقت ابرزت عدم امكانية اتفاق الدول الكبرى حول مبادرة معينة مما أدى الى تعثر محاولات التسوية .

ومن ناحية ثانية : كان الموقف العسكري لكل من الامبراطوريةالعثمانية

وايطاليا في ولاية طرابلس فضلاً عن الضغوط الداخلية والاقتصادية والسياسية للدولتين المتحاربتين هو القاسم المشترك الذي حتم على الطرفين الالتجاء الى المفاوضات الثنائية المباشرة .

فالانهاك العسكري الذي وصلت اليه الحامية العثمانية في ولاية طرابلس في صراع غير متكافىء من ناحية مقارنة القوات العسكرية بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية السيئة وازدياد الديون الخارجية للامبراطورية العثمانية ، كل ذلك في اطار اضطراب الحياة السياسية الداخلية بسبب الثورات والانتفاضات والصراع على السلطة ، قد دفعها للبحث عن حل للنزاع بأسرع ما يمكن .

كذلك كان الحال بالنسبة لايطاليا ، فقد تزايدت خسائرها في المعارك الدائرة في ولاية طرابلس ، كما انها لم تتمكن من فرض سيطرتها إلا على جزء بسيط منها بسبب المقاومة العنيفة من قبل القوى الوطنية ، ولقد ضاعف من تأثير ذلك ازدياد النفقات العسكرية نتيجة احتلال جزر الدوديكاينز والرغبة في توسيع رقعة العمليات الحربية في ولاية طرابلس مما ادى في النهاية الى مجموعة من المشكلات المالية بالغة الصعوبة لايطاليا خاصة وقد تواكب ذلك مع اشتداد حدة المعارضة في الداخل للسياسة الاستعمارية التي لم تنجح في السيطرة على ولاية طرابلس مما دفع ايطاليا بدورها للبحث عن حل للمشكلة عبر الالتقاء بالامبراطورية العثمانية في مفاوضات مباشرة .

وتكشف خبرة الغزو الايطالي لولاية طرابلس عن ان التوجه الاستعماري الايطالي قد اعتمد على ثلاثة أسانيد داخلية أساسية ، كما صدر في اطار بيئة دولية موافقة لفكرة الغزو الاستعماري ، ومن هنا يجيء التساؤل المبدئي عن دور هذه الاسانيد في المرحلة المعاصرة ، ويكتسب التساؤل اهميته من امكانية تكرار الغزو .

لقد اعتمد الاستعمار الايطالي :

أولاً : على الاساس التاريخي ، فلقد اندفعت ايطاليا تحت تأثير الظروف التاريخية في بداية القرن العشرين لغزو ولاية طرابلس بدعوى استعادة الحقوق التاريخية على هذه الأرض التي كانت تسودها الامبراطورية الرومانية في القرون الاولى.

الا أن هذا الاساس التاريخي الذي اتخذه الاستعمار الايطالي منطلقاً ومبرراً لا ينطبق على الاستعمار الانجليزي أو الاستعمار الفرنسي أو بقية القوى الاستعمارية ، ومع ذلك فان الاساس التاريخي ـ لا زال يجد له بعض الممارسات فهو يعتبر من أهم المبررات التي تستند اليها بعض الدول التي تريد التوسع ، فلو نظرنا بشيء من التحفظ الى مشكلة الحدود الاقليمية التي تثار من حين لآخر بين عدد من الدول لوجدنا ان الأساس التاريخي يعد من المطالب الرئيسية للدول المتنازعة وتبدو هذه الظاهرة اكثر وضوحاً في افريقيا .

كما أن دعوى الحقوق التاريخية استخدمتها اسرائيل لتكتيل اليهود في مواجهة الدول العربية عندما طالبت بدولة تمتد من النيل الى الفرات .

ثانياً : كما استند الاستعمار الايطالي إلى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فهذه الاوضاع التي عرفتها ايطاليا في أعقاب ثورتها الصناعية كانت احد دوافعها لغزو ولاية طرابلس آنذاك .

ولكن الاوضاع الاقتصادية دون غيرها كانت الحافز لبقية القوى الاستعمارية لتقسيم العالم ونهبه ، وبالتالي فان هذه الاوضاع الاقتصادية في اوروبا والدول الكبرى (التي سببها الحاجة للاسواق الخارجية ، واستثمار رؤوس الاموال والمواد الخام مع تغير نوعية هذه المواد ، ظلت الحاجة اليها كما هي . .) فهل يمكن ان تدعو هذه الاوضاع للغزو الاستعماري من جديد ؟

ان هذه الاوضاع تتضمن الاحتمالين معاً ، بمعنى أنها قد تدفع للغزو من جديد ، خاصة إذا وضع في الاعتبار الاشكال غير المباشرة للتدخل الاستعماري الشائعة في عالم اليوم ، وقد تقود لتدعيم اسس الامن والتعاون عبر الحوار والاتفاق بين الدول الغنية والفقيرة أو بين الدول المصدرة للمواد الخام والدول الصناعية فيما لو نظرنا الى مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في هذه الايام أيضاً .

ثالثاً : كذلك استند الاستعمار الايطالي إلى الملابسات السياسية الداخلية التي سمحت بظهور قيادة سياسية في الغالب متطرفة تؤمن بالتوسع والسيادة العنصرية ، وذلك في اطار حالة من حالات عدم استقرار النظام السياسي .

فهل تسمح معطيات العصر الحديث باعادة تأثير هذه الملابسات السائدة في اكثر من دولة لتقود الى نفس النتائج ؟

وهل يمكن القول بأن التوسع الاستعماري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ كان احد منطلقاته الملابسات السياسية في اسرائيل ذلك العام ؟

ومن ناحية اخرى ، فلقد انطلق الغزو الايطالي لولاية طرابلس في ظل بيئة دولية تقبل فكرة الغزو ، اما في الاوضاع المعاصرة للمجتمع الدولي فانه يمكن التسليم عموماً بأن هذه البيئة لم تعد تقبل فكرة الغزو الاستعماري ولو من الناحية الشرعية والفكرية ، فالمواثيق الدولية التي ابرمت منذ الحرب العالمية الاولى جسمت في النزاع الذي كان قائماً حول مشروعية الفتح او الغزو لاكتساب الملكية الاقليمية واجمعت على استبعاده من الوسائل المشروعة التي يجوز للدول الالتجاء اليها في علاقاتها وتصرفاتها ابتداء من عهد عصبة الامم عام ١٩١٩ الى برتوكول جنيف عام ١٩٢٤ واتفاقات لوكارنو عام ١٩٢٥ وميثاق باريس عام ١٩٢٨ وحتى الاوضاع التي استقرت في ميثاق الامم المتحدة .

فمع التسليم بأن المناخ الدولي الجديد اصبح يشكل تحولاً كبيراً في مواجهة

الافكار والدعاوى الاستعمارية التي تتناقض مع قيم ومبادىء انسانية اخذت تسترد قيمتها وبدا المجتمع الدولي يرددها ويقرها من خلال المواثيق والاعراف الدولية ، الا أنه ما يزال من الخطأ استبعاد احتمالات قيام غزو استعماري آخر وان يكن بشكل غير مباشر .

لا شك أن هناك متغيرات دولية قد تتيح فرصاً أفضل لمحاربة فكرة الغزو ، كما أنها قد تعمل على اعادتها .

فمن معطيات المناخ الدولي الجديد ، الثورة العلمية والتكنولوجية وأيضاً تعقد مشكلات التجارة الدولية من منافسة اقتصادية وتجارية الى ازمات اقتصادية ونقدية الى تضخم وبطالة ، فضلاً عن مشكلات التكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية وما يتسم به العالم من استقطاب ايديولوجي .

فمن ناحية اولى ، هذا المناخ قد يساعد على اعادة التلويح بفكرة الغزو الاستعماري لانه اذا وضع في الاعتبار أن الدوافع الاقتصادية ، من البحث عن اسواق خارجية واستثمار لرؤوس الاموال الى البحث عن المواد الخام ، كانت هي المحرك الأساسي وراء معظم الحركات الاستعمارية التي عرفها العالم ، فان هذه الدوافع لا زالت قائمة .

ومن ناحية ثانية : يمكن القول بأن البيئة الدولية في عصرنا لم تعد تقبل الغزو الاستعماري العسكري فان الاستعمار قد تخلى عن اساليبه ووسائله القديمة وبصفة خاصة الوسائل العسكرية منها واتخذ اشكالاً وصوراً جديدة تأتي على رأسها السيطرة الاقتصادية الاحتكارية والشركات المتعددة الجنسية .

ويضاف الى ما تقدم أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت حركة المقاومة ضد الاستعمار بفعل الحركات القومية في الكثير من دول آسيا وافريقيا والشرق الاوسط مما أدى الى حصولها على استقلالها السياسي ، وبالتالي فان هذه الفترة بوجه خاص تعتبر نهاية عصر الاستعمار بمفهومه التقليدي ، كما تعني في

الوقت ذاته بداية ظهور شكل آخر من اشكال الاستعمار هو الذي اصبح يعرف بالاستعمار الجديد حيث اختلفت ادوات السيطرة الاستعمارية واتخذت طابعاً غير مباشر .

ومن ناحية ثالثة : ينبغي الاشارة الى ظاهرة الوفاق في المحيط الدولي بين الدولتين العملاقتين ، ويمكن القول ان هذا المناخ يقود الى دعم السلام العالمي ويفتح المجال امام تعاون دولي كالحوار بين الشمال والجنوب ـ الذي بدأت جلساته الاولى بمبادرة فرنسية ـ خاصة بعد ان ظهرت ظروف اكثر مواتاة للتفاهم المتبادل بين الدول ، كما اتسعت منطقة المصالح المشتركة والتعاون مع تزايد الانفراج في العلاقات الدولية بين مختلف دول العالم وهو انفراج بدأ يمتد اليوم الى غالبية الدول في علاقاتها المتبادلة .

ان تصدع الامبراطوريات الاستعمارية القديمة وما يعكسه هذا التصدع من تغيير عميق في توازن القوى العالمي وما يقود اليه من توسيع ودعم العوامل الموضوعية لرفض فكرة الغزو الاستعماري ، قد اوجد عوامل عديدة في المجتمع الدولي منها :

١ ـ نمو الوعي بخطر الغزو الاستعماري من جانب غالبية الشعوب والامم .

٢ ـ نمو قوى السلام في العالم ومواقفها ونضالها المتواصل ضد الحرب والغزو الاستعماري .

٣ ـ التنفيذ العملي لمبدأ المنفعة المتبادلة في العلاقات بين الدول الذي يساهم في تحسين المناخ الدولي في العالم .

كما ان التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية تجد على وجه الخصوص انعكاساً لها في مبادىء سياسية وقواعد ومفاهيم مناسبة في القانون الدولي المعاصر لم تكن مطروحة ابان التكالب الاستعماري ثم اخذت تجد لها مكاناً تدريجياً

واصبح الامن والتعاون الدولي مطلباً ملحا لعصرنا بدلاً من الغزو والاحتلال الاستعماري ، بالاضافة الى أن الرأي العام العالمي لم يعد كماً مهملاً في الشؤون الدولية والعالمية ولم يعد قوة معزولة او محاصرة كما كان من قبل بل أصبح ذا تأثير أكبر على صانعي القرار السياسي في بلدان كثيرة .

ولعل هذه الدراسة تفتح المجال أمام دراسات تتناول تأثير الاستعمار الايطالي على الواقع الليبي سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو من الناحية السياسية ، بل ان هذه الدراسة تمثل مقدمة أولية متواضعة لدراسة العلاقات الايطالية الليبية في فتراتها السابقة وفي الفترة المعاصرة ، وتقدم نموذجاً من نماذج الحركات الاستعمارية التي عانت منها معظم الدول العربية ، وما زالت تعاني منها دول العالم الثالث سواء في ذلك اشكال الاستعمار التقليدي او الاستعمار الجديد .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

أ ـ الكتب :

١ ـ **اتوري روسي** ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١ ، ترجمة محمد خليفة التليسي ، الطبعة الاولى ، (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٤) .

٢ ـ **د. أدموند كوبلنيز** ، فن الصحافة ، ترجمة أنيس صايغ ، الطبعة الاولى ، (بيروت : دار الثقافة العربية ، ١٩٥٨) .

٣ ـ **د. أرنست أ. رامزور** ، تركيا الفتاة وثورة عام ١٩٠٨ ، ترجمة د. صالح أحمد العلي ، الطبعة الاولى (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠) .

٤ ـ **اسماعيل صبري مقلد** ، العلاقات السياسية الدولية ، الطبعة الاولى (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧١) .

٥ ـ **أحمد صدقي الدجاني** ، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي ١٨٨٢ ـ ١٩١١ ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١)

٦ ـ **أحمد صدقي الدجاني** الحركة السنوسية في القرن التاسع عشر ، الطبعة الاولى ·(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧)

٧ ـ بطرس البستاني ، دائرة المعارف ، المجلد العاشر ، مطبعة الهلال بمصر ، ١٨٩٨ .

٨ ـ بير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ ـ ١٩١٤ ، ترجمة د. جلال يحيى ، الطبعة الاولى (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .

٩ ـ د. جان ديبوا ، الاستعمار الايطالي في ليبيا طرقه ومشاكله ، ترجمة د. هاشم حيدر ، الطبعة الاولى (بنغازي : ذار ليبيا للنشر والتوزيع ، ١٩٦٨) .

١٠ ـ د. جلال يحيى ، التنافس الدولي في شرق افريقيا ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩) .

١١ ـ د. جلال يحيى ، المغرب الكبير في العصور الحديثة ، الطبعة الاولى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) .

١٢ ـ د. جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، الطبعة الاولى (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٣)

١٣ ـ د. حسن فتح الباب ، المنازعات الدولية ودور الامم المتحدة في المشكلات المعاصرة ، الطبعة الاولى (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦) .

١٤ ـ حسن لبيب ، تاريخ المسألة الشرقية ، الطبعة الاولى (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٢١) .

١٥ ـ خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار الاتحاد للطباعة والنشر ، ١٩٧٢) .

١٦ ـ خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، الطبعة الاولى (طرابلس : وزارة الانباء والارشاد ، ١٩٦٣) .

١٧ .**خليفة عبد المجيد المنتصر**، ليبيا في محاضر جلسات البرلمان الايطالي (كتاب لم ينشر بعد تم الحصول على نسخة منه على الالة الناسخة من المؤلف).

١٨ ـ **خليفة محمد التليسي** ، معجم معارك الجهاد في ليبيا ، الطبعة الثاني (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٣) .

١٩ـ **خليفة محمد التليسي**،مذكرات جوليتي ، الطبعة الاولى (طرابلس : منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٦) .

٢٠ ـ د . **خليل صابات** ، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧) .

٢١ ـ د. **زاهر رياض** ، استعمار افريقيا ، الطبعة الاولى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) .

٢٢ ـ **زينائيد بافلونا ياخيموفتش** ، الحرب التركية الايطالية ، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي ، الطبعة الاولى (بيروت : منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٠) .

٢٣ ـ **ساطع الحصري** ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٣) .

٢٤ ـ د. **سمعان بطرس فرج الله** ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) .

٢٥ ـ **شارل فيرو** ، الحوليات الليبية ، الكتاب الثالث ، ترجمة عبد الكريم الوافي ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار الفرجاني ، ١٩٧٤) .

٢٦ ـ د. **شوقي الجمل** ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١) .

٢٧ - د. **صلاح العقاد** ، دراسة مقارنة للحركات القومية في المانيا وايطاليا والولايات المتحدة وتركيا ، الطبعة الاولى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧) .

٢٨ - **طاهر أحمد الزاوي** ، جهاد الابطال في طرابلس الغرب ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار الفتح للطباعة والنشر ، ١٩٧٣) .

٢٩ - د. **عبد الجليل التميمي** ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الطبعة الاولى (تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٣) .

٣٠ - د. **عبد العزيز محمد سرحان** ، مبادىء القانون الدولي العام ، الطبعة الاولى (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

٣١ - د. **عبد المنعم عبد الوهاب** ، جغرافية العلاقات السياسية ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : وكالة المطبوعات بالكويت ، ١٩٧٣) .

٣٢ - د. **علي صادق أبو هيف** : القانون الدولي العام ، الطبعة الحادية عشر (الاسكندرية : منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٥) .

٣٣ - **فرانشيسكو كورو** ، ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار الفرجاني ، ١٩٧١) .

٣٤ - **فلاديمير بوريوفيتش لوتسكي** ، تاريخ الاقطار العربية ، ترجمة د. عفيفة البستاني ، الطبعة الاولى (موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٢) .

٣٥ - **كوستا نزيو برينا** ، طرابلس من عام ١٥١٠ الى عام ١٨٥٠ ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار الفرجاني ، ١٩٦٩) .

٣٦ - **محمد جميل بيهم** ، أسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها ، الكتاب الثاني ، الطبعة الاولى (القاهرة : ١٩٥٤) .

٣٧ ـ **محمد رجب الزائدي** ، الغزو الايطالي لليبيا ، الطبعة الاولى (بنغازي : دار الكتاب الليبي ، ١٩٧٤) .

٣٨ ـ د. **محمد فؤاد شكري** ، السنوسية دين ودولة ، الطبعة الاولى (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ .)

٣٩ ـ د. **محمد مصطفى الشركسي** ، لمحات عن الاوضاع الاقتصادية في أثناء العهد الايطالي (تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٦)

٤٠ ـ **محمد مصطفى بازامه** ، بداية المأساة ، الطبعة الاولى (بنغازي : المطبعة الاهلية ، ١٩٦١) .

٤١ ـ **محمد مصطفى بازامه** ،العدوان ، الطبعة الاولى (طرابلس : منشورات مكتبة الفرجاني ، ١٩٦٥) .

٤٢ ـ د. **محمود الشنيطي** ، قضية ليبيا ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥١) .

٤٣ ـ **مفتاح السيد الشريف** ، الاستعمار الايطالي لليبيا ، الطبعة الاولى (طرابلس : دار النشر الليبية ، ١٩٧١) .

٤٤ ـ **منصور عمر الشتيوي** ، الغزو الايطالي لليبيا ، الطبعة الاولى (بيروت : مؤسسة الفرجاني ، ١٩٧٠) .

٤٥ ـ د. **نور الدين حاطوم** ، حركة القومية الايطالية ، الطبعة الاولى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ،١٩٧١) .

٤٦ ـ د. **هنري أنيس ميخائيل** ، العلاقات الانجليزية الليبية ، الطبعة الاولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) .

ب ـ المقالات :

١ ـ طه محمد المجدوب « التأثير الاستراتيجي للوضع الجغرافي » السياسة الدولية ، المجلد الثامن ، العدد ٣٠ ، أكتوبر ١٩٧٢ .

٢ ـ د. عز الدين فودة ، « الدور التشريعي للمعاهدات في القانون الدولي ـ الصورة المبسطة للاتفاقات المكتوبة » ، المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد السابع والعشرون ، سنة ١٩٧١ .

جـ رسائل جامعية :

١ ـ د. فاروق يوسف أحمد ، الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي مع دراسة مقارنة لمصر وايران ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ١٩٧٢ .

د ـ الصحف :

١ ـ صحيفة المحروسة ، العدد ٨٢٦ ، السنة السادسة والثلاثون ، ١٢ اكتوبر ١٩١١ ، ص ١ ـ ٢ .

٢ ـ صحيفة المحروسة ، العدد ٨٣٢ ، السنة السادسة والثلاثون ، ١٨ أكتوبر ١٩١١ ، ص ٣ .

٣ ـ صحيفة المؤيد ، العدد ٦٢٧٠ ، ٢٢ يناير ١٩١١ .

ثانياً : المراجع الاجنبية

أ ـ الكتب :

1 — Askew, W. C. ,**Euope and Italy : Acquisition of Libya 1911- 1912** (North Carolina: Duke University Press . 1942 .

2 — Auter, M. H. , **Histoire diplomatique de L'Europe 1871- - 1914** (Paris: Les Presses Universitaires De France, 1929 .

3 — Barclay , T. **The Turco- Italian War**(London: Methuen, 1912 .

4 — Bevione, G., **Come siamo andati a Tripoli**(Torino 1911 .

5 — Cachia, A. J., **Libya Under the Second Ottoman Occupation, 1835 -1911,** (Tripoli: Government Press, 1945 .

6 — Corradini , E. **L'ora di Tripoli**(Milano: Treves , 1911 --1912 .

7 — Cowper, H. S. ,**The Hill of Craces Arecord of Investigation among Trilithons And Megalithic Sites of Tripoli (London : Melhuen , 1897).**

8 — **Croce, B. ,Storia d'Italia dal 1877 al 1915**(Roma , La terza , 1973 .

9 — Degl Innocenti , M., **Il socialismo italiano e la guerra di Libia**(Roma: Editori Riuniti , 1976 .

10 — Despois, J., **La colonisation italienne en Lbye**(Paris; Laros , 1935 .

11 — Evans, P.E. **The Place of the Sanusya Order in the History of Islam** .(Tripoli: Government Press , 1949 .

12 – Francis, M., **Italy's War for a Desert**(London: Herbert and Daniel . 1912 .

13 – Grant, A.J. and Temperley. H., **Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789 - 1917**).(London: Longman Group Limited , 1971 .

14 – Granvill , B. B. **The Passing of Tudkish Empire in Europe** (London: Sceley Service and Co., 1913 .

15 – Hourani, A., **The Ottoman Background of the Modern Middle East**(Oxford: Longman for the University of Esse, 1969 .

16 – Lapworth, C., **Tripoli and Italy**(London: Stephen S. and Co. Limited., 1912 .

17 – L' Emonon, E., **L'itali e économique et sociale, 1861 - 1902**(Paris, 1913 .

18 – Leone, D. E., **L'Italia in Africa,** Volume Secondo.(Roma: Memly, 1955 .

19 – Luigi, V. **The Expansion of Italy**(London: Faber and Faber Limited, 1903 .

20 – Luke, S. H., **The Making of Moder n Turkey**(London: Macmilian , 1936 .

21 – Malgeri, F., **La Iuerra Libica 1911 - 1912**(Roma: Edizioni di Storia e Letteratura, 1970 .

22 – Maltese, P. **La terra Promessa**(Milano: Sugar editore , 1911 .

23 – Montanelli, I., **L'Italia dei notabili 1861 - 1900**(Milano: Rizzoli, 1973 .

24 – , **L'Italia di Giolitti 1900 - 1920**(Milano: Rizzoli , 1973 .

25 – Moor, M. **Fourth Shore : Italy's Mass Colonization of Libya** (London: George Routledge and Sons, 1940 .

26 — Naitza , G. B., **Il colonialismo nella storia d'italia** (Floranca: Editori Farfely , 1975 .

27 — Noradounghian, G. E, **Les actes internationaux de L'Empire. Ottoman 1878 - 1902**(Paris: F. Pichon Successeur, 1903 .

28 — Pedone, F., **Il Partito socialista italiano nei suoi congressi** (Milano: Rizzoli, 1961 .

29 — Piazza, G. **La nostra terra promessa - Lettere della Triplitania 1911.** Seconde Edizione(Rome: Bernando Lux Libraio Editore, 1911 .

30 — Ponteil, F. **La mediterranée et les puissances depuis L'Ouverture jusqu'à la nationalisation du Canal de Suez.** (Paris: Payot, 1964 .

31 — Robert, et Cornevin, M. **Histoire de L'Afrique des origines à nos jours**(Paris: petite Bibliothèque Payot, 1966 .

32 — Roberts, J., **Europe 1880 - 1945**(London Longmans, 1967 .

33 — Rochat, G., **Il coloniatimo Italiano**(Torino: Loescher Editor, 1974 .

34 — Salvemini, G., **Come Siamo andati in Libia,** Second dizione(Milano: Feltrinelli Editore, 1963 .

35 — Smith, D. M., **Storia d'Italia del 1861 al 1969.** Velume Secondo(Roma: La terza, 1972 .

36 — Spadolini, G. **Giditti ed i cattolici, 1901 - 1914**(Firenze Editori Romana, 1960 .

37 — Swallow, C., **The Sick Man of Europe**(London: Ernest Benn, 1973 .

38 — Tuninetti,M. D., **Cirenaica d'Oggi**(Roma: Cassa Editrice Pinciana, 1933 .

39 — Volpe. G., **L'impresa di Tripoli 1911 - 1912**(Roma Edizioni Leonardo Casa Editrice G. G. Sansoni,

1946 .
40 – Weill, G., **Le journal origines evolution et nole de la presse periodique.** (Paris: La Renaissance Du Livre, 1934 .

ب ـ الصحف :

1 – Brazini, L.,«(Una terra italiana de redimere» **Corriere della Sera** 2-- 4 Settembre 1911, Num., 284.
2 – D' Allessandro, A.,«(Il Banco di Roma e la guerra di Libia» **Storia e Politica** 13 Luglio-- 8 settembre 1968. Num., 163.
3 – Frasati, A.«(Lettera aperta all' onorevole Giolitti» **La Stampa** 30 Luglio, 1911, Num. 209.
4 – Meandro.«(La Nefasta politica estera del ministro Di San Giuliano» . **L'Avvenire d'Italia** 5 Luglio, 1911, Num. 193.
5 – Meda, F., «(Dal naziolismo al Pacifismo» **Rassegna Nazionale** 16 Giugno, 1913, Num., 319.
6 – «(Precisiamo» **L'Unione** » **25** Settembre, 1911, Num-- , 196.
7 – Robotti, P. G.,«(Trent anni di cotte communiste Italiane» **La Soffitta** 15 Settembre, 1911, Num. 124.
8 – Torre, A.«(Il momento di Riaolvere» . **Corriere della Sera** 10 Settembre 1911, Num. 178.
9 – «(La montature Tripolina» **Avanti** 13 Settembre, 1911, Num . , 213.
10 – **La Propaganda** del 7-- 8 Ottobre, 1911, Num., 216.
11 – «(Il patriotiomo del nostra Clero Letteradel Vescovo di Bresci» **L'Avvenire d'Italia** 10 Ottobre, 1911, Num., 289.
12 – «(Poteiniche dissensi edibattiti» **L'Osservatore Romano** 21 Ottobre, 1911, Num., 274.

محتويات البحث

الموضوع : الصفحة

الباب الثاني

الباب الثالث

الملاحق

الملحق الاول يضم :

١ ـ رسالة وزير الخارجية الايطالي الى السفير الايطالي ببرلين .

٢ ـ رسالة وزير الخارجية الايطالي الى السفير الايطالي بفيينا .

٣ ـ رسالة السفير الايطالي بفيينا الى وزير الخارجية الايطالي .

الملحق الثاني يضم :

١ ـ رسالة وزير الخارجية الايطالي الى القائم بالاعمال الايطالي بلندن .

٢ ـ رسالة رئيس الوزراء الايطالي الى رئيس الوزراء الانجليزي .

٣ ـ رسالة السفير الايطالي بلندن الى رئيس الوزراء الايطالي المتضمنة رد رئيس الوزراء الانجليزي على رسالته .

٤ ـ رسالة رئيس الوزراء الايطالي الى رئيس الوزراء الانجليزي باتفاق وجهات النظر الانجليزية ـ الايطالية بشأن معالجة المسألة الطرابلسية .

الملحق الثالث يضم : اتفاقيتي عام ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ الايطالية الفرنسية

١ ـ رسالة السفير الفرنسي بروما الى وزير الخارجية الايطالي .

٢ ـ رد وزير الخارجية الايطالي على رسالة السفير الفرنسي .

٣ ـ رسالة السفير الايطالي بباريس الى وزير الخارجية الايطالي .

٤ ـ رسالة وزير الخارجية الايطالي الى السفير الفرنسي بروما .

٥ ـ رسالة سفارة فرنسا بروما الى وزير الخارجية الايطالي .

٦ ـ رسالة السفير الفرنسي بروما الى وزير الخارجية الايطالي .

٧ ـ رسالة وزير الخارجية الايطالي الى السفير الفرنسي بروما .

الملحق الرابع يضم : اتفاقية « راكونيجي » الايطالية الروسية .

الملحق الخامس يضم :

١ ـ الانذار الايطالي للباب العالي .

٢ ـ الرد العثماني على الانذار الايطالي .

الملحق السادس يضم : الاتفاقية السرية العثمانية الايطالية

١ ـ فرمان السلطان العثماني محمد الخامس باستقلال طرابلس وبرقة .

٢ ـ مرسوم ملك ايطاليا الى سكان طرابلس وبرقة .

٣ ـ معاهدة السلام العثمانية الايطالية .

الملحق الاول[1]

الموضوع : اتفاق وجهات النظر الايطالية الالمانية حول المسألة الطرابلسية .

من وزير الخارجية الى السفير الملكي ببرلين

روما ١٥ مارس ١٨٩١

السيد السفير

وصلني تقرير سعادتكم بتاريخ ٩ مارس الذي تحيطونني به علما عن المباحثات التي دارت بينكم وبين السيد مارشال حول آخر الاجتيازات الفرنسية لحدود ولاية طرابلس ، وحول الانطباع الطيب الذي تركته لدى الحكومة العثمانية تلك التعليمات التي اعطيتها بخصوص امور المنطقة عن طريق السفارة الملكية باسطنبول .

واني لمغتبط جدا لان الحكومة الملكية تنفق مع حكومة الامبراطورية العثمانية في كيفية تقدير هذه المسائل .

روديني

(١) محاضر البرلمان : مراسلات دبلوماسية .

مطبعة مجلس البرلمان ، ١٩١٠ .
مكتبة المعهد الايطالي الافريقي تحت الرقم الاشاري ١٧٦ .

Il Ministro degli affari esteri al R. Ambasciatore in Berlino.

N. 410 (LXXI).

Confidenziale

OGGETTO

Concorde opinione tra Italia e Germania circa le cose della Tripolitania.

(Per corriere)

Roma, 15 marzo 1891.

Signor ambasciatore,

Mi è regolarmente pervenuto il rapporto dell'Eccellenza Vostra del 9 marzo (1), con il quale Ella mi rende conto della conversazione da Lei avuta con il signor de Marshall circa gli ultimi sconfinamenti dei francesi in Tripolitania, e della favorevole impressione prodotta in codesta cancelleria imperiale dalle istruzioni da me impartite, circa le cose di quella regione, alla regia ambasciata in Costantinopoli.

Mi compiaccio vivamente che il regio governo si trovi d'accordo col governo imperiale nel modo di considerare codeste questioni.

RUDINÌ.

(1) V. il doc. n. 408.

تابع الملحق الاول[1]

الموضوع: اتفاق نمساوي ايطالي
بخصوص طرابلس .

من وزير الخارجية الى السفير الملكي بفيينا

روما ٢٢ أبريل ١٨٩١

السيد السفير

في حديث بيني وبين سفير النمسا والمجر حول المسائل الطرابلسية فقد شدد امامي في هذه الايام عن عزم حكومته الاكيد بانه بخصوص هذا الموضوع ستسير الامور باتفاق صميم ما بين السفارتين في اسطنبول وما بين الحكومتين - هذا هو الرأي الذي عبر عنه ايضا البارون كاليشه في اوراقه وهذا الرأي يجد موافقة كاملة في فيينا .

ولا حاجة لان اقول ان مثل هذه النوايا تجد من قبلنا المبادلة الكاملة .

---

(١) نفس المصدر ، تحت الرقم الاشاري ، ٢٠٧ - ٢٠٨ .

رقم الوثيقة ٤٨٢

الموضوع اتفاق نمسوي رودیني ايطالي بخصوص طرابلس .

من السفير الملكي بفيينا لى وزير الخارجية

فيينا ٢٤ أبريل ١٨٩١

السيد الوزير

اتشرف باعلامكم باستلامي لرسالتكم المؤرخة في ٢٢ الجاري وشكري لسعادتكم عن الرسالة التي تلطفتم واعلمتوني بموجبها بان البارون دي بروك في حديث له في الايام الاخيرة معكم حول المسائل الطرابلسية قد شدد على عزم حكومته الاكيد في استمرار العمل بخصوص هذا الموضوع باتفاق صميم ما بين السفارتين باسطنبول والحكومتين .

نيقرا

Il Ministro degli affari esteri al R. Ambasciatore in Vienna.

N. 415 (LXXI).

OGGETTO

Intimo accordo austro-italiano per Tripoli.

Roma, 22 aprile 1891.

Signor ambasciatore,

Discorrendosi tra me e l'ambasciatore d'Austria-Ungheria delle cose di Tripoli, il barone di Bruck accentuava meco, in questi ultimi giorni, il fermo proposito del suo governo che, in codesto argomento, si continui a procedere nel più intimo accordo tra le due ambasciate in Costantinopoli e i due gabinetti. Tale è l'avviso espressamente enunciato dal barone Calice nel suo carteggio, e tale avviso trova a Vienna piena approvazione.

Non è mestieri che io dica come siffatti intendimenti abbiano, da parte nostra, una perfetta reciprocità.

RUDINÌ.

Il R. Ambasciatore in Vienna al Ministro degli affari esteri.

Vienna, 24 aprile 1891.

Ric. il 21 novembre.

N. 482 (LXXI).

OGGETTO

Accordo fra l'Italia e l'Austria-Ungheria nelle cose di Tripoli.

Signor ministro,

Mi pregio di segnar ricevimento e di ringraziare l'Eccellenza Vostra del dispaccio del 22 corrente (1), con cui si compiacque informarmi che il barone di Bruck, discorrendo in questi ultimi giorni con Lei delle cose di Tripoli, aveva accentuato il fermo proposito del proprio governo di continuare a procedere, in tale argomento, nel più intimo accordo tra le due ambasciate in Costantinopoli ed i due gabinetti.

Nigra.

(1) V. il doc. n. 415.

الملحق الثاني[1]

رقم الوثيقة ٢٥٧

اتفاق وجهات نظر انجلترا وايطاليا بمنع احتلال
فرنسا لأراضٍ خارج تونس .

من وزير الخارجية الى القائم بالاعمال الملكي بلندن

روما ١٧ ديسمبر ١٨٨٧

السيد القائم بالاعمال

لقد اعلمتموني بتقريركم السري المؤرخ في ١٠ الجاري عن المحادثة التي جرت بينكم وبين اللورد سالزبوري بخصوص مسألة الحدود التونسية (الطرابلسية) ، وقد اخذت علما باغتباط بوعد اللورد سالزبوري بانه في حالة التأكد من نقل الحدود المذكورة لصالح فرنسا فانه سيكون على استعداد للتشاور معي من اجل العمل المناسب .

ف . كريسبي

---

(١) محاضر البرلمان : مراسلات دبلوماسية ،
مطبعة مجلس البرلمان ، ١٩٠٦ .
مكتبة المعهد الايطالي الافريقي تحت الرقم الاشاري ، ٣٢٥ - ١١ .

Il Ministro degli affari esteri al R. Incaricato d'affari in Londra.

N. 257 (LXXI).

OGGETTO

Comunanza di intendimenti anglo-italiani nell'eventuale occupazione della Francia oltre il territorio tunisino.

Roma, 17 dicembre 1887.

Signor incaricato d'affari,

Con rapporto del 10 corrente (1), confidenziale, la Signoria Vostra mi ha riferito la conversazione avuta con lord Salisbury circa la questione del confine tunisino.

Ringrazio la Signoria Vostra per questa interessante comunicazione.

Prendo atto, con compiacimento, della promessa di lord Salisbury che, nel caso in cui lo spostamento di quel confine a vantaggio della Francia fosse provato, non avrebbe difficoltà a concertarsi con me per gli uffici opportuni.

F. Crispi.

---

(1) [illegible]

تابع الملحق الثاني[1]

عزيزي اللورد سالزبوري

روما في ٢٣ يوليو ١٨٩٠

انني اعتقد ان فرنسا ستصبح ، ان عاجلا أو اجلا سيدة « تونس » هذا ويجب ان لا ننسى انها قد سبق وان اكدت ، بعد ابرام معاهدة « باردو » انها لا تنوي احتلال « تونس » عسكريا ولا ضمها الى ممتلكاتها . . واذا تم هذا النوع من فرض السيادة الفرنسية على « تونس » بدون اعتراض ، فلا بد وان يأتي قريبا دور احتلال « طرابلس » وبذلك ستصبح فرنسا مسيطرة على المساحة الشاسعة من « مراكش » الى حدود « مصر » وستكون سيدة ساحل شمال افريقيا وبالتالي المهيمنة على حرية الملاحة في البحر المتوسط . . . ونتيجة لذلك ستصبح ايطاليا مهددة من السيطرة الفرنسية المطلقة ، كما ان « مالطا » و « مصر » لن تكونا بعد ذلك ضمانا كافيا لانجلترا . . ولاتقاء تلك الاخطار تجب معارضة تنفيذ المخطط الفرنسي ، وحيث انه لا يمكن ان تعود « تونس » الى ما كانت عليه بسبب فرض الحماية الفرنسية عليها ، تجب العمل بحزم وتصميم على منع « فرنسا » من احتلال « طرابلس » اما اذا استولينا نحن الايطاليين على « طرابلس » فان قاعدة « بنزرت » لن تصبح مصدر تهديد لنا او لانجلترا .

---

(١) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠٢ .

وعلى هذا الاساس فان ايطاليا هي حليفتكم الحتمية ، لان تحالفنا واتحادنا يضمن لكم السيطرة على « مالطا » و « مصر » وبفضل ذلك تصبح انجلترا في مأمن من اخطار هجوم قد يشن عليها من بنزرت .

هذا وارجو سعادتكم ان تنظروا بعين الاعتبار الى هذا الموضوع ، وان تعملوا بانسجام مع الحكومة التي ارأسها لان ذلك يتعلق بسلامة بلدينا ، وبعظمة انجلترا في البحر المتوسط .

وتقبلوا تحياتي ...

ف . كريسبي

تابع الملحق الثاني[1]

من السفير الملكي بلندن الى رئيس الوزراء

لندن ٤ أغسطس ١٨٩٠

السيد رئيس الوزراء :

لقد تسلمت من اللورد « سالزبوري » رسالة موجهة الى سعادتكم واعتقد ان محتوياتها تتفق مع تصريحاته الشفوية التي نقلتها اليكم ، كما اعتقد ان تبادل الرسائل الخطية بين رئيس الحكومتين الايطالية والانجليزية سيؤدي في النهاية الى اتفاق تام حول مشكلة « طرابلس » .
(المرفق)

كاتالاني

عزيزي السيد كريسبي

تنشرفني افادتكم التي تسلمت رسالتكم التي شرفتموني بتوجيهها الي ، وقد قرأتها باهتمام بالغ ، انني اتفق مع سعادتكم حول احتمالات مستقبل (تونس) وانها ستصبح فرنسية في يوم من الايام على انني اعتقد ان ذلك سيكون في وقت بعيد نوعا ما .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

هذا وأجد نفسي منسجما تماما مع آرائكم في تقدير الاخطار التي ستنجم عن زحف فرنسا الى الامام ، ان مصالح انجلترا السياسية ومصالح ايطاليا تلتقيان في عدم قبول انتهاء (طرابلس) الى مصير مشابه لمصير (تونس) واعتقد ان احتمال زحف فرنسا لن يكون قريبا ، وربما لن يحدث لو حذرناها من ذلك ، واری ان اتخاذ الاحتياطات ازاء هذه المشكلة قبل ان يحين اوانها قد يجعلها محفوفة بالاخطار . . . واعتقد ان قيام ايطاليا باحتلال « طرابلس » في وقت السلم ، دون ان تكون « فرنسا » قد اتخذت اجراءات عدوانية سيعرض ايطاليا للّوم لانها ستكون سببا في اثارة مشكلة الشرق في ظروف غير ملائمة .

ان السلطان لن يحتمل ضياع ولاية اخرى من ممتلكاته ، وقد يثير ازمة شديدة ، واعتقد انه - اي السلطان - سيضحي باستقلاله ويقبل الحماية الروسية في سبيل الاحتفاظ باراضيه .

انني اتجرأ واقدم لسعادتكم نصيحة وارجو رجاء حارا ، ان تأخذوا بها وهي ان تعملوا بتؤدة وحذر وصبر في معالجة هذا الموضوع ما دام مخطط فرنسا لم يظهر الى حيز التنفيذ ، والا تفعلوا ما يورطنا مع السلطان بشكل لا رجعة فيه .

مع تحياتي لكم ...

سالزبوري

تابع الملحق الثاني[1]

عزيزي اللورد سالزبوري

روما ١٦ أغسطس ١٨٩٠

ارجو ان تسمحوا لي ، يا صاحب السعادة ان أرد بايجاز على رسالتكم المؤرخة في ٤ الجاري ، لقد سبق ان اوضحت لسعادتكم ، في رسالتي المؤرخة في ٢٣ يوليو ١٨٩٠ الاخطار التي تهددنا من « تونس » واشرت الى ضرورة مواجهة انجلترا وايطاليا للاحتمالات المتوقعة .. وقد اتضح الهدف المشترك بفضل تبادلنا لهذه الرسائل ، وبفضل الحديث الذي دار بين سعادتكم وبين كاتالاني » .

وعلى هذا الاساس لم يبق لي ما اطلبه او اتمناه ، هذا وانني على وفاق تام مع سعادتكم في الرأي بانه من غير المستحسن الاندفاع في تنفيذ عملية قد تضطر السلطان الى الارتماء في احضان « روسيا » . كما انه لا يوجد لدى ايطاليا اي مبرر للتدخل في الوقت الحاضر .

هذا وان الحذر يحتم على رجل الدولة الا يترك نفسه عرضة للمفاجآت ، ولذلك فمن رأينا انه من الضروري انذار فرنسا باننا لا نرضى باية حال من الاحوال ان تغير حمايتها على « تونس » الى سيادة كاملة كما يجب اعلام الحكومات

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١٢ .

الصديقة بما عساه يحدث اليوم او غدا مما لا يمكن تفاديه ، حتى لا نفاجأ ونحن غير مستعدين للعمل في الوقت المناسب .

ان تركيا ضعيفة ولا تملك القوة الكافية لحماية حرية الملاحة في البحر المتوسط ، كما انها عاجزة عن وضع حد للتعديلات التي تحدث منذ تسع سنوات في حدود الاراضي الطرابلسية ، من قبل « تونس » ولذلك فهي غير قادرة على معارضة او منع احتلال تلك الاراضي .

ونظرا للظروف المحيطة بتركيا ، وضعف قواتها ، فانها لن تستطيع الصمود خلال المدة الباقية من عمرها حتى تصبح فريسة يتقاسمها الاقوياء .. ونرى انها سترغم على الظهور بمظهر المتسامح ، ازاء ما سيحدث للمحافظة على الجزء الباقي من هيبتها .. ولكن هذه الاعتبارات يجب الا تدفع السلطان الى الاستخفاف بالامر ، ولا الى التفكير في ان يكون خطرا دائما على الدول الاخرى التي تشاركه في البحر المتوسط والتي يجب عليها ضمان وجودها ويتحتم عليها الدفاع عن حقوقها .

وتقبلوا تحياتي ...

ف . كريسبي

تابع الملحق الثاني[1]

رقم الوثيقة ٤١٩

والموضوع : سري بخصوص تحرك الدول الاوربية وايطاليا نحو طرابلس

من السفير الايطالي بلندن الى وزير الخارجية

لندن ١٩ مارس ١٨٩١

السيد الوزير

اشكر سعادتكم لاشعاركم إياي بالانباء التي بعث بها اليكم عملاء صاحب الجلالة بتونس حول بعض الاجراءات ذات الصيغة العسكرية التي لا تكف الحكومة الفرنسية عن اتخاذها في مختلف جهات الايالة ، ولم تكن اقل اهمية بالنسبة لي برقية سعادتكم بتاريخ١٨ الجاري المتعلقة بالخطوات الدبلوماسية التي قام بها في اسطنبول سفراء النمسا والمجر والمانيا وانجلترا لصالح المحافظة على

---

(١) محاضر البرلمان : مراسلات دبلوماسية .
مطبعة مجلس البرلمان ، ١٩١٠ .
مكتبة المعهد الايطالي الافريقي تحت الرقم الاشاري ١٨٠ .

حقوق تركيا الاقليمية في طرابلس وانه لامر عظيم الاهمية - طبعا - ان المسألة بالرغم من انها تهم ايطاليا بصورة خاصة وتنتمي بطبيعتها الى الجماعة الاوربية قد احتفظ بها على ارضها . وقد افادت في هذا السبيل الخطوات التي امرت بها في نفس الوقت حكومات برلين وفييناولندن رغم انه كان لدى هذه الاخيرة بعض الاختلاف في اللهجة فرضها عليها وضعها الناتج عن كل ما يتعلق بالاراضي الداخلية الطرابلسية بموجب الاتفاقات التي ابرمتها مع فرنسا في اغسطس الماضي .

وحدثني بالامس اللورد سالزبوري عن محادثة تمت منذ فترة بسيطة بينه وبين رستم باشا حول مسائل طرابلس حيث لاحظ ان تركيا تشعر ببعض القلق ربما بايعاز من ايطاليا ، وانتهزت الفرصة لاكرر له ان الحكومة الايطالية لا تفصل بين مصالحها - المرتبطة بالمحافظة على سلامة الحقوق الاقليمية التركية في تلك المنطقة ومصالح كل الدول الاوربية في هذا الصدد . وكانت نية حكومة روما ان تحتفظ بنفس خط الحكومات صديقاتها بخصوص المسائل المتعلقة بالاراضي الداخلية الطرابلسية ، ولم يكن الافتراض بالفعل اننا اقل منهم اهتماما بالاحتفاظ لطرابلس بالحالات الضرورية من اجل حياة اقتصادية ذاتية كافية تؤمن لها الاستقلال ، ولا بالنسبة للمسائل الاخرى التي تمس ايضا المحافظة على السلامة الاقليمية لتلك الاجزاء من البحر القريبة من طرابلس والتي تتكون منها الايالة حيث يمارس الباب العالي فيها حتى الان السلطة والادارة باستمرار .

فبالنسبة لكل هذه المسائل فان اهتمام ايطاليا الخاص لم يكن مختلفا عن الدول الاخرى ، فنحن نرغب في ان تعمل هذه الدول جميعا مثلنا للمحافظة على الوضع القائم ، غير ان تردد الآخرين لن يثنينا في حالة عدم تلبية رغبتنا في ان نقف في الصف الاول ، وهذه الاشياء ليست الا تكرارا لتلك التي كلفت منذ بضعة اسابيع بان انقلها لصاحب السعادة والتي كنت آمل انه قد اخذ بها علما .

وفي حديث آخر جرى لي مع اللورد سالزبوري منذ بضعة ايـــام وجدت الفرصة سانحة بان اشير الى انه بالرغم من استعدادات الحكومة الفرنسية الافضل في الفترة الاخيرة فقد استمرت مع ذلك تجهيزاتها العسكرية بتونس واستمرّ ارسال السلاح والذخيرة . . . وقد اجاب سيادته على ملاحظتي مكررا ان الحدود ما بين تونس وطرابلس يبدو انها تجد مقابلا لها في غاليسيا . . ان التصريحات المطمئنة ما زالت تتبادل بيد ان ارسال المدفعية لم يتوقف .

ج . تورنيالي

Il R. Ambasciatore in Londra al Ministro degli affari esteri.

N. 419 (LXXI).

Confidenziale

OGGETTO

Azione delle potenze e dell'Italia circa la Tripolitania.

(Per corriere)

Londra, 19 marzo 1891.

Ric. il 27.

Signor ministro,

Ringrazio Vostra Eccellenza di avermi comunicato le notizie che gli agenti di Sua Maestà in Tunisia Le hanno trasmesso circa talune disposizioni d'ordine militare che il governo francese non cessa di prendere in varie località della Reggenza.

Mi riuscì non meno interessante il telegramma di Vostra Eccellenza, in data del 18, relativo alle pratiche diplomatiche eseguite a Costantinopoli dagli ambasciatori d'Austria-Ungheria, Germania ed Inghilterra nell'interesse del mantenimento della integrità dei diritti territoriali della Turchia nella Tripolitania. È certamente cosa di grande importanza che una questione la quale, sebbene interessi particolarmente l'Italia, appartiene, per indole sua, al concerto europeo, sia mantenuta sul suo terreno. A questo fine avranno giovato le pratiche simultanee ordinate dai gabinetti di Berlino, di Vienna e di Londra, ancorchè, per parte di quest'ultimo, possa esservi stato qualche sfumatura di linguaggio, imposta dalla posizione risultante all'Inghilterra, per ciò che si riferisce all'*hinterland* tripolitano, dagli accordi presi con la Francia in agosto ultimo.

Parlandomi, ieri, di un colloquio che Rustem pascià aveva avuto poco prima con lui, circa le cose di Tripoli, lord Salisbury osservava che la Turchia sembrava aver concepito qualche inquietudine, forse, aggiungeva Sua Signoria, ad istigazione dell'Italia. Della quale cosa io profittai per replicare che il governo italiano non separava gli interessi suoi, connessi con il mantenimento dell'integrità dei diritti territoriali della Turchia in quella regione, da quelli che tutta l'Europa vi aveva. Era proposito del gabinetto di Roma di mantenersi nell'allineamento dei gabinetti suoi amici per le questioni relative all'*hinterland* tripolitano. Non era infatti da supporre che essi siano meno di noi interessati a conservare alla Tripolitania le condizioni indispensabili ad una sufficiente vita economica propria, che ne assicuri l'indipendenza. Vi erano però altre questioni che toccavano alla conservazione della integrità territoriale di quelle parti della Tripolitania che più sono vicine al mare, che costituiscono l'Eyalet, nel quale l'autorità e l'amministrazione della Porta ottomana si sono finora liberamente e costantemente esercitate. Per quest'ordine di questioni, l'interesse particolare dell'Italia non era diverso ma forse superiore a quello di altri Stati. Noi desideravamo che questi unanimemente si adoperassero, al pari di noi, nel senso della conservazione dello *statu* [illegible] l'esclusione di altri non ci avrebbe trattenuto, qualora il [illegible] in prima linea. Queste cose non erano che la ripetizione di quelle che, da qualche settimana, io era stato incaricato di dire a Sua Eccellenza, e delle quali io pensava che fosse stata presa debitamente nota.

In altro colloquio da me avuto, qualche giorno prima, con lord Salisbury, mi si era presentata l'opportunità di osservare che,

malgrado le recenti migliori disposizioni del governo francese, continuavano tuttavia gli apparecchi militari in Tunisia, l'invio di armi, munizioni, ecc. Alla quale mia osservazione Sua Signoria replicava che la frontiera fra Tunisi e Tripoli sembravale facesse perfetto riscontro con quella della Gallizia. Le dichiarazioni più rassicuranti continuavano ad essere scambiate, ma l'invio delle artiglierie non si rallentava.

G. Tornielli.

الملحق الثالث(١)

،من سفير فرنسا بروما الى وزير الخارجية

روما ١٤ ديسمبر ١٩٠٠

السيد الوزير

الحاقا بالاتفاقية المعقودة بتاريخ ٢١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وبريطانيا وردا على المحترم سلفكم فقد سنحت الفرصة لاعطائه ـ بواسطتي ـ التوضيحات التي من شأنها أن تزيل كل سوء فهم حول هذه الوثيقة ،وقداعربتم سعادتكم بعد ذلك عن رأيكم في ان هذه التصريحات اذا جرى التاكيد عليها بصورة أكثر وضوحا قد تساهم في توطيد العلاقات الطيبةما بين بلدينا .

وبالتالي فقد اذن لي وزير الخارجية أن أفيد سعادتكم ـ نظرا لعلاقات الصداقة التي قامت بين فرنسا وايطاليا وبغية في ان هذه الافادة ستؤدي الى اضطراد تحسينها ـ بان اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩ اذ هي تترك خارج تقسيم النفوذ

(١) محاضر البرلمان : القانون رقم ٢٥ للدورة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠
مجلس البرلمان : الوثيقة رقم ١٦ .
الوثائق الدبلوماسية المعروضة على البرلمان الايطالي
الاتفاقيات الفرنسية ـ الايطالية ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ المعروضة على المجلس في ٢ يونيو ١٩٢٠ .
روما ـ مطبعة مجلس البرلمان ، ١٩٢٠ .
مكتبة المعهد الايطالي الافريقي ، بروما ، تحت الرقم الاشاري ٩٣٢ .

ولاية طرابلس وتقرها ، فهي تضع فيا يتعلق بدائرة نفوذ فرنسا بالنسبة لطرابلس وبرقة حدا لا تنوي حكومة الجمهورية الفرنسية اجتيازه، وانه لا يدخل ضمن مشاريعها تمويل المواصلات التجارية القائمة بواسطة طرق القوافل الطرابلسية الى المناطق المقصودة من الاتفاقية المذكورة .

ان هذه التوضيحات التي اتفقنا على الاحتفاظ بسريتها لا أشك في انها ستساهم في توطيد علاقات الصداقة بين بلدينا بالنسبة لهذه النقطة ونقاط اخرى .

وتقبلوا تحياتي ...

كاميل بارير

تابع الملحق الثالث

من وزير الخارجية الى سفير فرنسا

روما في ١٦ ديسمبر ١٩٠٠

السيد السفير

ان الحالة الحالية في البحر المتوسط والاحتمالات التي قد تحدثها كوّنت فيما بيننا موضوعا وديا لتبادل الآراء حيث أن حكومتينا تدفعهما الرغبة - في هذا الصدد ايضا - في ابعاد كل ما من شأنه أن يكون قابلا في أن يؤثر في الحاضر والمستقبل على التفاهم الطيب المتبادل .

وبخصوص مراكش بصورة خاصة لقد اتضح من محادثاتنا أن عمل فرنسا كان يرمي الى حماية الحقوق الناتجة عن جوار أراضيها بهذه الامبراطورية .

وبهذا التحديد لقد اعترفت بأن مثل هذا العمل لا نرى فيه بطبيعته أنه يمس مصالح ايطاليا كدولة من دول البحر المتوسط .

وقد كان من المفهوم ايضا أنه في حالة حدوث تعديل على الحالة السياسية والاقليمية في مراكش فستحتفظ ايطاليا - كاجراء للمعاملة بالمثل - بحق احتمال تطوير نفوذها بالنسبة لطرابلس وبرقة .

ان هذه التفسيرات التي اتفقنا على الاحتفاظ بسريتها ستساهم دون شك في توطيد العلاقات الودية بين بلدينا .

وتقبلوا تحياتي...

فيسكونتي فينوستا

تابع الملحق الثالث

من السفير الملكي بباريس الى وزير الخارجية .

باريس ٤ يونيو ١٩٠٢

السيد الوزير

يشرفني أن أرفق لسعادتكم صورة من التصريح الذي سلمته اليوم الى وزير الخارجية (الفرنسي) وفقا لتعليماتكم بخصوص عدم وجود اي خطر على فرنسا بسبب تجديد الحلف الثلاثي لانه قد ابعد منها كل ما يمكن ان يكون عدائيا ضد فرنسا سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد أعرب لي السيد/ ديلكاسيه عن تقدير الحكومة الفرنسية العظيم لهذا الدليل السامي على الولاء الذي تقدمه حكومة الملك لسياستها السليمة .

ج . تورنيللي

(المرفق)

لقد خولني صاحب السعادة برينيتي اشعار سعادتكم ببرقية أكد لي فيها وزير خارجية ايطاليا انه في حالة تجديد الحلف الثلاثي فلن يكون هناك شيء مباشر أو غير مباشر معاديا لفرنسا ولا أي ارتباط يجبرنا في أي احتمال للوقوف الى جانب اعتداء عليها . وأخيرا لا يوجد اي نص قد يهدد أمن وطمأنينة فرنسا .

ويرغب السيد/ برينيتي ايضا أن أوضح ان البروتوكولات أو الاتفاقيات الاضافية للحلف التي جرى حولها الكثير من الحديث في الاوقات الاخيرة والتي قد تغير كلية الطابع الدفاعي وقد يكون لها أيضا طابع هجومي ضد فرنسا لا وجود لها .

ويعبر وزير الخارجية الايطالية في نفس الوقت عن ثقته الاكيدة في أن هذا الاشعار سيكون من شأنه أن يوطد اكثر فأكثر العلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا ويؤكد تطورها الخصب .

ان هذا الاشعار مقدر له ان يظل سريا .

تابع الملحق الثالث

من وزير الخارجية الى سفير فرنسا

روما أول نوفمبر ١٩٠٢

السيد السفير

على اثر المحادثات التي جرت بيننا والخاصة بالحالة المتبادلة لايطاليا وفرنسا في حوض البحر المتوسط والمتعلقة بصورة خاصة بمصالح كل من الدولتين في طرابلس وبرقة ـ ومراكش ، فقد بدا لنا من المناسب أن نحدد ارتباطاتنا الناتجة عن الرسائل المتبادلة بهذا الخصوص ما بين سعادتكم والمركيز فيسكونتي فينوستا في ١٤ و١٦ ديسمبر ١٩٠٠ بمعنى أن كلا من الدولتين ستستطيع بحرية تطوير دائرة نفوذها في المناطق المذكورة في الوقت الذي تراه مناسبا ودون أن يكون عمل احداهما خاضعا بالضرورة لعمل الاخرى .

وقد فسر في هذه المناسبة أن حد التوسع الفرنسي في افريقيا الشمالية المقصود في رسالة سعادتكم المؤرخة في ١٤ ديسمبر ١٩٠٠ قد يعني جيدا أنه حدود طرابلس المشار اليها في الخارطة المرفقة بتصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ المضاف للاتفاقية الفرنسية البريطانية المؤرخة في ١٤ يونيو ١٨٩٨ .

وقد لاحظنا أن هذا التفسير لا يترك حاليا بين حكومتنا أي خلاف حول مصالح الطرفين في البحر المتوسط .

وبمناسبة هذه المباحثات ومن أجل ازالة اي سوء تفاهم ممكن بصورة نهائية بين بلدينا ، فاني لا أتردد من أجل تحديد علاقتنا العامة ، ان ادلي طائعاً الى سعادتكم باسم حكومة صاحب الجلالة الملك بالتصريحات التالية :

في حالة حدوث اعتداء مباشر أو غير مباشر على فرنسا من قبل أي دولة واحدة او أكثر فان ايطاليا ستلتزم بالحياد التام .

ونفس الامر يقع في حالة أن فرنسا ـ على اثر استفزاز مباشر ستجد نفسها مضطرة للدفاع عن شرفها وأمنها ـ بأن تبادر باعلان الحرب ، ففي هذا الاحتمال على الحكومة أن تشعر الحكومة الملكية مسبقا بنيتها من اجل التحقق من ان الامر هو حالة استفزاز مباشر .

ومن أجل الوفاء بروح الصداقة التي أوحت بهذه التصريحات فقد خولت أيضا أن اؤكد لكم أنه لا يوجد لدى ايطاليا أي بروتوكول أو نص عسكري ذي طابع تعاقد دولي قد يكون مخالفا لهذه التصريحات ولن يكون ، وأود ان اضيف أنه باستثناء تفسير مصالح الدولتين في البحر المتوسط الذي يكتسب الصفة النهائية وفقا لروح الرسائل المتبادلة في ١٤ و١٦ ديسمبر ١٩٠٠ ما بين سعادتكم والمركيز فيسكونتي فينوستا ، فان التصريحات سابقة الذكر بما أنها منسجمة مع ارتباطات ايطاليا الدولية الحالية فان الحكومة الملكية تفهم أنها ستكتسب قيمتها الكاملة طالما لم تشعر حكومة الجمهورية بأن ارتباطاتها قد تعدلت .

أكون ممتنا لسعادتكم باعلامي باستلامكم لهذا الاشعار الذي يجب ان يظل سريا وأن تؤكدوا لي ذلك باسم حكومة الجمهورية .

وتقبلوا تحياتي...

برينيتي

تابع الملحق الثالث

من سفارة فرنسا الى وزير الخارجية

روما أول نوفمبر ١٩٠٢

السيد الوزير

لقد اراد سعادتكم بموجب رسالتكم المؤرخة اليوم أن يلفت نظري الى أنه نتيجة لمحادثاتنا المتعلقة بالحالة المتبادلة بالنسبة لفرنسا وايطاليا بحوض البحر المتوسط وبصورة خاصة بمصالح كل من البلدين في طرابلس وبرقة ومراكش فقد بدا لنا من المناسب تحديد الارتباطات الناتجة عن الرسائل المتبادلة في هذا الصدد بتاريخ ١٤ و١٦ ديسمبر ١٩٠٠ ما بين المركيز فيسكونتي فينوستا وبيني بمعنى أن كلا من الدولتين سيكون في امكانها تطوير دائرة نفوذها في المناطق المذكورة في الوقت الذي تراه مناسبا ودون أن يكون بالضرورة عمل الواحدة منهما خاضعا لعمل الاخرى .

وقد جرى تفسير هذه المناسبة بأن حد التوسع الفرنسي في شمال افريقيا المقصود في رسالة ١٤ ديسمبر ١٩٠٠ يعني جيدا حدود طرابلس المشار اليها في الخارطة المرفقة بتصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ الملحقة بالاتفاقية الفرنسية الانجليزية المؤرخة في ١٤ يونيو ١٨٩٨ ، ان هذا التفسير لم يدع مجالا ـ كما لاحظنا ـ لبقاء أي خلاف حاليا بين حكومتينا بخصوص مصالح كل منهما في البحر المتوسط وانكم

بقصد ازالة أي سوء تفاهم بصورة نهائية بين بلدينا قد خولتم من قبل حكومة صاحب الجلالة ابداء بعض التصريحات التلقائية التي من شأنها تحديد العلاقات العامة الايطالية تجاه فرنسا .

واتشرف باعلامكم باستلامي لرسالتكم وأن اؤكد لكم باسم حكومتي انها أخذت علما بهذه التصريحات ولقد خولت بدوري أن أبدي بالطريقة الآتية الشروط التي تنوي فرنسا من جانبها بنفس الروح الودية ان تنظم علاقاتها العامة تجاه ايطاليا في حالة ما ستكون ايطاليا موضع اعتداء مباشر أو غير مباشر من قبل دولة واحدة أو أكثر من دولة فان فرنسا سوف تلتزم الحياد التام .

ونفس الامر يقع في حالة ان ايطاليا على اثر استفزاز مباشر ـ ستجد نفسها من أجل الدفاع عن شرفها وأمنها ـ مضطرة الى اتخاذ مبادرة اعلان الحرب ، وفي هذا الاحتمال فان الحكومة الملكية يجب أن تشعر مسبقا حكومة الجمهورية بنيتها وذلك من أجل التاكد من ان الامر يتعلق بحالة استفزاز مباشر .

واني مخول ايضا أن اصرح لكم أنه لا يوجد من قبل فرنسا أي بروتوكول أو نص عسكري ذي صبغة تعاقد دولي يكون مخالفا لهذه التصريحات ولن يكون .

ومن المفهوم أخيرا أنه باستثناء تفسير مصالح الدولتين في البحر المتوسط الذي يتخذ الطابع النهائي وفقا لروح الرسائل المتبادلة في ١٤ و١٦ ديسمبر ١٩٠٠ ما بين المركيز فيسكونتي فينوستا وبيني فان التصريحات سالفة الذكر والتي يجب أن تظل سرية ، بما أنها منسجمة بارتباطات ايطاليا الدولية الحالية، ستكتسب كامل قيمتها طالما الحكومة الملكية لم تعلم حكومة الجمهورية بأن ارتباطاتها هذه قد تعدلت .

وتقبلوا تحياتي...

كاميل بارير

تابع الملحق الثالث

من سفير فرنسا الى وزير الخارجية

روما في ٢ نوفمبر ١٩٠٢

عزيزي الوزير

بخصوص التصريحات التي تبادلناها برسائلنا بتاريخ الامس حول العلاقات العامة بالنسبة لايطاليا وفرنسا ، فقد يبدو لي من الضروري لابعاد أي سوء تفاهم ممكن أن يحدد معنى ووزن كلمة « مباشر » الواردة في عبارة « استفزاز مباشر » المستعملة في التصريحات المذكورة .

أكون ممتنا لكم لو أكدتم لي التفسير الذي تتضمنه هذه الكلمة حسب رأيكم .

وتقبلوا تحياتي ...

كاميل بارير

من وزير الخارجية الى سفير فرنسا

روما في ٢ نوفمبر ١٩٠٢

السيد السفير

لقد عبرتم لي برسالتكم عن رغبتكم في أن أحدد لكم ـ بقصد ابعاد كل سوء تفاهم ممكن ـ المعنى والوزن الذي يجب ان يعزى الى كلمة « مباشر » الواردة في عبارة « استفزاز مباشر » المستعملة في التصريحات التي بعثت بها اليكم برسالتي المؤرخة بالامس .

واني أبادر بالتأكيد لكم بهذا الصدد ما سبق بالمناسبة وقلته لكم شفويا ، ان الكلمة « مباشر » بهذا المعنى وهذا الوزن هي أن الاحداث قد يكون من المحتمل الاستناد اليها كمكونة للاستفزاز يجب ان تتعلق بالروابط المباشرة ما بين الدولة المستفزة والدولة التي استفزت .

وتقبلوا تحياتي ...

بر ينتي

ATTI PARLAMENTARI
LEGISLATURA XXV — SESSIONE 1919-20

CAMERA DEI DEPUTATI

N. VI
(Documenti)

DOCUMENTI DIPLOMATICI

PRESENTATI

AL PARLAMENTO ITALIANO

DAL MINISTRO DEGLI AFFARI ESTERI
(SCIALOJA)

ACCORDI ITALO-FRANCESI (1900-1902)

Presentati alla Presidenza della Camera il 2 gennaio 1920



ROMA
TIPOGRAFIA DELLA CAMERA DEI DEPUTATI
1920

1.

L'Ambasciatore di Francia a Roma al Ministro degli affari esteri.

Rome, le 14 décembre 1900.

Monsieur le Ministre,

A la suite de la conclusion entre la France et la Grande Bretagne de la convention du 21 mars 1899, mon Gouvernement, répondant à votre honorable prédécesseur, eût l'occasion de lui donner, par mon intermédiaire, des éclaircissements de nature à dissiper toute équivoque sur la portée de cet instrument.

Depuis lors Votre Excellence a exprimé l'avis que ces assurances, réitérées d'une manière plus explicite, contribueraient à affermir les bons rapports entre nos deux pays.

J'ai été, en conséquence, autorisé par le ministre des affaires étrangères à faire connaître à Votre Excellence, en raison des relations amicales qui ont été établies entre la France et l'Italie, et dans la pensée que cette explication conduira à les améliorer encore, que la convention du 21 mars 1899, en laissant en dehors du partage d'influence qu'elle sanctionne le vilayet de Tripoli, marque pour la sphère d'influence française, par rapport à la Tripolitaine-Cyrénaïque, une limite que le Gouvernement de la République n'a pas l'intention de dépasser, et qu'il n'entre pas dans ses projets d'intercepter les communications commerciales établies par les voies caravanières de Tripoli vers les régions visées par la susdite convention.

Ces explications, que nous sommes convenus de tenir secrètes, contribueront, je n'en doute pas, à consolider, sur ce point, comme sur d'autres, les relation amicales entre nos deux pays.

Veuillez agréer, etc.

CAMILLE BARRÈRE.

2.

Il Ministro degli affari esteri all'Ambasciatore di Francia.

Rome, le 16 décembre 1900.

Monsieur l'Ambassadeur,

La situation actuelle dans la Méditerranée et les éventualités qui s'y pourraient produire ont formé entre nous l'objet d'un échange amical d'idées, nos deux gouvernements étant également animés du désir d'écarter, à cet égard aussi, tout ce qui serait susceptible de compromettre, dans le present et dans l'avenir, la bonne entente mutuelle.

En ce qui concerne plus particulièrement le Maroc, il est ressorti de nos entretiens que l'action de la France a pour but d'exercer et de sauvegarder les droits qui résultent pour elle du voisinage de son territoire avec cet empire.

Ainsi definie, j'ai reconnu qu'une pareille action n'est pas, à nos yeux, de nature à porter atteinte aux interets de l'Italie comme puissance méditerranéenne.

Il a été entendu également que, s'il en devait résulter une modification de l'état politique ou territorial du Maroc l'Italie se reserverait, par mesure de réciprocité, le droit de developper eventuellement son influence par rapport à la Tripolitaine-Cyrénaïque.

Ces explications, que nous sommes convenus de tenir secrètes, contribueront, je ne doute pas, à consolider les relations amicales entre nos deux pays.

Veuillez agréer, etc.

VISCONTI VENOSTA.

3.

Il R. Ambasciatore a Parigi al Ministro degli affari esteri.

Parigi, 4 giugno 1902.

Signor Ministro,

Ho l'onore di inviare qui acclusa a Vostra Eccellenza copia della dichiarazione che ho oggi rilasciata a questo signor Ministro degli affari esteri, giusta la istruzione di lei, circa il nessun pericolo che presenta per la Francia il rinnovamento della Triplice Alleanza, perchè da essa è escluso quanto direttamente o indirettamente possa essere aggressivo contro la Francia stessa.

Il signor Delcassé mi espresse la più profonda riconoscenza del Governo francese per questa alta prova di lealtà che il Governo del Re dava della sua politica di pace.

G. TORNIELLI.

(*Annesso*).

J'ai été autorisé par Son Excellence M. Prinetti à communiquer à Votre Excellence un télégramme dans lequel le Ministre des affaires étrangères d'Italie me confirme que dans le renouvellement de la Triple Alliance il n'y a rien qui soit directement ou indirectement agressif envers la France, aucun engagement qui puisse nous obliger en aucune éventualité à prendre part à une agression contre elle, enfin aucune stipulation qui menace la sécurité et la tranquillité de la France.

M. Prinetti désire également que je sache que les protocoles ou conventions additionnelles à la Triple Alliance dont on a beaucoup parlé dans les derniers temps et qui en altéreraient le caractère complètement défensif et qui auraient même un caractère agressif contre la France n'existent point.

Le Ministre des affaires étrangères d'Italie exprime en même temps sa ferme confiance que cette communication aura pour effet de consolider de plus en plus les bonnes relations existantes entre les deux pays et d'en assurer le développement fécond.

Cette communication est destinée à rester secrète.

4.

Il Ministro degli affari esteri all'Ambasciatore di Francia.

Rome, le 1er novembre 1902.

Monsieur l'Ambassadeur,

A la suite des conversations que nous avons eues touchant la situation réciproque de l'Italie et de la France dans le bassin méditerranéen, et touchant plus spécialement les intérêts respectifs des deux nations en Tripolitaine-Cyrénaïque et au Maroc, il nous a paru opportun de préciser les engagements qui résultent des lettres échangées à ce sujet entre Votre Excellence et le marquis Visconti Venosta, les 14 et 16 décembre 1900, en ce sens que chacune des deux puissances pourra librement développer sa sphère d'influence dans les régions susmentionnées au moment qu'elle jugera opportun, et sans que l'action de l'une d'elles soit nécessairement subordonnée à celle de l'autre. Il a été expliqué à cette occasion que, par la limite de l'expansion française en Afrique septentrionale, visée dans la lettre précitée de Votre Excellence du 14 décembre 1900, on entend bien la frontière de la Tripolitaine indiquée par la carte annexée à la déclaration du 21 mars 1899, additionnelle à la convention franco-anglaise du 14 juin 1898.

Nous avons constaté que cette interprétation ne laissait subsister actuellement entre nos gouvernements aucune divergence sur les intérêts respectifs dans la Méditerranée.

A l'occasion de ces pourparlers, et pour éliminer d'une manière définitive tout malentendu possible entre nos deux pays, je n'hésite pas, pour préciser leurs rapports généraux, à faire spontanément à Votre Excellence, au nom du Gouvernement de Sa Majesté le Roi, les déclarations suivantes:

« Au cas où la France serait l'objet d'une agression directe ou indirecte de la part d'une ou de plusieurs puissances, l'Italie gardera une stricte neutralité.

« Il en sera de même au cas où la France, par suite d'une provocation directe, se trouverait réduite à prendre, pour la défense de son honneur ou de sa sécurité, l'initiative d'une déclaration de guerre. Dans cette éventualité, le Gouvernement de la République devra communiquer préalablement son intention au Gouvernement Royal, mis ainsi à même de constater qu'il s'agit bien d'un cas de provocation directe ».

Pour rester fidèle à l'esprit d'amitié qui a inspiré les présentes déclarations, je suis autorisé, en outre, à vous confirmer qu'il n'existe de la part de l'Italie, et qu'il ne sera conclu par elle aucun protocole ou disposition militaire d'ordre contractuel international qui serait en désaccord avec les présentes déclarations.

J'ai à ajouter que, sauf l'interprétation des intérêts méditerranéens des deux puissances, laquelle a un caractère définitif, conformément à l'esprit de la correspondance échangée les 14 et 16 décembre 1900, entre Votre Excellence et le marquis Visconti Venosta, les déclarations qui précèdent étant en harmonie avec les engagements internationaux actuels de l'Italie, le Gouvernement Royal entend qu'elles auront leur pleine valeur aussi longtemps qu'il n'aura pas fait savoir au Gouvernement de la République que ces engagements ont été modifiés.

Je serais reconnaissant à Votre Excellence de vouloir bien m'accuser réception de la présente communication, qui devra rester secrète, et m'en donner acte au nom du Gouvernement de la République.

Veuillez agréer, etc.

PRINETTI.

5.

L'Ambasciata di Francia al Ministro degli affari esteri.

Rome, le 1er novembre 1902.

Monsieur le Ministre,

Par sa lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me rappeler qu'à la suite de nos conversations relatives à la situation réciproque de la France et de l'Italie dans le bassin de la Méditerranée et plus spécialement aux intérêts respectifs des deux pays — en Tripolitaine-Cyrénaïque et au Maroc, il nous a paru opportun de préciser les engagements qui résultent des lettres échangées à ce sujet les 14 et 16 décembre 1900 entre le marquis Visconti Venosta et moi, en ce sens que chacune des deux puissances pourra librement développer sa sphère d'influence dans les régions susmentionnées au moment qu'elle jugera opportun et sans que l'action de l'une d'elles soit nécessairement subordonnée à celle de l'autre. Il a été expliqué à cette occasion que par la limite de l'expansion française en Afrique septentrionale visée dans ma lettre précitée du 14 décembre 1900, on entend bien la frontière de la Tripolitaine indiquée par la carte annexée à la déclaration du 21 mars 1899, additionnelle à la convention franco-anglaise du 14 juin 1898.

Cette interprétation ne laissant, ainsi que nous l'avons constaté, subsister actuellement entre nos gouvernements aucune divergence sur leurs intérêts respectifs dans la Méditerranée, et dans le but d'éliminer d'une manière définitive tout malentendu possible entre nos deux pays, vous avez été autorisé par le Gouvernement de Sa Majesté à formuler spontanément certaines déclarations destinées à préciser les rapports généraux de l'Italie vis-à-vis de la France.

J'ai l'honneur d'accuser réception à Votre Excellence et de Lui donner acte au nom de mon Gouvernement de ces déclarations.

Je suis autorisé en retour à formuler de la manière suivante les conditions dans lesquelles la France entend de son côté, dans le même esprit amical, régler ses rapports généraux vis-à-vis de l'Italie.

Au cas où l'Italie serait l'objet d'une agression directe ou indirecte de la part d'une ou de plusieurs puissances, la France gardera une stricte neutralité.

Il en sera de même au cas où l'Italie, par suite d'une provocation directe, se trouverait réduite à prendre pour la défense de son honneur ou de sa sécurité, l'initiative d'une déclaration de guerre. Dans cette éventualité, le Gouvernement Royal devra communiquer préalablement son intention au Gouvernement de la république, mis ainsi à même de constater qu'il s'agit bien d'un cas de provocation directe.

Je suis autorisé également à vous déclarer qu'il n'existe de la part de la France et qu'il ne sera conclu par elle aucun protocole ou disposition militaire d'ordre contractuel international qui serait en désaccord avec les présentes déclarations.

Il est entendu enfin que, sauf en ce qui concerne l'interprétation des intérêts méditerranéens des deux puissances, laquelle a un caractère définitif conformément à l'esprit de la correspondance échangée les 14 et 16 décembre 1900 entre le marquis Visconti Venosta et moi, les déclarations qui précèdent, et qui doivent rester secrètes, étant en harmonie avec les engagements internationaux actuels de l'Italie, auront leur pleine valeur aussi longtemps que le Gouvernement Royal n'aura pas fait connaître au Gouvernement de la République que ces engagements ont été modifiés.

Veuillez agréer, etc.

CAMILLE BARRÈRE.

6.

L'Ambasciatore di Francia al Ministro degli affari esteri.

Rome, le 2 novembre 1902.

Mon cher Ministre,

Au sujet des déclarations que nous avons échangées par nos lettres en date d'hier sur les rapports généraux de la France et de l'Italie, il me semblerait nécessaire pour éviter toute possibilité de malentendu, de préciser le sens et la portée qui doivent être attribués au mot « directe » dans l'expression « provocation directe » employée dans les dites déclarations.

Je vous serait reconnaissant de me confirmer l'interprétation que comporte, dans votre opinion, le terme dont il s'agit.

Veuillez, etc.

CAMILLE BARRÈRE.

7.

Il Ministro degli affari esteri all'Ambasciatore di Francia.

Rome, le 2 novembre 1902.

Mon cher Ambassadeur,

Vous avez bien voulu m'exprimer, par votre lettre d'aujourd'hui, le désir de voir précisés par moi, afin d'éviter toute possibilité de malentendu, le sens et la portée qui doivent être attribués au mot « directe » dans l'expression « provocation directe » employée dans les déclarations que je vous ai faites par ma lettre en date d'hier.

Je m'empresse de vous confirmer, à ce sujet, ce que j'ai eu l'occasion de vous dire de vive voix. Le mot « directe » a ce sens et cette portée, à savoir que les faits pouvant être éventuellement invoqués comme constituants la provocation doivent concerner les rapports directs entre la puissance provocatrice et la puissance provoquée.

Veuillez, etc.

PRINETTI.

الملحق الرابع[1]

اتفاقية راكوينجي :

خلال الزيارة التي قام بها نيقولا الثاني قيصر روسيا للملكة الايطالية اتفقت الحكومتان الروسية والايطالية في ٢٤ اكتوبر عام ١٩٠٩ بعد المحادثات التي تمت بينهما بمدينة راكوينجي على ما يلي :

المادة الاولى : تتعهد روسيا وايطاليا بالدرجة الاولى بالمحافظة على الوضع القائم في البلقان .

المادة الثانية : ستؤيد الدولتان - في كل احتمال قد ينشأ في البلقان - تطبيق مبدأ القومية عن طريق تطوير (مساعدة) الدول البلقانية وابعاد اي سيطرة اجنبية عنها .

المادة الثالثة : ستشترك الدولتان معا في مقاومة كل اتجاه لغايات معارضة لتلك التي سبق التعبير عنها ، مفهوم « العمل المشترك » هو العمل الدبلوماسي ، وان كل عمل ذي صبغة مختلفة يظل مقصورا على تفاهم لاحق .

Giovabbi, Giolitti.,Memorie della mia vita (١)
(Milabo ;garzanti,1944) vol ,i ,P .254.

المادة الرابعة : اذا رغبت روسيا او ايطاليا في ابرام اتفاقيات جديدة بخصوص الشرق الاوربي (البلقان) بخلاف تلك الموجودة حاليا مع دولة ثالثة فإنه يجب ان تشرك كل منهما الاخرى في ذلك .

المادة الخامسة : تتعهد ايطاليا وروسيا بأن تأخذ ايطاليا بعين الاعتبار الودي مصالح الروس في مسألة المضايق ، على ان تأخذ روسيا بعين الاعتبار الودي مصالح الايطاليين في طرابلس وبرقة .

وزير الخارجية الايطالي	وزير الخارجية الروسي
ر . تيتوني	ى . اسلولسكي

الملحق الخامس[1]

« الانذار الايطالي للباب العالي » .

٢٦ سبتمبر ١٩١١

الى الكومنداتور دي مارتينو الوزير المفوض والقائم باعمال السفارة الايطالية في الآستانة المرجو من سيادتكم تقديم المذكرة التالية الى الباب العالي :

لم تتوقف ايطاليا طوال عدد من السنين عن تذكير الباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لتلك الفوضى والاهمال اللذين تركت فيهما طرابلس وبرقة من جانب الحكم التركي حتى تتذوق هذه المناطق نفس التقدم الذي تم في اقطار اخرى من الشمال الافريقي . وهذا التعديل تتطلبه المقتضيات العامة للمدنية ، ويعد مصلحة حيوية من الدرجة الاولى بالنسبة الى ايطاليا نتيجة لقرب تلك الاراضي من الشواطىء الايطالية ، رغم المسلك الذي انتهجته الحكومة الملكية في وقوفها دائما بجانب الحكومة الامبراطورية العثمانية في كثير من المسائل السياسية حتى الايام الاخيرة ، ورغم الاعتدال والصبر اللذين تذرعت ايطاليا بهما فان حكومة الامبراطورية لم تتجاهل رغباتها المتعلقة بطرابلس فحسب ، بل ـ وهذه ادهى وامر ـ ان كل محاولة من جانب الايطاليين في تلك المقاطعات كانت تجد دائما أعتى واظلم مقاومة منظمة .

Malgeri, F.,Op -cit., 389-91.(١)

وقد تقدمت أخيرا حكومة الامبراطورية التي ابدت (في السابق) مناوأتها الشديدة ضد كل حركة مشروعة في طرابلس وبرقة بخطوات في الساعات الاخيرة ، فعرضت على حكومة المملكة الدخول في مفاوضات معلنة عزمها على منح ايطاليا جميع الامتيازات الاقتصادية التي تتفق والمعاهدات السارية وتحفظ على تركيا شرفها ومصالحها العليا ، ولكن الحكومة الايطالية لم تعد تعتقد انها في وضع يمكنها من الدخول في مثل هذه المفاوضات التي اوضحت تجارب الماضي عدم جدواها ، والتي بدلا من ان تكون ضمانا للمستقبل ستنقلب هي الاخرى الى قضية جديدة للنزاع والاحتكاك .

ومن جهة اخرى فان الاخبار التي تلقتها الحكومة الملكية من قناصلها في طرابلس وبرقة تصور الحالة هناك بأنها شديدة الخطورة نتيجة للحركة السائدة ضد الايطاليين والتي خلقها - فيما يبدو - الضباط وهيئات اخرى من السلطات المحلية ، هذه الحركة العدائية تعد خطرا رهيبا ليس على الايطاليين وحدهم وانما على جميع الاجانب من اي جنس ، وقد بدأوا - قلقا على سلامة انفسهم - يبحرون من طرابلس تاركين لها مرغمين .

ان وصول ناقلات عسكرية الى طرابلس الذي لم يفت ايطاليا ان تلفت مقدما نظر الحكومة العثمانية الى نتائجه الخطيرة ، لا يمكن الا ان يزيد في خطورة الحالة ويفرض على حكومة المملكة الاحتياط للاخطار الناجمة عن ذلك ، فقد قررت الحكومة الايطالية - وقد رأت نفسها مضطرة الى التفكير في شرفها ومصالحها - الاقدام على احتلال طرابلس وبرقة عسكريا وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن لايطاليا ان تقبله.وتنتظر الحكومة الايطالية من حكومة الامبراطورية العثمانية اعطاء الاوامر اللازمة حتى لا تلقى اية مقاومة من الممثلين العثمانيين ، ومن الممكن اتخاذ الاحتياطات التي لا بد وان تنتج من تنفيذ ذلك دون اية عراقيل ، وستتخذ فيما بعد القرارات اللازمة لتسوية الحالة التي ستنتج عن هذا .

لدى السفارة الملكية الايطالية بالاستانة أمر بالتماس الرد الجازم في الموضوع من الحكومة العثمانية في حدود ٢٤ ساعة من تقديم هذه الوثيقة الى الباب العالي وفي حالة عدم الرد تجد الحكومة الايطالية نفسها مضطرة الى اتخاذ الخطوات الرامية الى تثبيت الاحتلال .

على سيادتكم ان تضيف ان جواب الباب العالي خلال الاربع والعشرين ساعة المحددة يجب ان يصلنا عن طريق السفارة التركية بروما .

انطونيو دي سان جوليانو

وزير الخارجية

تابع الملحق الخامس[1]

الرد العثماني على الانذار الايطالي .

٢٩ سبتمبر ١٩١١

« تعلم السفارة (الايطالية) العراقيل المتعددة والملابسات التي لم تسمح لطرابلس وبرقة بتذوق محاسن التقدم بالقدر المرغوب ، ويكفي ترتيب الحوادث والتواريخ للاقرار بأن الحكومة الدستورية العثمانية لا يمكن ان تعد مسئولة عن وضع هو من عمل حكومات العهد السابق .

اذا سلم بهذا فان الباب العالي قد استعرض سيرة السنوات الثلاث الاخيرة باحثا عبثا عن الحالات التي ابدى فيها مقاومة للمشاريع الايطالية الخاصة بطرابلس وبرقة .

وبالعكس فقد بدا لها (اي الحكومة العثمانية) على الدوام منطقيا ومعقولا اشتراك ايطاليا برؤوس اموالها ونشاطها التجاري في انعاش اقتصاد هذا الجزء من الامبراطورية .

وتعتقد حكومة الامبراطورية انها كانت تبدي استعدادها للقبول في كل مرة وجدت نفسها امام طلبات من هذا النوع . وقد بحثت وعموما أنجزت بروح

---

(١) Ibid., P -391-93.

صداقة تامة كل احتجاج قدم من السفارة الملكية . من الضروري ان نضيف أن الحكومة (الامبراطورية) كانت ابدا تطيع رغباتها التي ابدتها مرارا حتى تحفظ وتجني ثمار علاقات ثقة وصداقة مع الحكومة الايطالية وكان هذا الاحساس اخيرا يكون شعورها حينما اقترحت مؤخرا جدا على السفارة الملكية تسوية تقوم على منح تسهيلات اقتصادية تهدف لاعطاء النشاط الايطالي ميدانا فسيحا في المقاطعات المذكورة اعلاه جاعلة القيد الوحيد لذلك : « الشرف والمصالح العليا للامبراطورية وكذلك المعاهدات السارية » .

وكانت الحكومة العثمانية تعبر عن احساسها بالتسامح ولكن دون القضاء على المعاهدات والاتفاقات التي تقيدها امام الدول الاخرى والتي لا يمكن أن تضمحل قيمتها الدولية بناء على رغبة من جهة واحدة .

وفيما يختص بالنظام والامن سواء في طرابلس او برقة فان الحكومة العثمانية على بينة من الامر لتقدير الموقف ولا يمكنها الا ان تلاحظ كما سبق لها ان لاحظت عدم وجود اي سبب لتبرير القلق على مصير اية قلاقل في تلك المقاطعات ولا دعاية محرضة فحسب بل ان الضباط ورجال الهيئات الادارية العثمانية مكلفون بالمحافظة على النظام وهو امر يقومون به في اخلاص تام .

أما عن وصول ناقلات عسكرية عثمانية الى طرابلس والذي استنتجت السفارة الملكية منه اسبابا لاستخلاص نتائج خطيرة فان الباب العالي يعتقد ان عليه ملاحظة انه ليس هناك الا ناقلة صغيرة ويرجع تاريخ ابحارها الى عدة ايام قبل مذكرة احتجاج ٢٣ سبتمبر ثم خلافا لما ذهبتم اليه فان هذه الارسالية التي لا تحمل جنودا لا يحتمل الا ان يكون لها اثر مطمئن في النفوس ، اما وقد انحصر جوهر الخلاف في انعدام الضمانات التي تطمئن اليها الحكومة الايطالية حول التوسع الاقتصادي لمصالحها في طرابلس وبرقة فان الحكومة الملكية اذا لم تقدم على عمل خطير كاحتلال عسكري فستلقى من الباب العالي ارادة ثابتة لحسم هذا

الخلاف ، وفي نفس الوقت فان الحكومة الامبراطورية تناشد الحكومة الملكية بان توضح لها طبيعة تلك الضمانات التي هي مقدما على استعداد لقبولها اليها ما دامت لا تمس اراضي الدولة . ولبلوغ هذا تتعهد تركيا بالا تغير اي شيء اثناء المفاوضات عن الحالة الحاضرة في طرابلس وبرقة ولا سيما من الوجهة العسكرية . وتأمل ان تثق الحكومة الملكية في صدق نواياها فتستجيب لهذا الطلب » .

الملحق السادس

الاتفاقية السرية[1]

« بما أن الحكومة الايطالية لا يمكن أن تخالف القانون الصادر في ٢٥ فبراير ١٩١٢ والذي ألحق طرابلس وبرقة بالمملكة الايطالية وبما ان الدولة العثمانية لا تستطيع ان تعترف بالقرار المذكور اعترافا صريحا .

لذا فقد اتفق الطرفان المتعاقدان ـ للتغلب على المشكلة المتولدة من ذلك ـ على اتباع الاسلوب التالي :

المادة الاولى : تتعهد حكومة الامبراطورية العثمانية بأن تصدر في خلال ثلاثة أيام من توقيع هذا الاتفاق على الاكثر فرمانا موجها الى الشعب الطرابلسي والبرقاوي يطابق الملحق الاول (من الاتفاقية السرية) .

المادة الثانية : يجب أن توافق الحكومة الملكية الايطالية مقدما على تعيين ممثل السلطان والرؤساء الدينيين ، وان تحدد رواتب هؤلاء الرؤساء وممثل السلطان باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين وتدفع رواتبهم من الدخل المحلي ما عدا راتب القاضي فان الحكومة العثمانية هي التي تدفعه ، ويجب

(١) B.D .,Vol . IX ,pt. i .PP. 438-42. D.No. 466.

الا يزيد عدد هؤلاء الرؤساء على ما كان عليه عند اعلان الحرب .

المادة الثالثة : تتعهد الحكومة الملكية الايطالية بأن تصدر في خلال مدة ثلاثةأيام على الاكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الاولى مرسوما ملكيا مطبقا لنص الملحق الثاني (من الاتفاقية السرية) .

المادة الرابعة : تتعهد الحكومة العثمانية بأن تصدر خلال مدة ثلاثة أيام على الاكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الاولى ارادة سامية طبقا لنص الملحق الثالث (من الاتفاقية السرية) .

المادة الخامسة : عقب نشر المراسيم الثلاثة الصادرة من جانب واحد المنصوص عليها فيما تقدم يوقع الفريقان المتعاهدان معاهدة عامة طبقا لنص الملحق الرابع (من الاتفاقية السرية) .

المادة السادسة : ومن المتفق عليه والمفهوم من هذا الاتفاق أن حكومة الامبراطورية العثمانية تتعهد بألا ترسل ولا تسمح بارسال سلاح من تركيا الى طرابلس وبرقة أو ذخائر او ضباط أو جنود .

المادة السابعة : لا تطالب حكومة من الحكومتين المتعاقدتين الاخرى بما أنفقته من نفقات على اطعام أسرى الحرب وايوائهم .

المادة الثامنة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بابقاء هذا الاتفاق سريا ، على أن يكون لكل حكومة حق الخيار في اعلانه

عند تقديم المعاهدة المنصوص عليها في الملحق الرابع الى برلمانها .

المادة التاسعة : من المتفق عليه أن الملاحق المنصوص عليها في هذا الاتفاق تعد جزءا متمما له .

يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ يوم توقيعه .

كتب في « لوزان » بنسختين يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٢

بيترو بيرتوليني - جويدو فوزيناتو - جوسيبي فولبي محمد نابي بك - رومبيو غلو فخر الدين بك »

تابع الملحق السادس

الملحق الاول من الاتفاقية السرية

فرمان السلطان محمد الخامس

١٦ أكتوبر ١٩١٢[1]

« الى سكان طرابلس وبرقة :

لما كانت حكومتنا السنية في حالة يستحيل معها عليها أن تسدي اليكم المساعدات التي تحتاجون اليها للدفاع عن بلادكم، ولما كانت من الناحية الاخرى مهتمة بضمان راحتكم ورفاهيتكم حاضرا ومستقبلا ورغبة في تجنب استمرار حرب مدمرة لكم ولعائلاتكم وذات خطر على امبراطوريتناوبقصد اعادة السلام والرفاهية الى بلادكم فاني بموجب ما لدي من حقوق سيادية امنحكم استقلالا كاملا وتاما ، وستدار بلادكم بموجب قوانين جديدة وانظمة خاصة سيشترك رجالكم في اعدادها لكي تأتي مطابقة لحاجاتكم وعاداتكم ومتفقة مع تقاليدكم .

ولقد عينت شمس الدين بك بصدق الخدمة ممثلا لي عندكم ، ومنحته لقب نائب السلطان ، وعهدت اليه بحماية المصالح العثمانية في بلادكم ، وذلك لمدة خمس سنوات مع احتفاظي بحق تجديدها او تعيين غيره .

ولما كانت أمنيتنا المحافظة على بقاء الاحكام الشرعية القائمة بينكم ، فقد احتفظنا بحق تعيين القاضي الذي يتولى تعيين نواب عنه من العلماء المحليين

(١) Malgeri, F., op. cit., PP. 399 -400.

فيقضون بينكم وفقا لما تقضي به الشريعة ، وستدفع رواتب القاضي من جانبنا ، أما نائب السلطان والموظفون الشرعيون الآخرون فتدفع رواتبهم من دخل البلاد .

« محمد الخامس »

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تابع الملحق السادس

الملحق الثاني من الاتفاقية السرية

مرسوم ملك ايطاليا الى سكان طرابلس وبرقة

١٧ اكتوبر ١٩١٢

فيكتوريو عمانويل الثالث ملك ايطاليا بفضل الله وارادة الامة ، وعملا بالقانون رقم ٨٣ الصادر يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ القاضي بوضع طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة والمطلقة لمملكة ايطاليا ورغبة في التعجيل باعادة السلم الى هاتين المقاطعتين ، وبناء على اقتراح مجلس الوزراء أصدرنا المرسوم الآتي :

(الجرائم العادية أو جرائم القانون العام) :

المادة الاولى : يمنح عفو كامل وشامل لسكان طرابلس وبرقة الذين اشتركوا في الحرب أو الذين وجهت اليهم بعض التهم بسببها ، ما عدا الجرائم المختصة بالحق العام ، بحيث لا يمكن محاكمة أي شخص من أي طبقة أو أي فئة كانت ولا مس شخصه أو أملاكه وحقوقه بسبب أعماله السياسية أو العسكرية ، أو بسبب الآراء التي أبداها مدة الحرب ، ويطلق في الحال سراح الاشخاص الذين سجنوا أو نفوا بسبب ذلك .

المادة الثانية : سيستمر أهالي طرابلس وبرقة في التمتع بكامل الحرية في ممارسة شعائر الدين الاسلامي كما كانوا في الماضي ويواظبون على ذكر اسم جلالة السلطان الاعظم بصفته خليفة المسلمين في الصلوات العامة ، ويعترف بالنيابة عنه للشخص الذي يعينه جلالته لذلك ، ويدفع راتب

هذا النائب من الايرادات المحلية وتحترم حقوق المصالح الدينية « الاوقاف » كما كانت في الماضي . ولا يوضع أقل عائق في سبيل علاقات المسلمين بقاضي القضاة رئيسهم الامين الذي يعيّنه شيخ الاسلام والنواب الذين يعينهم هو والذين تدفع رواتبهم من الايرادات المحلية .

المادة الثالثة : ويعترف أيضا لنائب السلطان المذكور بحماية مصالح الدولة العثمانية والرعايا العثمانيين حسب ما صارت اليه في الولايتين المذكورتين بعد اصدار قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ .

المادة الرابعة : تعين بمرسوم ملكي لجنة يكون من اعضائها بعض أعيان البلاد تقترح وضع الانظمة المدنية والادارية للولايتين ، على ان تستمدا من المبادىء الحرة وتقوما على احترام العادات والتقاليد المحلية .

ونأمر بنشر هذا المرسوم بعد بصمه بختم الدولة في مجموعة القوانين الرسمية ومراسيم مملكة ايطاليا ونطلب الى جميع من يهمهم الأمر العمل بما ورد به .

حرر في سان روسوري ١٧ اكتوبر ١٩١٢

فيكتور عمانويل الثالث

جيوفاني جوليتي - انطونيو دي سان جوليانو - فينو كيارو ابريلي - فاكتانيتي - فرانشسكو تديسكو - باولو سبينقاردي - باسكوالي ليوناردي كاثوليكا - كريدارو - ساكي - كاليسانو .

تابع الملحق السادس

الملحق الرابع من الاتفاقية السرية

معاهدة السلام العثمانية - الايطالية

١٨ اكتوبر سنة ١٩١٢

« اتفاقية سلم بين ملك ايطاليا وامبراطور الدولة العثمانية . لقد اتفق كل من صاحب الجلالة ملك ايطاليا وصاحب الجلالة امبراطور الدولة العثمانية على انهاء حالة الحرب الموجودة بين بلديهما بدافع الرغبة المشتركة ويمثل جلالة ملك ايطاليا :

السنيور بييترو بيروتوليني - حامل وسام الصليب الاكبر من نيشان تاج ايطاليا من الدرجة الاولى ونيشان القديسين : موريس ولازار من الدرجة الثانية - عضو مجلس البرلمان .

السنيور جويدو فوزيناتو - حامل وسام الصليب الاكبر من نيشان تاج ايطاليا من الدرجة الاولى ونيشان القديسين : موريس ولازار من الدرجة الثانية - عضو مجلس البرلمان ومجلس الدولة .

السنيور جوسيبي فولبي - حامل وسام كومندتو من نيشان القديسين : موريس ولازار ونيشان تاج ايطاليا من الدرجة الثالثة .

ويمثل جلالة الامبراطور العثماني :

صاحب السعادة محمد نابي بك ـ حامل وسام الوشاح الاكبر من نيشان الامبراطورية العثمانية ـ مندوب فوق العادة ووزير مفوض

صاحب السعادة روم اوغلو فخر الدين بك ـ حامل وسام فارس اكبر من الدرجة الثانية ، ونيشان الامبراطورية العثمانية من الدرجة الثالثة مندوب فوق العادة ووزير مفوض .

المادة الاولى : تتعهد الدولتان بوقف العمليات العسكرية فورا بعد التوقيع على هذه الاتفاقية وبارسال مندوبين للاشراف على تنفيذها .

المادة الثانية : تتعهد الدولتان باعطاء الاوامر الفورية لاستدعاء الموظفين المدنيين والضباط والقوات التابعة لها في المناطق التالية : منطقتي برقة وطرابلس بالنسبة للدولة العثمانية وجزر بحر ايجه بالنسبة لايطاليا .

المادة الثالثة : تتبادل الدولتان اسرى الحرب بدون اي تأخير تتعهد الدولتان باصدار عفو عام عن كل من اشترك من السكان في طرابلس وبرقة وجزر بحر ايجه في العمليات الحربية أو تعاون مع العدو في سبيل المحافظة على حقوقهم ، ويستثنى من هؤلاء السكان مرتكبو الجرائم المدنية .(العادية) واستنادا على هذا النص لا يجوز ان يعاقب اي شخص بسبب اعلان رأيه السياسي والعسكري اثناء مدة الحرب ، وتعاد الى كل من ألقي عليه القبض لسبب من الاسباب المذكورة حريته في الحال .

المادة الخامسة : تحمي الدولتان الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت قائمة بينهما قبل بدء الحرب وتضعهما موضع التنفيذ وتعيد الدولتان علاقاتهما الى الوضع الذي كانت عليه في الماضي وتترك كل واحدة منهما رعاياها يعيدون علاقتهم برعايا الدولة الاخرى .

المادة السادسة : تتعهد الدولة الايطالية ، بعد مراجعة اتفاقياتها التجارية المعقودة مع القوى العالمية الاخرى انها ستعقد اتفاقياتها التجارية المعقودة مع الدولة العثمانية مبنية على الحقوق الاوربية العامة : (القانون العام الاوروبي) أي بمعنى أنها ستعطي للدولة العثمانية الاستقلال الاقتصادي الكامل وحق الاشراف على الامور التجارية والجمارك أسوة بما فعلته الدول الاوربية الاخرى دون أن تتقيد بالاتفاقية المعقودة في الماضي . الا أنه من المفهوم أن الاتفاقية المشار اليها سوف لن توضع موضع التنفيذ ما لم توضع مثيلاتها من الاتفاقيات التجارية الاخرى المعقودة بين الباب العالي والدول الاوربية موضع التنفيذ .

وتوافق الحكومة الايطالية على رفع القيمة الجمركية من ١١ ٪ الى ١٥ ٪ في تركيا وعلى انشاء احتكارات جديدة وعلى تخفيض الضرائب الاضافية على المواد التالية : البترول ، السجائر ، الورق ، الكبريت ، الكحول ، ورق اللعب ، شرط ان تطبق نفس الحالات على منتجات الدول الاخرى بدون تمييز.أما فيما يتعلق بالمواد الموصوفة كمواد احتكار فان المؤسسات المشرفة على استيرادها ستقوم باستيراد الصناعات الايطالية بنسبة

مئوية تتناسب والاستيراد السنوي وستقوم بوضع اسعارها حسب سوق اليوم بعد ان تأخذ في الحسبان جودة المادة والاسعار الموجودة في السوق . أما ان فضلت تركيا فرض ضرائب اضافية على المواد الخمس المذكورة اعلاه بدل اقامة احتكار فانه من المفهوم أن هذه الضرائب سوف تكون في نفس الشروط التي وضعتها تركيا والدول الاخرى .

المادة السابعة : تتعهد ايطاليا بوقف الخدمات البريدية الايطالية العاملة في الدولة العثمانية على أن تقوم الدول الاخرى التي لها مثل هذه الخدمات بالتوقف .

المادة الثامنة : يعلن الباب العالي عن رغبته في ان تجري مفاوضات مع الدول الاوربية بشأن وضع حد لنظام الامتيازات في تركيا واستبدالها بطرق اخرى تحترم القانون الدولي . وتعلن ايطاليا انها تؤيد تركيا في هذه الخطوة اعتبارا من اليوم لانها تؤمن بسلامة نية الدولة العثمانية .

المادة التاسعة : تعلن الدولة العثمانية ، اعترافا منها بولاء وخدمات المواطنين الايطاليين الذين كانوا يعملون في الادارة الحكومية وطردوا منها عندما بدأت الحرب انها ستقوم بارجاع هؤلاء الموظفين الى مراكزهم التي كانوا بها وستدفع لهم مرتباتهم عن المدة التي انقطعت فيها خدماتهم وسوف لن تحسب مدة الانقطاع ضد من يستحق منهم التقاعد وبالاضافة الى ذلك تتعهد الدولة العثمانية انها سوف تتوسط مع المؤسسات الاخرى التي لها بهم علاقة مثل البنوك والهيئات المالية ومصالح السكك

الحديدية وغيرها حتى تعطي هذه المؤسسات نفس الحقوق المذكورة اعلاه للموظفين الايطاليين .

المادة العاشرة : تتعهد الحكومة الايطالية أنها ستدفع ديونها للدولة العثمانية سنويا بمبلغ تعادل قيمته معدل دفعة كل سنة من السنوات الثلاث التي سبقت الحرب وتحول هذه الدفعات الى وزارة المالية بعد قبض موارد المقاطعتين (طرابلس وبرقة) وستتولى لجنة من الدولتين تعيين القيمة السنوية التي تدفع وان لم يتفق اعضاء اللجنة بسبب أي خلاف تستعين الدولتان بطرف ثالث لتولّي تصفية الخلاف ، وان لم يوفق الطرف الثالث في تصفية هذا الخلاف تقوم كل دولة من الدولتين المتعاقدتين باختيار دولة اخرى لتكون ممثلة لها في مناقشة الخلاف ويعد القرار نهائيا فيما بعد .

وسيكون من حق الحكومة الايطالية أو وزارة المالية العثمانية استبدال القيمة السنوية التي تدفعها الحكومة الايطالية بمبلغ نقدي بالاضافة الى ٤ ٪ كفوائد عليه . وتعلن الحكومة الايطالية أن المبلغ السنوي سوف لن يكون أقل من مليوني ليرة ايطالية وانها مستعدة لتحويل ذلك المبلغ الى وزارة المالية العثمانية .

المادة الحادية عشر : تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من يوم توقيعها .

لوزان في ١٨/ ١٠/ ١٩١٢ .

توقيعات : محمد نابي بك

رومبيو غلو فخر الدين بك

بيترو بيرتوليني

فويدو فوزيناتو

جوسيبي فولبي

عــدد النــاشــر : ٨٣ - ٤٦ - ٤٠٠

